قامت الطالبة بتنفيذ ملاحظات
المناقشة
المشرف - د/ عبدالرحمن إسماعيل
٢- د/ محمد حسن الشاعر
٣- د/ أحمد عبدالله هاشم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
قسم الدراسات العليا
فرع النحو

# ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية

( رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو )

إعداد الطالبة

فاطمه حسن عبدالرحيم شحادة فضة

إشراف الدكتور

عبدالرحمن محمد إسماعيل

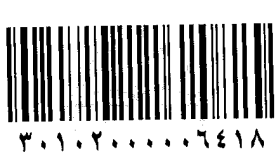


١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

من العرفان بالجميل أن أسجل شكري وتقديري بعد حمد الله والثناء عليه لكل من كان عوناً لي على هذه الدراسة ، فأبدأ بأستاذي الجليلين · سعادة الأستاذ الدكتور/محمود شرف الدين ، وسعادة الأستاذ الدكتور/عبدالرحمن إسماعيل ، اللذين تفضلا بالإشراف على هذه الرسالة متابعة وتوجيهاً ، وقد أفدت فوائد جمة من علمهما الغزير وأرائهما السديدة ، ولولا أرشاداتهما وتوجيهاتهما لما خرجت هذه الدراسة على هذه الصورة ·

كما أخص بعظيم الشكر زوجي الأستاذ/ خالد عبدالماجد الذي أكثر من التنازلات وقدم المساعدات ، الحسية والمعنوية في سبيل تهيئة الظروف المعينة لي ، وتقديراً وإعزازاً للعلم ·

ولاأنسى أن أتقدم بشكري لجميع العاملين في جامعة أم القرى وعلى رأسهم معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور/ راشد الراجح ، وسعادة الأستاذ الدكتور/ سليمان إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا العربية ، الذي كان عوناً لي كلما لجأت إليه، وسعادة عميد كلية اللغة العربية على ماقدموه من خدمة للعلم وطلابه·

كما أتقدم بالشكر وخفض الجناح لوالدي العطوفين اللذين رفعا أكف الضراعة داعين لي بالتوفيق والسداد ·

كما أخص بجزيل الشكر وعظيم الامتنان سعادة الأستاذين الجليلين اللذين سيتفضلان بمناقشة هذه الرسالة على مابذلاه من جهد وعناء في تقويم هذا البحث ، وأرجو أن ينفعني الله بتوجيهاتهما السديدة وأن يكتب لهما الأجر والثواب ·

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل ·

بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الرسالة


تناولت هذه الدراسة المسماة بـ«ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية» الأصل النحوي من حيث التزام الأصل ، والعدول عنه ، ورفضه ، وقسمت الدراسة إلى :-

- مقدمة : وذكرت فيها أنواع أصول العربية ·
- تمهيد : وتحدثت فيه عن معنى الظاهرة ، ومفهوم الأصل ، ورفضه ، ومراجعة الأصل المرفوض ، ثم علل العدول والرفض ·
- أبواب الرسالة ، وكانت ثلاثة أبواب :

الباب الأول : ظاهرة التزام الأصل في الدراسات النحوية ، ونقصد بها مالزمت فيه العرب الأصل وأبقته على وضعه الغالب عليه من الاستعمال ، نحو التزام رتبة الفاعل والمفعول إن كان الإعراب تقديرياً ولم توجد قرينة توضح المعنى نحو «ضرب عيسى سلمى» وقسمته إلى المباحث الآتية :-

١- التزام الأصل في الإعمال ·
٢- التزام الأصل في الإهمال ·
٣- التزام الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ·
٤- التزام الأصل في الذكر والحذف ·
٥- التزام الأصل في تأثر المعمول بالعامل ·
٦- التزام الأصل في الضمائم ·
٧- التزام الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين ·

الباب الثاني : ظاهرة العدول عن الأصل في الدراسات النحوية وتناولت فيه ماعدلت فيه العرب عن الأصل فاستعملته تارة وتركته أخرى ، كالمواضع التي يتقدم فيها الخبر على وجه الجواز ، وقسمته إلى المباحث الآتية :-

١- العدول عن الأصل في الإعمال ·
٢- العدول عن الأصل في الإهمال ·
٣- العدول عن الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ·
٤- العدول عن الأصل في الذكر والحذف ·
٥- العدول عن الأصل في تأثر المعمول بالعامل ·
٦- العدول عن الأصل في الضمائم ·
٧- العدول عن الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين ·

الباب الثالث : ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية ونقصد به مارفضت العرب أصله فلم يأت الكلام عليه كمواضع الحذف الواجب في الأبواب النحوية وقسمته إلى المباحث الآتية :-

١- رفض الأصل في الإعمال ·
٢- رفض الأصل في الإهمال ·
٣- رفض الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ·
٤- رفض الأصل في الذكر والحذف ·
٥- رفض الأصل في تأثر المعمول بالعامل ·
٦- رفض الأصل في الضمائم ·
٧- رفض الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين ·

ثم الخاتمة وأجملت فيها أهم نتائج البحث ·
ثم فهارس الرسالة ·


| الطالبة | المشرف | عميد الكلية |
|---|---|---|
| فاطمه حسن عبد الرحيم فضه | د . عبد الرحمن محمد اسماعيل | د . حسن محمد باجود |

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمـــة :

الحمد لله عظيم الإحسان ، الذي خلق الإنسان ، علمه البيان ، صور له السبيل القويم لينهجه ، وخط له مسلك الحق ليسلكه ، زوده بالحكمة في الجنان ، والبيان في المنطق واللسان ، فهيأه للبحث عن أسرار الحكم ، والاهتداء بأنوار الكلم، أحمده حمداً يوافي عظيم النعم ، ويوازي وابل المنن ، والصلاة والسلام على علم الهداية ، وأشرف البرية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ... أما بعد :

فلقد شرَّفنا الله بالإسلام ، وشرَّف العربية بالقرآن ، ثم حفظ لغة كتابه بأن صرف نحو الاهتمام بها الأفئدة ، وشغل بها الألباب ، فاشتغل بالعربية الكثير من أبنائها ، أخذوا يجوبون وديانها وسهولها ، ويحلقون في أفاقها ، بحثاً عما خفي منها، ودراسة لمادق وجلَّ من أمورها ، ولم يكن هذا المطلب سهل المنال ، ولاقريب التناول ، إذ يحتاج إلى إمعان النظر ، وحسن التفكر ، وطول التدبر ، ولقد منَّ الله علي بأن أكون واحدة من خدمة العربية ، الذين صرفوا جلَّ اهتمامهم للغة القرآن ، والسير في دروب الفصاحة والبيان ، ولما كان هذا هو طريقى الذي أعانني الله عليه رأيت أن تبدأ رحلتي بالإبحار من شواطئ أصول العربية ، تنقيباً في أعماقها عن درر مكنونة ، ولآلئ مدفونة ، تبحث عمن يظهر بريقها ولمعانها ، إذ تعد الركيزة الأولى من ركائز التقعيد النحوي ، فعقدت العزم على أن تكون دراستي في أصول العربية وعنوانها «ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية» وقبل أن تستوي الدراسة على سوقها ، وتؤتي ثمارها ، وجدت أن أصول العربية شديدة اللحمة ، مترابطة الوشائج ، قوية الصلة ، لايعزل بعضها عن بعض ، ورأيت أن ظاهرة الشيء إنما هي أعلاه الذي يشرف على جميع جوانبه ، ويشمل كل أنحائه ، فتثبت الأمر لديَّ أنَّ "رفض الأصل" لايفرد بدراسة دون ضمه إلى غيره من أصول العربية ، وأصول العربية تنقسم من حيث الاستعمال إلى :-

١- أصول ملتزمة .

٢- أصول معدول عنها .

٣- أصول مرفوضة .

واشتملت الدراسة على أنواع الأصول الثلاثة ، ولما كان النحو العربي وصفاً للغة في مستوياتها العالية ، وأحوالها الصافية ، فإن النحاة لم يغفلوا هذه الأصول بل

أشاروا إليها في كتبهم ومصنفاتهم ، إن لم يكن تصريحاً فتلميحاً ، وإن لم يكن نصاً فضمناً ، ولكنها إشارات متناثرة في أبواب النحو العربي وفصوله المختلفة ، لايجمعها كتاب ، ولاتربط بين أشلائها دراسة ، فعقدت العزم على جمع شتاتها المتفرقة ، ووصل حبالها المتقطعة ، كاشفة النقاب عن أسبابها ، مزيلة الستار عن حجابها ، خاصة أن المكتبة العربية لم تفرد هذه الموضوعات بدراسة مترابطة ، مستقلة ، فأرضه مازالت بكراً لم تدسها الأقلام ، ولم تعنسها الأفكار ، فاستعنت بالله على جمع ماتفرق منه ، فصرفت لهذا الأمر عنايتي واهتمامي ، فتتبعت المسائل في مصادرها، قديمة ومتأخرة ، فاقتطفت من أشجارها أينع الثمار ، وجنيت من حدائقها أعطر الأزهار، فضممت بعضها إلى بعض ، محاولة جمع النظير إلى النظير ، وقَرْن الشبيه بالشبيه ، محاولة الكشف عن أسراره وعلله ، مدلية فيه بدلوي إن كان في الميدان لي سعة ومكان ، راجية من المولى عز وجل أن يجعلني ممن ولى وجهه قبلة الصواب ، ثم انتهت هذه الدراسة إلى :-

**تمهيد** : يشتمل على علل العدول والرفض ، متبوع بثلاثة أبواب ثم الخاتمة ، وكانت أبوابها على النحو الآتي :

**الباب الأول** : ظاهرةُ التزام الأصل في الدراسات النحوية ، ويشتمل على المباحث الآتية :-

**المبحث الأول** : التزام الأصل في الإعمال ٠

**المبحث الثاني** : التزام الأصل في الإهمال ٠

**المبحث الثالث** : التزام الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً٠

**المبحث الرابع** : التزام الأصل في الذكر والحذف ٠

**المبحث الخامس** : التزام الأصل في تأثر المعمول بالعامل ٠

**المبحث السادس** : التزام الأصل في الضمائم ٠

**المبحث السابع** :التزام الأصل فى الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين٠

**الباب الثاني** : ظاهرة العدول عن الأصل في الدراسات النحوية ، ويشتمل على المباحث الآتية :

**المبحث الأول** : العدول عن الأصل فى الإعمال ٠

**المبحث الثاني** : العدول عن الأصل في الإهمال ٠

**المبحث الثالث** : العدول عن الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً٠

**المبحث الرابع** : العدول عن الأصل فى الذكر والحذف ٠

**المبحث الخامس** : العدول عن الأصل في تأثر المعمول بالعامل ٠

**المبحث السادس** : العدول عن الأصل في الضمائم ٠

**المبحث السابع**:العدول عن الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين

**الباب الثالث** :ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية، ويشتمل على المباحث الآتية

**المبحث الأول** : رفض الأصل في الإعمال ٠

**المبحث الثاني** : رفض الأصل في الإهمال ٠

**المبحث الثالث** : رفض الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ٠

**المبحث الرابع** : رفض الأصل فى الذكر والحذف ٠

**المبحث الخامس** : رفض الأصل في تأثر المعمول بالعامل ٠

**المبحث السادس** : رفض الأصل في الضمائم ٠

**المبحث السابع** :رفض الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين٠

ثم **الخاتمة** : وتشتمل على :-

أهم نتائج البحث ٠

وقبل أن ترسو بي الأقدام ، ويطمئن بي المقام ، أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضلين ، سعادة الأستاذ الدكتور/ محمود شرف الدين ، وسعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن محمد إسماعيل اللذين كانا يبذلان معي الكثير من الجهد والوقت ، ولم يبخلا علي بالنصح والتوجيه ، ولم يملهم مني السؤال ، حتى تم بعون الله وقوته هذا البحث على هذه الصورة ٠

وأود أن يكون هذا البحث قد أفصح عن جانب من جوانب التقعيد في تراثنا العربي الزاخر ، ولاأدعي فيه الكمال والتمام ، وحسبي أني اجتهدت في طريق الحق، وحاولت تحري الصواب ٠

أدعو الله العلي القدير أن يلهمنا سبل الرشاد ، ويدلنا على أبواب الخير ويوفقنا إلى مافيه صلاح أمتنا بالقول والعمل ، إنه قريب مجيب ، عليه توكلت وإليه أنيب ٠

**الطالبة**

**فاطمه حسن عبدالرحيم شحادة**

# التمهيـــــد

## معنى الظاهرة

الظاهرة هي مجموعة المسائل التي تشكل بكليتها كماً يصلح لأن يكون مادة يربط بين أجزائها علاقة واضحة ·

وَعُرِّفت الظاهرة بأنها «واقعة أو حادثة يمكن ملاحظتها داخلياً أو خارجياً، في مقابل مفهوم أي شيء من ذاته كما يبدو للعقل المحض فى الفلسفة الكانطية»(١)·

وظاهرة الشيء أعلاه ، قال ابن منظور «ابن شميل : ظاهر الجبل أعلاه ، وظاهرة كل شيء أعلاه استوى أو لم يستو ظاهره ، وإذا علوت ظهره فأنت فوق ظاهرته»(٢)·

كما وردت كلمة «ظاهرة» في المعاجم العربية دالة على معنى المداومة والاعتياد(٣)·

ولعل معنى المداومة والاعتياد ليس بعيداً عن معنى الظاهرة التى نحن بصدد الحديث عنها حيث لاتشكل المسألة الواحدة ظاهرة ، ولكنها حينما تكون ثابتة في سلوك اللغة في مواضع عديدة ، يربط بينها جامع ماحينئذ تكوّن ظاهرة من ظواهر اللغة ، وشداة العربية درجوا على جعل قواعدهم مبنية على أصول ، تراعى وتلتزم حيناً ، وتهجر وتترك حيناً ، وتستعمل مع العدول عنها إلى غيرها في حين آخر ، فهذه كلها ظواهر اشتملت عليها اللغة ، وشكلت ظواهر لها مكانها ومكانتها ، أثرها وتأثيرها ، في الدراسة النحوية ، فكان التزام الأصل ، والعدول عنه ، ورفضه ، مادة غنية ، ذات تربة خصبة ، ضمت ظواهر متعددة وأنماطاً مختلفة ، ومستويات متفاوتة ، في الدراسات اللغوية ، نحوها ، وصرفها·

---

(١) المعجم الأدبي ١٦٧ ·

(٢) لسان العرب ٤/٥٢٤ (ظهر)·

(٣) انظر لسان العرب ٤/٥٢٨ (ظهر) ، القاموس المحيط ٢/٨٤ (ظهر) ، محيط المحيط (ظهر)·

## مفهوم الأصل :

### الأصل في اللغة :

الأصل : أسفل الشيء(١) ٠

قال ابن منظور «الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول لايكسر على غير ذلك، وهو اليأصول ٠ يقال : أصل مؤصل ؛ واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل فقال : الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلاً أو زائدة فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت في الأصلية مجراه ، وهذا لم تنطق به العرب إنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها ٠ وأصُل الشيء : صار ذا أصل»(٢) ٠

### الأصل عند النحاة :

المراد بالأصل ماكان ينبغي أن يكون عليه التركيب وضعاً ، وقد غلب في الاستعمال ولايمكن العدول عنه أو رفضه إلا لمانع أو عارض أو غرض بلاغي ٠

وقيل «والمراد بالأصل في هذا الموضع الغالب ، أو ماينبغي أن يكون عليه الشيء»(٣) ٠

وقد أشار ابن مالك إلى الأصل وتركه في قوله :

**والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنىً كمَنْ * مِنْ «أَلبسنْ مَنْ زارَكُم نسجَ اليمن»**

**ويلزمُ الأصلُ لموجـــبٍ عَرَى * وتركُ ذاك الأصلِ حتماً قد يُرى(٤)**

وفي قولــه :

**والأصلُ في الأخبارِ أن تُؤَخَّرا * وجوزُوا التقديمَ إذ لاضَررا(٥)**

وأشار إلى الأصل في الفاعل والمفعول في قوله :

**والأصلُ في الفاعلِ أن يتصلا * والأصلُ في المفعولِ أن ينفصلا(٦)**

---

(١) القاموس المحيط ٣٣٨/٣ (أصل)٠
(٢) لسان العرب ١٦/١١ (أصل) وللأصل معان أخرى لاتدخل فيما نحن بصدده ٠
(٣) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٦/١ ٠
(٤) شرح ابن عقيل ٥٤٣/١ ، ٥٤٣ ٠
(٥) نفسه ٢٢٧/١ ٠
(٦) نفسه ٤٨٤/١ ٠

ومن ذلك قولهم في الحروف : الأصل فيما لايختص من الحروف ألا يعمل ، مثل «ما» النافية حيث تدخل على الأسماء والأفعال ، غير أن أهل الحجاز أعملوها وبلغتهم جاء القرآن ، في قوله تعالى ﴿مَاْهَذَاْ بَشَراً﴾(١) ، وقوله تعالى ﴿مَاْهُنَّ أُمَهَاْتِهِمْ﴾(٢) وعلة الإعمال وهو الخروج عن الأصل مشابهة «ما» لـ«ليس» في المعنى ، إذ الجامع بينهما النفي ، ولما كانت ما في معنى ليس ، وليس فعل والأصل في الفعل العمل ، بل هو عمدة فيه ، حملوا ماعلى ليس لاتحادهما معنى ، كما عكسوا الأمر فحملوا ليس على ما فأهملوها للعلة السابقة ، كما في قول العرب «ليس الطيبُ إلا المسكُ» برفع «المسك»·

ومن هذا الذي قدمت يتضح للمتأمل أن «ما» و «ليس» قد تقاربتا معنى ، فحملت إحداهما على الأخرى فأخذت حكمها إعمالاً وإهمالاً ، إذ حق القياس استمرار عمل «ليس» لكونها فعلاً ، وإهمال «ما» لكونها حرفاً غير مختص ، غير أنهما لما تقاربتا معنى تقاربتا عملاً فحملت إحداها على الأخرى ·

وقد أولى النحاة الأصول بهذا المفهوم جل اهتمامهم ، وحظيت منهم بنصيب وافر من العناية ، فنجدهم يشيرون إليها في مؤلفاتهم ، وهذا سيبويه يقول :

«اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً - وسترى ذلك إن شاء الله ·

فمما حذف وأصله فى الكلام غير ذلك · لم يك ولا أدر ، وأشباه ذلك»(٣) فأشار سيبويه إلى الأصل ، حيث ذكر أن العرب تحذف من كلامها، كما في لم أك ، ولا أدر ، وليس بأصل ، حيث حذف النون من «يكن» وحرف العلة من «أدري»·

وقال الفراء «ومثله مما قالوا فيه بالوجهين إذا وليته ياء ساكنة أو كسرة ، قوله ﴿وإِنَّهُ في أُمِّ الكِتَاْبِ﴾(٤) و ﴿حَتَى يَبْعَثَ في أُمِّها رَسُولاً﴾(٥) يجـــوز

---

(١) يوسف ، ٣١ ·
(٢) المجادلة ، ٢ ·
(٣) الكتاب ١/٢٤ ، ٢٥ ·
(٤) الزخرف ، ٤ ·
(٥) القصص ، ٥٩ ·

رفع الألف من «أم» و «أمها» وكسرها في الحرفين جميعاً لمكان الياء · والكسرة مثل قوله تعالى ﴿فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾(١) ، وقول من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أوصى امرأً بأمه» · فمن رفع قال : الرفع هو الأصل في الأم والأمهات · ومن كسر قال : هي كثيرة المجرى في الكلام ؛ فاستثقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة»(٢) وقال أيضاً في حديثه عن لكن :

«وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها : إن عبدالله قائم ، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ؛ ألا ترى أن الشاعر قال :

**ولكنني من حبها لكميد**

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنَّ»(٣)·

فأشار إلى أن الأصل في همزة «أُم» الضم ·

كما ذهب إلى أن «لكنَّ» مركبة من :اللام و الكاف و إنَّ مع حذف الهمزة·

أما ابن السراج فقد أسمى أحد مصنفاته«الأصول» وأشار في ثناياه إلى الأصل، وفي ذلك يقول عند حديثه عن السين وسوف «إنْ سأل سائل ، فقال : لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لاتدخلان إلا عليها ، فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول ··· فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم : أنه شاذ ، ···»(٤)·

وقال السيرافي «فإن قال قائل : كيف صار الفعل(٥) أولى بالإعراب لمشاركة الأسماء المعربة دون أن تبنى الأسماء التي حقها أن تعرب لمشاركة الأفعال المبنية؟ فإنَّ الجواب في ذلك : أنَّ الأفعال إنما شاركت الأسماء في معان هي للأسماء دونها ، لأن الأصل فى الصفات والأخبار إذا قلت : «مررت برجل يقوم» و «إنَّ زيداً لايقوم» هو الاسم، والأفعال داخلة عليه»(٦) وتتابع النحاة في الحديث عن الأصل النحوي وقد يكون

---

(١) النساء ، ١١ ·
(٢) معاني القرآن ١ /٥ ، ٦ ·
(٣) نفسه ١/٤٦٥ ، ٤٦٦ ·
(٤) الأصول في النحو ١/٥٦ ·
(٥) يريد الفعل المضارع ·
(٦) شرح كتاب سيبويه ١/٧٤ ، ٧٥ ، وانظر ١٥٦ ·

ابن جني من أول من تنبه إلى أهمية الأصول فأكثر الحديث عنها في كتابه الخصائص : بل إنه يفرد لها الأبواب المستقلة أحياناً(١) ونجد ثمرة الأصول يانعة عند ابن الأنباري إذ ذكر في كتابه «الإنصاف» الكثير من القواعد الأصولية ، ومن هذه الأصول :-

الأصل في الأسماء ألاتعمل(٢) ٠

الأصل في الظرف ألايعمل(٣) ٠

الأصل في العمل للأفعال(٤) ٠

الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف(٥)

لايجتمع عاملان على معمول واحد(٦) ٠

وهذه أصول خاصة بالسلوك التركيبي للجملة العربية ٠

الفعل لابد له من فاعل(٧) ٠

وهذا أصل خاص بالافتقار والاستغناء ٠

ويمكن القول باطمئنان أن نحاة العربية متقدمهم ومتأخرهم تحدثوا عن الأصل في كتبهم ومصنفاتهم ، وترادفه عندهم كلمة «القياس» فنجدهم يقولون : كان القياس كذا، أو ينبغي في القياس أن يكون كذا(٨) وغير ذلك ٠

والأصل ينقسم إلى :-

---

(١) انظر ١١١/١ ، ٢٥٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ، ١٦٩، ١٧٠، ١٨٤، ٢٤٤، ٢٤٩/٢/٢٧٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ٠

(٢) الإنصاف ٤٦/١ ، ٨٠ ٠

(٣) نفسه ٥٢/١ ٠

(٤) نفسه ١٦٢/١ ٠

(٥) نفسه ٣٩٦/١ ، ٥٢٩/٢ ٠

(٦) نفسه ١٨٧/١ ٠

(٧) نفسه ١٧٥/١ ٠

(٨) انظر شرح الكافية فى النحو ١٣٨/١ ، الكتاب ٢٠٩/١ ، شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ٤٨٠/١ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، همع الهوامع ١١١/١ ٠

أصل الوضع : وهو يختص بالأصوات من حيث تعدد صورها بحسب مايجاورها من حروف ، مما يجعلها عرضة للتغير والتأثر ، فينشأ عنها أصول خاصة بها ، وقواعد تحكمها ، مثل : الإدغام ، القلب ، الإعلال وغير ذلك ، وهذا النحو خاص بعلم الصرف ٠

وتدخل المشتقات تحت هذا النوع أيضاً ،إذ توصلوا لوضع صيغ معينة تراعى حيناً وتهمل حيناً آخر ، فنرى في كتبهم وحواشيهم «وأصل كذا كذا» ويمكن أن نطلق عليه الأصل الأصيل للصيغة ، حيث وضعوا لهذه المشتقات حروفاً أصولاً تدور في ملكها بقية المشتقات، فعندما نقول : ضرب ، ضارب ، مضروب ، مضرب، مضرب ، فإن هناك أصلاً أخذت عنه هذه الصيغ المتعددة ، وهو «الضرب» وترتب على أصل الوضع بالنسبة للكلمة المفردة قواعد وأصول كثيرة ، منها مايتصل بعلم الصرف ، ومنها مايتصل بعلم النحو ، ومن ذلك :

الأصل في الأسماء الصرف(١)٠

الأصل في الأفعال البناء(٢)٠

الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء(٣)٠

الأصل في الأفعال التصرف(٤)٠

وبعد أن فرغ النحاة من النظر في أصل الوضع للكلمات المفردة ، أخذوا بالنظر في أصل الوضع للجملة العربية ، وسلوك كلماتها داخل التراكيب ، وعلاقة كلماتها بما يجاورها ، وهو ماشكل قواعدها ، فكان الحديث عن أصل القاعدة ٠

**أصل القاعدة :**

أصل القاعدة لاينظر إلى الكلمة المفردة ، فعنايته بالكلمة داخل إطار تركيبي، فهو يتناول أركان الجملة من حيث : الذكر والحذف ، الإظهار والإضمار ، الاتصال

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٥١٤ ٠
(٢) نفسه ٢/٥٣٤ ٠
(٣) الأصول في النحو ١/٥٠ ٠
(٤) الإنصاف ١/٢٨٠ ٠

والانفصال ، الإعمال والإهمال ، لزوم الرتبة وتركها ، وغير ذلك مما تبنى عليه القواعد النحوية ، الأمر الذي يسميه البيانيون «عوارض الجملة» ٠

والأصل بهذا المفهوم هو العامود الفقري لهذه الدراسة حيث تقوم على الأصول التي التزمها العرب ، وأبى فؤادها عنها براحاً أو نفوراً ، وعن الأصول التي لم تر العربية بأساً في تجاوزها إلى غيرها ، وأن يصاحبها سواها في الاستعمال ، وعن الأصول التى اضطرهم طبع اللغة إلى فراقها وهجرها ٠

فالأصل الملتزم : هو مالايسمح فيه بأي نوع من أنواع التصرف التي تزيله عن الوضع الذي تقرر له أن يكون عليه ، وقد أشاد ابن مالك إلى أن الأصل ملتزم في تقدم المبتدأ ، في قوله :

**والأصلُ في الأخبارِ أنْ تؤَخرا * وجوَزوا التقديمَ إذْ لاضَررا**

**فَامنعهُ حين يَستَوِي الجُزآنِ * عُرفاً ونُكراً عَادِمي بيـــانِ**

**كَذَا إذا ماالفعلُ كانَ الخَبرا * أو قصِد استعمالُه منحصـرا(١)**

فأفاد أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ذكر أن إزالته عن هذا المحل جائزة ، وأشار بعد ذلك إلى مواضع يمتنع فيها التقديم ، فاتضح أن الأصل ملتزم في المواضع المذكورة ٠

والأصل المعدول عنه : هو الذي تستعمله العرب فى كلامها ، ولكنها تعدل عنه لنكتة بلاغية اقتضتها الحال ، فتساوي بين أصولها ، ومن ذلك نحو :

«الأصل في المسند والمسند إليه ألا يستغني أحدهما عن الآخر في إفادة المعنى»(٢) فتحذف المبتدأ ، وتحذف الخبر ، وتحذف الفعل ، على سبيل الجواز : من ذلك أن تقول «زيد» لمن سأل من عندك ويصح أن تقول «زيد عندي» وأن تقول «الكعبة» لمن أيقنت أن حاله حال قاصد الكعبة ، ويجوز «قصد الكعبة»٠

والأصل المرفوض : هو مالم تنطق به العرب في الجملة بحال من الأحوال بل لاتكون الجملة فصيحة صحيحة إلا بتركه(٣) ومن ذلك : مواطن حذف الخبر وجوباً، وكذلك المبتدأ ، وغير ذللك ٠

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٢٢٧ ، ٢٣١ ٠
(٢) البسيط فى شرح الجمل ٢/٧٥٦ ٠
(٣) في هذه المواطن

## بين القياس والأصل والقاعدة :

ترد القاعدة بمعنى الأصل ، أو الأصل بمعنى القاعدة ، كما يرد القياس بمعنى الأصل ، والأصل بمعنى القياس ، فكأنها كلمات مترادفة ، لمعنى واحد ، قال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد «قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام ... وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها : أن من حق الحرف الخاص أن يعمل .... وهذا هو الأصل»(١).

ونجد السيوطي يطلق كلمة «القياس» على نفس المعنى ، فيقول «إن النافية من الحروف التي لاتختص فكان القياس أن لاتعمل»(٢).

فالقياس والأصل والقاعدة ترد عند النحاة للدلالة على المعنى ذاته غالباً.

**والله أعلم**

---

(١) عدة السالك ١/٢٥ ، ٢٦ .

(٢) همع الهوامع ١/١٢٤ ، ١٢٥ .

## معنى رفض الأصل :

إن العرب لم يكونوا على مستوى واحد في الفصاحة ، بل كان بينهم تفاوت فيها ، وعندما جاء النحاة بنوا قواعدهم وشيدوها على الأكثر والأشيع ، أما ماوراء ذلك فلم يكن يخضع لقاعدة أقاموها ، أو أصل شيدوه ، على أنهم دعوه خلاف القياس أو الأصل ، أو أنه ضرورة ، أو نادر ، أو لغة لبعضهم ، أو أنه يمثل ظاهرة من الظواهر العربية المختلفة : كالتقارض ، والتجانس ، وهذا الذي نراه غير منضبط بقاعدة وقد خرج عن الأصل إما أن يكون معدولاً به عن غيره ، أو مرفوضاً ألبتة ،ويدل على أن ماوراء الأشيع لغة : أن أبا عمرو بن العلاء حين سئل فقيل له : ماذا صنعت فيما سميت غربية؟ قال : أحمل على الأكثر ، قال : فماذا تقول فيما خالفتك فيه العرب ؟ قال أسميه لغات(١) .

فسلوك اللغة لايتمشى دائماً مع القاعدة ، وذلك أمر لابد من أنه كائن نتيجة لزومية لمجيء القواعد في مرحلة لاحقة لوجود اللغة ، وهذا هو ماألجأ النحاة إلى التعليل ، والتأويل ، والجدل والمتأمل في كتاب سيبويه يجده يشير كثيراً إلى ماأصله في الكلام غير ماذكر ، ويتضح ذلك في قوله «وهذا تمثيل ولايتكلم به» .

فالنحاة وضعوا قواعد وأصولاً جعلوها مقياساً للصواب والخطأ ، وعندما تقف الشواهد أمام قواعدهم يذهبون فيها مذاهب شتى من التوجيه ، والتأويل ، أو التخطئة ولم يقف هذا عند الشواهد الشعرية ، بل تجاوزه إلى القراءات القرآنية الكريمة ، فيحكمون على القراءات الشاذة بعدم موافقتها للأصول ، ولايبنون الأحكام النحوية حسب استعمالها ، من ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿إِنَ الذِيْنَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عباداً أَمْثَالُكُم﴾(٢) بنصب (عباداً) فهذه القراءة حملت الكسائي على جعل (إن) النافية عاملة عمل ليس ، بينما ينكر سيبويه هذا العمل لها ، ويرى أنها مهملة(٣) .

---

(١) انظر المدارس النحوية ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) الأعراف ١٩٤ .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٣/٨ ، مغني اللبيب ٢٤/١ ، همع الهوامع ١٢٤/١، المدارس النحوية ١٧٨ .

وإنما حكم لها الكسائي بالإعمال قياساً منه على أختها «ما» حيث قيست هي الأخرى على «ليس» فعملت في لغة أهل الحجاز كما قدمنا ٠

إذ تؤاخي كل منهما«ليس» في المعنى، والشيء إذ آخى الشيء عمل عمله ٠

وقد عقد ابن هشام باباً لتقارض اللفظين في الأحكام(١) وقد حسن من سيبويه تحاشيه وصف القراءة القرآنية بالشذوذ ، وإن كان مذهبه النحوي على خلافها، ومن أوضح الأدلة على ذلك أنه يقبح عنده مررت بك وزيد ، ولكنه لايتعرض لقراءة حمزة في قوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾(٢) ٠

فتعدد الأساليب ، واختلاف الاستعمالات يعد من طبيعة اللغة ، وضمن سلوكها ، ونهج أهلها في الحديث والتكلم ، أضف إلى ذلك اختلاف القبائل العربية ، والذي نتج عنه اختلاف اللهجات ، واللغات ، ولكن النحاة أبو إلا محاولة إخضاع اللغة للقواعد ، إما أصالة ، أو فرعية ، أو شذوذاً ، أو خروجاً عن أصل ٠

وقد زخرت كتب النحاة بما أسموه «الأصل المرفوض» أو«الخارج عن الأصل»٠

قال الفاكهي في حد التثنية «أصلها العطف وعدل عنه كراهية التطويل ، وإرادة الاختصار ، والرجوع إليه غير جائز ؛ لأنه أصل مرفوض»(٣) ٠

وقال السيوطي «أصل التثنية والجمع العطف وإنما عدل عنه للاختصار فلايجوز الرجوع إليه ، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة»(٤) ٠

قال ابن جني في الحديث عن خبر كاد «استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع»(٥) ٠

قال ابن يعيش «أما بنو تميم فلايجيزون ظهور خبر لا ألبتة ويقولون هو من الأصول المرفوضة»(٦) ٠

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٦٩٧ ومايليها ٠
(٢) النساء١، وانظر البحر المحيط ٣/١٥٧ ، الكامل ١/٤٥ ٠
(٣) شرح الحدود ١٠٤ ٠
(٤) همع الهوامع ١/٤٣ ٠
(٥) خزانة الأدب ٨/٣٧٤ وانظر الخصائص ١/٣٩١ وذلك إذا جاء خبر لاد اسماً
(٦) شرح المفصل ١/١٠٧ ٠

وقال عن حذف كان بعد أنْ المصدرية أو إنْ الشرطية متى عوض منها بـ«ما» «وحذفوا الفعل ومايتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً»(١) ٠

وقال عن حذف الاستقرار «لايجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً»(٢)٠

وقال ابن جني في حديثه عن حذف «أنْ» «فالجواب أنَ هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه فإنه أصل مرفوض ٠٠٠٠ ، ولكنه لاينطق به على أصله وههنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها»(٣)٠

هذا في المواطن التي يجب فيها حذف «أنْ» لكن في المواطن التي يجوز فيها الحذف فالأمر فيها على التكافؤ ، كما في قوله تعالى ﴿وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين﴾(٤) حيث حذف (أنْ) وفي قوله تعالى ﴿وأُمِرْتُ لأَنْ أكونَ أولَ المسلمين﴾(٥) حيث أظهر (أنْ) فالحذف إما وجوباً ، وإما جوازاً ، فوجوباً يكون ذكرها في الكلام مرفوضاً ومن ذلك حذفها بعد كي ، وحتي ، ولام الجحود ، وبعد أو بمعنى إلى ، أو إلا ، وبعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب ، وبعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب بغير اسم فعل(٦) وأما جوازاً فالحذف والذكر متوازيان٠

وقال ابن مالك في قول الشاعر :

**كأنَ بينَ فكها والفكِ * فارةَ مِسْكٍ ذبحتْ في سكِ**

أراد بين فكيها ، فجاء بالأصل المتروك(٧)٠

وأوضح النحاة أن الأصل المتروك على ضربين : ضرب يراجع عند الحاجة إليه ، وضرب لايراجع ٠

---

(١) شرح المفصل ١/٩٥ ٠
(٢) نفسه ١/٩٠ ، وانظر همع الهوامع ٢/١٠٨ ٠
(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٧٦ ٠
(٤) الأنعام ، ٧١ ٠
(٥) الزمر ، ١٢ ٠
(٦) سيأتي الحديث عنه مفصلاً ٣٩٧-٣٩٩
(٧) شرح التسهيل ١/٦٨ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/٢٦٩ ، والتوطئة ١١٨ ٠

وقد أشار السيرافي إلى هذا فذكر أن المحذوف على ضربين : ضرب يجوز استعماله على أصله نحو «ويلَمه» إذ يجوز رد المحذوف «ويل أمه» ٠

وضرب متروك استعماله ، غير جائز إجراؤه على أصله ، لترك العرب لذلك ، كما في حذف «أن» بعد الفاء والواو في قولنا «لاتأتنا فنهيَنك» و «لاتقرب الأسد فيأكلَك» و «لاتنه عن شيء وتأتيَ مثلَه» حيث لايحسن إظهار «أنْ»(١) ٠

وقال ابن جني «اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :

أحدهما : ما إذا احتج إليه جاز أن يراجع ، والآخر مالاتمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله ٠

الأول منهما : الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين ٠ فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه ٠ وذلك كقوله :

**فَلَتأتِيَنك قصائدٌ وليدفعاً * جيشاً إليكَ قوادمُ الأكوارِ»(٢) ٠**

ومثل بمسائل صرفية إلى مالاتمكن مراجعته(٣)-

مما تقدم اتضح أن العرب تترك الأصل وتنصرف عنه ، فلاتعود إليه ألبتة ، ونوع آخر يمكن أن تراجعه ، ومن هنا صح لنا القول أن الواقع النحوي الواسع المجال، والخصب الأبواب والمسائل يجعلنا نقف على مجموعة من القوانين يكافئ بعضها بعضاً كما في : إعمال أحد العاملين في باب التنازع ، ومجموعة من الأصول بعضها يطارد بعضاً ، كما طرد قياس الشبه قياس الأصل في «ما» النافية عند أهل الحجاز ، وكما في مسائل وجوب تأخير المبتدأ مع أن الأصل فيه التقديم ، ومسائل وجوب تقديم الخبر مع أن الأصل فيه التأخير ٠

فالأصول ترفض حسب إخضاع التراكيب لقواعد النحاة ، فسلوك اللغة لايتمشى مع القواعد دائماً مما أدى إلى العدول والرفض ، وأشير إلى أن الأصل المرفوض على نوعين :

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ٨٢/١ ٠
(٢) الخصائص ٣٤٧/٢ ٠
(٣) نفسه ٣٤٧/٢ ومايليها ٠

١- أصل افتراضي ٠

٢- أصل استعمالي ٠

والأصل الافتراضي : ماكان خاضعاً للافتراضات الذهنية من النحاة ، كما في خلافهم في إعراب المجموع بالواو والنون والمثنى ٠

فهذا لم يكن مستعملاً على الصورة المرفوضة ثم ترك بعد ذلك ، وقد صرح ابن جني بهذا النوع فقال «ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التى ندعي أنها مرفوضة لايعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ماتعرضه الصنعة فيها من تقدير مالايطوع النطق به لتعذره»(١) ٠

أما الأصل الاستعمالي ماأمكن النطق به ولكن النحاة أو قبيلة من قبائل العرب تعارفت على رفضه ، ومن ذلك رفض بني تميم ظهور خبر لا ٠

ونشير إلى أن الاستعمال قد يفرض الخروج عن الأصل ، وبذلك صرح السيوطى عمندحديثه عن رتبة الفاعل فقال «ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً»(٢) ٠

وقال مكي بن أبي طالب فى قول الشاعر :

رَمَيْتِيه فَأَصْمَيت * وَمَا أَخْطَأت الرميَة

«ثم حذفت الياء التي للمد وبقيت الياء المشددة مكسورة كما تحذف الياء من بهي ، وتبقى مكسورة ٠ وقد كان القياس استعمال الياء صلة لياء المتكلم كما فعلوا بهاء الغائب لكن رفضوا استعمال ذلك لثقل الكسرة على الياء ٠ فالقراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة الاستعمال ، وهي حسنة على الأصول ، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروهاً بعيدا»(٣) ٠

وبناء على ماتقدم نقرر أن رفض الأصل وتركه ليس بدعاً في اللغة ، بل هو دعامة من دعائم التقعيد فيها، وطبع من طبائعها التي لاتنفك عنها، وقد عقد الإمام السيوطي باباً مستقلاً لها في كتابه الأشباه والنظائر(٤) ٠

**والله أعلم**

---

(١) الخصائص ١/٢٥٩ ، وانظر ٢٦٣ ٠

(٢) همع الهوامع ١/١٦١ ٠

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٠٠-٤٠ ٠

(٤) الأشباه والنظائر ١/٨١ ٠

## مراجعة الأصل المرفوض :

تناول حديث النحاة الأصل المرفوض من حيث مراجعة هذا الأصل فذكروا أن الأصول المرفوضة منها مايراجع ، ومنها مالايراجع.

ذكر السيرافي أن المحذوف على ضربين :

أحدهما يجوز استعماله على أصله ، والآخر متروك استعماله ، غير جائز إجراؤه على أصله ، لترك العرب لذلك(١).

وقال ابن جني «اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين ، أحدهما : ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر مالم تمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله»(٢).

وقال الأندلسي «يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال : (كأن بين فكها والفك)»(٣).

وقال ابن مالك في قول الشاعر :

**كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ * فارَةَ مِسكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ**

«أراد بين فكيها ، فجاء بالأصل المتروك ، إما شذوذاً بحيث لو كان في غير شعر لم يمتنع ، وإما لضرورة إقامة الوزن . ومثله قول الآخر :

**كأن بَيْنَ خَلْفِها والخَلْفِ * كَشَةَ أَفْعَى في يبيسٍ قَفِّ**»(٤)

وقال ابن عصفور «وأما زيادة الحرف فمنها : إلحاقك التنوين فيما لاينصرف، رداً إلى أصله من الصرف»(٥).

وقال القزاز القيرواني «اعلم أن كل اسم كان حقه في الإعراب أن يكـــــون

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٨٢/١ .
(٢) الخصائص ٣٤٧/٢ .
(٣) الأشباه والنظائر ٢٦٩/١ .
(٤) شرح التسهيل ٦٨/١ .
(٥) ضرائر ابن عصفور ٢٢ .

منصرفاً ، ولكن منعت من الصرف أسماء لعلل فيها · فإذا اضطر شاعر جاز له صرف ما لاينصرف ؛ لأنه يرده إلى أصله»(١) ·

وقال المالقي في حديثه عن لات «ومن العرب من يخفض بها الحين أو مافي معناه منبهة على الأصل من الخفض · إذ مايختص باسم ولايكون كجزء منه أصله أن يعمل فيه الجر ، قال الشاعر :

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلَاتَ أَوانٍ * فَأَجَبْنا أَنْ لاتَ حينَ بَقاءِ»(٢)

وقال المرادي «والجر بـ«لعل» مراجعة أصل مرفوض ، ··· ولذلك قال الجزولي : وقد جروا بـ«لعل» منبهة على الأصل»(٣) ، فالعرب ترفض الأصل ، وتعود لبعض ماترفضه للأسباب الآتية :

١- شذوذاً ·

٢- ضرورة ·

٣- تنبيهاً على الأصل ·

ونوع آخر من الأصول المرفوضة لاتعود إليه العرب ألبتة ، بل تطرحه من كلامها وتجعله نسياً منسياً ، وستكشف الدراسة عما يعاد إليه من الأصول ، ومالايعاد إليه ·

---

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ ·

(٢) رصف المباني ٣٣٤ ·

(٣) الجنى الداني ٥٨٢ ، ٥٨٣ ·

## علل الرفض والعدول :

للعربية أصول تراعيها وتلتزمها ، أي أنها جاءت على أصلها ، فهذه لايسأل عن علتها ٠

ولها أصول تعدل عنها ، وأخرى ترفضها ، أي أنها خرجت عن الأصل والقياس ، فهذه ينبغي السؤال عن علتها ، والرفض والعدول يشمل أشياء كثيرة ، والذي قامت عليه الدراسة هو :

١- الرفض والعدول في الإعمال ٠

٢- الرفض والعدول في الإهمال ٠

٣- الرفض والعدول في الرتبة تقديماً وتأخيراً ٠

٤- الرفض والعدول في الذكر والحذف ٠

٥- الرفض والعدول في تأثر المعمول بالعامل ٠

٦- الرفض والعدول في الضمائم ٠

٧- الرفض والعدول في الحالة والعلامة الإعرابيتين ، والبنائيتين ٠

ولكل رفض وعدول فيما سبق علة أخرجته عن أصله ، وعما ينبغي أن يكون عليه في القياس ٠

## أولاً : علل الرفض والعدول في الإعمال :

لرفض الإعمال والعدول عنه إلى الإهمال علة واحدة وهي :

- مراعاة أصل آخر ، أو كسر الأصل بأصل آخر ٠

قد يعترض في العربية أصل على أصل مما يضطرها إلى مراعاة أحدهما وإهمال الآخر ، وذلك كما في باب «ظن» وأخواتها فمن حيث هي أفعال استحقت العمل ، وعند النظر إلى مادخلت عليه فإنا نجدها داخلة على الجملة ، فيعرض أصل آخر وهو أن العوامل لاتؤثر في الجمل ٠

والعربية تعاملت مع هذا الباب من أبوابها معاملة خاصة ، فأحياناً تراعي الأصل الأول ، ومرة أخرى تراعي الأصل الثاني ، وتارة تراعي الأصلين مع ترجيح أحدهما على الآخر ٠

ومن ذلك أيضاً أدوات التحضيض فهي مما يختص بالدخول على الأفعال مما يستلزم الجزم ، ولكن العربية أهملت هذه الأدوات لما راعت أصلاً آخر ، وهو اعتبار التركيب فيها ، حيث يتركب كل منهما من حرفين غير مختصين ٠

وكما في «إنّ» و «لكنّ» فإنهن لما أشبهن الفعل عملن ، ولما اعترض على هذا الأصل أصل آخر وهو زوال الاختصاص بالتخفيف ، جاز فيهن الإعمال والإهمال مراعاة للأصلين ٠

## ثانياً : علل الرفض والعدول في الإهمال :

في كلم العربية مايستحق الإهمال ، ومايستحق الإعمال ، وقد تهمل العرب ماحقه الإعمال ، وتعمل ماحقه الإهمال ، لعل وأسباب ، وقد أعملت العربية ماحقه الإهمال للأسباب الآتية :-

### ١- الحمل :

الحمل نوع من أنواع القياس في العربية ، فهي تحمل كلمة على أخرى لجامع بينهما ، وقد لجأت إلى هذه العلة في إعمال ماحقه الإهمال ، وذلك كما في الأوصاف العاملة عمل الفعل من اسم فاعل وغيره ، لما وجدت العرب اسم الفاعل يشبه الفعل المضارع في الصيغة والوظيفة حملته عليه فأعملته وإن كان الأصل في الأسماء الإهمال.

### ٢- النيابة :

تنوب بعض أسماء العربية عن الأفعال ، فتؤدي معناها ، وتقوم مقامها ، كما في أسماء الأفعال نحو : أمامك ، وعليك وهما بمعنى تقدم والزم ، ولما نابت عن الأفعال عملت عملها ، بل أن الكوفيين أجازوا تقديم معمولها عليها تشبيهاً لها بالأفعال التي نابت عنها ورفعاً للفرع إلى منزلة الأصل وكذلك المصدر ناب عن الفعل فعمل عمله ، ولكن العمل فيه مشروط بشروط .

### ٣ - التضمين :

التضمين من الوسائل التي لجأ إليها النحاة ليفروا بها عن مخالفة الصل .

ومما ترك أصله من الإهمال واستبدل بالإعمال للتضمين أسماء الشرط ، فإن أسماء الشرط لما تضمنت معنى «إن» الشرطية عملت .

### ٤- الظواهر اللهجية :

قد تشكل الظواهر اللهجية عدولاً أو رفضاً للأصل .

## ثالثاً : علل الرفض والعدول في الرتبة :

لبعض كلمات العربية الأصالة في تقديم بعضها على بعض ، فمن الطبيعي مثلاً أن تلي الكلمة التابعة المتبوعة ، وأن يتقدم الفاعل على المفعول ، ولكن هذا الميزان اختل في الاستعمال ، فأجاز الكوفيون تقدم المعطوف على المعطوف عليه ، وغير ذلك من أبواب العربية التي سمح فيها بعض النحاة بتجاوز رتبها الأصلية ، وماذلك إلا لعلل وأسباب ، وهي :

### ١- عدم عود الضمير على متأخر :

قد يتصل بالفاعل ضمير المفعول ، كما في قوله تعالى ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(١) فلو لزم الفاعل رتبته الأصلية لكان ذلك مؤدياً إلى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا ممنوع عند النحاة ، فيتقدم المفعول تلافياً لهذا المحذور ٠

### ٢ - إفادة معنى معين :

قد يريد المتكلم حصر بعض الكلم ، والعرب تأخر المحصور ، سواء كانت رتبته الأصلية التقديم أو التأخير ٠

وكذلك قد يؤدي التزام الرتبة إلى خفاء المعنى ، مما يجعلهم يضطرون إلى التقديم فيما حقه التأخير كما في «لِلّه دره» ٠

وقد يكون التزام الرتبة مؤدياً إلى اللبس ، فتهدر كما في «عندي أنك فاضل»٠

### ٣- اعتراض أصل على أصل آخر :

قد يعترض أصل على أصل ، فيغلب أحدهما الآخر ويطرده كما في «أين زيد» فالأصل في المبتدأ التقديم ، والأصل في أدوات الاستفهام التصدير فغلب الأصل الثاني الأول فطرده ٠

---

(١) البقرة ١٣٤ ٠

٤- الإخلال بشروط الباب :

يشترط في بعض أبواب العربية التعريف ، وفي بعضها التنكير ، فإن أخل الاستعمال بهذا الشرط استغلت الرتبة لتفاديه كما في «لك مال» و«عليك دين» لما كان المبتدأ نكرة لامسوغ للابتداء بها لزم تقديم الخبر ٠

وكما في «أما عندك فالخير» فالمبتدأ مقترن بحرف من حروف العطف ، ولو لزم رتبته الأصلية لجاء تالياً لـ«أما» وهو ممنوع ٠

## ٥- المحافظة على الأمثال وماسمع عن العرب :

الأمثال لاتغير بل تلزم الأداء على ماسمعت عليه فإن اختلت فيها الرتبة بقيت على حالها كما في «في كلّ وادٍ بَنو سَعدٍ»٠

## ٦- لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد :

تمنع العربية اجتماع حرفين لنفس المعنى ، فإن جاء ذلك في موضع لجأت إلى إهدار رتبة أحد الحرفين ، وذلك كما في «إنَّ زيداً لقائم» فإن الأصل «لإنَّ زيداً قائم» فلما اجتمع الحرفان أخرت اللام وألزمتها التأخير ٠

## ٧- إصلاح اللفظ :

تعنى العرب بالألفاظ كعنايتها بالمعاني فتعمد إليها فتصلحها كما في «أما زيد فمنطلق» فإن الأصل في الفاء أن تقع في المبتدأ في «مهما يكن من شيء فزيد منطلق» ولما كانت الفاء تقع واسطة ولاتقع أولاً منعوا «أما فزيد منطلق» وأخروا الفاء لزوماً ٠

## رابعاً : علل الرفض والعدول عن الذكر :

الأصل في الكلام الذكر، وتحذف العرب بعض الكلم إما عدولاً ، وإما رفضاً ٠

تلجأ العربية إلى حذف العناصر المكررة في الكلام ، أو العناصر التي يطول بها الكلام ، وهذا الحذف يعتمد على القرائن الموضحة ٠

والحذف ظاهرة واضحة من ظواهر اللغة وميزة من مميزاتها ، ميلاً منها للإيجاز والاختصار ٠

قال ابن جني «واعلم أن العرب - مع ماذكرنا - إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها»(١) ٠

والناظر في نحو العربية يجد أن ماوصفه النحاة بالحذف الواجب أو اللازم يعني عندهم أن الجملة تكون غير صحيحة نحوياً إذا ظهر المحذوف ، وإن كان هو البنية الأصلية أو الصورة الأولى للتركيب في بدائية اللغة ٠

ويبدو أن القدماء في تناولهم للحذف لم يفرقوا بينه وبين الإضمار ، مما عرضهم لانتقاد ابن مضاء في جعلهم الحذف والإضمار يعاقب كل منهما الآخر(٢) ٠

وقد ذكر النحاة علة كل محذوف في موضعه من أبواب النحو ، ولعل أهم أسباب الحذف عدولاً أو رفضاً هي :

### ١- طول الكلام :

في العربية بعض التراكيب الكثيرة الأجزاء ، فتطول بهذه الكثرة ، فرأت العربية أن تتخفف منها بحذف بعض أجزائها ، جنوحاً منها للإيجاز والاختصار ، ومن هذه المواضع باب القسم ، فهو مركب من حرف قسم ، ومقسم به ، وجواب قسم ، ولذا فإن أجزاء الجملة في القسم تتعرض للحذف اللازم فيحذف معها المبتدأ لزوماً تارة ، ويحذف الخبر لزوماً تارة أخرى ٠

---

(١) الخصائص ١/٨٣ ٠

(٢) انظر الرد على النحاة ١٠٥ ، ١٠٦ ٠

وقد تحذف بعض أجزائه على وجه الجواز أيضاً ، وقد علل النحاة ذلك الحذف بطول الكلام ، وقد ذكروا في الحذف معه علة أخرى وهى كثرة الاستعمال ، فكأنه تعاورته علتان للحذف ، هما : طول الكلام وكثرة الاستعمال ٠

قال المبرد «أما قوله ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾(١) فإنما وقع القسم على قوله ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾(٢) وحذفت اللام لطول القصة ، لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل ٠٠٠

ألا ترى أن النحويين لايقولون : قَامَ هِنْد ، وذهب جاريتك ، ويجيزون حضر القاضي اليومَ امرأةُ يافتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ، لأنهم يرون مازاد عوضاً مما حذف»(٣)٠

وأسلوب الجزاء من الأساليب التركيبية الطويلة في العربية ، إذ تتركب جملة الشرط من : أداة الشرط ، وفعل الشرط ، وجواب الشرط ، ولذا نجد كثيراً من المفسرين والنحاة يحملون الكلام على حذف الجواب في كثير من المواطن اعتماداً على القرائن اللفظية والمعنوية ٠

وكذلك صلة الموصول فإنها متى طالت تخففوا منها بحذف بعض أجزائها ٠

## ٢- كثرة الاستعمال :

نجد بداية الحديث عن الحذف لكثرة الاستعمال عند سيبويه حيث أرجع إليها الكثير من أسباب الحذف ، حتى كادت تكون علة مطردة عنده ٠

قال في الحذف في باب النداء «فلما كثر وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم»(٤)٠

وقال معللاً لحذف الفعل بعد «أما» «أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل»(٥)٠

---

(١) الشمس ١ ٠
(٢) الشمس ٩ ٠
(٣) المقتضب ٢/٣٣٧ ، ٣٣٨ ٠
(٤) الكتاب ٢/٢٠٨ ٠
(٥) الكتاب ١/٢٩٤ ٠

وللعلة نفسها يرجع الحذف الذي يعتري آخر الكلمات ، وفي ذلك يقول : «وغيروا هنا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ، ولاتقول : لم أقُ ٠٠٠٠، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»(١) وبه علل حذف الخبر بعد لولا(٢) ولعل حذفه إن دل على كون مطلق إنما هو خصيصة من خصائص العربية ، حيث تحذف مايدل على مجرد الوجود وعلى الكون العام ٠

ولكثرة الاستعمال كان الحذف فيما يشبه المثل عنده ، كما في «هذا ولازعماتك»(٣) وكذلك في الأمثال(٤)٠

ويم يغفل سيبويه الإشارة إلى أن هذه العلة غير مطردة ، بل هي سماعية(٥)، فليس كل مايكثر يحذف ٠

وقد تنبه سيبويه إلى أن الحذف في الكلمة أكثر مايكون في حروف العلة والساكنة وخاصة إذا وقعت آخراً(٦) وقد أكدت هذا الدراسات الحديثة(٧)٠

ومن هنا يمكن القول بأن نظرية الحذف لكثرة الاستعمال ابتدأت من سيبويه، وبتتبع كتابه وجدناها تفسر كثيراً من قضايا الحذف، كما تنسب إلى الخليل أحياناً٠

ثم لجأ إلى هذه العلة النحاة من بعده فالمبرد يرجع الحذف في قولهم «مارأيت كاليوم رجلاً» لكثرة الاستعمال(٨) والعلة مذكورة عند الفراء(٩) وابن جني(١٠) والسهيلي(١١) والسيوطي(١٢)٠

---

(١) الكتاب ٢/١٩٦ ٠
(٢) الكتاب ٢/١٢٩ أي حذف النون من «أكن» واللام من «أقل» ٠
(٣) الكتاب ١/٢٨٠ التقدير ولاأتوهم زعماتك ٠
(٤) انظر الكتاب ١/٢٨٠ ، ٢٨١ ٠
(٥) الكتاب ٤/٤٠٥ ٠
(٦) الكتاب ٤/٤٠٥ ، ٤٠٦ ٠
(٧) اللغة ، ٨٨ ٠
(٨) المقتضب ٢/١٥١ ٠
(٩) معاني القرآن ٢/٨ ٠
(١٠) الخصائص ١/٢٢٥ ٠
(١١) نتائج الفكر ٩٨ ، ٩٩ ٠
(١٢) الإتقان ٢/٧٤ ٠

فكثرة الاستعمال علة معتدة في باب الحذف ، وقد حفظت اللغة أمصلة كثيرة تشهد لهذا الحذف ، كما حفظت شواهد نادرة تدل على الاستعمال الأصلي للكلمة ، كما في «أخير» وقد أدرك النحاة أن الحذف يقع في اللغة تخفيفاً ويكون ألزم إذا كثر الاستعمال ، فهو مسوغ واقعي مستعمل ٠

### ٣- التركيب :

لجأ النحاة إلى التركيب كعلة من علل الحذف ، وهذه علة مطردة في بعض التراكيب ، من ذلك المركب المزجي كما في الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ويتبع التركيب بناء الجزأين على الفتح ، عدا اثنى عشر ، واثنتى عشر ، وعند التركيب حذف حرف العطف إذ الأصل في «أحد عشر» «أحد وعشرة» كما حذف منه التنوين في جزأيه ، وحذفت النون من اثنى عشر ، كما حذفت التاء مما هي فيه نحو «ثلاثة وعشرة» فإنها تحذف من «عشرة» عند التركيب لوجودها في «ثلاثة» تمشياً مع مبدأ اللغات القاضي بحذف العناصر المكررة ٠

### ٤- الضرورة الشعرية :

الضرورة هي مايستباح وقوعها في الشعر دون النثر ٠

وقال ابن مالك : هو ماليس للشاعر عنه مندوحة ٠

وقال ابن عصفور : الشعر نفسه ضرورة(١) ٠

ويبدو أن تعريف ابن مالك لاقى عدم القبول عند بعضهم ، واحتج عليه بأنه لايوجد ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ٠

والضرورة هي أن الشاعر يعبر بما هو خارج عن الأصل ، وإن كان غيره قادراً على التعبير دون ضرورة(٢) ٠

وقد قسمت الضرورة إلى ضرورة حسنة ، وضرورة مستقبحة وقد تناول النحاة الحذف للضرورة بدأ من سيبويه ، وقد خص بعضهم الضرائر بمؤلفات تجمع أنواعها ٠

---

(١) الاقتراح ٤٢ ، ٤٣ ٠

(٢) انظر الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ٧ ٠

(٣) كابن عصفور ، ومحمود شكري الألوسي ، والقزاز القيرواني ٠

ومما يعلل بالضرورة بعض أنواع الحذف ، ومن ذلك حذف النون الساكنة في قول الشاعر :

**فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاأَسْتَطِيعُهُ * وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلِ**

فحذف النون الساكنة من «لكن» وكان القياس تحريكها عند ملاقاة ساكن آخر(١) ٠

ويقابل الضرورة الشعرية الشذوذ في النثر ٠

ويحذف الشاعر مضطراً حرفاً من أحرف المعاني ، كما في قول الشاعر :

**مُحَمَّدْ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَاخِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا(٢)**

ويرى بعض النحويين أن حذف اللام جائز في الاختيار ٠

## ٥- الحذف لأسباب صوتية :

تراعي العربية عند تجاور حروفها تناسب الأصوات ، وتناسق الأجراس ، وبهذه العلة تعلل كثير من أبواب الحذف في المسائل الصرفية ٠

ومما حذف لأسباب صوتيه تاء التأنيث فيما يجمع بالألف والتاء ، نحو: عائشات ، حيث اكتفي بتاء الجمع دفعاً لتكرار العناصر التي تؤدي وظيفة واحدة٠

ومنه أيضاً الحذف فيما يؤدي ذكره إلى اجتماع ساكنين ٠

## ٦- الإعراب :

قد يكون الإعراب مدعاة للحذف ، والإعراب في اللغة هو الذي يفرق بين المعاني غالباً.

وقد حذفت العرب حرف العلة من الأفعال الناقصة في حالة الجزم ، وجعل هذا الحذف هو علامة للإعراب فيها والمخصوص بالحذف هنا هو أحرف العلة ٠

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٦ ، ٢٧ ٠

(٢) الكتاب ٣/٨ حيث حذف الشاعر لام الأمر من قوله «تفد»

**٧ - تغليب السماع :**

السماع أحد أدلة النحو المعتمد عليها في التقعيد ، وقد وضع النحاة أصولهم وقواعدهم ثم قد يأتي في السماع مايخالف قواعدهم فإما أن يلجأوا إلى التأويل والتخريج محاولة منهم لإخضاع الاستعمال للقاعدة ، وقد يغلب السماع القاعدة فيفرض نفسه ، من ذلك أن الأصل في الصفة والموصوف أن لايستغنى عن أحدهما في الكلام ، ثم سمعت بعض الصفات دون موصوف ، كالأجرع ، والأبطح ، والأجدل ، فغلب السماع القياس وطرده ٠

**٨ - التخفيف :**

يفسر التخفيف كثيراً من صور الحذف عند النحاة ، والعرب تميل إلى التخفيف والاختصار ٠

قال سيبويه «٠٠٠ هذا أولُ رجلٍ ، اجتمع فيه لزومُ النكرةِ وأن يلفظَ بواحد وهو يريد الجمع ؛ وذلك أنه أراد أن يقول : أولُ الرجالِ ، فحذف استخفافاً واختصاراً»(١)٠

وقال ابن جني «قد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخل بالبقية ٠ ويعرض لها الشبه»(٢) كما يرى أن الاستخفاف والاستثقال يفسران الكثير من ظواهر اللغة والتي يعد الحذف أحد صورها(٣)٠

وقال ابن مالك «استعمال التثنية بدلاً من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم»(٤)٠

**٩- الاتساع :**

الاتساع هو نقل الكلمة من حكم كان لها ، إلى حكم ليس حقيقياً فيها ، وقد رجع سيبويه إليه كثيراً من مظاهر الحذف ، وقد عقد له باباً في كتابه وهـــو

---

(١) الكتاب ١/٢٠٣ ٠
(٢) الخصائص ١/٨٠ ، ٨١ ٠
(٣) نفسه ١/٧٨ ٠
(٤) شرح التسهيل ١/٦٨ ٠

«باب استعمال الفعل في اللفظ لافي المعنى لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار»(١) وهو عنده أكثر من أن يحصى(٢) ٠

وهو عند ابن جني من شجاعة العربية(٣) ٠

**١٠- الحذف لأسباب معنوية :**

تعنى العرب بمعانيها عناية فائقة وتجعل الألفاظ خدماً وجوارٍ لها ، ومع أن الحذف خروج عن القياس إلا أن العربية قد تلجأ إليه إما التزاماً وإما جوازاً إن أحوجها المعنى إلى ذلك ، وقد ذكرت عدة علل معنوية للحذف ، منها :

١- أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال به يفضي إلى تفويت المهم، والحذف في بابي التحذير والإغراء لهذه العلة ٠

٢- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام ٠

ومنه بعض نماذج الحذف في باب الجزاء ، وجعل السكاكي منه حذف جملة الصلة في قول العرب : جاء بعد اللتيا والتي(٤) ٠

٣- صيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له ٠

ومن ذلك بعض المواضع التي يحذف منها الفاعل ، أو المبتدأ ٠

٤- تحقير المحذوف :

ومن ذلك قوله تعالى ﴿صُمٌّ بكمٌ﴾(٥) أي هم أو المنافقون ٠

٥- رعاية الفاصلة :

ومن ذلك قوله تعالى ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى﴾(٦) ويقابلها المحافظة على الوزن في الشعر ٠

---

(١) الكتاب ١/٢١١ ٠
(٢) نفسه ١/٢١٦ ، ٢١٧ ٠
(٣) الخصائص ٢/٤٤٧ ٠
(٤) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ١٠٨ ٠
(٥) البقرة ١٨ ٠
(٦) الضحى ٣ ٠

٦- الجهل بالمحذوف :

وهذه علة واضحة لحذف الفاعل ، وإسناد الفعل لنائبه ٠

٧- الخوف منه أو عليه :

ولهذه العلة يحذف الفاعل ويسند الفعل لنائبه ، حين يخشى المتكلم من الفاعل أو عليه فيعرض عن ذكره ٠

٨- العلم بالمحذوف :

أن يكون المحذوف معلوماً فيعرض عن ذكره ، لأن في الحذف إيجازاً واختصاراً٠

٩- قصد البيان بعد الإبهام :

ويحمل على هذه العلة حذف مفعول المشيئة(١) ٠

فعندما تقول «لو شاء لأجزل لكم العطاء» فإنك أبهمت في «شاء» فلم يعلم بم تعلقت ،وعندما قلت «لأجزل» أزلت إبهام «شاء» ٠

١٠- الحذف لأسباب نحوية تتعلق بالتركيب :

يحذف من التراكيب الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجملة ، ومنه ماهو مطرد، ومنه ماهو مقصور على السماع ، ومنه الواجب الذي يمتنع فيه ذكر المحذوف ، ومنه الجائز ، وكل ذلك لأسباب نحوية اشتملت عليها الدراسة ومن أهمها :

التعويض ، أو النيابة عن المحذوف ٠

---

(١) انظر الإتقان ٢/٧٤ ، ٧٥ ، الهمع ١/١٦١ ، ١٦٢ ، المطالع السعيدة ١/٢٦١ ٠

## خامساً : علل الرفض والعدول في تأثر المعمول بالعامل :

### ١- التشبيه :

قد يشبه الشيء الشيء فيحمل عليه ويأخذ بعض أحكامه ، والشبه قياس مستعمل يلجأ إليه النحاة في قياس ماعرض من النصوص مخالفاً لما عليه القواعد.

قال سيبويه «وقد يشبهون الشيء بالشئ وليس مثله في جميع أحواله»(١).

ولما أشبهت أسماء الأفعال الحروف حملت عليها فلم تتأثر بالعوامل ، ولما أشبه ضمير الفصل حرف الخطاب حمل عليه فلم يتأثر بالعامل .

---

(١) الكتاب ١/١٨٢ .

## سادساً : علل الرفض والعدول في الضمائم :

### ١- لغلبة السماع :

ومن ذلك ماسمع عن العرب نحو : طوبى للمؤمن ، ولله در فلان ٠

### ٢- لأغراض معنوية :

كما في الأخبار في باب المقاربة حيث لزمت الفعلية للدلالة على زمان الفعل ومداناته ، وقرب الالتباس به ٠

### ٣- للزوم الأسلوب طريقة واحدة :

ومن ذلك باب التعجب والأمثال ، نحو «ماأحسن زيداً» ٠

### ٤- التنزيل :

وذلك كما في أسماء الزمان حيث نزلتها العرب منزلة المصادر فمن ثم أضافتها إلى الجمل ٠

### ٥- مراعاة قبح اللفظ :

ومن ذلك عدم إدخال «ظننت» على المفرد ، فلايقال : ظننت قيام زيد ، وماذلك إلا مراعاة لقبح اللفظ ٠

### ٦- الشبه :

وهو علة تحمل عليها الكثير من ظواهر اللغة المخالفة للقواعد ومنها باب الضمائم ، ومن ذلك رفضهم «مئين ومئات» في تمييز العدد لما شبهوه بعشرين وأحد عشر ٠

**سابعاً : علل الرفض والعدول في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين:**

**١- الشبه :**

ومن ذلك انتقال الأسماء من الإعراب إلى البناء لما أشبهت الحروف في الوضع، أو المعنى ، أو الافتقار ، أو النيابة ، ومنع الاسم من الصرف لما أشبه الفعل·

**٢- علل معنوية :**

كعلة الفرق ، كما في لام المستغاث والمستغاث له ·

**٣- علل صوتية :**

كالفرار من التقاء الساكنين ، والإتباع ، والخفة ، ومجاورة الحروف المتشابهة، ولعدم الابتداء بالساكن ، أو للمقابلة ·

**٤- الحمل :**

كما في لام الأمر التي تكسر حملاً على اللام الجارة للظاهر،وكما في جمع المؤنث السالم عندما حمل في إعرابه على جمع المذكر السالم ·

**٥- الاستثقال :**

كما في تقدير بعض الحركات على معتل الأسماء والأفعال ·

**٦- الإطالة :**

وذلك كما في أدوات الشرط فقد دخلتها علة تقتضي أن تكون ناصبات ، ولكن لما كان أسلوب الشرط من الأساليب الطويلة تغيرت الحالة الإعرابية من نصب إلى جزم ، حيث تحذف الحركة لطول الأسلوب ·

**٧- مراعاة أصل آخر :**

وذلك كما في واو المعية إذ تجاذبها أَصلان ، أصل يقضي بأن تكون جارة ، وأصل آخر وهو يقضى بأن لاتعمل مراعاة لأصل العطف ، فروعي الأصل الثاني دون الأول ·

**٨ - الجوار :**

وهو من ظواهر اللغة التي يحمل عليها الكثير من الأساليب حيث تتأثر اللفظة بما يجاورها فتأخذ حكمها كما في «هذا جحرَ ضبٍ خربٍ» ٠

**٩- التوسع :**

تتوسع العرب في استعمالاتها فتعدل عن حالة إعرابية إلى حالة أخرى ، فتجر المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ٠

**- والله أعلم -**

## الباب الأول

# التزام الأصل في الدراسات النحوية

**الالتزام لغة :**

التزام الشيء وملازمته عدم مفارقته(١) ٠

الالتزام عند النحويين :

أشار النحويون في كتبهم إلى الالتزام ٠ قال ابن السراج في حديثه عن حروف الجر «فالضرب الأول منها ألزم عمل الجر ، والضرب الثاني غير ملازم لعمل الجر٠ فأما الحروف الملازمة لعمل الجر : فمن ، وإلى ، وفي ، والباء ، واللام»(٢) ٠

وقال ابن جني «فإن قلت : فقد تقول ضرب يحي بشرى ، فلاتجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ماهذا سبيله ، بما يخفى في اللفظ حاله،ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، مايقوم مقام بيان الإعراب»(٤) ٠

وقال ابن مالك «٠٠٠، وعرض للفاعل مانع من مفارقته الخبر في جواز الحذف ، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ، ولزوم تأخره ، ٠٠»(٤) ٠

وقال السيوطي «فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ماالتزمته العرب»(٥) ٠

فالتزام الأصل عند النحاة هو إبقاء الكلام على وضعه الغالب عليه من الاستعمال ، أو عدم مفارقته للقاعدة الأصلية ٠

ويشير ابن مالك كثيراً في ألفيته إلى التزام الأصل ، ومن ذلك قوله :

**ويلزمُ الأصل لموجبٍ عرى * وترك ذاك الأصلِ حتماً قد يرى(٦)**

وقال في باب الحال :

---

(١) القاموس المحيط ١٧٧/٤ (لزم) ، لسان العرب ٥٤١/١٢ (لزم)٠
(٢) الأصول ٤٠٨/١ ٠
(٣) الخصائص ٣٥/١ ٠
(٤) شرح التسهيل ١١٨/٢ ٠
(٥) همع الهوامع ١٩١/١ ٠
(٦) شرح ابن عقيل ٥٤٢/١ ٠

**وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعنى الفعلِ لاْ * حُروفه مؤخراً لَنْ يعملا(١)**

فأشار إلى الحال التي تلزم أصلها من حيث الرتبة فلاتتقدم على العامل ٠

وقال عن تقديم الخبر :

**فامنعهُ حينَ يســتوي الجزآنِ * عُرفاً ونُكراً عَادِمي بيانِ**

**كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرا * أوْ قُصِدَ استعمالُه مُنْحصرا(٢)**

فأشار إلى المواضع التي يلزم فيها المبتدأ أو الخبر رتبته الأصلية٠

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٦٤٨ ٠

(٢) نفسه ١/٢٣١ ٠

## المبحث الأول

# التزام الأصل في الإعمال

## العامل من وجهة نظر النحاة :-

يعد العامل النحوي من أهم الركائز التي تدور حولها أكثر أبواب النحو، ولذا نجده قد فرض سيطرته على الفكر النحوي من خلال النحاة ، فقد أوجدوا موجبات ملزمة للعامل ، تتضح من خلال مايمكن أن نطلق عليه «العامل والعمل» ولايمكن أن ننظر للعامل أو نحده بعيداً عن الإعراب ، إذ ذهب بعضهم إلى أن الإعراب هو الأثر الذي يتركه العامل ٠

وقد عرف الجرجاني العامل بقوله «ماأوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»(١)٠

أي أن الأثر الذي يظهر على المعمول ، إنما يكون بفعل العامل وحسب مايتطلبه من عمل ٠

وعرفه ابن الحاجب بقوله «والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضي»(٢)٠

ونسب الرضي الاختلاف في أواخر الكلم إليه فقال «لأن الاختلاف حاصل من العامل ، بالآلة التي هي الإعراب»(٣)٠

وعرف العامل بأنه «الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية»(٤)٠

وعندما تحدث النحاة عن الإعراب أوضحوا أهمية العامل ، وأنه هو السبب في وقوع هذا الأثر الإعرابي على أواخر الكلمات ٠

قال ابن جني في تعريف المعرب «ماتغير آخره لتغير العامل فيه»(٥)٠

وذكر الرضي التعريف نفسه(٦) وقال «إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لاعلة ، ولهذا سموه عاملاً»(٧)٠

---

(١) التعريفات ١٢٦ ٠
(٢) شرح الكافية ١/٢٥ ٠
(٣) نفسه ١/١٨ ٠
(٤) التعريفات ١٥٠ ٠
(٥) اللمع ٥٠ ٠
(٦) شرح الكافية ١/١٧ ٠
(٧) نفسه ١/١٨ ٠

وقال أيضاً «لأن العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره»(١) ٠

وعرف السيوطي الإعراب بقوله «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب»(٢) ٠

وبتتبع تصور النحاة للعامل نجده يسير عندهم في مسارين :

**المسار الأول :**

يذهب أصحاب هذا المسار إلى أن العامل هو المتكلم(٣) وعلى هذا ليس للعامل أثر حقيقي في الكلام ، وقد صرح ابن الأنباري بوجهة النظر هذه فقال «العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات ، وعلامات ، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هى أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ٠٠٠ وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً»(٤) ٠

فالعامل عند هذا الفريق ليس مؤثراً ، ولكنه مؤشر ٠

**المسار الثاني :**

ويذهب أصحابه إلى أن الأثر الذي يظهر على أواخر الكلمات ، إنما يكون بفعل العوامل المتقدمة ، فالعامل ذو أثر حقيقي في الكلم ، والإعراب أتي لبيان مقتضى العامل(٥) ٠

وقد قسم النحويون العوامل في العربية إلى عدة تقسيمات :

**أ - العوامل من حيث الأصالة والفرعية :**

١- عوامل أصلية كالأفعال ٠

٢- عوامل فرعية كالأسماء والحروف ٠

---

(١) نفسه ١/٢٣ ٠
(٢) همع الهوامع ١/١٤ وانظر الإيضاح العضدي ١/٥٦ ، تلقيح الألباب ٤٧، التبصرة والتذكرة ١/٧٦ ، الغرة المخفية ١/٢٩٠ ، البسيط ١/١٧٠ ، الملخص ١/١٠٤ ٠
(٣) انظر الخصائص ١/١١٠ ٠
(٤) أسرار العربية ٦٨ ، ٦٩ ٠
(٥) انظر حاشية الصبان ١/٤٧ ٠

## ب – العوامل من حيث القوة والضعف :

١- عوامل قوية كالأفعال حيث تعمل مذكورة ومحذوفة، مقدمة، ومؤخرة ، ومتوسطة ٠

٢- عوامل ضعيفة لاتعمل إلا بشروط ، كإن وأخواتها وما الحجازية ، أو لاتملك ماتملكه الأفعال كحروف الجر وحروف الجزم ٠

## ج – العوامل من حيث النوع :

١- عوامل لفظية ، والعامل اللفظي هو ماكان ملفوظاً به في الكلام وذلك كحروف الجر والجزم والأفعال بكل أنواعها وأقسامها وإن وأخواتها ٠

٢- عوامل معنوية ، والعامل المعنوي هو مالم يكن ملفوظاً في الكلام وإنما هو معنى يعرف بالقلب ، وذلك كالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدأ ؛ والتجرد الذي نسب إليه رفع الفعل المضارع ، وكالإضافة عند بعض النحاة(١)٠

وقد هوجمت قضية العامل من قبل ابن مضاء ، ولقي هذا الهجوم هوى في نفس فريق من علماء اللغة المحدثين ، والذي يمكن قوله في معرض الحديث عن العامل ، أن العامل قد يكون في بعض المسائل خاضعاً لقواعد اعتبارية ، ولدت الكثير من الجدل بين النحاة ٠ ويتضح ذلك عندما تكون القواعد غير مطردة٠

وإن أردنا أن نكون تبعاً لابدعاً فإنا نقسم العوامل إلى :

١- عوامل لفظية ٠

٢- عوامل معنوية ٠

ونبدأ الحديث عن العوامل اللفظية ، وهي تنقسم إلى قسمين :

١- عوامل فعلية ٠

٢- عوامل حرفية ٠

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٦٠ ٠

**أولاً : العوامل الفعلية :**

عندما تحدث النحاة عن العوامل الفعلية وصفوها بأنها هي الأصل في العمل، وحمل غيرها مما عمل عملها عليها ، ومن هنا قرر السيوطي أن «العمل أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله»(١) ٠

وقال ابن أبي الربيع «والأصل في العمل للفعل»(٢) ٠

ولما كان الفعل هو الأصل في العمل ، تبع هذا الأصل مقتضى مترتب عليه ، وهو أن الفعل لابد أن يكون عاملاً ، وقد صرح ابن السراج بذلك فقال :

«اعلم أن كل فعل لايخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل، أو المفعول الذي هو حديث عنه ، نحو «قام زيدٌ» و«ضُرِبَ عمرٌو» وكل اسم تذكره ليزيد الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب ، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه»(٣) ٠

والفعل في الجملة العربية يطلب فاعلاً ، ومفعولاً ، وزماناً ، ومكاناً ٠٠الخ٠ ومن الأفعال مالايقتصر على مفعول واحد بل يطلب مفعولين ، وأحياناً ثلاثة ، ومنها القاصر الذي لايتجاوز الفاعل ٠

ولما كانت الأفعال من أقوى عوامل العربية على ماوصفوا فإنَّ هذه القوة أعطتها القدرة على العمل مظهرة ، ومضمرة ، دون أن يتضمن الكلام ألفاظاً تنوب عنها ، أو تسد مسدها ، في بعض أبواب العربية ، مثل : الاختصاص ، والتحذير، والإغراء ، والمفعول المطلق الذي حذف عامله وجوباً ٠

وأفعال العربية ليست سواء في مراتب القوة، فمنها الناقص ، ككان وأخواتها، ومنهـا الجامد كنعم وبئس ، ومنها اللازم الذي لايتجاوز الفاعل ، ومنها مايتعداه

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٩/١ ونقله عن شرح الجمل ٠
(٢) البسيط ١٠١٥/٢ ، وانظر الإنصاف ١٦٤/١ ٠
(٣) الأصول ٥٤/١ ٠

إلى المفعول ، ومنها ماينصب مفعولين أو ثلاثة ، ولمعرفة التزام الأصل في هذه العوامل ، ينبغي النظر إليها من ناحيتين :

١- من حيث رفعها الفاعل ٠

٢- من حيث استيفاؤها للمفعول ٠

أما الشق الأول فإن أفعال العربية تشبثت به ، وأبى فؤادها جماحاً عنه ، ومصداق ذلك قول ابن يعيش «٠٠٠ ، وأما حذف الفاعل ألبتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم»(١) فالفعل متمسك بالفاعل ، فإنْ وجد فى كلام العرب مايخالف هذا فلابد أنه معلول بعلة ، ولبيان ذلك نسوق ماقاله ابن عصفور فيه ، «٠٠٠ الفعل إذا استعمل استعمال مالايحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك «قلما» فإنها لما استعملت استعمال «ما» في أنَّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل ، فكذلك «كان»(٢) لما استعملت للدلالة على الزمن الماضي ولم يرد بها أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل»(٣)٠

خالفت قلما الأصل من التزام ذكر الفاعل معها ، وذلك لعلة وظفية ، وهي أن هذا الفعل خلع عن نفسه أثواب الفعلية ، واكتسى بأثواب الحرفية ، فأصبح من حيث المعنى والوظيفة مؤدياً معنى حرف النفي ، ودالاً عليه ، وبالتالي حمل عليه فاستغنى عن الفاعل ، فكأن دلالة الفعلية تنوسيت فيه ، ولمح فيه معنى الحرفية٠ وفي قلما مذاهب أخرى ، وهي :

١- قيل «ما» مصدرية وهي ومابعدها فاعل ٠

٢- قيل هي فعل لا فاعل له ، لأن ماأزالته عن حكمه في تقاضيه الفاعل ، وأصارته إلى حكم الحرف المتقاضي للفعل ، نحو : لولا ، وهلا(٤) ٠

---

(١) شرح المفصل ١/٧٧ ، وانظر همع الهوامع ١/٢٣ ، النحو العربي والدرس الحديث ١٥٢ ، أسرار العربية ٨٨ ٠

(٢) يقصد كان الزائدة ٠

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٥ ٠

(٤) انظر ليس في كلام العرب ١١٤، لسان العرب ١١/٥٦٤، حاشية الخضري ١/١٦٠٠

أما كان وأخواتها فإنهن قاصرات عما سواها من الأفعال في أنها سبقت للدلالة على الزمن دون ارتباط بحدث ، فقصرت من حيث مؤداها ، ولما اجتمع إلى قصورها الدلالي زيادتها ، خلت عن الفاعل ، لاجتماع علتين فيها وهي :

١- قصورها عن درجة الأفعال ٠

٢- زيادتها ، والزيادة خلاف الأصل فكان إخلاؤها من الفاعل أحسن للتقليل من الكلمات المزيدة فهي عند الزيادة مستغنية عن الفاعل لتجردها للدلالة على مجرد الزمن ٠ أما إن لم تكن زائدة فإن الحنين يشدها إلى وادي الأفعال مما جعل فريقاً من النحاة يشبهون مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول ٠

أما الشق الثاني : وهو التزام الأصل من جهة عملها في المنصوب :

الذي يتضح من كلام معظم النحاة أنَّ المفعول يجوز حذفه جوازاً مطلقاً، من قبل أنه فضلة ، وأفعال العربية المتعدية تنصب مفعولاتها ، ولايوجد في العربية مفعول لازم الحذف غير المفعول فى باب التنازع ، ففيه خروج عن الأصل ، ورفض له، أما ماعدا ذلك فإن الأصل فيه ملتزم حيث ينصب الفعل المتعدي المفعول إن لم يحذف اختصاراً أو اقتصاراً ٠

وقد حملت العربية في قاموسها الاستعمالي أفعالاً تنازعها أصلان وهي ظن وأخواتها ، والأصلان اللذان تنازعاها هما :

١- من حيث هي أفعال فإنها تطلب مرفوعاً ومنصوباً ٠

٢- من حيث مدخولها ، وهو جملة ، والعامل لاأثر له فى الحمل ، فلاتعمل فيها ، فأعملت في بعض المواضع وجوباً تمسكاً بالأصل الأول ، وأهملت حيناً آخر تمسكاً بالأصل الثاني(١)٠

فالأفعال في العربية وضعت لأداء وظيفة معينة ، والقيام بدور محدد في الجملة ، فوظيفة الأفعال العمل والتأثير ، الذي يجعل أواخر الكلمات اللاحقة لهـــا

---

(١) انظر أسرار العربية ١٦٠-١٦٣ ، نتائج الفكر ٣٤٠ ، شرح المفصل ٦٤/٧، ٨٥، ١١٣، شرح الجمل ٣١٥/١-٣١٧ ، البسيط ٤٣/١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٦٢٢/٢ ، شرح كتاب سيبويه ٨٥/١ ، اللمع ١٠٨ ٠

توسم بالحركات الإعرابية المختلفة حسب مقتضى العوامل ، وقد صرَح ابن الخشاب بهذه الوظيفة فقال : «أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة ، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة»(١) ٠

فأفعال العربية حافظت على أصلها في العمل ، والتزمته ، مالم تعرض لها علة مانعة ٠

---

(١) المرتجل ٢٢٥ ٠

## ثانياً : العوامل الحرفية :

الحروف من العوامل اللفظية السماعية في اللغة العربية(١) ، وحروف العربية تنقسم من حيث العمل إلى :-

١- حروف تعمل الجر ٠

٢- حروف تعمل النصب ٠

٣- حروف تعمل الجزم ٠

٤- حروف تعمل الرفع والنصب ٠

٥- حروف تعمل النصب والرفع ٠

الحركات التى تلحق أواخر الكلم تتغير حسب تغير الحروف العاملة فيها، والذي يهمنا في المقام الأول ماالتزم فيه الأصل من حيث العمل ، وقبل الخوض في غمار الحديث عن هذه الحروف وعن مقتضيات إعمالها ، والتزام أصولها ، نشير إلى أصالتها في العمل ، وفي ذلك يقول النحاس «٠٠٠، وللحروف المختصة أصالة في العمل ، من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص ، كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه»(٢)

وقسم ابن السراج الحروف إلى ثلاثة أقسام :

١- مااختص بالأسماء وكان عاملاً فيها ٠

٢- مااختص بالأفعال وكان عاملاً فيها ٠

٣- المشترك بين القبيلين(٣)٠

ووسع السهيلي العمل في الحروف فقال «فأصل كل حرف أن يكون عاملاً ، فإذا وجدت حرفاً غير عامل فسبيلك أن تسأل»(٤)٠

---

(١) انظر أصول النحو العربي ٢٠٨ ٠

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٩٠ ٠

(٣) انظر الأصول ١/٥٥ ٠

(٤) نتائج الفكر٧٤ ٠

وقال السيوطي «كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل»(١) ٠

وفصّل الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد العمل في الحروف فقال «قسم المؤلف(٢) الحروف إلى ثلاثة أقسام ، مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعني أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر ، لأن الجر هو الذي يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذي يخص الأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئاً ، وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لاتطلب علته ، فحروف الجر التى تجر الأسماء والتي مثل لها بفي لايسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لايسأل عن علتها ، ٠٠»(٣) ٠

وبعرض حروف العربية العاملة(٤) على النص المتقدم نجد أن :-

حروف الجر ، وحروف الجزم ، لزمت الأصل في العمل ونوعه ، أما حروف النصب فلزمته من جانب ، وفارقته من جانب آخر ، حيث لزمته من حيث العمل ، وفارقته من حيث نوع العمل ٠

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٤/١ ، وانظر البسيط ٨٣٩/٢ ، الهمع ١٠/١ ٠

(٢) يريد ابن هشام ٠

(٣) عدة السالك ٢٥/١ ، ٢٦ ٠

(٤) حروف العربية العاملة منها مايعمل بالأصالة كحروف الجر و«إنْ» الجازمة على أحد الاحتمالات ، ومنها مايعمل بالنيابة مثل :-

١- حروف الجزم غير «إنْ» على أحد الاحتمالات ٠

٢- ما العاملة عمل ليس وأخواتها ٠

٣- إنَّ وأخواتها ٠

٤- أنْ المصدرية وأخواتها ٠

٥- أدوات النداء ، وإلا في الاستثناء عند فريق ٠

ومنها مايعمل بالتضمين وهو ماعدا (إنْ) من أدوات الشرط ٠

ومنها مايعمل بالتعويض مثل «ما» الزائدة فى «أما أنت منطلقاً انطلقت» والواو والفاء وبل المعوض بها عن رب عند ابن جني والفارسي ، وفاء السببية وواو المعية عند الكوفيين لأنهما عوض عن أنْ المصدرية ٠

## حروف الجر والعمل

حروف الجر من العوامل الحرفية المختصة فى العربية ، وهي : من ، إلى ، في ، اللام ، رب ، على ، عن ، الكاف ، مذ ، منذ ، حتى ، واو القسم ، تاء القسم ، باء القسم ، حاشا ، خلا ، عدا(١) ، وقدمتها بالذكر على عوامل الأفعال لما كانت أقوى منها(٢) ·

أما تسميتها بحروف الجر ففي علتها أقول :-

١- لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء وهذا مذهب البصريين ·

٢- أن عملها الجر ·

كما تسمى بحروف الإضافة وعلة ذلك أنها تضيف إلى الفعل أو معناه مايليها · وهذا مذهب الكوفيين ·

وتسمى حروف الصفات أيضاً لإحداثها الصفة في الاسم من ظرفية وغيرها وهذا مذهب كوفي(٣) ، وتنقسم هذه الحروف من حيث مدخولها إلى :-

١- مايعمل في الظاهر والمضمر معاً ·

٢- مايعمل في الظاهر دون المضمر ·

٣- مايعمل في المضمر دون الظاهر ·

وحروف الجر منها مايعمل بلاشرط ، ومنها ماقيد عمله بشروط كحتى(٤) ولما كانت حروف الجر عوامل مختصة فإنها عملت مظهرة ، ومضمرة ، وعملها مضمرة على نوعين :

---

(١) أسرار النحو ٢٧٠ ·

(٢) انظر المرتجل ٢٢٣ ·

(٣) انظر الوافية في شرح الكافية ٢٢٩ ، الهمع ١٩/٢ ، حاشية يس ٢/٢ ، عدة السالك ٣/٣ ·

(٤) انظر شرح الجمل ٤٧٣/١-٤٧٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، أوضح المسالك ١٦/٣ ، مغني اللبيب ١٢٣/١ ، ١٢٤ ·

الأول : قياسى ، كقولك «بكم درهم اشتريت ثوبك» وقبل «أن» و«أن» المصدريتين(١) .

الثاني : سماعي ، كقول رؤبة «خيرٍ والحمد لله»(٢) .

وحروف الجر من العوامل الحرفية التي التزم فيها الأصل ، فلانجدها في الكلام إلا وقد عملت الجر ، فالموقع الإعرابي ، والعوامل النحوية المتقدمة ، وأصل الجملة ، لاتقوى على الصمود أمام ظهور أثر حرف الجر في الأسماء ، ففي العربية أبواب عدة يلجأ فيها النحاة إلى تقدير العلامة الإعرابية للاسم المسبوق بحرف الجر، حيث يبقى أثر حرف الجر ظاهراً فى اللفظ ، فالجر يظهر وإن لم يكن المحل الإعرابي له ، ممايؤكد ثبوت قدم هذه الحروف في العمل ، ومن الأبواب التي يدخلها حرف الجر ويظهر أثره في اللفظ مايلي :

١- الفاعل ، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا مَسَنَا مِن لُّغُوبٍ﴾(٣) .

٢- المبتدأ ويكون مابعد حرف الجر مبتدأ في موضعين :-

الأول : فى نحو «بحسبِك زيدٌ»(٤) .

الثاني : بعد رب ، ومن ذلك قول الشاعر :-

رُبَّه فتيةً دعوتُ إلى ما * يورثُ المجدَ دائماً فأجابوا(٥)

٣- الخبر : وتزاد بعد خبر ليس وماكثيراً ، كما تزاد في خبر (إنّ) و(لكنّ) و(ليت) و(لا) التبرئة(٦) .

---

(١) وقال ابن مالك في اطراد الحذف بعدهما

وعَدِّ لازماً بحرفِ جـــرّ * وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمنجـــر

نقلاً وفي «أنّ» و«أنْ» يطردُ * مَعْ أَمْنِ لبسٍ : كعجبتُ أنْ يَدُوا

شرح ابن عقيل ١/٥٣٧ ، ٥٣٨ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/٧٩ ، ٨٠ إذ حذف الباء من قوله «خير» .

(٣) سورة ق ٣٨ وانظر شرح أبيات المغني ٢/٣٥٣ ، ٣٦٦ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٩٣ ، شرح المفصل ٨/٢٣، الجنى الداني ٥٣ .

(٥) شذوذ الذهب ١٣٣ .

(٦) انظر شرح ابن عقيل١/٣٠٩، شرح التسهيل ١/٣٨٢-٣٨٥، المساعد ١/٢٨٧-٢٨٩ ، همع الهوامع ١/١٢٧ ، الدرر اللوامع ١/١٠٠-١٠٢، شرح المفصل ٨/١٣٩ .

٤- المفعول به حيث ذكر النحاة أنها تزاد كثيراً فى مفعول عرفت ونحوه(١) ٠

٥- بعد هل ، ومن ذلك قول الفرزدق :

**يقُولُ إذا اقْلولى عليها وأقردتْ * ألا هلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ(٢)**

٦- مع الحال المنفية ، ومن ذلك قول الشاعر :-

**كَائِنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ ذاهبةٍ * فما انبعثْتُ بمزءودٍ ولا وكلِ(٣)**

٧- مع اسم ليس المؤخر ، نحو قول محمود الوراق :-

**أليْسَ عَجِيْباً بِأَنَ الفتى * يصَاب ببعضِ الذي في يديه(٤)**

فحرف الجر دخل على مواضع الرفع ، ومواضع النصب ، وكان أثره ظاهراً في اللفظ ، دون النظر إلى الموقع الإعرابي الأصلي للكلمات الداخل عليها ٠

ومما قرره النحاة لحرف الجر أنه مالم يكن زائداً أو شبيهاً بالزائد فإنه مع معموله لابد له من متعلق ظاهر أو مضمر(٥) فحرف الجر واسطة بين المتعلق وبين الاسم الذي بعده ، وحرف الجر من المسائل التي دار حولها الجدل في العربية ، حيث وقع الخلاف في الأصالة في حرف الجر ، هل الأصل عدم وجود الحرف ثم جيء به واسطة ، وعليه يكون أصل كل مجرور منصوباً ؟ أم أن الأصل هو وجود الحرف ثم لجأت العربية إلى التخفف منه في بعض المواضع ؟ ومنه نشأها يسمى بالنصب على نزع الخافض ٠

وحروف الجر من حيث العمل ملتزم فيها الأصل ، فلا ترى في الكلام إلا وقد دخلت على الأسماء وجرتها ، وإنْ جاء ماخالف ذلك ، نحو قول الشاعر :

**واللهِ ماليلي بنامَ صاحبُه * ولا مُخالِطُ اللبانِ جَانِبُه(٦)**

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٦٧ ٠

(٢) انظر همع الهوامع ١/١٢٧ ، الدرر اللوامع ١/١٠١ ٠

(٣) انظر الجنى الداني ٥٦ ، المساعد ٢/٧ ، شفاء العليل ٢/٥٢١ ، شرح أبيات المغني ٢/٣٩٣ ، شرح عمدة الحافظ ٣٠٥ ٠

(٤) أمالي القالي ١/١٤١ ٠

(٥) انظر شرح الجمل ١/٤٨٢ ، شرح قواعد الإعراب ٢٢٧ ، الأشباه والنظائر ١/٢٨٢ ٠

(٦) الخصائص ٢/٣٦٦ ، ٣٦٧ ٠

فمتأول ، ويوجه على أحد احتمالين :-

١- تقدير اسم مجرور ، أي : بليل نام صاحبه(١) ٠

٢- اعتبار «قام صاحبُه» اسماً محكياً ٠

والاختصاص هو الذي أوجب العمل لحروف الجر ، حيث اختصت بالدخول على الأسماء ولم تتنزل منزلة الجزء منها(٢) ٠

كما ذكرت علل أخرى لإعمالها وهي :-

١- طلب الحروف لمكان الإضافة في الخفض ٠

٢- وجود الاسم المجرور ٠

٣- دلالتها على معنى في الاسم(٣) ٠

وقد أثار ابن جني قضية في حروف الجر وهي : هل حروف الجر بعض الأفعال من حيث كانت معدية وموصلة لها؟ أو أنها جزء من الأسماء من حيث كان مع ماجره في موضع نصب؟ فهل هي جزء مما بعدها أم جزء مما قبلها؟(٤) ٠

---

(١) في هذا التقدير مخالفة لأصل قرره النحاة وهو أن الصفة التى يكون نعتها جملة لابد أن تذكر فيها الصفة ، ولاتحذف إلا إذا كانت مرفوعة ، وجزءاً من اسم سابق مجرور بمن أو في ٠

(٢) الحرف المختص الذى يتنزل منزلة الجزء من الشيء لايعمل ، ولذ لم تعمل (أل) مع اختصاصها لأنها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة ، وجزء الشيء لايعمل فيه ، كما أن العامل قبلها يتخطاها الى الاسم بعدها ، وكذلك لم تعمل (ها) التنبيه ، ولا قد ، ولا السين ، ولا سوف ، ولا أحرف المضارعة ، حيث تنزلن منزلة الجزء ، ولم يعمل حرف النداء الجر على الرغم من اختصاصه بالأسماء لأن عمله بالنيابة ، ولم تعمل (إذا) الفجائية لأنها ظرف زمان أو مكان عند أكثر النحاة ، وعلى القول بأنها دالة على المفاجأة فإنها تجري مجرى (أل) حيث يتخطاها الجازم إلى محل الجملة بعدها إذا نابت عن الفاء الجزائية في جواب الشرط ٠

(٣) انظر أسرار العربية ٢٥٣ ، نتائج الفكر ٧٩ ، همع الهوامع ١٩/١ ، البسيط ٨٣٨/٢ ، الغرة المخفية ١٧٥/١ ٠

(٤) انظر الخصائص ٣٤١/١ ومايليها ٠

## حروف الجزم والعمل

تشترك حروف الجزم مع حروف الجر في مقتضى العمل وهو الاختصاص ٠ إلا أن تلك اختصت بالدخول على الأسماء فجرت ، وهذه اختصت بالدخول على الأفعال فجزمت ٠

وعدة حروف الجزم مختلف فيها ، فمن جعلها خمسة اعتبر لم و«لما»(١) حرفين ، ومن جعلها أربعة اعتبرهما حرفاً واحداً ، وتنقسم حروف الجزم من حيث مجزومها إلى :-

### أ - مايجزم فعلاً واحداً وهو :-

١- لا الطلبية ، نهياً نحو (لَاتُشْرِكْ بِاللَّهِ)(٢) أو دعاء نحو ﴿لَاتُؤَاخِذْنَا﴾(٣) وتجزم فعلي المتكلم مبنيين للفاعل نادراً نحو قول الشاعر :

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُها

وقول الآخر :-

إِذَاْ مَاْخَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فلا نَعُدَ(٤)

وقيل لا الجازمة لام الأمر ، وزيدت فيها ألف ، وقيل بل هي لا النافية جزمت بتقدير اللام ، والأصح خلاف الأمرين ، وأنها لا في النفي حملاً على لام الأمر إذ الضد يحمل على ضده(٥)٠

فعلى القول بأن الأصل فيها لام الأمر ، وعلى القول بأن لم ولما حرف واحد تكون عدة حروف الجزم ثلاثة أحرف ٠

ويمكن أن يقسم عملها إلى :-

---

(١) انظر رصف المباني ٣٥٠ ، ٣٥١ ، الجنى الداني ٢٦٧ ، شرح المفصل ١١٠/٨، المساعد ١٢٨/٣ ٠

(٢) آل عمران ١٣ ٠

(٣) البقرة ٢٨٦

(٤) أوضح المسالك ١٩٨/٤ ، ٢٠٠ ٠

(٥) مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب ، لوحة ١١٣ب ٠

١- تعمل مطلقاً في الفعل المبني للمفعول ٠

٢- تعمل كثيراً في الفعل المبني للفاعل إن كان مخاطباً ٠

٣- تعمل بضعف في الفعل المبني للفاعل إن كان للغائب أو المتكلم(١)٠

٢- اللام الطلبية أمراً نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾(٢) أو دعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٣) أو التماساً نحو «لِيقم معي»(٤) وتجزم فعل غير الفاعل المخاطب، أما فعل الفاعل المخاطب فغالباً ليس لها فيه عمل ، وتعمل هذه اللام موكورة ، ومحذوفة ، وعملها محذوفة على ثلاثة أضرب :-

١- كثير مطرد ، كما في قوله تعالى ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾(٥) أي : ليقيموا ، وهو بعد قول أمر ٠

٢- قليل جائز فى الاختيار ، وذلك بعد قول غير أمر ، كقول الشاعر :

**قُلْتُ لبوابٍ لَدَيهِ دارَها * تئذن فإنّي حمؤها وجارُها**

٣- قليل مخصوص بالاضطراد وهو الحذف دون تقدم قول ، كقول الشاعر:

**فَلَاتَسْتَطِل منّي بَقَائِي وَمدَّتِي * ولَكنْ يُكُنْ لِلخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ(٦)**

٣-٤ لم و لما ، ومن النحاة من عدهما حرفاً واحداً ، ويقلبان زمن الفعل إلى المضي(٧) ولم نقلت الفعل نقلتين ، إذ نقلته إلى الماضي ، ونفته(٨)٠

---

(١) انظر المساعد ٣/١٢٧ ٠

(٢) الطلاق ، ٧ ٠

(٣) الزخرف ، ٧٧ ٠

(٤) انظر الجنى الداني ١١٠، مغني اللبيب ١/٢٢٣ وذلك لمن يساويك في غير استعلاء ٠

(٥) ابراهيم ، ٣١ ٠

(٦) انظر الجنى ١١٢، ١١٤ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩، ١٥٧٠ ، المغني ١/٢٢٤، ٢٢٥ ، شرح الأشموني ٢/٣١٣ ٠

(٧) رصف المباني ٣٥٠ ، ٣٥١ ، الجنى الداني ٢٦٧ ، شرح المفصل ٨/١١٠ ، المساعد ٣/١٢٨ ، حروف المعاني ٨ ٠

(٨) معاني الحروف ١٠٠ ، ١٠١ ، المفصل ٣٠٦ ، المغرب ١/٢٧١ ٠

أما عن عملها من حيث كونه قياساً أو حملاً : فإن قيل إنها جزمت المضارع لأنه الإعراب المختص بالعمل ، فهو على القياس ، وإنْ قيل عملت لأنها قلبت زمن الفعل مما دخلت عليه إلى ضده فهو حملاً على «إنْ»(١) ٠

**ب - مايجزم فعلين :-**

وهو حرف واحد ، «إنْ» الشرطية(٢) ، وهي أم أدوات الشرط فالحروف المتقدمة اختصت بالدخول على الأفعال المضارعة ، ودلت على معان فيها ، فاستحقت العمل - غير أن «إنْ» تدخل أحياناً على الماضي - وإن وجدنا في فصيح كلام العرب ماخالف هذا الأصل فلعلة ، ومن مخالفة الأصل ماجاء من رفع المضارع بعد "لم" في قول الشاعر:

**لَكِنْ فوارسَ نَعْمٍ وأُسرتِها * يوم الصليفاء لَمْ يوفون بِالجارِ**

وقول الآخر :

**وأَمْسُوا بِهَا لَيلَ لَوْ أَقْسَمُوا * على الشمسِ حولين لَمْ تطلع**

قال ابن عصفور « فحكم لـ" لم " بدلاً من حكمها ، بحكم " ما " لما كانت " ما " نافية مثلها ، فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد " ما "»(٣) ٠

فالفعلان المضارعان (يوفون) و(تطلع) مرفوعان بعد لم ، ولكن هذا ليس مخرجاً للم عن حكمها وأصلها ، ولكن الشاعر راعى علة الشبه بين (لم) و (ما) في المعنى العام وهو النفي ، فأعطى " لم " حكم " ما " في عدم العمل ، وهو من باب التقارض في العربية ٠ إذ يعطى الشيء حكم مايشابهه في وجه من الوجوه ، ومن ذلك إعطاء «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال ، كقول الشاعر :

**أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءِ ويحكما * مِنِّي السلامَ وأَنْ لاتشعرا أحداً**

وإعمال «ما» حملاً على «أنْ» كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم «كما تكونوا يولى عليكم»(٤) ٠

---

(١) انظر جواهر الأدب ٣١٦ ٠
(٢) انظر شرح الأنموذج ٢٤٣ ٠
(٣) ضرائر الشعر ٣١٠ ٠
(٤) كشف الخفاء ٢٦/٢ ، وانظر مغني اللبيب ٦٩٧/٢ ٠

وحكى اللحياني أن من العرب من ينصب بـ«لم» وذكر أن ذلك مما لايلتفت إليه(١) ٠

وعلى ماتقدم يمكن القول باطمئنان إنَّ الجوازم من الأدوات التي لزمت أصلها في العربية ٠

وقد ذكر ابن عطية علة للجزم بـ«لم» غير الاختصاص فقال : «جزمت لم لأنها أشبهت لا في التبرئة في أنهما ينفيان فكما تحذف لا تنوين الاسم كذلك تحذف لم الحركة أو العلامة من الفعل»(٢)٠

---

(١) انظر تذكرة النحاه ١٨١ ٠

(٢) البحر المحيط ١/١٠٦ ٠

## حروف النصب والعمل

ينصب الفعل المضارع بأربعة أحرف ، وهي : أنْ ، ولنْ ، وكي ، وإذن ٠ وموجب العمل في حروف الجزم هو الذي اقتضى العمل في حروف النصب ، وقد ذكرنا أن حروف النصب لزمت الأصل من جانب ، وفارقته من آخر ، فإنها من حيث اختصاصها بالدخول على الأفعال اقتضت أمرين :

الأول : العمل ٠

الثاني : أن يكون عملها الجزم٠

وحروف النصب مخلصات للفعل بعدهن للاستقبال ، وعن علة النصب فيها يقول السيرافي «فأما علة نصبها فمن قبل أن «أنْ» ومابعدها من الفعل بمنزلة المصدر، كما أن «إنَّ» المشددة ومابعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد ، فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل»(١)٠

فعلة الشبه غيرت الحكم الإعرابي من الجزم إلى النصب ، و«أنْ» أم الباب ، وعملت لن وإذن وكي حملاً عليها ، أما «إنْ» ذاتها فإنها عملت حملاً على «إنَّ» فلما كانت «إنْ» عاملة النصب فى الأسماء ، حصلت «أن» عاملة النصب في الأفعال لعلة معنوية جامعة بينهما ، وهي أن كلاً منهما مع مابعدها في تقدير الاسم أو المصدر ، كما أنَّ بينهما شبهاً لفظياً أيضاً ،إذ لم تخل كتب النحو من قائل بأن إحداهما أصل للأخرى ٠

ولما كانت أنْ الناصبة للمضارع أم الباب ، اكتسبت القوة فنصبت مضمرة ومظهرة(٢)٠

ويمكن القول بأن «أنْ» و «لنْ» و «كي» ملتزم فيهن الأصل من حيث العمل، أما «إذن» فإن الأصل لايلتزم فيها إلا بالشروط التالية :-

١- التصدير ٠

٢- كون الفعل بعدها مستقبلاً ٠

---

(١) شرح الكتاب ١/٧٨ ٠

(٢) انظر شرح المفصل ٧/١٥ ٠

٣- عدم الفصل بينها وبين معمولها، واستجيز الفصل بنداء ، وقسم ، ولا، ودعاء ، وظرف ، وجار ومجرور(١) ٠

وذكروا للنصب فيها علةً أخرى ، وهي : أَنَّ لنْ أشبهت لا النافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها(٢) ٠

ولعل حمل «أنْ» على «إِنَّ» أولى من حمل «لن» على لا للأسباب الآتية:-

١- أن «لا» لاتعمل إلا بشروط ، إذ الأصل فيها أن لاتعمل لأنها حرف غير مختص ٠

٢- أن في الحمل على «إِنَّ» شبهان من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ٠

٣- أن «أن» أم الباب فأن تحمل عليها بقية الأدوات أولى ٠

٤- أن «لن» صائرة إلى (لا + أن) عند الخليل ومن قال بقوله ٠ فهي تعود إلى «أن» أيضاً ٠

والذي يمكن أن نقرره هنا أن هذه الحروف لزمت الأصل في «أصل العمل» وإن كانت قد فارقته في «نوع العمل» ٠ والأصل فيهن «أنْ» أما «لن» و «كي» و «إذن» فعملن لما أشبهن «أن» من الأوجه الآتية :-

١- المشابهة في الوظيفة ، حيث إن كل منهن يخلص زمن الفعل إلى الاستقبال ٠

٢- أَشبهت «كي» «أن» لما وردت توكيداً لها في المصدرية ، والشيء لايؤكد إلا بإعادة لفظه أو مرادفه ، ومن ذلك قول الشاعر :

**أردت لكيما أن تطير بقربتي**

٣- أشبهت «لن» «أنْ» إذ أن «لن» مركبة من «لا + أن» عند الخليل والكسائي ومن تبعهم ، فلن مشتملة على «أنْ» وقد أكدت الدراسات الحديثة التركيب في هذه الأداة(٣) ٠

---

(١) انظر شرح الكتاب ٨٤/١، البسيط ٢٣١/١، شرح الكافية ٢٣٧/٢، مغني اللبيب ٢١/١ ، المساعد ٧٤/٣ ، رصف المباني ١٥٣ ٠

(٢) انظر عدة السالك ٢٦/١ ٠

(٣) انظر التطور النحوي ٤٥ ، ١٦٩ ٠

٤- أشبهت «إذن» «أن» لاشتمالها على «أن» حيث إن «إذن» مركبة من «إذ + أن» على مذهب الخليل ، ومن «إذا + أن» على مذهب أبي علي الرُندي.

فحروف النصب عاملات لازمات للأصل ، وكان عملها نصباً للعلل المذكورة ، وقد صرح السهيلي بأن الأصل في «لن» الجزم فقال : «ولن» كان ينبغي أن تكون جازمة كلم ، لأنها حرف نفي مختص بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم»(١).

وقد جزم بعض العرب بلن وقيل إن هذا مما لايلتفت إليه(٢).

كما حكي أن من العرب من يرفع بها ، ومن الجزم بها قول الملك لعبدالله بن عمر لن تُرَعْ..الحديث ، وقول الشاعر :

أَبَتْ قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَباً

حيث جزم «تعرف» بـ«أنْ»(٣)

ولعل من جزم بهن استصحب الأصل فيهن .

**- والله أعلم -**

---

(١) نتائج الفكر ١٣٠ .

(٢) تذكرة النحاة ١٨١ .

(٣) انظر تذكرة النحاة ٤٨٣، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ ، مغني اللبيب ١/٢٨٥، ٢/٦٩٨، الجنى الداني ٢٧٢ .

## العوامل المعنوية

ورد في بعض الأساليب العربية بعض الأسماء والأفعال مرفوعة ومنصوبة ولم يسبقها مايعمل فيها ، كما وردت بعض الأسماء المجرورة التى لم ينعقد لواء إجماع النحاة على علتها ، فنشأت العوامل المعنوية ، لتضم هذه الأنواع تحت جناحيها ، والعوامل المعنوية في العربية :

١- الابتداء ٠

٢- رافع الفعل المضارع «التجرد»٠

٣- الخلاف «الصرف»٠

٤- الإضافة على مذهب الأخفش والسهيلى وأبي حيان(١)٠

---

(١) انظر النكت الحسان ١١٧ ، شرح التصريح ٢/٢٤ ، عمدة السالك ٣/٨٤ ، الإنصاف ١/٤٤ ، التبيين ٢٢٤ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٥ ٠

# العوامل المعنوية والعمل

## أولاً : الابتداء :

عرف الابتداء بأنه «تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد»(١) «وهو عامل من العوامل المعنوية التي تجلب الرفع لكل كلمة يبتدأ بها في جملة تامة بعد أن تتوافر فيها شروط الابتداء،ولايقتصر هذا المعنى على التقديم اللفظي للمبتدأ به أو المخبر عنه، بل ينتظم كذلك المحكوم عليه أياً كان موقع لفظه في الجملة، فالابتداء يتحقق في لفظ محمد من قولنا :محمد فى الدار أو في الدار محمد، وهو بهذا عامل معنوي لا لفظي يجلب الرفع للمحكوم عليه بالخبر في أي موقع كان»(٢)٠

وقيل هو التنبيه والتعرية عن العوامل(٣)٠

وقيل هو الاهتمام بالاسم وجعله أولاً لثان يكون خبراً عنه(٤)٠

وقيل مضارعة المبتدأ الفاعل في الحاجة إلى مايسند إليه(٥)٠

وقيل افتقاره للإسناد إليه هو العامل ، وهو موجب الرفع ، والتعرية شرط للعمل(٦)٠

والخلاف النحوي في رافع المبتدأ والخبر خاض غماره أكثر النحويين ، ويمكن أن نجمل المذاهب في رافعهما فيما يأتي :

١- ذهب سيبويه والجمهور إلى أن رافع المبتدأ هو الابتداء(٧)، أي التعري من العوامل اللفظية ، أما الخبر ، فرافعه الابتداء أيضاً عند الأخفش والرماني وابن السراج(٨) وقيل رافعه المبتدأ ، وقيل رافعه الابتداء والمبتدأ معاً٠

---

(١) التعريفات ٤ ٠
(٢) المصطلحات النحوية والصرفية ١٧ ٠
(٣) انظر المقتضب ١٢٦/٤ ، المقتصد ٢٢٣/١ ، التبيين ٢٢٤ ٠
(٤) شرح المفصل ٨٥/١ ٠
(٥) الجمل ٣٦ ٠
(٦) البسيط ٥٣٥/١ ٠
(٧) انظرالكتاب١٢٧/٢ المقتضب ١٢/٤، ١٢٦، ٤٨/٢، الأصول٧٣/١، اللمع٧١، المقتصد ٢١٤/١، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، الإنصاف ٤٤/١ ، شرح المفصل ٨٤/١، ٨٥، البسيط ٥٣٥/١، ارتشاف الضرب ٢٨/٢ ، المساعد ٢٠٥/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥/٢ ٠
(٨) انظر الارتشاف ٢٨/٢ ، الأصول ٥٨/١ ، التبيين ٢٢٩، المساعد ٢٠٥/١، دروس في المذاهب النحوية ١١١ ٠

٢- ذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان ، قال الفراء في قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾(١) «ترفع (اليوم) بـ(هذا)»(٢) كما قال في قوله تعالى ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٣) «ما الثانية رفع ، فرفعتها بيوم»(٤) وتسب أبو حيان والسيوطي ترافعهما لابن جني(٥) ، وقال ابن جني «ألا ترى أنك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال له ارتفع بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين · ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت هذا قول الكوفيين»(٦) ·

وقال في باب تعارض العلل في الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما «··· كرفع المبتدأ ، فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء··· ، والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم ، أو بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه»(٧) · فتصبح الأقوال في رافع الخبر على النحو الآتي:

١- رافعه الابتداء ·

٢- رافعه المبتدأ ·

٣- رافعه الابتداء والمبتدأ معاً(٨)

فرافع الخبر في واحد من هذه الأقوال معنوي ، وفيما عداه لفظي ، أو لفظي ومعنوي معاً ، أما المبتدأ فرافعه معنوي عند جمهور البصريين ولفظي عند الكوفيين ·

---

(١) المائدة ، ١١٩ ·
(٢) معاني القرآن ٣٢٦/١ ·
(٣) الانفطار ، ١٧ ·
(٤) معاني القرآن ٤٦/١ ، وانظر ١٣/١ ، ٢٩٦، ٢٤٧/٢ ·
(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٩/٢ ، الهمع ٩٥/١ ·
(٦) الخصائص ١٨/١ ، وانظر الإنصاف ٤٤/١ ·
(٧) الخصائص ١٦٦/١ ·
(٨) انظر معاني القرآن ١٣/١، ٢٦، ١٩١، ٥٧/٢، ٥٨، ١٣٥، ٢٤٧، ٢٧٢، الإنصاف ٤٤/١، ارتشاف الضرب ٢٩/٢، التبيين ٢٢٩، شرح المقدمة المحسبة ٣٤٦/٢، اللمع ٧١-٧٥، شرح المفصل ٨٥/١، المقتضب ٤٨/٢، ١٢٦/٤ ، المقتصد ٢١٤/١، ٢٥٥، ٢٥٧، شرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ ، شرح التصريح ١٥٨/١، الخصائص ٣٨٥/٢، دراسة في النحو الكوفي ٣٢٣، ٣٢٤ ·

وقد أقارب الصواب إنْ قلت إن رافع المبتدأ هو العرف اللغوي ، والعادة النطقية ، وسلوك الجملة العربية ، لما وقعت الكلم عندهم في بداية الكلام كانت مرفوعة ، وهذا ليس بعيداً عن حسّ اللغة وواقعها ، ففي علل إعراب جمع المذكر السالم وإعراب المثنى ذكروا أن أول أحوال وضعهم لهما كانا في الحالة التي هما عليها في الرفع ، ومن ألزم المثنى الألف في جميع أحواله ربما يكون قد حافظ عليه على وضعه الأصلي في بدائية اللغة ، فكانت الكلمة عندما يبتدأ بها ينطق بها على أول أوضاع الكلام فتكون مرفوعة ، أما الابتداء هذا العامل المعنوي غير الملفوظ فهو عامل افتراضي ذهني ، وضعه النحاة لطرد القواعد لديهم واتساقها ، ويمكن القول بأن هذا العرف اللغوي قد التزم في كلام العرب ، فحيثما وجد الاسم مبتدأ به فإنه يلزم الرفع إما لفظاً وإما تقديراً(١) .

**- والله أعلم -**

---

(١) ولو كان المعتبر هو العامل المعنوي لكان الأصل فيه ملتزماً حيث يعمل الابتداء الرفع في الكلام .

## ثانياً : التجرد أو التعري

يخضع النحاة الفعل المضارع للعامل المعنوي فى حالة الرفع ، والمضارع يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم ٠

والفعل المضارع في إعرابه مخالف للأصل في الأفعال إذ الأصل فيها البناء وعلل النحاة إعرابه بشبه الأسم من أوجه(١) وأوجه الشبه هذه يكاد ينعقد عليها الإجماع عندهم ، ووجدت قولاً معجباً عند السهيلي فى علة إعرابه ، إذ ذهب إلى أن المضارع أعرب لتضمنه معنى الاسم ، وفي ذلك يقول «٠٠٠ إذ الهمزة تدل على المتكلم ، والتاء على المخاطب ، والياء على الغائب ، فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب ، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني»(٢)٠

والذي أعجبني في قوله هذا هو : اطراد الحكم ، حيث يمكن أن يقال «ماتضمن معنى الشيء يأخذ حكمه» فالأسماء لما تضمنت معنى الحروف أخذت حكمها فبنيت ، والأفعال لما تضمنت معنى الأسماء أخذت حكمها فأعربت ، فهي يعمري - علة متمشية مع نسق اللغة وروحها ، إذ ذكروا أن الأصل في «من» فى الاستفهام «أمن» وكذلك البواقي ، وأسماء الشرط أيضاً متضمنة لحرفه٠

وهنا تقدم الضمير على الفعل فكان متضمناً لمعنى الاسم ، فهي علة لإعرابه٠

أما علة رفعه فقد ذهبوا فيها مذاهب شتى ، يمكن أن تجملها فيما يأتي :-

أولاً : أن رافعه وقوعه موقع الاسم ، سواء كان الاسم مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين(٣) وانتصروا لمذهبهم بأن الفعل المضارع لما وقع موقع الاسم ، حل في أقوى أحواله ، فأعطي أقوى حالات الإعراب وهو الرفع ، وأن المضارع يرتفع فى كل موضع يصلح فيه الاسم ، وأنهم وجدوا في هذا مايخضعه للعلل المعنوية ٠

---

(١) انظر الكتاب ٣/٩،١٠، المقتضب ٤/٨٤، شرح الكتاب ١/٧٣-٧٥، الإنصاف ٢/٥٤٩،٥٥٠، شرح المفصل ٧/٦، عدة السالك ٤/١٤٤،١٤٥ ٠

(٢) نتائج الفكر ٦٨، ٦٩ ٠

(٣) انظر الكتاب ٣/٩ ، ١٠، المقتضب ٢/٥ ، شرح الكتاب ١/٧٦، النكت الحسان ١/٦٩٦، الإنصاف ٢/٥٥١، شرح المفصل ٧/١٢ ، شرح الجمل ١/١٣٠، البسيط ١/٢٢٩ ٠

حيث وقوعه موقع الاسم عامل معنوي ، فيشبه الابتداء الذي عمل الرفع في المبتدأ ، فيحمل في المضارع عليه فيرفع(١) .

واعترض عليه بأن كونه مرفوعاً لوقوعه موقع الاسم يقتضي أن يكون منصوباً إذا كان الاسم منصوباً ، ومجروراً إذا كان الاسم كذلك ، وأن المضارع يقع في مواقع لايكون فيها الاسم(٢) .

ثانياً : أن رافعه التجرد من الناصب والجازم ؛ لوجود الرفع مع عدمها وإليه ذهب حذاق الكوفيين ، والأخفش ، وسار في ركبهم كثير من المتأخرين ، مثل ابن مالك وابن هشام(٣) .

فالرافع عندهم معنوي وهو التجرد ، والتجرد «في اللغة التعري ، وفي الاصطلاح : حالة تقتضي تعرية عامل مامن خاصية معينة وقد يكون التجرد عاملاً معنوياً كما في رفع الفعل المضارع المعلل بتجرده من الناصب والجازم»(٤) .

واعترض عليه بأن التجرد عدم(٥) والعدم لاينسب له شيء(٦) وأن ذلك يؤدي إلى جعل المنصوب والمجزوم قبل المرفوع ، ولاخلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم(٧) .

ثالثاً : أن الفعل المضارع مرتفع بحروف المضارعة التي في أوله ، وهو مذهب الكسائي(٨) واعترض عليه بأن أحرف المضارعة أصبحت من بنية الكلمة، وعليه فإن جزء الشيء لايعمل فيه ، وأن الناصب والجازم يدخلان على المضارع فيؤثران فيه ، وهذا ينقض كون أحرف المضارعة عوامل إذ الأصل أن

---

(١) شرح الكتاب ١/٧٦ ، الإنصافا ٢/٥٥٢ ، شرح الجمل ١/١٣٠ .

(٢) نحو وقوعه في خبر كاد ، وصلة ، وبعد السين وسوف ، وألا ، وهلا . انظر الإنصاف ٢/٥٥١، ٥٥٢ ، شرح المفصل ٧/١٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩ .

(٣) انظر الموفي فى النحو الكوفي ١١٣ ، شرح المفصل ٧/٢، شرح الجمل ١/١٣١، شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩ ، المصطلحات النحوية والصرفية ٤٢ .

(٤) المصطلحات النحوية والصرفية ٤٢ .

(٥) وبه يرد على سيبويه في جعله الابتداء عاملاً للرفع في المبتدأ .

(٦) انظر البسيط ١/٢٣٠ ، شرح المفصل ٧/١٢ .

(٧) انظر الإنصاف ٢/٥٥٣ ، شرح المفصل ٧/١٢ .

(٨) انظر شرح المفصل ٧/١٢ ، الهمع ١/١٦٥ .

أن لايدخل عامل على عامل على عامل آخر(١)٠

رابعاً: أن الفعل المضارع مرتفع بالمضارعة للاسم ، وإليه ذهب ثعلب والزجاج(٢) واعترض عليه بأن المضارعة هي موجب الإعراب وليس موجب الرفع فقط(٣)

وقد اشتغل النحاة بهذه المذاهب ، ونقضوا بعض هذه الاعتراضات حيث ينقض كل فريق قول الفريق الآخر ويعترض عليه ، محاولة من كل فريق لاثبات وجهة نظره(٤)٠

وقد يكون ماقيل في المبتدأ يمكن أن يقال في المضارع المرفوع ، فأول أحوال الكلمة في العربية هو الرفع ، وقد تضمن الكلام أن الرفع سابق للنصب وللجزم ، فالعرف اللغوي فى سلوك اللغة هو الذي رفع الفعل المضارع ، فلما دخل عليه الناصب والجازم تغير عن حالته التى كان عليها حسب المقتضيات للعوامل اللفظية المتقدمة٠

وإن اعتبر التجرد هو العامل ، فإنا نجد الأصل فيه ملتزماً ، فحيثما وجد المضارع ولم يسبق بناصب أو جازم فهو مرفوع ، إلا ماسمع عنهم من قولهم «مره يحفرها»(٥)٠

---

(١) الانصاف ٢/٥٥٣ ، شرح المفصل ٧/١٢ ٠

(٢) شرح المفصل ٧/١٢ ، الهمع ١/١٦٤ ، شرح الأشموني ٢/٢٧٥ ٠

(٣) انظر الإنصاف ٢/٥٥٣ ، ٥٥٤ ، شرح المفصل ٧/١٢ ٠

(٤) انظر شرح الكتاب ١/٧٥ ، ٧٦ ، الانصاف ٢/٥٥٣-٥٥٥ ، شرح المفصل ٧/١٢، ١٣ ، الكتاب ٣/٩-١١ ، النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١/٦٩٦-٦٩٨ ، التخمير ٣/٢١٩ ٠

(٥) الكتاب ٣/٩٩ ، وانظر شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ٨٧ ٠

**ثالثاً : الخلاف أو الصرف :**

ولد عامل الخلاف ونشأ وترعرع في أحضان مدرسة الكوفة(١) ٠

والانتصاب بالمخالفة كما يرى الفراء سبب عن مخالفة الفعل الثاني للأول في قولنا لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلمَ، في كونه لايشاركه في المعنى ولاهو معطوف عليه(٢) ٠

والصرفُ مصطلح نحوي خاص استعمله الكوفيون ، وورد منسوباً إلى الفراء على وجه الخصوص ، وهو عنده علةُ لنصب المفعول معه ، ولنصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وأو(٣) ٠

وقد عرف الفراء الصرف فقال «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم ، أو الفاء ، أو (أو) ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَرَّ في العطف ، فذلك الصرف»(٤) ٠

والأبواب النحوية المعتمدة على الخلاف عندهم هي :

١- باب المفعول معه ٠

٢- باب الظرف الواقع خبراً ٠

٣- الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية ، وفاء السببية ، مسبوقتين بنفي أو طلب محضين ، وأو التي بمعنى حتى أو إلا ٠

فالعامل عندهم في هذه الأبواب معنوي وهو المسمى بالخلاف(٥) ٠

وقد هوجمت فكرة الخلاف من جمهور النحاة فتصدوا لها بالرد والمخالفة ، ومن أهم مظاهر الرد عندهم مايلي :-

---

(١) انظر معاني القرآن ١/٣٣، ٣٤ ، ٢٣٥ ، مدرسة الكوفة ٢٩٣، شرح المفصل ٧/٢١ ٠

(٢) المصطلحات النحوية والصرفية ٧٨ ٠

(٣) دروس فى المذاهب النحوية ٩٧ وانظر التنبيه على أوهام أبي علي ١٠٩ ٠

(٤) معاني القرآن ١/٢٣٥ ٠

(٥) انظر الإنصاف ١/٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢/٥٥٦ ، ٥٥٨ ، التبيين ٣٧٨ ، ٣٨١ ، شرح المفصل ١/٩١ ، ٢/٤٩ ، شرح الجمل ٢/١٤٣ ، شرح التسهيل ١/٣١٣ ، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦ ، أوضح المسالك ٣/٢٠٢ ، عدة السالك ٣/٢٥٢ ، ٢٥٣ ٠

١- قالوا في المفعول معه : لو جاز نصب الثاني للخلاف ، لجاز نصب الأول لأنه أيضاً مخالف ٠

٢- أن العوامل المعنوية لاتعمل النصب ٠

٣- أصل العمل في العربية للعوامل المختصة ، والخلاف غير مختص ٠

٤- وردت أساليب في العربية تحقق فيها التغاير ، ولم يعمل فيها الخلاف نحو : نهارُك صائمٌ ، وليلُك قائمٌ ٠

٥- يلزم على تحقق العمل للخلاف أن لايعمل في الظرف عند تأخره(١)٠

ويوجد فرق بين الخلاف والصرف ، حيث يختص الصرف بالفعل المنصوب بعد الواو أو ثم أو الفاء ٠٠٠الخ ، والخلاف فى بقية الأبواب المذكورة ٠

وقد أوجزت الحديث عن هذا العامل مقتنعة بما ارتآه القدماء من أهل البصرة من أنه ليس له عمل ، ولعله من العوامل الافتراضية التى ولدها الجدل النحوي ، وقد لاقى هذا العامل هوى في نفس بعض المعاصرين(٢) إذ كان وسيلة من وسائل السماحة فى النحو بالنسبة لهم ٠

والعامل في هذه الأبواب من وجهة نظر الكوفيين ملتزم فيه الأصل ٠

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣١٣/١، ٣١٤ ، الإنصاف ٢٤٧/١، ٢٥٠، ٥٥٧/٢ ، ومايليها ، شرح المفصل ٩١/١ ، ٤٩/٢ ، شرح الجمل ١٤٣/٢ ، المساعد ٢٣٦/١، التبيين ٣٧٨، ٣٨٢، شرح التصريح ٣٤٤/١ ، حاشية الصبان ١٣٦/٢ ، ٣٨٢ ٠

(٢) انظر مدرسة الكوفة ٢٩٧ ، الخلاف بين النحويين ١٨٦ ، ٦٤٤ ٠

**رابعاً : الإضافة :**

اختلفت أراء النحاة في العامل فى المضاف إليه ، فدارت رحاهم في هذا المجال حول أربعة مسارات :

الأول : أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، وهو مذهب الجمهور ·

الثاني : أن العامل حرف الجر المقدر ، وهو منسوب إلى الزجاج ، وابن الحاجب ، وإليه ذهب ابن الباذش ·

الثالث : أن الجار هو ماتضمنته الإضافة من معنى اللام وهو مذهب الزجاج ·

الرابع : أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي ، والأخفش ، وأبو حيان(١) ·

فالعامل على ثلاثة المذاهب الأولى لفظي ، أما في الرابع فهو معنوي ، ولعل المذهب القائل بأن العامل هو حرف الجر المقدر أقرب إلى حس اللغة التي كانت فى بدائيتها تستعين بالكلمات الكثيرة ، وتلجأ إلى الإيضاح عن طريق استعمال الحروف، ثم جنحت بعد ذلك إلى التخفيف والتخلص في مراحل تطورها ، ويقوي هذا الظن عندي أن العربية القديمة تجر المضاف إليه بحروف الجر ، وعلى الأخص بحرف الجر «من»(٢) ·

وأياً كان الأصل في جر المضاف إليه فإنه أصل ملتزم حيث يحافظ على الجر في جميع استعمالاته التى لايكون فيها المضاف اسماً يعمل عمل الفعل - اللهم إلا إن حذف المضاف - فإن المضاف إليه يأخذ حكمه الإعرابي حينئذ ·

---

(١) انظر الكتاب ١/٤١٠ ، ٤٢٠ ، شرح المفصل ٢/١١٧، ١١٨، شرح الجمل ١/٤٦٨، البسيط ٢/٨٨٦، المساعد ٢/٢٢٩، شرح التصريح ٢/٢٤، ٢٥ ، عدة السالك ٣/٨٤، النكت الحسان ١٨٧ ، أوضح المسالك ٣/٨٤ ·

(٢) انظر العربية دراسة فى اللغة واللهجات والأساليب ١١٦ ، ١١٧ ·

المبحث الثاني

# التزام الأصل في الإهمال

## أولاً : إهمال الحروف :

الحديث عن إهمال الحروف يسوقنا مرة أخرى إلى الاختصاص والعمل ، لأن نظرية العمل مرتبطة بالاختصاص عند النحويين ، فما اختص من الحروف استحق الإعمال ، والمشترك يستحق الإهمال(١) ولم يقيد السهيلي العمل بالاختصاص ، بل ذكر القاعدة عامة فقال : إن أصل كل حرف أن يكون عاملاً(٢) وعندما نعرض حروف العربية على الأصل القائل بأن المختص يعمل ، والمشترك لايعمل نجد أن هذا الأصل التزم في بعض حروف العربية في جميع استعمالاتها ·

والبعض الآخر شكل فيه الالتزام بالأصل ظاهرة لهجية لقبيلة ما ، وبناء على ذلك فإنا نقسم هذا الفصل إلى :-

أولاً : التزام الأصل مطلقاً ·

ثانياً : التزام الأصل في ظاهرة لهجية ، أو مذهب نحوي ·

---

(١) انظر أوضح المسالك ١/٢٥ ، ٢٦ ، عدة السالك ١/٢٦ ·

(٢) انظر نتائج الفكر ٧٤ ·

## أولاً : التزام الأصل مطلقاً :

### أ- حرف الاستفهام :

للاستفهام حرفان ، الهمزة : وهي حرف مشترك يدخل على الأسماء قليلاً نحو: أزيد قائم(١) وعلى الأفعال غالباً نحو قوله تعالى ﴿أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾(٢) ونحو قول جرير :

أَتَصْحُو أَمْ فؤادُك غيرُ صاحِ * عَشِيةَ هَمَّ صَحْبُكَ بالرواحِ(٣)

وهل : وهو حرف مشترك أيضاً يدخل على الأسماء نحو قوله تعالى ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾(٤)وتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾(٥) ونحو : هل قام زيد(٦)٠

فحرفا الاستفهام لم يختصا بقبيل دون الآخر ، ولذا كان حقهما أن يهملا ، وقد التزم هذا الأصل ، فليس لحرفي الاستفهام عمل في اسم ولا فعل ، وتجدر الإشارة إلى أن دخول حرفي الاستفهام على الأفعال والأسماء أصل استعمالي ، حيث ذكر النحاة أن الاستفهام معنى والأصل في المعاني الدخول على الأفعال(٧) ، فالأصل الملتزم وهو الإهمال جاء موافقاً للأصل الاستعمالي لهذين الحرفين ، بل إنهما عند العودة إلى الأصل الأصيل من الاختصاص بالدخول على الأفعال يهملان مراعاة للأصل الاستعمالي، ويعتبر الاختصاص طارئاً فيهما ٠

قال السيوطي «والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به ٠٠٠٠ ومما خرج عن هذا الأصل هل التي في حيزها فعل فإنها تختص به بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها كما سيأتي في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ، ومع ذلك لاتعمل لأنّ هذا الاختصاص عرضي لايلزم»(٨) والاسم واجب النصب إذا وقع بعـــد

---

(١) انظر الجنى الداني ٣٠ ٠
(٢) البقرة ، ١٣٩ ٠
(٣) ديوان جرير ٩٦ ٠
(٤) الأنبياء ، ٨٠ ٠
(٥) طه ، ٩ ٠
(٦) الجنى الداني ٣٤١ ٠
(٧) انظر شرح الكافية ١/١٧٧ ٠
(٨) همع الهوامع ١/١٠ ٠

أداة الاستفهام في باب الاشتغال(١) ٠

فحرفا الاستفهام تنازعهما أصلان : أصل افتراضي ، وأصل استعمالي ٠

والعرب في سلوك لغتهم ، وطريقة كلامهم ، ألجأوا حرفي الاستفهام للأصل الاستعمالي وألزموها إياه فأهملا ٠

## ب - حروف التحضيض :

من الأصول المعمول بها عند النحويين أنّ الحرف المختص يعمل ، وإنْ خولف هذا الأصل فلعلة ، وحروف التحضيض من قبيل المختص ، وهى : «لولا ، لوما ، هلا ، ألا» حيث يدخلن على الماضي فيكن للوم على ترك الفعل ، ويدخلن على المستقبل فيكن للتحضيض أي الحث(٢) ٠

وعلى الرغم من اختصاص هذه الحروف بالأفعال إلا أنهن مهملات ، لا أثر إعرابي لهن ، وقد بين ابن أبي الربيع العلة فى إهمالهن فقال : «لاتجد حرفاً مختصاً غير عامل إلا قليلاً ، وكأنه خرج عن الأصل والقياس ، أو روعي أصله ، نحو هلا وماأشبهها من حروف التحضيض ، فإنها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ولم تعمل»(٣) ٠

إذاً نحن هنا أمام ظاهرة استعمالية مخالفة لأصل نحوي ، ومعالجة هذه القضية يتجاذبها اتجاهان :-

**الاتجاه الأول** : القول بتركيب هذه الحروف(٤) فتكون «لولا» مركبة من «لو + لا» و«هلا» مركبة من «هل + لا» و «ألا» مركبة من «أ + لا» فيكون الأصل فيها ملتزماً إن روعيت الحالة قبل التركيب ، إذ إن كل حرف من الحروف السابقة تركب من حرفين غير عاملين ٠

---

(١) انظر أوضح المسالك ١٦١/٢ ٠

(٢) انظر شرح الأنموذج ٢٤٠ ٠

(٣) البسيط ٧٦٨/٢ ٠

(٤) انظر البسيط ٧٦٨/١ ، شرح الأنموذج ٢٤٠ ٠

**الاتجاه الثاني** : القول ببساطة هذه الحروف وعدم تركيبها(١) فتكون خارجة عن الأصل والقياس ٠

والنفس تميل إلى الاتجاه الأول لسببين :

الأول : لأن فيه التزاماً بالأصل ، وبعد عن الخروج عن القياس ٠

الثاني : أن التركيب حقيقة ثابتة في اللغة ، حيث احتوت العربية الكثير من الجمل ذات الأزمنة المركبة لأداء وظائف معينة في السياقات النحوية المختلفة ، وقد أشار الدكتور محمود فهمي حجازي إلى هذه الظاهرة فقال «والواقع أن النحاة العرب لم يدرسوا هذه الظاهرة رغم وجودها في أشكال مختلفة في اللغة»(٢) كما قيل بالتركيب في كثير من أدوات العربية عند بعض النحاة ٠

**- والله أعلم -**

---

(١) انظر الجنى الداني ٥٣٠ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، حاشية الصبان ٢٧٤/١ ، مغني اللبيب ٦٩/١ ، ٧٠ ، البحر المحيط ١٦/٥ ٠

(٢) اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ٧٠ ٠

## ثانياً : التزام الأصل في ظاهرة لهجية أو مذهب نحوي :

لعل من أول مايقابلنا من الحروف المشتركة العاملة «ما» عند أهل الحجاز، فهي تطلب الأسماء والأفعال ، قال الطبري «ويأتي بعد (ما) الفعل والاسم غير أن طلبها الاسم أكثر من طلبها الفعل»(١) ٠

### «ما» عند التميميين :-

أهمل التميميون «ما» فلم يعملوها في شيء ، فساروا فيها على الأصل والقياس ، قال سيبويه «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل»(٢) ٠

وقال ثعلب «وبنو تميم يرفعون فيقولون : مازيد قائم»(٣) ٠

وكذلك الفراء يرى أن ليس لـ«ما» عمل في الجملة الاسمية ، وأن المرفوع بعدها باق على حاله ، والمنصوب حدث له النصب من إسقاط الخافض ، وفي ذلك يقول : «وقوله ﴿مَاهَذَا بَشَراً﴾(٤) نصب (بشراً) لأن الباء قد استعملت فيه فلايكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ، ألا إن كل مافي القرآن أتى بالباء إلا في هذا وقوله ﴿ماهن أمهاتهم﴾(٥) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء فإذا سقط رفعوا ، وهو أقوى الوجهين في العربية»(٦) ٠

ويبدو أن الكوفيين تبعوا الفراء في هذا ، حيث أسند السيوطي إليهم القول بعدم إعمال «ما» وفي ذلك يقول «وزعم الكوفيون أن (ما) لاتعمل شيئاً في لغة الحجازيين وأن المرفوع بعدها باق على ماكان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء»(٧) ٠

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/٣٧٤ ٠
(٢) الكتاب ١/٣٩ ٠
(٣) مجالس ثعلب ٢/٥٩٦ ٠
(٤) يوسف ، ٣١ ٠
(٥) المجادلة ، ٢ ٠
(٦) معاني القرآن ٢/٤٢ ٠
(٧) همع الهوامع ١/١٢٣ ٠

كما نسبت لغة إهمال «ما» إلى قبيلة هذيل ، وجاء في ذلك : «ومن مظاهر الخلاف بين الرفع وغيره في بعض الألفاظ ماذكروه من أن لهجة الحجازيين إعمال ما النافية عمل ليس نحو ﴿مَاْهَذَا بَشَراً﴾ ﴿مَاْهُنَّ أُمَهَاتِهِمْ﴾ وأنَ لغة تميم إهمالها، ورفع الخبر الذي ينصبه الحجازيون ، وقد ذكروا بعد هذا أن ابن مسعود قرأ بلهجة التميمين ﴿مَاْهَذَا بَشَرٌ﴾ وأن عاصماً نقل ﴿مَاهُنَّ أُمَهَاتُهمْ﴾ بالرفع أيضاً ، وعلاقة عاصم بابن مسعود لاتنكر ، وإذا كانت هذه قراءة ابن مسعود فما علاقته بالتميمين ولماذا يقرأ بلهجتهم وهو حجازي هذلي؟ إنه في أغلب الظن لايفعل هذا إلا لأن هذه لهجة قومه ، ولكن اللغويين وقد سيطرت عليهم دائماً فكرة المقابلة بين الحجازية والتميمية ألهاهم تعميم الأحكام بهذه الصورة عن الدقة في تتبع لهجات القبائل حتى يخلصوا من هذا التعميم الساذج إلى حكم سليم دقيق ٠

وكيف يذكرون أن هذه قراءة ابن مسعود ثم لاينبههم هذا إلى احتمال أن هذه لهجة قومه ويكتفون بالقول بأن ابن مسعود قرأ بلغة تميم»(١)٠

وعلى الرغم من هجوم الباحث على ماقرره اللغويون إلا أنه يعترف أن الحكم عليها بأنها لغة هذيل هو مجرد احتمال ، وأقوي بدوري كونه احتمالاً وليس حكماً صارماً لكون القراءة غير خاضعة للهجات القبلية ، وإنما هي سنة متبعة٠

والذي يمكن أن نقرره هنا أن الكوفيين والتميمين ألزموا (ما) الأصل والقياس فلم يعملوها ٠

أما الحجازيون فلهم مع (ما) شأن آخر ، فهي عندهم عاملة عمل ليس ، قال سيبويه «وذلك الحرف (ما) تقول : ماعبدُالله أخاك ، ومازيدُ منطلقاً ٠٠٠ ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿مَاْهَذَا بَشَراً﴾ في لغة أهل الحجاز»(٢)٠

وقال ابن السراج «فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى ليس فى لغة أهل الحجاز»(٣)٠

---

(١) لغة هذيل ٢٦٥ ٠

(٢) الكتاب ١/٣٩ ٠

(٣) الأصول ١/١٠٦ ٠

وقال الزجاجي «وإنما (ما) مشبهة لليس في لغة أهل الحجاز مادام ينفى بها»(١) ·

وقال أبو علي «وما يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر (ما) في لغة أهل الحجاز»(٢) ·

ولاتعمل ماعند الحجازيين إلا بالشروط الآتية :

١- عدم اقترانها بـ«إنْ» الزائدة ·

٢- عدم انتقاض النفي بـ«إلا» ·

٣- عدم تقدم الخبر على الاسم ·

٤- عدم تقدم معمول الخبر ·

٥- أن لاتتكرر ما ·

٦- أن لايبدل من خبرها موجب(٣) ·

فإن فقدت (ما) شرطاً من هذه الشروط المتقدمة حنت إلى أصلها ، وعادت إلى مرابعها ، فتهمل ، ولم يخالف ذلك إلا في قول الفرزدق :

**فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهم * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَامِثْلَهُم بَشَرُ**(٤)

حيث أعمل (ما) فنصب بها الخبر مع تقدمه على الاسم ·

قال السيرافي «والشاهد في إعمال(ما) عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها· قال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت «وهذا لايكاد يعرف» يريد إعمال مامع تقدم خبرها»(٥) ·

---

(١) مجالس العلماء ١١٤٠ ·

(٢) الإيضاح العضدي ١١٠/١ ·

(٣) انظر الكتاب ٥٩/١ ومايليها ، شرح كتاب سيبويه ١١٢/٤ ، شرح المفصل ١٠٨/١، ١١٩/٨، شرح الألفية لابن الناظم ٧٥ ، الأزهية في علم الحروف ٤٠ ·

(٤) ديوان الفرزدق ١٨٥ ·

(٥) شرح أبيات سيبويه ١١٢/١ ومابعدها ، والكتاب ٦٠/١ ·

فعبارة سيبويه لاتشير إلى أن الفرزدق قد أخطأ عندما أعمل مامع تقدم الخبر، ولكنها تفيد أن هذا الاستعمال نادر ٠

وقد نسبت تخطئة الفرزدق في هذا البيت إلى المازني والمبرد(١) ومأأحسن قول الأعلم في البيت إذ ربط بين اللفظ والمعنى فقال «والذي حمله سيبويه أصح عندي ، وإن كان الفرزدق تميمياً لأنه أراد أنَ يخلص المعنى من الاشتراك فلايبالي إفساد اللفظ مع صلاح المعنى وتحصينه وذلك أنه لو قال مامثلُهم بشر بالرفع لجاز أن يتوهم متوهم أنه من باب مامثلُك أحد إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة ، فإذا قال مامثلَهم بشر بالنصب لم يتوهم ذلك وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم فتأمله تجده صحيحاً والشعر موضع ضرورة يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولاتحصيل معنى فكيف مع وجود ذلك؟ وسيبويه رحمه الله ممن عني بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ فلذلك وجهه على هذه وإن كان غيره أقرب إلى القياس في الظاهر(٢)٠

---

(١) انظر شرح الأشموني ٢٠٣/١، خزانة الأدب ١٣٤/٤ ومايليها ٠

(٢) تحصيل عين الذهب ، هامش الكتاب ٤٠/١ ٠

## اللغتان وقوة القياس :

«ما» على لغة بني تميم لازمة لأصلها ، جارية على قياسها ، بينما هي عند الحجازيين عاملة بالشبه ، ولاشك أن مالزم أصله يكون أقوى في القياس مما خرج عن بابه ، وقد صرح سيبويه بقوة لغة بني تميم في القياس(١) وكذلك ابن جني(٢) وبسط ابن يعيش القول فيها(٣) والكلام في ما الحجازية وما التميمية مبسوط في كتب النحو ، متشعب الأودية ، كثير المسالك(٤) والذي يعنينا في هذا المقام هو أن «ما» عند بني تميم ، وعند الكوفيين ، وفي حالة عدم توافر شروط عملها عند الحجازيين ، يلتزم فيها الأصل وهو الإهمال ٠

أما لغة الحجاز عند تحقق الشروط فإن الأصل فيها مرفوض ، حيث عملت عمل ليس ، وهي حرف مشترك ، والأصل في الحرف المشترك ألا يعمل ، وقد وردت النصوص بإعمال (ما) في لغة التنزيل صراحة في قراءة حفص المرسومة في المصحف ، كما جاءت بالإعمال في قراءات كثيرة ، والنصوص يثبت بها الحكم المستأنف ويقاس عليها ، فالقول بأن لغة تميم أقوى قياساً لايعني الاحتجاج بها على اللغة الأخرى٠

ومن الحروف الخارجة عن الأصل «لا» فهي حرف مشترك يدخل على الأفعال الماضي منها والمضارع ، ويدخل على الأسماء المعرفة منها والنكرة ، ومع ذلك فإنا نجدها في الكلام عاملة أحياناً ٠

قال المرادي «فإن قلت قد تقدم أنَّ الأصل في الحروف التي تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى ، أنها لاتعمل ، و«لا» النافية من هذا القبيل ، فكان

---

(١) الكتاب ١/٥٧ ٠

(٢) الخصائص ١/١٦٧ ، ١٢٥ ٠

(٣) شرح المفصل ١/١٠٨ ٠

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦/٤٢٦، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ورقة ١٣٣/الدرة الألفية في علم العربية ٣٥ ومابعدها ، الجامع الصغير في علم النحو ٢٧، شرح قطر الندى ١٤٤، ألفية السيوطي النحوية ١٩، البهجة المرضية ٣٣، حاشية العطار على الأزهرية ٢١١، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ٩٩، التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول ١٦٠، حاشية المكناس على ألفية ابن مالك ٦٢ ، التحفة الشافية في شرح الكافية ٦٩ ، فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب ١/٩٢ ومابعدها ، نحو القرآن ٨٧ ، الواضح في علم العربية ٧٨ ، اللباب فى النحو ٧٠، الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٩ ٠

حقها ألا تعمل ! قلت : الجواب أن «لا» هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «من» لفظاً أو معنى · ولايليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب لـ«لا» عند ذلك القصد عمل فيما يليها»(١) ولا العاملة على نوعين :

الأول : النافية للجنس ·

الثاني : النافية للوحدة ·

وحديث المرادي السابق عن النوع الأول ، أما النافية للجنس فإنها تعمل عمل «إنَّ» وإنما عملت عمل «إنَّ» لعلة الشبه ، وقد أشبهت «إنَّ» من أربعة أوجه :

١- الاختصاص بالدخول على الجملة الإسمية ·

٢- أن كلاً منهما للتأكيد·

٣- لكل منهما صدر الكلام ·

٤- لانقيضة (إنَّ) ويحمل على النقيض كما يحمل على المماثل(٢)·

ولعمل «لا» عمل «إنَّ» شروط وهي :-

١- أن تكون نافية ·

٢- أن يكون المنفي بها الجنس ·

٣- أن يكون نفيه نصاً ·

٤- أن لايدخل عليها جار ·

٥- أن يكون اسمها نكرة متصلاً بها ·

٦- أن يكون خبرها نكرة(٣)·

واسم لا إن كان مفرداً بني معها على الفتح ، وإن كان مضافاً أو شـــــبيهاً

---

(١) انظر الجنى الداني ٢٩١، ٢٩٢ ، شرح السيرافي ٢/ل ١٧٤/ب ·

(٢) انظر عدة السالك ٣/٢ ·

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/٢ ·

بالمضاف نصب ، وخبرها مرفوع بها عند عدم تركيبها مع اسمها ، فإن بني الاسم معها ، فسيبويه على أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل التركيب ، ولا واسمها في موضع رفع بالابتداء ، والأخفش وكثير من النحويين ذهبوا إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب كما ترفعه مع عدم التركيب(١) ٠

فـ«لا» حرف مشترك ، ولكنه لما صار إلى معنى خصصه بالدخول على الأسماء عمل عمل «إنَّ» بالشروط المتقدمة ، فإن فقدت بعض هذه الشروط أهملت ، فإن كانت «لا» غير نافية ، أو كان اسمها معرفة أو منفصلاً منها أهملت ، فإن كانت لنفي الوحدة ، والنفي فيها لاعلى سبيل التنصيص عملت عمل ليس ، وإن دخل عليها الخافض خفض النكرة ولم تعمل لا(٢) ٠

وكما عملت هنا عمل «إن» فإنها تعمل في موضع آخر عمل ليس ، وذلك عندما تكون نافية للوحدة ، وقد أعملها الحجازيون في الجمل الاسمية فرفعوا بها الاسم ونصبوا بها الخبر ٠

قال ابن يعيش «قد تقدم القول أن "لا" تشبه بليس وتعمل عملها»(٣) ٠

وذكر ابن مالك أنها تلحق ما كثيراً(٤) وإعمال «لا» عمل «ليس» مشروط بما يأتي :

١- أن يكون معمولاها نكرتين ، وقد أجاز بعض النحاة إعمالها في المعرفة استشهاداً بقول النابغة :

**وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا باغياً * سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا**

وقول المتنبي :-

**إِذَا الجودُ لَمْ يُرْزَقْ خلاصاً مِنَ الأَذَى * فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً(٥)**

---

(١) انظر الجنى الداني ٢٩٠ ، ٢٩١، مغني اللبيب ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ ٠

(٢) انظر أوضح المسالك ٢/٣ ، ٥ ٠

(٣) شرح المفصل ٢/١١٦ ٠

(٤) تسهيل الفوائد ٥٧ ٠

(٥) شرح ابن عقيل ١/٣١٥، منحة الجليل ١/٣١٦، مغني اللبيب ١/٢٤٠، شرح المفصل ١/١٠٩ ٠

وذكر ابن مالك أن رفعها المعرفة نادر(١) وخالف ابن جني وابن الشجري هذا الشرط(٢) ولعل عملها في المعرفة ضرورة مخصوصة بالشعر ، والضرورة لاتلغي القاعدة·

٢- ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فلايجوز «لاحاضراً رجل»·

٣- ألا ينتقض النفي بإلا ، فلاتقول «لا رجلَ إلا أفضلَ من زيد» بل يجب رفعه(٣)·

فلا عندما تحققت فيها هذه الشروط خالفت أصلها فعملت ، ولكن عملها مخصوص بأهل الحجاز· «وأما (لا) النافية للوحدة وللجنس ظاهراً فتعمل عمل ليس عند الحجازيين فقط دون تميم»(٤) وممن نسبها للحجازين ابن يعيش(٥) وابن عقيل(٦) والأشموني(٧) والرضي ، وإن كان في كلامه نوع من الاضطراب حيث يذكر أن عمل ليس في «لا» شاذ ، ثم قال : «والظاهر أنه لايعمل لاعمل ليس لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لامنصوباً» ثم ذكر بعد ذلك أن بني تميم يعملونها مطلقا(٨)·

ولعل الحجازيين سلكوا في «لا» و «ما» مسلكاً واحداً ، فأعملوهما بالشروط المذكورة ، فأعملوا «ما» حملاً على «ليس» وأعملوا «لا» حملاً على «ما» وإن كان القياس فيهما الإهمال لعدم الاختصاص ، وقد تمسك الأخفش والمبرد(٩) بالأصل فمنعوا إعمالهما، مخالفين بذلك مااتفق عليه النحاة من إعمالها عمل «ما» ويبدو أن القول بجواز إعمال «لا» متمش مع ماجاء من النصوص ، ومع ماقرر النحاة ، وإن كان القياس على خلافه ·

---

(١) تسهيل الفوائد ٥٧ ·
(٢) مغني اللبيب ١/٢٤٠ ·
(٣) شرح ابن عقيل ١/٣١٦ ومابعدها ، شرح المفصل ١/١٠٩ ·
(٤) شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية ٥١ ومابعدها ·
(٥) شرح المفصل ٢/١١٦ ·
(٦) شرح ابن عقيل ١/٣١٦ ·
(٧) شرح الأشموني ١/٢٠٨ ·
(٨) شرح الكافية ١/١١٢ ومابعدها ·
(٩) عدة السالك ١/٢٨٤ ·

والذي نخلص إليه من الحديث عن «لا» أن قبائل العرب غير الحجازيين لزمت الأصل في إهمال «لا» أما الحجازيون فخالفوا الأصل فيها فأعملوها قياساً على ليس حيث الجامع بينهما النفي · إن توافرت لها الشروط المنصوص عليها عندهم ، فإن فقدت شرطاً منها عادت إلى الأصل ·

وأشار أبوحيان إلى أن إعمالها ليس لغة مخصوصة إلا على قول المطرزي فقال «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها»(١)·

وبقي من غير المختص العامل (إنْ) النافية ، حيث أعملتها طائفة من الحجازيين في الجملة الاسمية ، فرفعت بها الاسم ، ونصبت بها الخبر ، ولعل فى إعمالها نادر كما ذكر ابن هشام(٢) وصرح ابن مالك بأنه قليل(٣) ويبدو أن أهل العالية من الحجازيين هم الذين يعملونها(٤)·

وتعمل «إنْ» عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المذكورة فى «ما» سواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو «إنْ زيدٌ قائماً»(٥)·

وجواز إعمالها منسوب إلى الكسائي وأكثر الكوفيين ، ولأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن السراج ، وأنشد الكسائي شاهداً لإعمالها قول الشاعر :

**إنْ هُو مُسْتَوْلِياً عَلَىٰ أَحَدٍ * إلا عَلَى أَضْعفِ المَجانينِ(٦)**

وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف في النقل عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن المبرد ، ونقل

---

(١) منحة الجليل ١/٣١٢ ·
(٢) أوضح المسالك ١/٢٩١ ·
(٣) تسهيل الفوائد ٥٧ ·
(٤) انظر أوضح المسالك ١/٢٩١، شرح التسهيل للدماميني ٢٥، ٨٣ ·
(٥) متممة الأجرومية ٥١ ، ومايليها ·
(٦) شرح التصريح ١/٢٠١ ·

ابن مالك الجواز عنهما ، كما اضطرب رأي أبي حيان في المسألة فأجازه مرة ، ومنعه أخرى(١) ٠

والذي يوافق هوى في نفسي هو القول بجواز إعمالها وإن كان الإهمال أولى للأسباب الآتية :

١- لمجيئها في قراءة سعيد بن جبير ﴿إِنِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دونِ اللَّهِ عباداً أَمْثَالَكُم﴾(٢) ٠

٢- لمجيئها فيما سمع من أهل العالية(٣) من قولهم «إنْ أحدٌ خيراً مِنْ أحدٍ إلا بالعافيةِ» و«إنْ ذلك نافعَك ولاضارك»(٤) ٠

٣- أن لإعمالها وجهاً من القياس ، حيث تعمل بالحمل على «ما» المشبهة بليس، والذي نريد بيانه هنا أن «إنْ» النافية عند غير أهل العالية يلتزم فيها الأصل لعدم الاختصاص ٠

---

(١) انظر عدة السالك ٢٩١/١، البحر المحيط ٢٧٦/١، ٤٤٤/٤ ، مغني اللبيب ٢٣/١، ٢٤، الجنى الداني ٢٠٩، ٢١٠ ٠

(٢) الأعراف ، ١٩٤ ٠

(٣) العالية من محال العرب من الحجاز ومايليها من إقليم نجد أو الإقليم الحجازي المعروف بحرة ليلى وحرة سليم وحرة شوران ٠ انظر مقاييس اللغة ١٩٥/٤، الاشتقاق ٥٥/١ ، اللسان (علا) ٨٧/١٥ ٠

(٤) مغني اللبيب ٢٣/١ ، ٢٤ ، الجنى الداني ٢٠٩ ، ٢١٠ ٠

## المبحث الثالث

# التزام الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً

إن تركيب الجملة العربية له نسق خاص ، وقد اختار النحاة أنظمة تحدد مواقع كلماتها، فهذه تحتل الصدر، وتلك تقع بعد هذه وهكذا ، ولكن هذا النظام في الكلمات يكون حر الحركة في بعض الأحيان ، فتتقدم الكلمة المستحقة للتأخير، وتتأخر المستحقة للتقديم ، مع محافظة الجملة على سلامتها نحوياً ، إذ تبقى العلاقة بين أجزاء الجملة قائمة ، فالكلمة عندما تنتقل من موضعها تبقى محتفظة بوظيفتها ، فاللغة العربية تسمح بتبادل المواقع مع المحافظة على الوظيفة النحوية للكلمات ، فيتقدم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل ، ويقابل هذا بعض المواضع التي تتقيد فيها كل كلمة بموقعها ، فتحافظ على رتبتها الأصلية ، ولاتفارق مكانها ·

«والرتبة هي الموقع الذكري للكلمة في جملتها ، فيقال : رتبة الفاعل التقدم على المفعول ، ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل ، ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، ورتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، فإن تقدمت الكلمة في الجملة بحسب رتبتها المقررة لها قيل إنها متقدمة رتبة ، وإن تأخرت عما هو مقرر لها قيل إنها متأخرة رتبة»(١) ·

ويمكن أن نقسم حالات الترتيب في الجملة العربية على النحو الآتي :-

١- التزام الأصل ، أي أن كل كلمة تجمد في مكانها ولاتفارقه ومن ذلك : الفاعل لايتقدم على الفعل ، ولاتتقدم الصلة على الموصول ، ولا المضاف إليه على المضاف ، ولا المفعول به على المصدر العامل عمل فعله ، ولا التوابع على متبوعاتها ·

٢- العدول عن الأصل ، أي جواز الأمرين ، التزام الرتبة ، ومفارقتها ويتمثل هذا في مواطن تقدم ماحقه التأخير جوازاً ، وتأخير ماحقه التقديم جوازاً ·

٣- رفض الأصل ، أي أن الجملة العربية تخرج عن حد الصحة أو الفصاحة إن التزم فيها الترتيب الأصلي ويتمثل ذلك في مواطن تقديم ماحقه التأخير وجوباً، ومواطن تأخير ماحقه التقديم وجوباً ·

وقد وازنت العربية في استعمالاتها ، فاحتوت الأوجه الثلاثة : اللزوم ، والعدول، والرفض ·

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٩٢ ·

وتشمل الدراسة في هذا الفصل الجوانب الآتية :-

أولاً : الرتبة بين الألفاظ المتلازمة ·

ثانياً : الرتبة بين العوامل الفعلية ومعمولاتها المرفوعة ·

ثالثاً : الرتبة بين العوامل الفعلية ومعمولاتها المرفوعة أو المنصوبة أو المجرورة·

رابعاً : الرتبة بين معمولات العوامل الفعلية المنصوبة ·

خامساً: الرتبة بين المعمولات أنفسها ·

سادساً الرتبة بين الحروف وماتدخل عليه ·

سابعاً: الرتبة بين الأسماء العاملة عمل الفعل ومعمولاتها ·

ثامناً: الرتبة بين العوامل المعنوية ومعمولاتها ·

كما يشمل الحديث عن الرتبة :

١- مالزم رتبته مطلقاً ، وفي جميع أحواله ، إلا إن شذ عن ذلك الرأي أو الرأيان·

٢- مالزم رتبته في بعض أحواله ·

ونبدأ الحديث عمالزم رتبته في جميع أحواله ·

## أولاً : التزام الأصل بين الألفاظ المتلازمة :

### ١- الصفة مع الموصوف :

يحتل الموصوف موقعاً نحوياً في الكلام ، فيكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومبتدأ ، ومضافاً إليه ، وغير هذا من المواقع الإعرابية المختلفة ، ورتبة الموصوف مع الصفة من الرتب المقيدة(١) ولايتصرف فيها بتقديم الصفة على الموصوف ، إذ لو تصرف فيها بتقديم الصفة لانتقل التركيب أكمله من صورة الصفة والموصوف الى صورة أخرى، وبعد أن كانت الصفة غير مستحقة لموقع إعرابي مستقل بل تقع تابعة · تحتل الموقع الإعرابي وتخرج عن كونها تابعة ، فعندما نقول «جاء الرجلُ الطويلُ» فإن «الطويل» تابعة لكلمة سابقة ، ولو قدمنا فقلنا «جاء الطويلُ الرجلُ» فإن «الطويل» التي كانت تابعة استحقت الموقع الإعرابي وخرجت عن باب التوابع ·

وقد أجمع النحويون على منع تقديم الصفة على الموصوف ، ولم يشق عصا الإجماع إلا مانقله السيوطي عن صاحب البديع الذي جوز تقديم نعت المثنى أو الجمع إذا تقدم أحد متبوعيه ، نحو : قام زيد العاقلان وعمرو ، ومنه قول الشاعر:

أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيا(٢)

وعلى الرغم من خروجه عن الإجماع إلا أنه من الممكن القول بأن الصفة لم تتقدم على الموصوف ، ولكنها تقدمت على بعضه ·

وقد تعرض النحاة إلى تقدم الصفة على الموصوف فذكروا أن هذا يكون إذا صلح النعت لمباشرة العامل إياه ، فإنه يتقدم حينئذ ويبدل الموصوف منه(٣) ، فعندما يحصل التبادل في الأنماط التركيبية بين الصفة والموصوف فإن الموصوف يخلع عنه أثواب الوصفية ، ويكتسي بغيرها ، فلايكون الموصوف موصوفاً ، ولا الصفة صفة ، ومن هنا صح لنا القول بأن الرتبة ملتزمة بين الصفة والموصوف ·

---

(١) انظر المقتضب ١/١٧ ، المقرب ١/٢٧ ، شرح الكافية ١/٢٠٤ ·

(٢) انظر الهمع ٢/١٢ ·

(٣) انظر شرح الكافية ١/٣١٧ ، التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧٥ ، حاشية الصبان ٣/٧٢، نتائج الفكر ٢٣١ ، ٢٣٣ ·

وقد جاء ماظاهره تقدم الصفة على الموصوف ، في إضافة الصفة إلى الموصوف كما في قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ﴾(١) والأصل : يعلم الأعين الخائنة ، وهذا يؤول(٢) ٠

## ٢- التوكيد والمؤكّد :-

ينقسم التوكيد - إلى : -

١- توكيد لفظي ، ويكون بإعادة الكلمة المراد تأكيدها ، ويوجد في أنواع الكلمة الثلاثة : الاسم ، الفعل ، الحرف ٠

٢- توكيد معنوي ، ويكون بألفاظ خاصة مثل : نفس ، عين ، كلا ، كلتا ، كل ، جميع ، عامة ٠٠٠الخ ٠

والتوكيد لايكون توكيداً إلا إذا جاء تابعاً لاسم يتقدمه ، ولو وازنّا في التوكيد المعنوي بين :-

١- جاء القومُ كلهم ٠

٢- جاء كلُّ القوم ٠

فإن اللفظ الخاص بالتوكيد هو «كل» وهو في الجملة الأولى توكيد ، وتابع لاسم سابق عليه ٠

أما «كل في الجملة الثانية ، فإنها فاعل ، وليست تابعة ، مما ترتب عليه أن التوكيد إذا تقدم على المؤكد ، فإنه يخرج عن باب التوكيد ، وكذلك التوكيد اللفظي ، فعندما يقال «حضر حضر المسافر» فإنه لايصح أن نعتبر «حضر» الأولى توكيداً ، لأن التوكيد لابد أن يكون تابعاً ، ولو اعتبرناها توكيداً لما وجد شيء سابق لكي تؤكده ، ومن هنا كانت رتبة المؤكِّد من الرتب المحفوظة فلايتقدم على المؤكَّد ، وبناء عليه قرر النحاة أنَّ : حق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد(٣) ٠

---

(١) غافر ، ١٩ ٠

(٢) انظر أوضح المسالك ١٠٧/٣ ، ١٠٨ ، عدة السالك ١١٠/٣ ٠

(٣) انظر شرح التصريح ٣٣٨/١ ٠

### ٣- عطف النسق والمعطوف عليه :

يلزم في حروف العطف تقدم المعطوف عليه على المعطوف ، إذ ترتبط الرتبة هنا بمعان تقيدها ، لاتتأتى إلا بالمحافظة على أصل التركيب ، ويجوز في الواو عطف المقدم على متبوعه للضرورة ، كقول الشاعر :

أَلاْ يَانَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ * عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السلام(١)

فالسلوك التركيبي لأسلوب العطف لايسمح بتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا في ضرورة الشعر ، ويمتنع منعاً مطلقاً في حالتين :

١- لايتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به ، فلايقال «وزيدٌ ضربتُ أنت» بالعطف على التاء ٠

٢- لايتقدم على معطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أولا فلايجوز : إن وعمرٌو زيداً قائمان ، وما وزيدٌ عمرو قائمين لضعف الحرفين فلايعملان مع الفصل بغير الظرف(٢)٠

### ٤-٥- عطف البيان ، والبدل والمبدل منه :

الحكم من حيث حفظ الرتب مع عطف البيان والبدل كالحكم في التوابع المتقدمة ، حيث لايتقدم البدل على المبدل منه(٣) وكذلك عطف البيان لايتقدم على المعطوف عليه ، فالتوابع لها رتبة محفوظة لاتتجاوز ، ولايتصرف فيها بتقديم(٤) فوافقت المسميات الأسماء من حيث كونها توابعاً، والتزم العرب فيها الأصل ٠

### ٦- الصلة والموصول :

الموصول والصلة كالشيء الواحد فلايجوز تقديم آخره على أوله ٠ ولذا انعقد الإجماع على وجوب تقديم الموصول وتأخر الصلة ، وامتنع عكسه ٠

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٣٥٧ ٠

(٢) انظر شرح الكافية ١/٣٢٦ ٠

(٣) انظر الإنصاف ١/٢٧٥ ٠

(٤) انظر الخصائص ٢/٣٨٥ ، شرح التسهيل ١/١٦٢ ، الأصول ٢/٢٢٥ ، شرح الكافية ١/٣٢٦ ، الأشباه والنظائر ٢/١٢٧ ، ١٦٩ ٠

فالأصل ملتزم من حيث رتبة الموصول والصلة ، ولعل من أسباب هذا الالتزام أن الصلة كالتفسير للموصول ، والمفسَّر لايتقدم على المفسَّر ، وعدم جواز تقدم الصلة يقتضي عدم تقديم معمولها كذلك ، وهذا فيه خلاف · حيث أجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي نحو : «جاء زيدٌ العلَم كي يتعلم» وأجاز الفراء تقديم معمول أنْ، نحو «أعجبني العسلَ أنْ تشرب»(١) محتجاً بقول الشاعر :

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وقول الآخر :

وَشِفَاءُ غَيِّك خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي

وأجاب البصريون عن هذا بأنه نادر ، وقالوا «بالعصا» متعلق بأجلد مقدراً، أو يكون قوله «بالعصا» خبر مبتدأ مقدر ، وتقديره ذلك الجزاء بالعصا والجملة اعتراضية ، وقيل تعلق قوله «بالعصا» بأعني للتبيين ، أو بجعل كان تامة ، وبالعصا متعلقاً بها ، وأن أجلد في موضع رفع على أنه بدل من الجزاء ، وقيل لايمتنع أن يتقدم على وجه التبيين ·

أما البيت الثاني فقد قال الفراء : خابراً حال من الغي ، وقيل إن البيت نادر، أو يكون خابراً منصوباً بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير : تسألين خابراً(٢)·

## ٧- المضاف والمضاف إليه :

الإضافة في العربية نوعان : لفظية ، ومعنوية ، ورتبة المضاف إليه مع المضاف من الرتب المحفوظة المقيدة ، وذلك لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين ، وتبع هذا الالتزام عدم تقدم معمول المضاف إليه على المضاف(٣)·

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٨٨ ·

(٢) انظر همع الهوامع ٢/٣ ، ٥ ، ٦ ، شرح الكافية ٢/٦٠ ، ٢٤٠ ، خزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، الأشباه والنظائر ٢/٣١٤ ، المنصف ١/١٣٠ ·

(٣) انظر أسرار النحو ١٥٥ ، ١٥٦ ·

**ثانياً : الرتبة بين العوامل الفعلية ومعمولاتها المرفوعة :**

تنحصر معمولات العوامل الفعلية المرفوعة في الفاعل ، ومأشبهه ، ونائب الفاعل، ويجمع نحاة البصرة على أن الفاعل لايتقدم على فعله ، أي أن الرتبة بين الفاعل وعامله محفوظة ، والأصل فيها ملتزم حيث يتقدم العامل ثم يأتي المعمول المرفوع بعده لزوماً(١)، فإن خولف ذلك فإن الجملة تتحول من الفعلية إلى الاسمية ٠

أما الكوفيون فقد خالفوا هذا الأصل وأجازوا تقدمه على فعله ، ويخضعون نائب الفاعل للحكم نفسه الذي يسري على الفاعل ، ويبدو أن تقدم نائب الفاعل جائز عند غير الكوفيين ولكنه مقيد بكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً(٢)، فالرتبة بين الفعل والفاعل حرة في الاتجاه الكوفي ، مقيدة ملتزمة في الاتجاه البصري ٠

وعندما ننصب الاستعمال حكماً في هذه القضية فإنا نجده يكاد يفصح بجواز تقدم الفاعل على فاعله ، ففي قوله تعالى ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٣) نقف أمام أداة تختص بالدخول على الأفعال ، وهي «إن» الشرطية ، وجاء بعدها اسم مرفوع وهو «أحدٌ» فاختصاص الأداة بالأفعال مانع من اعتبار «أحد» مبتدأ ، فلابد من أن تكون فاعلاً ، والمانعون لتقدم الفاعل يقدرون له فعلاً محذوفاً من جنس المذكور ، والتقدير «وإنْ استجارك أحدٌ استجارك» وربما أقارب الصواب إن قلت إنه لامانع من جعل «أحد» فاعلاً للفعل المتأخر المذكور للسلامة من الخروج عن الأصل ، إذ الحذف خلاف الأصل ، ولأن التقدير لاحاجة له لأن الأسلوب مشتمل على قرينة مانعة من اعتبار المرفوع مبتدأ ، ولأن عدم التقدير أقرب إلى ذوق اللغة وحسها حيث تميل إلى الاختصار والإيجاز ، ونكره التكرير والإطالة ، مادام المعنى واضحاً مفهوماً ، ولعل الذين قدروا في مثل هذه الأساليب فعلاً محذوفاً إنما فعلوا ذلك للخروج بمثل هذه الأساليب عن مخالفة ماوضعوا من قواعد٠

ويتعلق بهذه المسألة أن اسم كان في مثل «كان زيدٌ قائماً» مشبه بالفاعل عند فريق من النحاة ، فيمتنع عند البصريين تقديمه على الفعل ، فلايصح « زيدٌ كان

---

(١) انظر الأصول ٢/٢٢٨ ، شرح الكافية ١/٧١ ، ٧٢ ٠

(٢) انظر حاشية الصبان ٣/٤٣ ٠

(٣) التوبة ٦ ٠

قائماً» مع اعتبار زيد اسماً لكان مقدماً ، وكذلك أفعال المقاربة والرجاء والشروع تلزم التقدم(١) ·

**ثالثاً:العوامل الفعلية ومعمولاتها المرفوعة أو المنصوبة أو المجرورة:**

ويكون هذا بين العامل والمعطوف في جملته نحو «قام زيدُ وعمروُ» و «أكرمت زيداً وعمراً» و «مررت بزيدٍ وعمروٍ» فإنه لايجوز تقديم المعطوف ولا المعطوف عليه على الفعل العامل فيهما ، وقد صَرّح الرضي بمنع تقدم المعطوف على العامل فقال: «··· بشرط ألا يتقدم المعطوف على العامل ، فلايجوز : وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو ، وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، ومرتبة الآلة بعد المستعمل ، ولاستبشاع كون التابع مقدماً على متبوعه ، وعلى متبوع متبوعه، أي العامل في متبوعه»(٢) ·

وأضيف أن تقدم المعطوف في «وزيد قام عمرو» يوهم أن واو العطف وقعت في بداية الكلام ، وهذا مخالف للطبيعة التي جُبِلَ عليها حرف العطف ، الذي يأتي لنسق كلام لاحق على سابق ·

ومما يندرج تحت هذا النوع الرتبة بين المستثنى والعامل فيه ، والقضية في باب الاستثناء من حيث التزام الأصل في رتبة العامل وعدمها مرتبطة بقضية أخرى عند النحاة ، فمن ذهب إلى أنَّ ناصب المستثنى هو «إلا» أجاز تأخير العامل ، وعلى مذهبه يصح القول «الطلابُ إلا زيداً نجحوا» أما الذاهب إلى أنَّ إلا والفعل عملا في المستثنى ألزم العامل رتبته الأصلية ومنع تأخيره(٣) ·

**رابعاً : العوامل الفعلية ومعمولاتها المنصوبة :**

ويكون ذلك فى الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول ، فإن كان الفعل متعدياً لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر ، فإن الرتبة الأصلية لكل منهما لابد أن تلتزم في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ، كأن يؤدي الإخلال بالرتبة إلى

---

(١) انظر شرح المفصل ١١٣/٧، النحو الوافي ٢٣/١ ، شرح التسهيل ٣٩٥/١، الهمع ١٣١/١، شرح التصريح ٢٠٩/١ ، شرح ابن عقيل ٢٩٣/١ ووقع خلاف في عسى فأجاز المبرد والسيرافي وأبو علي توسط الخبر بين عسى واسمها ، ومنعه الشلوبين ·

(٢) شرح الكافية ٣٢٦/١ ·

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٢٠٣/٢ ·

الوقوع في اللبس نحو «ظننت أحمداً محمداً» فالتقديم يؤدي إلى عدم التمييز بين المشبه والمشبه به ٠

وإن كان الفعل متعدياً لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فيجب التزام الأصل فيما يأتي :-

١- إذا كان التقديم موقعاً في لبس نحو «أعطيت زيداً عمراً» إذ لو تقدم عمراً لما اتضح الآخذ من المأخوذ ٠

٢- أن يكون المفعول الثاني محصوراً نحو «لاأعطي محمداً إلا الكتاب»٠

٣- إذا كان المفعول الأول ضميراً والثاني اسماً ظاهراً نحو ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾(١)٠

ويسري هذا الالتزام على الفعل المتعدي لأكثر من مفعول عند بنائه للمجهول، فتلزم إقامة الأول في مواضع :-

١- إذا حصل لبس بإقامة الثاني نحو «أُعطي زيدٌ عمراً»٠

٢- إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين عند الكوفيين إقامة الأول فلايجوز عندهم «أُعطي درهمٌ زيداً»٠

وإن كان الفعل من باب ظن أو باب علم فإن إقامة الأول تلزم في المواضع الآتية :-

١- إذا حصل لبس تعينت إقامة الأول فلايجوز «ظُنَّ زيداً عمروٌ» ولا «أُعلم زيداً خالدٌ منطلقاً» ووقع الخلاف فيما عدا ذلك فالأشهر عند النحويين أنه تجب إقامة الأول ، ولاتجوز إقامة الثاني ولا الثالث ، ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقله ابن المصنف ، ونقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول «أعلم زيداً فرسك مسرجُ» وذهب قوم إلى أن إقامة الأول لاتتعين في باب «ظن» ولافي باب «أعلم» إلا إذا كان مؤدياً للبس(٣)٠

---

(١) الكوثر ، ١ ٠

(٢) انظر النحو الوافي ١٧٦/٢ ، أوضح المسالك ١٨٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٥١٣/١-٥١٥٠

ومنه الرتبة بين التمييز والعامل فيه ٠

فمنع سيبويه تقديم التمييز فعلاً كان عامله أو معنى ، فإن كان العامل معنى فلضعفه ، ولذا امتنع تقديم الحال على عاملها المعنوي ٠

فإن كان العامل فعلاً متصرفاً فلأن المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه فى المعنى والحقيقة ٠

وقال الفارسي : لم يجز تقديم التمييز لأنه مفسر ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر ، وأيضاً أشبه عشرون ٠

وشبهه الأبذي بالنعت ، ولذا لم يتقدم ٠

وذكر ابن هشام في الفرق بين التمييز والحال ، أن التمييز لايجوز تقديمه على عامله على الصحيح ٠

وممن منحه الفراء وأكثر البصريين والكوفيون ٠

وعلة امتناع تقدمه إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهره ، لأن معمول هذين لايتقدم عليهما في غير هذا الباب ، فهو لاطراد الحكم ٠

ومنعه مع الفعل المتصرف لأن أكثر ماورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، والفاعل عند البصريين لايتقدم على فعله ، فما كان أصله الفاعل حري بأخذ مااستقر له ٠

وأجاز تقديم التمييز على العامل المازني ، والكسائي ، والمبرد ، والجرمي ، وذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارتضاه ابن مالك ، وحجتهم في القبول السماع ، والقياس ، أما السماع فقول الشاعر :

أنفساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى

وأما القياس فعلى غيره من الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان متصرفاً ، ولم يعبأوا بأصله(١) ٠

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٤٦٢، الأشباه والنظائر ٢/٣٠٢، شرح المفصل ٢/٧٣،٧٤، أوضح المسالك ٢/٣٧٢، عمدة السالك ٢/٣٧١، ٣٧٢، الأصول ٢/٢٢٩ ٠

## المفعول معه وعامله :

يلزم المفعول معه التأخير عن العامل فيه ، استصحاباً لأصل الواو وهو العطف ، وصرح الرضي عن إجماع النحاة على ذلك ، وأجاز تقديمه على فعله إذا كان متأخراً عن المصاحب ، وذلك قياساً على واو العطف(١) .

ومن هذا النوع : الحال وعامله اللفظي :

رتبة الحال مع عامله من الرتب المحفوظة عند الجرمي ، والبصريون على جوازه إن كان العامل فعلاً ، متصرفاً ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف جوازاً مطلقاً، والأخفش يمنعه إن فصل بين الحال وعاملها بفاصل(٢) .

والكوفيون يمنعون تقدم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو «راكباً جاء زيد»، ويجوزونه مع المضمر نحو «راكباً جئتُ» ، والمواضع المشهورة التي يمتنع فيها تقديم الحال على عاملها هي :

١- إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو ، فلايقال «والشمسُ طالعةً جئتك» استصحاباً لأصل معنى الواو وهو العطف .

٢- إذا كان العامل مصدراً لتقديره بأن الموصولة ، ومافي حيز الصلة لايتقدم على الموصول .

٣- إذا كان العامل صلة للألف واللام أو الحرف المصدري كـ«ما» و«إن» لأن تقدم الحال على الموصولات لايجوز ، وتقدمها على صلاتها متأخر عن الموصول غير جائز أيضاً ؛ لامتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتيهما، فيمتنع «أعجبني مجردةً الضارب هندا» .

٤- إذا كان العامل نعتاً ، نحو : «مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها» فلايقال «برجلٍ مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه» هذا قول ابن مالك ، ورده أبوحيان .

---

(١) انظر شرح المفصل ٢/٤٨ ، ٤٩ ، شرح الكافية ١/١٩٨ .
(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٤١ ، ٢٤٢ .

٥- إذا كان العامل فعلاً جامداً غير متصرف نحو «ماأحسن هنداً متجردَة»·

٦- إذا كان العامل أفعل التفضيل نحو «محمد أفصحُ الناس متحدثاً»·

٧- أن يكون العامل متصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم ، نحو «لأصبر محتسباً» و«واللّهِ لأقومنّ طائعاً»·

٨- إذا كان العامل اسم فعل نحو «نزالِ مسرعاً»·

٩- إذا كان العامل مفهماً تشبيهاً ، نحو «زيدٌ مثلُك شجاعاً» و«زيدُ زهيرٌ شعراً» والمنع هنا مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي التقديم(١)·

ومنه كذلك أفعال المقاربة ومرادفاتها ، فإن الرتبة فيها ملتزمة ، فلاتتقدم أخبارها على أسمائها ، وذلك لما لزم كون أخبارها أفعالاً ، فلو تقدمت لكثرت مخالفتها للأصل ، أضيف إلى ذلك أن المتصرف منها : كاد ، وأوشك فقط ، فهي ضعيفة بعدم التصرف(٢)·

وتلزم الأفعال الجامدة رتبتها مع معمولاتها ، فلا يتصرف فيها بتقديم ولاتأخير(٣) والعلة في ذلك قلة مخالفة الأصل ، إذ الأصل في الأفعال التصرف ، فلما خالفت بعض الأفعال هذا الأصل لمعان دخلتها ، كالتعجب ، وإنشاء المدح ، والذم ، وغير ذلك فجمدت ، لم يتصرف فيها بتقديم ولاتأخير لتقل مخالفة الأصل·

ووقع الخلاف بين النحويين في «ليس» حيث منع الكوفيون تقدم خبر ليس عليها ، ووافقهم من البصريين المبرد ، وأيدهم السيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، والفارسي ، وكثير من المتأخرين ، والعلة في ذلك عندهم :-

١- عدم التصرف ·

٢- شبهها بـ«ما» النافية ·

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٠٤، ٢٠٥ ، الهمع ١/٢٤٢ ، أوضح المسالك ٢/٣٢٦، ٣٢٧، الإنصاف ١/٢٥٠ ، ٢٥١ ·

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣٩٥ ·

(٣) انظر الأصول ٢/٢٢٨ ·

وبنى البصريون تجويزهم تقديم خبرها قياساً على كان(١) ولعل القول بأن قياس ليس على كان قياس مع الفارق قول صحيح ، إذ إنَّ «كان» فعل متصرف ، و«ليس» فعل جامد لايتصرف، ومنهم من قال بحرفيته، فعلى القول بفعليتها تكون:-

١- فعل غير متصرف ، فلا يقاس على كان ، لأنها متصرفة ٠

٢- من أصولهم أن الفعل يتصرف في عمله إذا تصرف في نفسه،وإن قيل بحرفيتها تكون :-

١- ليس بمعنى «ما» في نفي الحال ٠

٢- «ما» لايتقدم معمولها عليها ، وكذلك ليس ٠

ولقد احتج البصريون بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾(٢) ولقد رد عليهم الزبيدي بقوله «والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ماذهب إليه الكوفيون ، ولانسلم للبصريين بالاستدلال بالآية على التقديم ، فلايكون يوم متعلقاً بـ«مصروفاً» منصوباً ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ الأعرج ونافع ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٣) وإنه سلمنا أنه منصوب فإنه منصوب بفعل مقدر دل عليه «ليس مصروفاً عنهم» وتقديره: يلازمهم العذاب يوم يأتيهم»(٤) ٠

وذكر أبوحيان أنه تتبع دواوين العرب فلم يظفر بتقديم خبر ليس عليها ولابمعموله(٥) ٠

ومما أجمع النحاة على التزام الرتبة في جملته «مادام» حيث أجمع النحاة على أن خبر «مادام» لايتقدم ، وخرق ابن عقيل هذا الإجماع فأجازه ٠

وكذلك إن كان العامل منفياً بـ«ما» أو «إنْ» وكان النفي شرطاً في العمل أم

---

(١) انظر الإنصاف ١/١٦٠ ، شرح الأشموني ١/١٨٧، ١٨٨، المقتضب ٤/٨٧ ، المسائل الحلبيات ٢٨٠ ومايليها ٠

(٢) هود ٨ ٠

(٣) المائدة ١١٩ ، وفي السبعة لابن مجاهد (يوم) بالفتح قراءة نافع وحده ، وكذلك في التيسير في القراءات السبع٠

(٤) ائتلاف النصرة ١٢٣ ، ١٢٤ ٠

(٥) انظر البحر المحيط ٥/٢٠٦ ٠

لم يكن ، فإن رتبة الناسخ محفوظة ، فلايتقدم الخبر لأن الإخبار حينئذ عن صلة النافي ، وخالف في ذلك الكوفيون عدا الفراء ، وتبعهم ابن كيسان ، أما توسط الخبر بين الفعل والنافي فإن الإجماع منعقد على منعه ؛ لأن النافي صار كبعض حروف الفعل(١) ٠

**خامساً : الرتبة بين المعمولات :**

بين التمييز والمميز : نص النحاة على أن الرتبة بين التمييز والمميز من الرتب المحفوظة(٢) وبنى النحويون هذا الأصل على أن التمييز منقول عن الفاعل ، ورتبة الفاعل محفوظة ، وقيل لأنه تفسير ورتبة المفسَّر بعد المفسَر ٠

وأجاز بعض الكوفيين ، والمازني ، والمبرد ، وابن مالك تقديم التمييز ، مستشهدين بقول الشاعر :

**أَتَهْجَرُ لَيْلَى بالفراقِ حَبِيْبَها * وَمَاكَانَ نفساً بالفراقِ يَطِيْبُ**

ورد هذا الشاهد بما يأتي :-

١- أنه شاذ ، والشاذ لايبنى عليه حكم ٠

٢- أن الرواية الصحيحة «وما كاد نفسي بالفراق تطيب»(٣) ٠

والاحتجاج بأنه فاعل فى الأصل ، فإنها مقولة لم تحظ بإجماع النحاة إذ يجيز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله ، بالإضافة إلى أن قياس التمييز مع المميز بالفاعل مع الفعل قياس مع الفارق لأن عامل التمييز يختلف باختلاف نوعه ، أضيف إلى ذلك أنهم قاسوا الفضلة وهو «التمييز» بالعمدة وهو «الفاعل» كما أن التمييز يكون محولاً عن الفاعل ، ومحولاً عن المفعول ، أما القول بأن المفسّر لايتقدم على المفسَّر فقد جاء في أكثر من باب من أبواب العربية ٠ وقد أجاز النحاة تقديم تمييز النسبة على المميز على أن يكون العامل فعلاً متصرفاً أو يشبه المتصرف(٤) ٠

---

(١) انظر شرح المفصل ١١٣/٧ ، شرح التسهيل ٣٥١/١ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ ٠

(٢) انظرالإنصاف٨٢٨/٢-٨٣٢، كشف المشكل في النحو١٢٣، أوضح المسالك٣٧١/٢، ٣٧٢٠

(٣) انظر المقتضب ٣٧/٣ ، شرح المفصل ٧٣/٢ ، ٧٤ ٠

(٤) انظر همع الهوامع ٢٥٢/١ ٠

وقد يكون ترجيح عدم جواز تقديم التمييز أولى وأقرب إلى طبيعة اللغة ٠

## الحال وصاحبها :

يمنع الكوفيون تقدم الحال على صاحبها إلا في حالة واحدة ، وهي :

١- أن يتقدم الحال على صاحبها المرفوع ويتأخر عن العامل ، نحو «جاء راكباً زيد» ، أي أن العامل محفوظ الرتبة ، واختلت بين الحال وصاحبها ٠

فإن كان صاحب الحال منصوباً والحال جملة أو مفرداً ؛ فلايجوز، نحو «لقيت راكبة هندا» ولا «لقيت تركب هندا» وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً ومابعده بدل ، وأجازه بعضهم في الحال الفعل دون الاسم لانتفاء توهم المفعولية ، أما المنع فيما عدا ذلك فاحتجوا لمنعه بأن في تقديم الحال على صاحبها الظاهر إضمار قبل الذكر ، إذ إن في الحال ضميراً يعود على صاحبها المتأخر وقد جمعت كتب النحو مواضع عدة يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها وهي -

١- إذا كانت الحال محصورة ، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾(١) وأجاز التقديم الفارسي ، وابن جني ، وابن كيسان، وصححه ابن الناظم ، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾(٢) وبقول الشاعر :

تَسَلَّيْتُ طُرَّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمُ

وخرج البيت على أنه ضرورة ، والآية على أن «كافةً» حال من الكاف ٠

٢- إذا كانت الحال من المضاف إليه ، وكانت الإضافة محضة ، وجب تأخير الحال عن صاحبها ، نحو «أعجبني وجهُ هندٍ مسفرةً»٠

٣- إذا كان الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو «جاء زيدُ والشمسُ طالعة» فلايجوز «جاء والشمس طالعة زيد»٠

٤- إذا كان العامل في صاحب الحال «كأن»نحو ، «كأنَّ زيداً أسد غاضباً»٠

٥- إذا كان العامل في صاحب الحال«لعل» نحو«لعل محمداً مقبلٌ علينامبشراً»٠

---

(١) الأنعام ، ٤٨ ٠ (٢) سبأ ، ٢٨ ٠

٦- إذا كان العامل في صاحب الحال «ليت» نحو ، «ليت الأستاذ حاضر مشفقاً علينا» وهذه هي العوامل المعنوية ٠

٧- أن يكون العامل في صاحب الحال فعل التعجب نحو ، «ماأحسن هنداً مسفرة»٠

٨- أن يكون صاحب الحال ضميراً متصلاً بصلة أل نحوه «القاصدك معطياً زيد»٠

٩- أن يكون صاحب الحال معمولاً لحرف مصدرى نحو «يعجبني أن ضربت هنداً مؤدباً»٠

أما إن كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي ففيه الخلاف الآتي :-

١- الجواز مطلقاً ، وإليه ذهب ابن مالك ، وأبو علي الفارسي ، وابن برهان٠

٢- المنع مطلقاً ، وذهب إليه جمهور البصريين ٠

٣- توسط الكوفيون فأجازوه(١) في المواضع الآتية :-

أولاً : إذا كان المجرور ضميراً ، نحو «مررت بك ضاحكة»٠

ثانياً: إذا كان المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور، نحو «مررت بزيد وعمرو مسرعين»٠

ثالثاً : أن يكون الحال جملة فعلية نحو «مررت بهند تضحك» ومنعوه فيما عدا ذلك(٢)٠

ولعل الكوفيين بعدوا عن القياس عندما حصروا جواز تقدم الحال على صاحبها في موضعين فقط ، إذ الحال مشبهة للمفعول ، ولا خلاف بين النحويين في جواز تقدم المفعول ، بل أنه كثر في كلام العرب حتى صار كالأصل ، كما أنهم بعدوا عن السماع إذ تقدمت الحال على صاحبها في كثير من أشعار العرب(٢)٠

---

(١) أي ماكان صاحب الحال فيه مجروراً ٠

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٣٤٠، ٣٤١ ، أوضح المسالك ٢/٣١٨-٣٢٥، عدة السالك ٢/٣١٨-٣٢٥، همع الهوامع ١/٢٤١، شرح الكافية ١/٢٠٦، ٢٠٧، شرح ابن عقيل ١/٦٤١، ٦٤٨ ٠

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، شرح الأشموني ١/٤٢٠ ومايليها ٠

## المفعول معه ومصاحبه :-

يكاد الإجماع ينعقد على عدم تقديم المفعول معه على مصاحبه ، وأجازه ابن جني محتجاً بقول يزيد بن الحكم :-

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً * ثلاثَ خِلَالٍ لستَ عَنْهُ بِمرعوي(١)

ولعل هذا الذي أجازه ابن جني مقصور على الضرورة التي لاتنكسر من أجلها القاعدة ، فتكون العربية قد حافظت على الرتبة في باب المفعول معه ٠

## معمول أفعل التعجب ومعمولات الفعل :

يلزم مفعول فعل التعجب التقدم على غيره من معمولات الفعل ، فإن صاحبه الحال ، وجب تأخير الحال وتقديم المفعول به ، وأجاز الجرمي والمازني والفراء وأبو علي الفصل بالمتعلق إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروره مستدلين بقول العرب «ماأحسن بالرجل أن يصدق» إذ قاسوا فعل التعجب على «أنَّ» ومنعه الأخفش والمبرد ، كما أجاز ابن مالك الفصل بالنداء مستدلاً بقول علي كرم الله وجهه «أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً» وأجازه ابن كيسان بـ«لولا» الامتناعية ، نحو «ماأحسن لولا كلفه زيداً» واعترض ابن يعيش على مااستشهد به الجرمي ومن قال بقوله بأن التعجب وإن كان واقعاً في اللفظ على (أنْ) وصلتها يرجع في المعنى إلى الرجل ، فهو المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة(٢)٠

## معمول معمول لام الجحود :-

معمول معمول لام الجحود واجب التأخير ، والكوفيون يجيزون التقديم احتجاجاً بقول الشاعر :

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عمروٍ وَلَمْ أَكُنْ * مَقَالَتَها ماكُنْتُ حياً لِأَسْمَعَا

والمجوزون على أن اللام هي الناصبة ، والمانعون علي أن الناصب هو «أنْ» مضمرة ، وخرج البصريون البيت على تقدير فعل ناصب لـ«مقالتها»(٣)٠

---

(١) انظر الخصائص ٣٨٣/٢ ، الهمع ٢٢٠/١ ، الخزانة ١٣٠/٣ ومايليها ، شرح الكافية ١٩٥/١ ٠

(٢) انظر شرح المفصل ١٥٠/٧، شرح التسهيل ٤١/٣، شرح الكافية ٣٠٩/٢٠

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٣/٤ ، خزانة الأدب ٥٧٨/٨، ٥٧٩ ٠

**الحروف العاملة ومعمولاتها :**

عندما تكون«إن» أو احدى أخواتها هي العامل فإن خبرها يلزم رتبته الأصلية فلايتقدم عليها ولاعلى اسمها ، واغتفر سيبويه ذلك في الظرف فأجاز توسطه بين العامل واسمه ، والالتزام هنا تمسكاً بالقاعدة القائلة بانحطاط الفروع عن درجة الأصول ، وإن وأخواتها عملن بالحمل على الفعل ، ويترتب على هذا المنع منع تقدم معمول الخبر ، وعليه يمكن القول بأن رتبة معمولي إنّ وأخواتها محفوظة مالم تكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً (١)٠

**سادساً : الرتبة بين الحروف وماتدخل عليها:**

الحرروف في العربية نوعان : حروف عاملة ، وحروف مهملة ٠

والحروف العاملة نوعان : مايدخل على الأسماء ، ومايدخل على الأفعال والعامل في الأسماء كحروف الجر ، ولايتقدم الاسم المجرور عليه ، وإن وأخواتها ، ولايقدم عليهن ماعملن فيه ، كما لايتقدم اسم ما ولا النافيتين عليهما٠

وعوامل الأفعال الناصبة والجازمة لاتتقدمها الأفعال التي عملت فيها أما الحروف الغير عاملة مثل : قد ، والسين ، وسوف ، فإنها تلزم أيضاً التقديم على الأفعال ، ومما يلزم رتبته الأصلية الحروفل العاملة أو غير العاملة التي لها صدر الكلام ، أو ما أضيف إلى ماله صدر الكلام(٢)٠

**سابعاً : الرتبة بين الأسماء العاملة عمل الفعل ومعمولاتها :**

اسم الفعل ومعموله ٠

اسم الفعل يقوم مقام الفعل في الدلالة على معناه ، ولكنه لايتأثر بالعوامل ، ولايقبل علامات الأفعال(٣)٠

وتتحقق لاسم الفعل الصفات الآتية :-

١- أنه أكثر الأسماء العاملة شبهاً بالفعل ، فهو عامل لامعمول ٠

---

(١) انظر شرح قطر الندى ١٦١-١٦٣ ٠

(٢) انظر شرح المفصل ٧/١١٣، ١١٤ ، مغني اللبيب ٢/٥٨٩ ، شرح الكافية ٢/٢٨١، الأصول ٢/٢٣٠ ومايليها ٠

(٣) انظر شرح التصريح ٢/١٩٦ ، المرتجل ٤٨ ٠

٢- كل أسماء الأفعال تعمل مشتقة كانت ، أو مرتجلة ، أو منقولة ٠

٣- يثبت لاسم الفعل ماثبت للفعل الذي ناب عنه ، فمنها المتعدي ومنها اللازم(١)٠

٤- من أسماء الأفعال مايدل على أكثر من معنى ، فمنها مايتعدى المنهي إلى منهي عنه ، ومنها مالايتعدى المنهي(٢)٠

٥- لايشترط لعمله أي شرط ٠

وعلى الرغم من قوة الشبه بين الفعل واسمه إلا أنَّ الصور التركيبية التي يسمح بها مع الفعل من حيث تقدم المعمول المنصوب ، والفصل بين الفعل والمعمول ، وغير ذلك مما يجوز في الفعل تمتنع مع اسمه ، فمن حيث رتبة اسم الفعل مع معموله فإن الأصل فيها ملتزم فلايتصرف فيها بتقديم ولاتأخير عند البصريين والفراء، فاسم الفعل عندهم أعطي أصل العمل ومنع وصفه ٠

أما الكوفيون فإنهم يجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه محتجين بقوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٣) وبقول الشاعر :-

**يَاأَيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا * إِنِّي وَجَدْتُ النَاسَ يَحمدُونَكا**

ورد البصريون بأن «كتاب» منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، وأما «دلوي» فهو خبر مبتدأ مقدر(٤) وقال الشيخ خالد الأزهري في البيت «لأنَّ المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه»(٥)٠

ولعل من أجاز تقديم معمول الفعل استند إلى أن سيبويه لم ينص صراحة على التجويز أو المنع ، فلم يروا فيه ضعفاً ٠

والذي قاله إمام النحاة في هذا :

---

(١) انظر المرتجل ٢٤٩، شرح شذور الذهب ٣١٩ ومايليها ، الأساليب الإنشائية ١٥٤، شرح الأشموني ١/٢٠٤، ٢٠٥ ٠

(٢) انظر الكتاب ١/٢٤١ ٠

(٣) النساء ٢٤ ٠

(٣) وانظرالإنصاف ١/٢٢٨-٢٣٥، مغني اللبيب ٢/٦٠٩، خزانة الأدب ٦/٢٠١ ومايليها٠

(٤) شرح التصريح ٢/٢٠٠ ، وانظر شرح الكافية ٢/٦٨ ٠

«وقد زعم بعضهم أن «كتابَ الله» نصب على قوله «عليكم كتابَ الله»(١) ولم يشر إلى أنه ضعيف أو قليل ، ومن عادته في غير هذا الموضع من كتابه أن يعبر عن القلة والضعف فيما يراه كذلك ، مما يعطي نوعاً من الاطمئنان إلى أنَ سيبويه لم يمنع أو ينكر تقدم اسم الفعل عليه ·

**المصدر ومعموله :-**

يختلف المصدر عن اسم الفعل ، حيث لايعمل هذا إلا بشروط من شأنها أن تبعده عن الاسمية ، وتجذبه نحو الفعلية ·

وذهبوا في العلة التي أوجبت له العمل عدة مذاهب :-

١- شبه المصدر بالفعل ·

٢- نيابته عن الفعل ·

٣- يعمل أصالة لانيابة عن الفعل(٢) ·

والمصدر على نوعين :-

١- مصدر يترجم بأن و(ما) المصدرتين وصلتهما ·

٢- مصدر لايترجم بهما، وهو الصريح ·

وفي بيان الفرق بينهما قال السهيلي :

«فإن قيل : فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن «أن» لأنه أخصر؟

فالجواب أن في دخول «أن» ثلاث فوائد :

إحداها : أن الحدث قد يكون فيما مضى ، وفيما هو آت ، وليس في صيغته مايدل على مضي ولااستقبال ، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق مع «أن» ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان ·

الثانية : أنَ «أنّ» تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة ·

---

(١) الكتاب ١/٣٨٢ ·

(٢) انظر المقتصد ١/٥٥٣، شرح المفصل ٦/٦٠ ، شرح الجمل ٢/٢٦، التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٠، شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١، شرح التسهيل ٣/١٠٦، التخمير ٣/٩٦ ·

الثالثة : أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ؛ ففيها تحصين المعنى من الإشكال(١) .

فإن كان المصدر من النوع الثاني فإنه وإن عمل عمل الفعل إلا أن الرخص المستجازة في الفعل لاتقبل فيه ، وذلك لأن المصدر ومعموله لما كانا بمثابة الموصول وصلته ، أخذا حكمهما ، من حيث إن الصلة لاتتقدم على الموصول ، كما أن معمول الفعل الذي هو صلة لأن لايتقدم عليه ، وقد أجاز الرضي تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، معتمداً في ذلك على السماع ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾(٢) .

## أفعل التفضيل ومعموله :

من المعلوم أن أفعل التفضيل لايعمل في الفاعل الظاهر إلا في مسألة الكحل، نحو «مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» وفي لغة قليلة ، نحو «مررت برجل أفضل منه أبوه»(٣) ، كما أنه لاينصب مفعولاً به ، وتربط صلة القرابة بينه وبين فعل التعجب ، فلايصاغ إلا مما يصاغ منه فعل التعجب ، وهو كل فعل ، ثلاثي ، تام ، متصرف ، مبني للمعلوم ، قابل للتفاوت ، ومن هنا صح لنا إلحاقه بالأفعال الجامدة فالسلوك التركيبي بين أفعل التفضيل وبين فعل التعجب تربطهما صلة حميمة ، ولما ارتضى النحويون المبدأ القائل بأن الأفعال الجامدة لاتتقدم معمولاتها عليها ، طبقوا هذا المبدأ على ماألحق بالأفعال الجامدة ، وأفعل التفضيل ملحق بها ، فلايتقدم معموله عليه ، ولكن هذا المبدأ عورض بمبدأ آخر في بعض الاستعمالات : وهو أن أدوات الاستفهام تحتل صدر الكلام ، وقد وقع معمول أفعل التفضيل اسم استفهام في بعض المواضع ، فاعتبر الأصل القائل بتقديم ماله حق الصدارة ، فتقدم فيه معمول أفعل التفضيل نحو : أنت ممن أفضل؟ و«ممن» معمول أفعل التفضيل وقد تقدم عليه(٤) .

---

(١) نتائج الفكر ١٢٦ .

(٢) الصافات ١٠٢، وانظر شرح الكافية ١٩٥/٢، شرح المفصل ٦١/٦، ٦٧، ٦٨، الأصول ١٣٧/١ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣ .

(٤) انظر شرح الكافية ٢١٢/٢ ، ٢١٦ ، شرح التصريح ٤٧/٢ ، ١٠١، ١٠٣، الكتاب ٩٧/٤، الصاحبي في فقه اللغة ١٠٤، شرح المفصل ٩١/٦، حاشية الصبان ٤٣/٣ .

وأفعل التفضيل الناصب للحال نحو «خالد أحسن من علي راكباً» لايجوز فيها تقديم الحال على أحسن ، فلايصح «خالد راكباً أحسن من علي» فخالف بذلك غيره من المشتقات ، وفسر النحويون هذا المنع بأن أفعل غير متصرف في ذاته فلايتصرف في معموله(١) ولعل السبب في هذا المنع أنه مع التقديم «خالد راكباً» يوهم أن الحال يوصف به خالد ، وعند مايقال «أحسن من علي» يكون التفضيل على إطلاقه دون تقييد بكونه راكباً ٠

## صيغ المبالغة ومعمولاتها :

أجاز البصريون تقديم معمول صيغ المبالغة عليها ، متمسكين بقول العرب «أما العسلَ فأنا شرّاب» حيث تقدم العسل وهو معمول «شرّاب» عليها ، ويمنع من تقدير الفعل فيه أن «أما» لايفصل بينها وبين الفاء بجملة ، وقد منع الكوفيون التقديم وألزموا صيغة المبالغة مع معمولها الأصل(٢)٠

## ثامناً : الرتبة بين العوامل المعنوية ومعمولاتها :

## الحال وعامله المعنوي :

للحال عوامل متعددة تعمل فيه ، كمعنى التنبيه ، والإشارة ، والظرف ، ومعنى التشبيه ، والتمني ، والترجي ، وهذه عوامل غير فعلية ، أو عوامل معنوية والحال من حيث التقديم على العوامل المعنوية فيه الخلاف الآتي :-

١- انعقد الإجماع على منع التقديم على العامل المعنوي إن لم يكن ظرفاً٠

٢- إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال :

أولاً : المنع مطلقاً ، فلايقال «قائماً في الدار زيد»٠

ثانياً : الجواز مطلقاً وعليه الأخفش ٠

ثالثاً : إذا كان الحال أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمها نحو قوله تعالى :

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٤٣ ٠

(٢) انظر حاشية يس ٢/٦٨ والكوفيون يمنعون إعمال صيغ المبالغة ٠

﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾(١) وإنْ كان غير ذلك امتنع وفي توسطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال ، وهي :-

أولاً : الجواز مطلقاً ، وصححه ابن مالك نحو «زيدٌ متكئاً في الدار» و«زيدٌ عند هند في بستانها»·

ثانياً : المنع مطلقاً ؛ لضعف العامل وعليه الجمهور ·

ثالثاً : الجواز إن كانت الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمنع في غير ذلك ·

رابعاً : الجواز إن كانت الحال من مضمر مرفوع نحو «أنت قائماً في الدار» والمنع إن كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيون واختاره ابن مالك(١)·

---

(١) الكهف ، ٤٤ ، وانظر عدة السالك ٢/٣٢٧ ، الهمع ١/٢٤٣، شرح الكافية ١/٢٠٤، ٢٠٥، البحر المحيط ٤/٤٨، أمالي الشجري ٢/٢٧٧، الخصائص ٢/٢٧٥، ٢٩٧، النهر الماد ٤/٣٢٧ ·

# ماالزم الأصل في بعض أحواله

## المبتدأ مع الخبر :

من أصول العربية أن رتبة المبتدأ التقديم ، ورتبة الخبر التأخير ، وهذا الباب من أبواب العربية التي تتمتع بحرية الحركة فيجوز في كل من المبتدأ والخبر التقديم والتأخير ، ولم تعدم العربية بعض الاستعمالات التى تحن إلى مرابعها، فتلزمها وتأبى فراقها ، ومن هنا وجدت بعض المواضع التى لزم فيها المبتدأ رتبته الأصلية ، وهي :

١- إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف ، قال ابن هشام «أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما نحو «اللهُ ربُنا» أو اختلفت نحو «زيدُ الفاضلُ» «والفاضلُ زيدٌ» هذا هو المشهور ، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو «القائمُ زيدٌ»·

والتحقيق أن المبتدأ ماكان أعرف كزيد فى المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : من القائم؟ فتقول «زيدُ القائمُ» فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ»(١)·

ولعل المقدم أو المؤخر عندما يكون وصفاً مثل «زيدُالقائمُ» أو «القائمُ زيدٌ» فإن الأولى أن يكون خبراً ، لأن الوصف يشبه الفعل بل من الممكن القول بأن الأوصاف ذات وظيفة مزدوجة ، فهي أسماء شكلاً وأفعال معنى · والأفعال هي التي تستحق الإسناد وإنْ تساوى المبتدأ مع الخبر في التعريف ووجدت قرينة تميز بينهما ، جاز تقديم الخبر ، ومن ذلك قول الشاعر :

**بَنُونَا بَنُو أَبنَائِنَا وَبَناتُنا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ(٢)**

ومنه أيضاً قول حسان بن ثابت :

**قَبِيلَةُ الأُمُ الأحياءِ أَكرَمُها * وأَغْدَرُ النَّاسِ بالجيرانِ وافيها(٣)**

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٥١ ·

(٢) انظر المساعد ١/٢٢١ ، شرح التسهيل ١/٢٩٧ ، شرح المفصل ١/٩٩ ·

(٣) ديوان حسان ١/٢١٦ ، شرح التسهيل ١/٢٩٦ ·

٢- إذا تساوى المبتدأ والخبر في التنكير ، ولم تقم قرينة تميز بينهما ، نحو «أفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو» فإن المبتدأ يلزم رتبته(١) .

٣- إذا اتصل المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم إذ لها صدر الكلام ، بالإضافة إلى أن التأخير ينافي معناها وهو التوكيد(٢) .

٤- إذا كان المبتدأ مما يلزم صدر الكلام ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، أو مضافاً إلى أحدهما ، نحو : من عندك؟ وكم عبدٍ لك، ،من يفعل خيراً يجزيه ، وأجاز بعض النحاة غير سيبويه جعل النكرة المقدمة المتضمنة معنى الاستفهام ، والنكرة من أفعل التفضيل خبرين مقدمين ، نحو «من أبوك؟ ومررت برجل أفضل منه أبوه» ومذهب سيبويه مبني على أن النكرة المضمنة معنى الاستفهام ، أو كانت أفعل تفضيل يخبر عنها بمعرفة(٣) .

ولعل التزام كون ماله صدر الكلام هو المبتدأ يتناسب مع سلوك هذه الكلمات في الاستعمال ، إذ روعي فيها اعتبار الصدارة في غير هذا الموضع .

٥- إذا خيف التباس المبتدأ بالفاعل لو تأخر ، بأن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ ، نحو «زيدُ قام» فلو أخرّنا «زيداً» لولت الجملة وجهها قبل الجمل الفعلية ، وخرجت عن دائرة الاسمية(٤) .

٦- إذا كان المبتدأ دعاء ، نحو «سلامٌ عليكم» .

٧- إذا تعدد الخبر وكان في قوة الخبر الواحد ، نحو «الرمانُ حلوٌ حامض» .

٨- إذا كان الخبر طلباً ، نحو : الربا لاتقربه .

٩- إذا فصل بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو : اللهُ هو الخالقُ .

١٠- إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، والخبر الذي أو أحد فروعه، نحو : أنت الذي ساعد الفقيرَ .

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٤٥١، المساعد ١/٢٢٠ .
(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٩٨ ، مغني اللبيب ١/٢٣٠ .
(٣) انظر شرح الكافية ١/٩٧ .
(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢٩٨ ، شرح الكافية ١/٩٧ .

١١- إذا كان المبتدأ «مذأومنذ» على مذهب الجمهور، نحو : ماكلمته مذ شهران.

١٢- إذا كان المبتدأ ضمير الشأن نحو : هو الله خالق الكون ، لالتباسه بغيره عند التأخير .

١٣- إذا حصر الخبر نحو ، «ماأنا إلا بشرٌ» و «إنما أنا بشرٌ».

١٤- إذ اقترن الخبر بالفاء نحو «الذي يأتيني فله درهم» وذلك استصحاباً لأصل الفاء التي تدل على التعقيب والترتيب ، والمبتدأ هنا مشبه بالشرط، ومرتبة الشرط قبل الجواب ، فلزم المبتدأ التقديم تشبيهاً بالشرط ، ولزم الخبر التأخير تشبيهاً بالجواب(١).

ونشير هنا إلى أن هذه المواضع عند البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يمنعون تقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وتبعهم الأخفش وابن الطراوة فيما ذهبوا إليه ، واحتج الكوفيون بأن تقديم الخبر يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، واحتج البصريون بكثرة السماع نظماً ونثراً(٢)

فالمبتدأ لازم الأصل من حيث الرتبة عند الكوفيين مطلقاً ، وفي المواضع السابقة عند البصريين ، ولعل قول البصريين هو الأقرب للصواب .

ويتعلق بماتقدم منع تقدم الخبر على المبتدأ في باب كان وأخواتها في المواضع الآتية :

١- إذا خفي الإعراب بأن كان المرفوع والمنصوب معربين بحركات مقدرة ، نحو «كان مولاك فتاك».

٢- إذا اشتمل الخبر على ضمير مااشتمل عليه الاسم ، نحو «كان أخو زينبَ صديقَها».

٣- إذا كان الخبر محصوراً ، نحو «إنما كان محمدٌ رسولاً» و«ماكان محمدٌ إلا رسولاً».

---

(١) انظر أوضح المسالك ١/٢٠٦-٢١٢ ، عدة السالك ١/٢٠٦ ، شرح الكافية ١/٩٧، شرح التسهيل ١/٢٩٨ ، المساعد ١/٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) شرح المفصل ١/٨٨ ، البسيط ١/٥٨٠، الإنصاف ١/٦٥، الاقتراح ٤٧ .

**رتبة المفعول به :**

الأصل في الجملة العربية تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، وذلك لأن الفاعل يتنزل من الفعل منزلة الجزء(١) ·

والمفعول من حيث التقديم ينقسم إلى :-

١- تقديم على الفعل والفاعل معاً ·

٢- تقديم على الفاعل فقط ·

يمتنع تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً في المواضع الآتية :-

١- إذا كان المفعول به مفعول «أفعل» في التعجب نحو «ماأحسن زيداً» لأن فعل التعجب غير متصرف ، فلايتصرف بمعموله بتقديم أو تأخير ·

٢- إذا أُكِّد الفعل بإحدى نوني التوكيد ، فإن المفعول به يجب تأخيره على فعله المؤكد ، لتنافي معنى التأكيد مع التأخير ، فيما لو تقدم المفعول على فعله·

٣- إذا اقترن العامل بلام الابتداء ، أو القسم ، أو حرف الاستثناء ، أو كان صلة لحرف مصدري ، أو ما النافية ، أو لا في جواب القسم ·

٤- إذا كان الفعل مسبوقاً بـ«قد» نحو «قد يدرك المتأني غايَته» أو بـ«سوف» نحو «سوف أعمل الخيرَ جهدي» أو مسبوقاً بـ«قلما» نحو «قلما أخرت زيارة واجبة» أو ربما نحو «ربما أهلكت البعوضةُ الفيلَ» ·

٥- إذا كان المفعول «أن» وصلتها نحو قوله تعالى ﴿وَلَاتَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾(٢) وذلك لئلا تلتبس بـ(أن) التعليلية(٣) ·

أما تقدم المفعول به على الفاعل وحده ، فقد وردت الاستعمالات العربية بالأحوال الثلاثة :-

١- التزام الرتبة الأصلية ·

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٨٤ ·

(٢) الأنعام ٨١ ·

(٣) انظر مغني اللبيب ٢/٥٨٩ ، شرح التسهيل ٢/١٥٣، شرح الكافية ١/١٢٨، النحو الوافي ٢/٩٣ ·

٢- رفض الرتبة الأصلية ٠

٣- جواز الأمرين ٠

أما مالزم أصله ولم يفارقه ، فسما يلي :

١- إذا كان إعراب الفاعل والمفعول مقدراً ، بحيث يلتبس كل منهما بالآخر ، فلايتضح المعنى نحو «ضربت سلمى ليلى» ، فإن وجدت القرينة نحو «أكل الكمثرى عيسى» أو «ضرب عيسى الكريم موسى» جاز التقديم ٠

٢- إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو ضربت زيداً ، وأكرمتك ، لأن تقديم المفعول يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ٠

٣- إذا كان المفعول محصوراً نحو «مازار زيدُ إلا محمداً» و«إنما زار زيدُ محمداً»(١) ٠

**الصفة المشبهة ومعمولها :**

لاتصاغ الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم ، وماجاء منها من المتعدي فبابه السماع(٢) ويلزم معمول الصفة المشبهة الأصل ، فلايتقدم عليها ، في الحالات الآتية

١- إذا كان المعمول مرفوعاً ، فإنه لايتقدم ، لأن الفاعل لايتقدم على فعله عند جمهور البصريين ٠

٢- إذا كان المعمول مجروراً ؛ لأنه مضاف من حيث اللفظ ، ورتبة المضاف إليه مع المضاف من الرتب المحفوظة ٠

٣- إذا كان المعمول منصوباً مشبه بالمفعول ، تمييز ، لأن التمييز لايتقدم على عامله ٠

فإن كان المعمول غير ذلك فإن الأصل فيه غير ملتزم حيث يجوز تقديم المعمول(٣) كما في قوله تعالى ﴿فَهُو عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾(٤) فإن الجار والمجرور تقدم على «قدير» وهو معمول لها ٠

---

(١) انظر الهمع ١٦١/١، شرح الكافية ٧٣/١ ٠
(٢) انظر شرح الكافية ٢٠٥/٢ ٠
(٣) انظر الكتاب ٢٠٥/١، النحو الوافي ٣٠٩/٣ ٠
(٤) الأنعام ، ١٧ ٠

## المبحث الرابع

# التزام الأصل في الذكر والحذف

إن للسلوك التركيبي في الجملة العربية أسساً تعارف عليها النحاة ، وبنوا عليها قواعدهم ، ومن القضايا المسلمة عندهم أن الأصل في الكلام عدم الحذف ، ولذا تقرر لديهم أنه لايحذف شيء من الأشياء سواء كان الحذف واجباً أو جائزاً إلا لقرينة(١) وحاول النحاة تقليل المحذوف لتقل مخالفة الأصل ، وكان تقليل المحذوف سبباً في ترجيح رأي على غيره ، من ذلك جعلهم تقدير الأخفش في «ضربي زيداً قائماً» أولى من تقدير غيره من البصريين ، إذ يقدرون المحذوف بـ«حاصل إذا كان» أو «إذ كان» بينما يقدره الأخفش بـ«ضربه» فقط ، فالمحذوف عنده المصدر مضاف إلى ضمير الغائب فقط(٢)٠

والحذف ظاهرة لغوية شاركت فيها العربية غيرها من أخواتها الساميات ، واحتفظت استعمالاتها بمجموعة من التراكيب التي يمتنع فيها الحذف ، أي أنها تلتزم بذكر طرفي الإسناد في الجملة(٣) وهذا هو الأصل ٠

قال ابن أبي الربيع «الأصل في المسند والمسند إليه ألا يستغني أحدهما عن الآخر في إفادة المعنى»(٤)٠

وعند تأمل حديث النحاة عن الحذف والذكر فإنا نجده موصولاً بالحديث عن العمد والفضلات ، فخصوا العمد بوجوب الذكر ، والفضلات بجواز الحذف ٠ فالجملة العربية تعتمد على المسند والمسند إليه ، وماعدا ذلك من مكملاتها ، من مفاعيل، وأحوال ، وظروف وغير ذلك ، فضلات يمكن الاستغناء عنها حسب تعريفهم لها(٥)، ولعل من الممكن تقسيم مفردات العربية عمداً و فضلات إلى :-

١- ماكان معتمد البيان ، فإنه لازم الذكر لعدم وجود ماينوب عنه في الإبانة٠

٢- ماكان معتمد الفائدة ، فيمكن أن ينوب عنه شيء في الفائدة ، فحذفه سائغ٠

---

(١) انظر شرح الكافية ٧٦/١ ٠

(٢) انظر مغني اللبيب ٦١٥/٢ ٠

(٣) انظر المقتصد ٣٣٧/١ ، إصلاح الخلل ١١٧، شرح المفصل ٧٤/١، شرح التسهيل ٢٦٥/١، ١١٨/٢، شرح التصريح ٢٧/١ ، حاشية الصبان ٤٤/٢ ٠

(٤) البسيط ٧٥٦/٢ ٠

(٥) انظر شرح كتاب الحدود ٢١٤، ٢٣٤، حاشية الصبان ١٦٩/٢، شرح المفصل ٧٢/١، شرح الجمل ٤٤٩/٢-٤٥٢ ، شرح التصريح ٣٦٦/١، شرح التسهيل ٣٢١/٢، عدة السالك ٣٥٩/٢ ٠

وقد تنبه النحاة أثناء حديثهم عن جواز حذف الفضلة ،ووصفها بأنها مايصح الاستغناء عنها،إلى أن السلوك التركيبي للجمل العربية يضع بعض الفضلات مقام العمد ، فأخذت حكمها من حيث وجوب الذكر ، ومن ذلك النائب عن الفاعل ، إذ إنه في هذه الحالة وإن كان مفعولاً من حيث المعنى ، إلا أنه فاعل من حيث اللفظ، ولما كان الفاعل من كلم العربية التى حف حذفها بكثير من الحذر ، وأحيط بالعديد من وجهات النظر ، أخذ المفعول به نفس أحكامه عندما ناب عنه ، فأصبح لازم الذكر، بعد أن كان جائز الحذف في كثير من الاستعمالات ، لنيابته عن العمدة ، فعندما يقال «ضرب زيدٌ عمراً» يصح أن يقتصر فيه على «ضرب زيدُ» ويحذف المفعول به ، وعندما تتحول إلى «ضُرِبَ عمْرو» فإن المحذوف في الجملة السابقة يمتنع حذفه في هذه الجملة لصيرورته كالعمدة(١)٠

ومن الأبواب التى عدت فضلات في العربية باب الحال ، إلا أنه قد يشبه العمدة في بعض مواطن الكلم ، وذلك عندما تسد الحال مسد الخبر ، ووقع خلاف في تقدير الخبر ، فذهب قوم إلى أن الحال هي الخبر ، وذهب غيرهم إلى أن الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير(٢) والحال عندما تسد مسد الخبر ، فإنها تقع موقع العمدة ، لأن الخبر مسند ، والمسند والمسند إليه هما ركنا الجملة الأساسيان اللذان لايستغنى عن أحدهما في الأصل ٠

ومن الفضلات القائمة مقام العمد ضمائر النصب والجر الواقعة بعد «لولا» فإن لولا جارة للضمير ، والمجرور يصدق عليه حكم الفضلة ، ولكن المجرور هنا لما كان موضعه رفعاًبالابتداء عند سيبويه والجمهور قام مقام العمدة وأخذ حكمها في عدم الحذف(٣)٠

وكلمات العربية التى تحتل المواقع الإعرابية المختلفة من حيث الحذف ، منها مانص النحاة على جواز إضماره ومنع حذفه ، وهو الفاعل ، ويكاد ينعقد الإجمـاع

---

(١) انظر همع الهوامع ١٦٧/١ ٠
(٢) انظر عدة السالك ٢٢٦/١ ٠
(٣) انظر مغني اللبيب ٢٧٤/١، الجنى الداني ٦٠٣ ٠

على ذلك ، لولا خروج الكسائي عنه ، وتبعه فيه السهيلي(١) وهذا المنع مبني عندهم على اعتبار أن كل فعل لابد له من فاعل ، ولايخلى الفعل من الفاعل ألبتة، إلا فيما كان زائداً ، أو دل على معنى النفي ، ومن خلال تتبع نصوص النحاة في الحديث عن إضمار الفاعل وحذفه عندهم نتبين أن دلالة الفعل على الفاعل عند الجمهور لزومية(٢) ويحق لنا القول إنها لفظية أيضاً من مبدأ إجماعهم على ذكره ، والفاعل واجب الذكر ، ملتزم فيه الأصل ، في الجمل العربية، عدا المواضع الآتية :-

١- إذا بني الفعل للمجهول ٠

٢- في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً ، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلايتحمل الضمير ٠

٣- إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى نحو «اضربوا القوم» للجماعة «واضربي القوم)للمخاطبة ، ومنه نونا التوكيد ، نحو «هل الزيدون يقومَنْ» و «هل تَضربنَّ ياهندُ»(٣)٠

ومما حذف منه الفاعل وقد وجد فى الكلام بدل منه :-

١- في الاستثناء المفرغ ، نحو «ماقام إلا هندُ» فالفعل مذكر ، وهند مؤنث ، فالتذكير في الفعل قرينة دالة على أن الفاعل محذوف ، وهو «أحد» وهند بدله، فعلة الحذف هنا هي وجود البدل(٤)٠

٢- في الحال القائمة مقام الفاعل ، في نحو «فتلقفها رجلُ رجلُ» إذ حُذف الفاعل، والأصل «فتلقفها الناسُ رجلاً رجلاً» فحذف الفاعل ، وأقام الحالين مقامه ،

---

(١) انظر المقتصد ٣٣٧/١ ، نتائج الفكر ٤١٨، شرح التسهيل ١١٨/٢، ١٢١، البرهان ١٠٢/٣، الخصائص ٣٦٨/٢، شرح التصريح ٢٧٢/١، شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، الإفصاح ٣٥٨ ٠

(٢) انظر الرد على النحاة ٧٩ ، ٨٠ ، البحث النحوي عند الأصوليين ١٤٤، ١٤٥ ، نتائج الفكر ١٦٤ ٠

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٨٥/٢ ٠

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٦٩/٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، شرح التصريح ٢٧٢/١ ، حاشية يس ٣٤٨/١ ، حاشية الخضري ٢٠٦/١ ٠

وصارا كالشيء الواحد ، نحو «حلوٌ حامضٌ» في قوله : الرمانُ حلوٌ حامضٌ(١) وعلة الحذف هنا هي وجود البدل ٠

أما ماعدا ذلك من كلمات العربية التي تحتل المواقع الإعرابية المختلفة من عوامل ومعمولات ، فإنا نجدها من حيث الحذف والذكر تنقسم إلى :

١- واجبة الذكر ، أي أنَّ الأصل فيها ملتزم ٠

٢- واجبة الحذف ، أي أنَّ الأصل فيها مرفوض ٠

٣- يجوز فيها الأمران ، أي أنَّ الأصل فيها معدول عنه ٠

والذي يعنينا هنا هو الذي لزم أصله ، ولم يفارقه ، فكان ذكره واجباً ، وحديث النحاة عن الأقسام المتقدمة من أنواع الذكر والحذف جاءت متفرقة في الأبواب النحوية المختلفة ، ويمكن الحديث عنها على النحو الآتي :-

أولاً : المبتدأ والخبر ، من المسلمات لدى النحاة أن ماعملمن المبتدأ والخبر جاز حذفه ويمتنع حذف أحدهما أو كليهما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبراً عن ضمير الشأن ، فإنه لايجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكوَّن منها هذه الجملة ولاحذف أحدهما(٢)٠

ويتعلق بهذا حذف الخبر مع «كان» وأخواتها ، فالعربية التي سمحت بحذف الخبر كثيراً في استعمالاتها ، ألزمت خبر كان وأخواتها الذكر فلم تجز الحذف إلافي الضرورة ، ومن حذفه مع كان ، قول الشاعر :

**رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي * بريئاً وَمِنْ أَجْلِ الطويِّ رَمَانِي**

وقد كان القياس في خبر كان جواز الحذف ، مراعاة لأصله وهو الخبر ، والخبر جائز الحذف ، وباعتبار مآل إليه وهو شبه المفعول ، والمفعول أيضاً جائز الحذف ٠ ولكنه صار عندهم عوضاً عن المصدر والعربية تمنع حذف العوض والمعوض عنه ، كما تمنع اجتماعهما ، ومن هنا امتنع حذف الخبر معها٠

---

(١) انظر حاشية يس ١/٧٧٢ ٠

(٢) انظر عدة السالك ١/٢١٦ ٠

وسمح بالحذف مع «ليس» ، إن كان اسمها نكرة عامة.وكذلك الخبر لازم الذكر مع الحروف المشبهة بليس عدا «لات»، وكذلك «ما» إذا كفت عن العمل بـ«إن» الزائدة جائز معها حذف الخبر(١)٠

ثانياً : الحال ، الأصل في الحال من حيث كونها فضلة أن يستغنى عنها ، وقد وجب ذكرها في المواضع الآتية :-

١- أن تكون الحال جواباً لسؤال كقولك «راكباً» أو «جئت راكباً» في جواب : كيف جئت؟ إذ لو حذفت الحال لما تم الجواب الذي هو معتمد البيان ٠

٢- أن يكون الكلام نهياً ، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي ، نحو قوله تعالى ﴿وَلَاتَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾(٢) وقوله تعالى ﴿وَلَاتَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُم سُكَارَى﴾(٣) فلو حذفت الحال لكان النهي عن المشي في الأرض وهو محال، وعن الصلاة ، فالحال مقيدة ولذا لزم ذكرها ٠

٣- أن تكون الحال محصوراً فيها ، نحو قوله تعالى ﴿وَلَايَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَا وَهُمْ كُسَالَى ، وَلَايُنْفِقُونَ إِلَا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾(٤) لأن النفي ليس على إطلاقه ٠

٤- أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، نحو قوله تعالى ﴿وَمَاخَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَابَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾(٥) ونحو قول عدي بن الرعلاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ * إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً * كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ(٦)

٥- الحال الواجب تكريرها بعد أما ، نحو «اضرب زيداً إما قائماً وإما قاعداً» أو بعد لا نحو «جاءني زيدٌ لاراكباً ولاماشياً»(٧)٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١١٦ ، ١٢٣ ومايليها ٠
(٢) الإسراء ، ٣٧ ٠
(٣) النساء ، ٤٣ ٠
(٤) التوبة ، ٥٤ ٠
(٥) الأنبياء ، ١٦ ٠
(٦) انظر عدة السالك ٢/٣٥٩ ، ٣٦٠ ، شرح الجمل ١/٣٣٨ ٠
(٧) شرح الكافية ١/٢٠٠ ٠

٦- أن تكون الحال سادة مسد العمدة ، نحو «ضربي العبدَ مسيئاً»(١) ٠

٧- الحال التي تغني عن اللفظ بالفعل نحو «راشداً مهدياً» على تقدير «اذهب راشداً مهدياً»(٢)٠

وإنما امتنع حذف الحال فيما سبق لعروض مايوجب ذكرها إذ تنوب عن غيرها ، أو يتوقف المراد عليها(٣)٠

**ثالثاً : المفاعيـــل :**

يلزم المفعول به الأصل ، فيكون لازم الذكر ، في الأحوال الآتية :-

١- إذا ناب عن الفاعل لأنه صار عمدة مثله ٠

٢- إذا كان متعجباً منه ، نحو «ماأحسن زيداً» لأن جملة التعجب لايتصرف فيها بحذف ٠

٣- أن يكون جواباً كـ«زيداً» في جواب من رأيت؟ لأن البيان لايتم عند الحذف ٠

٤- أن يكون محصوراً نحو «ماضربت إلا زيداً» إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه مقيداً ٠

٥- أن يكون عامله محذوفاً ، نحو «خيراً لنا وشراً لعدونا» لنيابته عن العامل فلايحذفان معاً٠

٦- إذا كان المبتدأ غير كل ، والعائد المفعول ، نحو «زيدً ضربته» وأجازه سيبويه في الشعر ، ومنعه أصحابه والكسائي والفراء ، ونقل عن هشام أنه أجازه في الاختيار ، ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار ، وعن الكوفيين المنع إلا في الشعر(٤) وذلك لأنه يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي ٠

٧- أن يكون مفعولاً للفعل الدال على المشاركة ، لعدم حصول البيان حال الحذف٠

---

(١) حاشية الصبان والأشموني ١٦٩/٢ ٠

(٢) شرح المفصل ٦٨/٢ ٠

(٣) انظر عدة السالك ٣٥٩/٢، ٣٦٠ ، حاشية الصبان ١٩٣/٢ ٠

(٤) انظر همع الهوامع ١٦٧/١ ٠

٨- المفعول به ، أو المفعول المطلق الواقع بعد أما ، نحو قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(١) عند من نصب ، ونحو قوله تعالى ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(٢) ٠

٩- أن يكون عامله محذوفاً ، نحو «إياك والأسدَ» و «اللهم ضبعاً وذئباً»(٣) لئلا يحصل الإجحاف بحذف العامل والمعمول ٠

١٠- المفعول المطلق النائب عن فعله ، نحو : «زيدٌ سيراً سيراً»(٤) إذ لايحذف النائب والمنوب عنه معاً ٠

**رابعاً : المضاف :**

يلزم المضاف الذكر إذا لم يتحقق فيه شرطا الحذف ، وهما :

١- قيام دليل يدل على المحذوف ٠

٢- صحة إقامة المضاف إليه مقامه ٠

فلايصح «جلست زيد» تريد «جلست جلوس زيد»(٥) ٠

**خامساً : المؤكَّد :**

وقع خلاف في حذف المؤكَّد فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في «الذي ضربتُه نفسَه زيد» «الذي ضربت نفسَه زيد» و«مررت بزيد وأتاني أخواه أنفسهما» ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لما بين الحذف والتوكيد من التدافع وقيل أكثر مايكون الحذف إذا كان المؤكد ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، نحو «جاءني الذي ضربت نفسه» و«جاءني قوم ضربت كلهم أجمعين» و«القبيلة أعطيت كلهم أجمعين»(٦) ٠

---

(١) فصلت ، ١٧ ٠

(٢) محمد ، ٤ ٠

(٣) انظر المساعد ١/٤٤٣ ٠

(٤) الكتاب ١/٣٥٥ ٠

(٥) انظر عدة السالك ٣/١٦٧ ٠

(٦) انظر شرح الكافية ١/٣٣٦ ، شرح المفصل ٢/٩٠، الهمع ٢/١٢٤ ٠

**سادساً : المنعوت :**

يمتنع حذف المنعوت في الحالات الآتية :

١- إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو «مررتُ برجلٍ أي رجل ، أو أيما رجل»(١) ٠

٢- تكون إلا ومابعدها صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ، وفي هذه الحالة لايجوز حذف الموصوف فيه وإقامة الصفة مقامه ، فلايجوز «ماقام إلا زيدٌ» وأنت تريد الصفة(٢) ٠

**سابعاً : النعت :**

يمتنع حذف النعت في الحالات الآتية :-

١- نعت أي في النداء ، وذلك لما كانت أي شديدة الإبهام لزمت النعت وكذلك النعت مع اسم الإشارة ، عندما يكون اسم الإشارة سبباً إلى نداء مافيه الألف واللام ، فتقول «ياهذا الرجلُ»(٣) ٠

وعلة المنع أن النعت هو المقصود بالنداء ، وما كان مقصوداً في الكلام ويتوقف عليه البيان فإن حذفه يمتنع ٠

٣- النعت الذي لايتم الخبر إلا به ، نحو قوله تعالى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾(٤) وقوله تعالى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾(٥) ٠

فالنعت هو الذي أتم الفائدة الأساسية ، فلايستغنى عنه في الكلام ، وكذلك الخبر الذي تتم به الفائدة ٠

٤- النعت المقطوع لإفادة المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، إذا كان خبراً للمبتدأ المحذوف(٦) وذلك كيلا يحذف المبتدأ والخبر معاً ٠

---

(١) انظر شرح المفصل ٣/٦٢ ٠
(٢) نفسه ٢/٩٠ ٠
(٣) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٣/١٥٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨-١٣٢٠ ٠
(٤) الشعراء ، ١٦٦ ٠
(٥) النمل ، ٥٥ ٠
(٦) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٧، الارتشاف ٢/٢٩، المساعد ١/٢١٥، حاشية الصبان ١/٢٢٠، حاشية الخضري ١/١٠٩ ٠

**ثامناً : المميز :**

منع قوم حذف المميز إن لم يوضع غيره موضعه لأنه يزيل دلالة الإبهام ، ومن وضع غيره موضعه قولهم «مارأيتُ كاليوم رجلاً» ومن حذفه من غير بدل قولهم : تاالله رجلاً ، أي تاالله مارأيتَ كاليوم رجلاً(١) ٠

فالسمة الغالبة على تقسيم النحاة لمكونات الجملة العربية هي :-

١- نوع لايستغنى عنه ، ولابد من وجوده في الجملة ٠

٢- نوع يستغنى عنه ، ولايلزم أن يوجد في الجملة ٠

فالنوع الأول هو العمدة أو ماقام مقامها ، والنوع الثاني هو الفضلة ، ويعنون بالفضلة ماكان زائداً على الأركان الأساسية للجملة(٢) ٠

ويمكن أن نجمل الحديث عن الحذف والذكر فيما يأتي :-

١- خص النحاة الفضلات بالحذف ٠

٢- كل ماقصد حصره لايجوز حذفه ، مرفوعاً كان ، أو منصوباً ، أو مجروراً ٠

٣- كل ماكان جواباً لسؤال لايجوز حذفه ٠

٤- كل ماتوقف عليه معنى التركيب ، أو كان شرطاً في حصول الفائدة لايجوز حذفه وإن كان فضلة ٠

٥- كل مالايقوم على حذفه دليل لايجوز حذفه ٠

٦- كل مايؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لايجوز حذفه ، نحو «ضربني وضربتُه زيدٌ» حيث يمنع البصريون حذف المفعول الثاني ٠

٧- كل ماأدى إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي لايحذف، ولذا امتنع عند البصريين حذف المفعول فى نحو «زيدٌ ضربته»(٢) ٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٥٣ ٠

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/٦١٠ ٠

## الفضلات والحذف :

الأصل في العمد أن تكون واجبة الذكر فى الكلام ، أما الفضلات فإن الأصل فيهما جواز الحذف ، وقد يعرض في الكلام مايمنع من هذا الأصل ، فيمتنع حذف الفضلة ، وذلك لأغراض ومعان تكون ملزمة لذكرها ، كتمام الفائدة ، أو إرادة الحصر ، وغير ذلك من معان ، أو لكون الأسلوب قد حذف منه بعض أركانه ، فزيادة الحذف فيه إجحاف ، ولذا امتنع حذف الفضلات في المواطن السالفة الذكر.

ويظهر من كلام النحاة أن المفعول جائز الحذف مطلقاً ، وعلة الجواز كونه فضلة ، فيجوز «أعطيت» كما يجوز «أعطيت درهماً» وذهب ابن هشام إلى أن هذا الحذف لايشترط له وجود الدليل على المحذوف(١) ، وخالفه ابن جني فقال عن الحذف (...، وليس شيء من ذلك إلا عليه دليل ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»(٢).

والحذف الذي أجازه النحاة على إطلاقه امتنع في الصور السابقة لأن الحذف مخلاً بالمعنى ، وقد قسم البلاغيون الحذف إلى :-

١- الحذف اختصاراً .

٢- الحذف اقتصاراً .

ولعل الحذف اقتصاراً لايشترط فيه وجود الدليل على المحذوف ، لأنه غير منوي في الأصل ، أما الحذف اختصاراً ، فإنه وإن جاز إلا أن الدليل على حذفه لابد منه .

والحال مشبهة بالظرف عند النحاة ، ولعل هذا هو السبب في أنهم توسعوا فيها بجواز الحذف ، وقد وقف ابن جني من حذف الحال موقف الغير مستحسن فقال «وحذف الحال لايحسن ، وذلك أن الغرض منها إنما هو توكيد الخبر بها ، وماطريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه .

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٦٣٣ ، ٦١٢ .
(٢) الخصائص ٢/٣٦٠ .

فأما ماأجزناه من حذف الحال في قوله تعالى ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُم الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾(١) أي فمن شهده صحيحاً بالغاً ، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً ٠

أما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها ، لما جاز حذف الحال»(٢) ٠

فعدم استحسان ابن جني لحذف الحال عائد إلى تشبيهه إياه بالتوكيد ، والحذف والتوكيد يتنافيان ٠

وذكر الشيخ عبدالخالق عضيمة أن أكثر حذف الحال في القول فيما كان حالاً مفردة(٣) ومنه قوله تعالى ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾(٤) أي : قائلين سلام عليكم ، فالمقول هنا أغنى عن القول الواقع حالاً ٠

ولعل ماقرره الشيخ عضيمة من واقع دراسته لأسلوب القرآن الكريم يكاد يفصح بأن الحال يكثر حذفها إذا كانت قولاً ، وحذف القول كثير في العربية ٠

ولعله من الممكن القول بأن الحال شبيهة بالوصف، فهي مبينة لهيئة صاحبها، كما كانت الصفة مبينة لموصوفها ، والصفة والموصوف لايليق بهما الحذف في الأصل، ومن الأولى أن تحمل الحال عليها ، فالحال على الرغم من أنها فضلة ، إلا أنها ذات شأن في تمام المعنى ، ولذا كان ذكرها أحسن ٠

**– والله أعلم –**

---

(١) البقرة ، ١٨٥ ٠

(٢) الخصائص ٢/٣٧٨ ، ٣٧٩ ٠

(٣) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣/٤/٣٤١ ٠

(٤) الرعد ٢٣ ، ٢٤

## المبحث الخامس

# التزام الأصل في تأثر المعمول بالعامل

ترتبط قضية المعمول ارتباطاً وثيقاً بقضية العامل ، حيث يطلب كل عامل معمولاً ويضبط المعمول بالحركات الإعرابية حسب مايقتضيه العامل المتقدم ، والمعمول «هو مدخول العامل ومدار تأثيره ، ويطلق على الفاعل والمفاعيل بكل أنواعها ، والأسماء المنصوبة بالنواسخ وأخبارها ، وخبر المبتدأ في رأي من يقول : إن المبتدأ رافع له ، وكذلك المجرورات بالحرف أو بالإضافة ، وكل ماقدر لرفعه أو نصبه أو جره أو جزمه عامل محذوف أو نائب عنه»(١) فالمعمول في العربية شيئان:

١- الأسماء ·

٢- الأفعال ·

إلا أن بينهما فرقاً ، ذلك أن الأفعال عاملة ومعمولة ، أما الأسماء فالأصل فيها أن تكون معمولة فقط ، وعلى ذلك نص ابن الخشاب إذ قال «أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة ، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة»(٢) فالعلاقة القائمة بين الأسماء والأفعال تجعل الاسم قابلاً للحركات الإعرابية المختلفة ، والدلالات المتنوعة في الفعل ، من قيام بفعل الفعل ، أو عمن وقع عليه الفعل ، أو متى حدث ، وغير ذلك من الأشياء التي تفيدها الأسماء المتعلقة بالفعل ، وكما عمل الفعل في الاسم فإن الحرف يعمل فيه أيضاً ، وعمله فيه يكون : إما جراً ، وإما رفعاً ونصباً ، وإما نصباً ورفعاً ·

وعند عرض أسماء العربية على الاستعمال في أساليب اللغة نجدها تنقسم إلى:-

١- أسماء معمولة فقط ، وهذه هي التي لزمت الأصل ، ومن هذا النوع : الضمائر ، الأعلام الباقية على العلمية ، أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة، فالأصل فيما تقدم من الأسماء ملتزم من الوجهين ، من حيث عدم العمل ، ومن حيث تأثرها بالعوامل فتكون معمولة ·

٢- أسماء عاملة ومعمولة :

وهذه لزمت الأصل من ناحية ، وفارقته من الناحية الأخرى ، ومن هذا النوع:

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٦١ ·
(٢) المرتجل ٢٢٥ ·

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ...الخ وغيرها من الأسماء العاملة ، فهذه الأنواع زاوجت بين وظيفتين من وظائف كلم العربية ، فعندما نقول «كاتب» فإنها ضمت الحدث إلى صاحبه ، أي «الفعل + الفاعل» وهي التي أطلق عليها التراكيب المحايدة(١) . فهذه الكلمات عندما تقع في الكلام فإن علاقتها بسابقتها تبقى علاقة المعمول بالعامل ، ومن حيث علاقتها بما بعدها تقوم بعمل الفعل حسب الشروط المقررة لكل منها .

٣- أسماء تعمل حيناً وتهمل حيناً آخر :

في العربية أسماء تعمل حيناً ، ولاتعمل حيناً آخر ، مثل الأسماء الجامدة عند الجمهور حال الابتداء بها ، أو إضافتها ، ولاتعمل في غير هذين ، إلا إذا أول الجامد بالمشتق كما في «هذا وادٍ عَسَلٌ ماؤه» وقول الشاعر :

لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالَ الإِهَابِ(٢)

٤- أسماء لاعاملة ولا معمولة ، مثل أسماء الأصوات ، فهي فارقت الأصل من حيث كونها غير معمولة ، ولزمته من حيث كونها غير عاملة .

٥- أسماء عاملة لامعمولة ، مثل أسماء الأفعال ، وهذه فارقت الأصل من الوجهين ، وأسماء الأفعال مختلف في تصنيفها عند النحاة ، والخلاف فيها على النحو الآتي :-

١- الكوفيون على أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به .

٢- جمهور البصريين يذهبون إلى أنها أسماء ، ويسمونها أسماء الأفعال .

٣- بعض البصريين يرون أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وجاءت على أبنيتها واتصلت الضمائر بها .

٤- ذهب الخضراوي من نحاة الأندلس إلى أن نحو : مه ، وصه ، وبله ، مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدراً أفعال ، وما أصله مصدر أو ظرفاً فهو منصوب على إضمار فعل لايجوز إظهاره .

---

(١) انظر الفعليات ٢٥ .

(٢) انظر الهمع ٢/١٠١ .

٥- ذهب جعفر بن صابر إلى أنها ليست أسماء ، ولا أفعالاً ، ولا حروفاً ، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ، وهي «الخالفة»(١) ٠

وحسب ماتقدم يمكن أن نقرر أن معظم أسماء العربية لزمت الأصل من حيث وقوعها معمولات ، فهي تتأثر بالعوامل السابقة لها ٠

---

(١) انظر الهمع ٢/١٠٥، الأشموني وحاشية الصبان ٣/١٩٥، ١٩٦ ٠

## المبحث السادس

# التزام الأصل في الضمائم

## تعريف الضمائم :

الضم : ضمك الشيء إلى الشيء ، وقيل قبض الشيء إلى الشيء ، وضمه إليه يضمه ضماً فانضم وتضام · تقول : ضممت هذا إلى هذا ، فأنا ضام وهو مضموم · الجوهري : ضممت الشيء إلى الشيء فانضم إليه وضامه(١) ·

والتضام هو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها إياها(٢) وهو من القرائن اللفظية(٣) ·

والتضام يفهم من وجهين :

الأول : منهما أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية ·

أما الثاني : فهو استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فهو التضام أو التلازم ، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى «التنافي» ·

والتلازم أو التضام يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور ، وبالمبنى العدمي وهو الاستتار ولايكون إلا بقرينة(٤) ·

---

(١) لسان العرب مادة (ض م م) ١٢/٣٥٧ ·
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٧ ·
(٣) نفسه ٢٠٥ ·
(٤) نفسه ، انظر ٢١٦ ومايليها ·

من المعروف أن الكلمة العربية وحدها لاتؤدي معنى ، ولاتقوم بوظيفة ، فالكلمات من أسماء ، وأفعال ، وحروف يتسق بعضها إلى بعض ، وتترابط أشلاؤها، وتتسق أجزاؤها ، وتترابط أوصالاها ، بحيث تكون الجمل ، التي تؤدي المعاني ، وتكون الوحدات الكلامية ، التي توفي بالغرض المنوط بها وهو الفائدة.

والكلمات والحروف في العربية من حيث مايجاورها ، لم تترك بدون قيد ، بل حدد لكل منها مايجاوره ويصلح للاتصاق به دون غيره ، وكلم العربية التي لزمت أصلها من حيث الضمائم على النحو الآتي :-

## أولاً : حروف الجر :

جمعت كتب النحاة عدة أسماء لـ«حرف الجر» منها : الخافض ، حرف الإضافة ، وبدأ من سيبويه فإنا نجده يجمع بين مصطلحي «حروف الجر» و «حروف الإضافة»[1] وزاد عليه المبرد «حروف الخفض»(٢) وصرّح ابن السراج باتفاق الجر والخفض من حيث المعنى(٣).

وحرف الجر لايدخل إلا على الأسماء(٤).

وأما سبب تسميتها بحروف الجر ، فقيل لأن عملها الجر ، وقيل لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء .

وتسمى حروف الصفات لإحداثها صفة في الاسم من ظرفية وغيرها .

وتسمى حروف الإضافة لإضافتها الفعل إلى الاسم(٥).

وسلوك حرف الجر في الجملة العربية يؤكد ماذهب إليه النحاة من أنه من عوامل العربية التى لاتعمل في القياس إلا مذكورة ، وقد تعمل مضمرة على خلافه كما تعمل أصلية وزائدة على الأصل لاختصاصها بالاسم ، فحرف الجر لازم لأصله من حيث ملازمته للأسماء وعدم مفارقتها .

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٨ ، ٣/٤٩٦ .
(٢) انظر المقتضب ٢/٣٦، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣/٣٣، ٤/١٣٦، ٣٢٠ .
(٣) انظر الأصول ١/٤٩٧ انظر المصطلح عند النحاة في المسائل الحلبيات ٨٥، التبصرة والتذكرة ١/١١٢، ١٢٢، الإيضاح في علل النحو ٩٣، ٩٤، المفصل ٢٩١، شرح المفصل ٢/٤٥، ٤٦، ٨/٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠٣ ، الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٣٥٧، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ١٦٠
(٤) انظر الأصول ١/٤٩٧ .
(٥) انظر شرح التصريح وحاشية يس٢/٢، المقتضب ٤/١٣٦، الوافية في شرح الكافية ٢٩٩.

**ثانياً : الأدوات الجازمة للفعل :**

يجزم الفعل المضارع بحروف خمسة «إنْ» وتجزم فعلين ، و «لم ، لما ، لا الناهية، لام الطلب» ويجزمن فعلاً واحداً ، وعملها الجزم لاختصاصها بالأفعال ، ومن ملاحظة طبيعة اللغة في تراكيبها ، واستعمالاتها المختلفة نجد أن حروف الجزم دائمة الحنين إلى أصلها ، لاتتسلى عنه بغيره ، ولم يفارق الأفعال منها غير «إنْ» فإنها تدخل على الأسماء كما في قوله تعالى ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ المشرِكِينَ استَجَارَكَ﴾ ولما وجدت داخلة على الأسماء وليس بأصل فيها ، وقع الخلاف بين النحاة ، فسلكوا فيها المسالك الآتية :-

١- ذهب فريق إلى أنها فاعل لفعل محذوف فهي محافظة على الأصل ، إذ إنها داخلة على فعل مقدر ٠

٢- ذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى أنها مبتدأ ، فتكون قد دخلت على الأسماء وفارقت أصلها(١)٠

ولعلها في هذه الحالة فاعل للفعل المذكور ، من تقدم الفاعل على فعله ، فتكون أدوات الجزم مما لزم أصله ٠

**ثالثاً : الحروف الناصبة للفعل :**

للنصب في العربية حروف أربعة ، وهي : «أنْ ، لنْ ، كي ، إذن» وتعمل النصب في الفعل المضارع ، وعملها لاختصاصها ، وهذه الحروف الناصبة للأفعال ، لزمت الأصل في الدخول عليها ولم تفارقها عدا إذن فإنها داخلة على القبيلين ٠

**رابعاً : الحروف الناسخة :**

الحروف الناسخة في العربية هي «إنَّ» وأخواتها وهي مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، والأصل فيما يدخل على الجملة ألا يعمل فيها ، حيث لاتسلط له على اللفظ ، بل طالب لمضمون الجملة ، وأشبهت هذه الحروف الأفعال فعملت النصب والرفع ، وشبهها للأفعال من جهتين :

---

(١) انظر الكتاب ١/١٠٦، ١٠٧، المقتضب ٢/٧٦، ٧٧، الخصائص ١/١٠٤، ١٠٥، الإنصاف ٢/٦١٥ - ٦٢٠، شرح المفصل ٢/٣٦-٣٨، شرح الكافية ٢/٢٥٥، شرح شذور الذهب ٢٥ ٠

**أولاً : من جهة اللفظ :**

١- بنيت على ثلاثة أحرف ، وأقل بناء الفعل على ثلاثة أحرف ٠

٢- اتصلت الضمائر بها ، ودخلتها نون الوقاية كالأفعال ٠

٣- حركة بنائها الفتحة ، وكذلك حركة بناء الأفعال ٠

**ثانياً : من جهة المعنى :**

تختص هذه الحروف بالأسماء فتدخل عليها ، ولاتفارقها إلا إذا كفت بـ«ما» وكذلك الأفعال تختص بالأسماء(١)٠

ولاأرى أن الاختصاص علة في عمل هذه الحروف ، لأن الاختصاص هنا علة واهية ، لأن الاختصاص موجب للعمل من نوع واحد ، سواء كان المختص مما يعمل في الأسماء كحروف الجر ، أو مما يعمل في الأفعال كحروف الجزم ، والعمل هنا على نوعين ٠

ولعلنا نقارب الصواب إن قلنا إن الفعل يعمل على نوعين لأنه أصل في العمل، وعامل قوي ، ويعمل غيره تشبيهاً به ، كما تعمل «ما» وأخواتها عمل «ليس» و«إنَّ» وأخواتها عمل الفعل ، فالذي يعمل الرفع والنصب هو الفعل نحو «ضرب عمراً زيدٌ» ، والفرع لايثبت له خواص الأصل ، وفي كلام سيبويه مايفهم أن اسم إن تركب معها٠

والذي نود الإشارة إليه هو أن «إنَّ» وأخواتها لزمت الأصل فيما تدخل عليه، فلم تفارق الإسمية ، إلا إن كفتها «ما» عن العمل ٠

**خامساً : الأفعال الناسخة :-**

الأفعال الناسخة في العربية هي «كان وأخواتها» و«كاد وأخواتها» و«ظن وأخواتها» وكل يختص بالدخول على الجملة الإسمية وحافظ على هذا الأصل ٠

---

(١) انظر شرح المفصل ١/١١٢، شرح الجمل ١/٤٢٢، الايضاح في عللم النحو ٦٤، الاقتراح ١٣٤، ١٣٥ ٠

**التزام الأصل في عدم الفصل بين الجار والمجرور :**

حروف الجر من عوامل العربية الداخلة على الأسماء ، وهي ملتزمة بهذا الأصل ولايفصل بينها وبين مجرورها بفاصل اختياراً ويفصل بينهما ضرورة بالظرف نحو «إن عمراً لاخيرَ - في اليومَ - عمروٍ» وبالجار والمجرور كقوله :

**زَبَّ - في الناسِ - موسرٍ كعديمٍ * وعديمِ الحالِ ذا يسارِ**

كما يفصل بالمفعول نحو :

**وأَقْطَعُ بالْخَرقِ الهيوعِ المُرَاجِم**

أي : واقطع الخرق بالهيوع ·

وسمع في النثر الفصل بالقسم فيما حكاه الكسائي من قولهم «اشترتيه بوالله درهمٍ» وقيس عند علي ابن المبارك في «رب» نحو «ربَّ والله رجلِ صالحِ صحبته»·

كما يفصل شذوذاً بـ كان ، ومن ذلك قول الشاعر :

**سَراةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى * على كان المسومةِ العرابِ(١)**

**التزام الأصل في عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه :**

يفصل بين المضاف والمضاف إليه في مواضع تشكل العدول عن الأصل وهي

١- أن يفصل بأجنبي ، أي معمول غير المضاف ، ومنه قول الشاعر :

**أَنْجَبَ أيامَ والداه بِه * إِذْ نَجْلاهُ فنِعْمَ مانجلا**

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل ، ومنه :

**تَسْقِي امتياحاً نَدَى المسواكَ رِيقَتِها**

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ·

الفصل بالظرف ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٣٧ ، أوضح المسالك ١/٢٥٧ ·

كَمَا خَطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمَاً * يهوديٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٢- الفصل بفاعل المضاف :

ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَاعَدَمْنَا قَهْرَ وَجْدُ صَبٍّ

٣- الفصل بنعت المضاف ، كقول الشاعر :

مِنْ ابْنِ أَبِي شيخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

٤- الفصل بالنداء : كقوله :

كأَنَّ بِرِ ذونَ أباعصامٍ * زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجامِ

فهذه المواضع فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه ضرورة مختصة بالشعر، والأصل ألا يفصل بينهما ، أي أنه فيما عدا المسموع ملتزم فيه الأصل ٠

وأجاز الكوفيون الفصل بالظرف والمجرور وغيرهما مطلقاً ٠

وأجازه يونس بالظرف والمجرور غير المستقبل ٠

وأجازه ابن مالك بالقسم ، وحكى الكسائي «هذا غلامُ والله زيدٍ»(١) ٠

فالمضاف والمضاف إليه لايفصل بينهما اختياراً إلى في مواضع محدودة

**التزام الأصل في عدم الفصل بين الصفة والموصوف :**

الصفة والموصوف من الألفاظ المتلازمة ، ومن أنواع الصفة مالايفصل بينها وبين موصوفها بحال من الأحوال ، ومن ذلك :

١- صفة اسم الإشارة ، نحو : جاء هذا الرجل زيد وذلك لإبهام اسم الإشارة مما يجعلها بحاجة إلى الصفة لتزيل إبهامها ومن هنا فإنها لاتفصل عنها ٠

٢- الصفة الملازمة للتبعية ، نحو : حسنٌ بسنٌ ٠

---

(١) انظر الهمع ٢/٥٢ ، أوضح المسالك ٣/١٨٥-١٩٥، شرح التسهيل ٣/٢٧٢ ومابعدها٠

٣- الفصل بمباين أجنبي من التابع والمتبوع ، فلايقال «مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقل أبلق ، أما قول الشاعر :

قلتُ لقَوْمٍ فِيْ الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا * عشيةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوانَ رُزَّحِ

فشاذ

٤- مالايستغني عن الصفة نحو «طلعت الشعرى العبور» .

٥- المعطوف المتمم مالايستغني عنه من الصفات نحو «إنْ امرأً ينْصحْ ولايقبلْ خاسر» فلايفصل بخاسر بين «ينصح» و«ولايقبل» لأنهما جزءا صفة لايستغنى بأحدهما عن الآخر(١).

## التزام الأصل في عدم الفصل بين العاطف والمعطوف :

إذا كان المعطوف فعلاً فإنه لايفصل بينه وبين المعطوف عليه بحال من الأحوال، كذا لايفصل بينهما إن كان المعطوف اسماً مجروراً إلا بإعادة الجار ، أو إضمار فعل(٢).

## التزام الأصل في عدم الفصل بين التوكيد المؤكد :

الأصل ألايفصل بين التوكيد والمؤكَد حتى لايتأخر التوكيد عما يؤكده ، ولأن التوكيد هو نفس المؤكَد فلايفصل بين الشيء ونفسه .

وهذا أصل ملتزم في أكثر أحوال التوكيد عدا بعض المواضع التي فُصِل فيها بينهما بغير أجنبي(٣).

## التزام الأصل في عدم الفصل بين البدل والمبدل منه :

يلزم البدل والمبدل منه الأصل في عدم الفصل في معظم الأحوال(٤) ولم يصرَّح على الفصل بين البيان والمبيَّن وكان القياس فيه الجواز حملاً على غيره من التوابع بصفة عامة ، وحملاً على البدل بصفة خاصة لما بينهما من أوجه المشابهة .

---

(١) انظرالهمع٢/١١٦، شرح الكافية١/٣١٣، وانظر البحر المحيط٢/٤٠٥، النهر ٢/١٧٨،.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/٢٩٥، حاشية الصبان وشرح الأشموني ٣/٨٤ .

(٤) سوف يأتي الحديث عن المواطن التي يجوز فيها الفصل بين البدل والمبدل منه فيما بعد - إن شاء الله - وانظر البحر المحيط ٢/٤٠٥ ، ٤٠٩ .

ينظر ٢٧٩ من الرسالة

**التزام الأصل في عدم الفصل بين الموصول والصلة :**

يمتنع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي(١) إلا ماشذ ، نحو قول الشاعر:

**تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتَنِي لاتخوننِي * نَكُنْ مثلَ مَنْ ياذئبُ يَصْطَحِبانِ**

وعد الفصل شاذاً لأن المنادى لم يله مخاطب ٠

ومن الفصل بالأجنبي شذوذاً ، قول الشاعر :

**وأبغضُ مَنْ وضعتَ إليَّ فيه * لساني مَعشرٌ عَنهُمْ أذودُ**

والفصل هنا بين أجزاء الصلة بأجنبي وهو «إلي»(٢)٠

**التزام الأصل في عدم الفصل بين نواصب المضارع غير إذاً والمضارع :**

ينصب المضارع بـ«أنْ» و «لنْ» و«كي» و«إذن» ولايفصل بينهن وبين المضارع المنصوب بهن ، عدا «إذن» فإنه يفصل بينها وبين المضارع بعدها فلاتعمل ٠

كما يفصل بين «أن» والمضارع بعدها بـ«لا» كما في قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَاتَكُونَ﴾(٣) على قراءة النصب(٤)٠

كما سمع «جئتُ كي فيك أرغبَ» و«جئتُ كي إنْ تحسن أزورَك» بفتح «أرغب» و«أزورك» والكسائي يجيزه على رفع الفعلين(٥)٠

وفصل بين «لَنْ» ومنصوبها في قول الشاعر :

**لَنْ مارأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً * أدَعَ القتالَ وَأَشْهَدَ الهيجاءَ**

وهو ضرورة ٠

وأجاز الكسائي الفصل بين كي ومنصوبها بالظرف وغيره ، نحو :

---

(١) أما الفصل بغير أجنبي فجائز وسوف يأتي الحديث عنه ٤٧٢

(٢) انظر الهمع ١/٨٨ ، شرح التسهيل ١/٢٣٢ ، ٢٣٣ ٠

(٣) المائدة ٧١ ٠

(٤) الإتحاف ٢٠٢ ٠

(٥) انظر شرح التسهيل ٤/٨ ، ١٨ ، رصف المباني ٣٤٣ ٠

«جئت كي زيداً تضربَ» وكما في قول الشاعر :

**وشِفَاءُ غيِّكِ خابراً أَنْ تَسْأَلي(١)**

وعليه فإن الأصل ملتزم في النواصب فلايفصل بينها وبين منصوباتها في غير الضرورة عدا «إذن» و«كي» عند الكسائي ·

## التزام الأصل في عدم الفصل بين الجازم والمجزوم :

حروف الجزم من عوامل العربية الضعيفة ، حتى قيل إنها أضعف من عوامل الجر، ولزمت لا الناهية ، ولام الأمر ، ولما ، ولم الأصل في عدم الفصل بينهن وبين ماعملن فيه ، وجاز في لم اضطراراً كما في قول ذي الرمة :

**فأَضَحَتْ مَغانِيها قفاراً بلادُها * كأَنْ لَمْ سِوى أَهْلٍ مِنْ الوحش تؤهل**

وقيده ابن عصفور بالظرف وبالجار والمجرور ، ومن الفصل بالظرف قول الشاعر:

**فذاكَ وَلَمْ إذا نحنُ امترَيْنا * تكنْ في الناسِ يدرِكَكَ المراءُ**

ومن الفصل بالجار والمجرور قول الشاعر :

**نوائبُ مِنْ لدُن ابن آدمَ لَمْ تَزَلْ * تباكرَ مَنْ لم بالحوادثِ تَطرق**

وقد فصل بمعمول يفسره الفعل بعده ، كما في قول الشاعر :

**ظننتُ فقيراً ذا غنى ثم نلتُه * فلم ذا رجاءٍ ألقَهُ غيرَ واهبِ**

ومن الفصل بين «لا» ومجزومها قول الشاعر :

**وقالوا : أَخَانَا لاتَخَشَّع لظالمٍ * عزيزٍ ولاذا حقِ قومِكَ تَظْلِم**

وهو ضرورة ، وعلة قصره على الضرائر شبهه بالفصل بين حرف الجر والمجرور(٢)·

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤/٢٢ ، مغني اللبيب ٢/٥٢٩ ·

(٢) انظر الدرر ٢/٧١ ، المغني ١/٢٧٨ ، الخصائص ٢/٤١٠ ، شرح التسهيل ٤/٦٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٨ ·

**التزام الأصل في عدم الفصل بين العدد وتمييزه :**

الأصل ملتزم بين العدد وتمييزه فلايفصل بينهما إلا ضرورة كما في قول الشاعر:

**في خمس عشرة من جُمادى ليلةً**

وقول العباس بن مرداس :

**على أنَّني بعدَ ماقد مضَى * ثلاثون للهجرِ حولاً كميلاً(١)**

ويلاحظ أن الفصل جاء بالجار والمجرور وهما مما توسع فيه العرب ٠

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٥٨ ، النكت في شرح الكتاب ١/٥٢٨ ، الدرر ٢/٢١٠ ٠

## المبحث السابع

# التزام الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين

الإعراب والبناء عنصران من عناصر النظام النحوي ، والجملة في العربية عبارة عن مباني تفصح عن معاني ، والمباني بمفردها لاتفرق بين المعاني المختلفة ، من فاعلية ، ومفعولية ...الخ ، فالمباني بحاجة إلى لواحق ، هذه اللواحق عبارة عن عناصر صوتية قصيرة تطرز أواخر الكلمات ، وتكون فارقة بين المعاني ، وإن كان ترتيب الجملة وطريقة الإسناد فيها ، وظيفة نحوية ، وقرينة للفصل بين المعاني ، فإن اللواحق التي هي علامات للإعراب أعطت الجملة العربية حرية في تنقل كلماتها مالم يمنع من ذلك مانع ، وقد نص ابن فارس على فائدة الإعراب فقال : «من العلوم الجلية التي خصت بها العرب الإعراب ، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ماميز فاعل من مفعول ، ولامضاف من منعوت ، ولاتعجب من استفهام ، ولاصدر من مصدر ، ولانعت من تأكيد»(١) .

والإعراب من حيث ثبوت قدمه في العربية حقيقة لم ينكرها نحاة العربية القدامى ، وقد شغلت قضية الإعراب النحويين ، ودار فيها الجدل من وجه آخر وهو: دلالة العلامة الإعرابية على المعاني المختلفة ، ويبدو أن الخلاف في هذا الجانب لم يظهر مبكراً ، حيث بدأ بقطرب الذي سار في اتجاه معاكس لاتجاه سابقيه الذين قالوا بدلالة الحركات الإعرابية على المعاني المختلفة ، فقال عن الإعراب «لم يدخل لعلة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان»(٢) .

ويبدو أن ظاهرة الإعراب ، كانت ظاهرة مشتركة في اللغات السامية الأخرى ، ثم انقرض أو أوشك على الانقراض ، وبقي في العربية(٣) .

والمحدثون منهم من سار على نهج قطرب ، ويرفع لواء هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ، الذي ذهب إلى أن الحركات في العربية لاتعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلام(٤) .

---

(١) الصاحبي فى فقه اللغة ٤٢، وانظر المزهر ١/٣٢٧، ٣٢٨ .
(٢) المسائل الخلافية ٨٩ .
(٣) انظر تاريخ اللغات السامية ١٥ ، العربية دراسات في اللغة واللهجات ١٥ .
(٤) انظر من أسرار اللغة ٢٤٢ .

ومنهم من غرف من بحر القدماء من أمثال الأستاذ إبراهيم مصطفى(١) ويوهان فك(٢)٠

## قضية الإعراب وعلاقة العلامة بالعامل :-

العلامة الإعرابية هي الأثر الذي يحدثه العامل في المعمول ، مما يؤكد الصلة بين العامل والعلامة الإعرابية ، وقد صرح سيبويه بالعلاقة الوثيقة بين العلامة والعامل فقال «وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين مايبنى عليه الحرف بناء لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب(٣)٠

فنص سيبويه السابق يفصح عما يأتي :-

١- العامل يؤثر في المعمول ٠

٢- الأثر الذي يتركه العامل محله آخر المعمول ٠

٣- يوجد علاقة قائمة بين النصب والفتح ، والضم والرفع ٠٠٠الخ إذ هما ضرب واحد٠

٤- تقسّم العلامات إلى لازمة الحركة ، وهي علامات البناء ، ومتغيرة الحركة، وهي علامات الإعراب ٠

ثم اقتفى أثره النحاة في بيان معنى الإعراب، والإفصاح عن أنه اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل ، أو تعاقب الحركات الثلاث على أواخر الكلم(٤) مما يكاد

---

(١) في كتابه إحياء النحو ٠ (٢) في كتابه العربية ٠ (٣) الكتاب ١٣/١ ٠

(٤) انظر الموجز ٢٨، الايضاح العضدي ٥٦/١، التبصرة والتذكرة ٧٦/١، المقتصد ٩٨/١، تلقيح الألباب في عوامل الاعراب ٤٧، التخمير ٢٠١/١، الشرح الكبير ١٩٥، الأبذى النحوي٥٢، الارتشاف٤١٣/١، اللمع٥٠، شرح التسهيل ٣٣/١، أوضح المسالك ٣٩/١٠

يفصح على أن الإجماع منعقد على أن العلامة الإعرابية لازمة من لوازم العامل ، فحيثما وجدت العلامة الإعرابية ، كان العامل هو السبب في وجودها، لفظياً كان أو معنوياً ، مذكوراً أو محذوفاً ، فعلاقة الاسم بالعامل : العلاقة الفاعلية ، أو العلاقة المفعولية ، أو العلاقة الظرفية ، أو العلاقة المكانية ، أو العلاقة الزمانية ، أو العلاقة الحالية ، كلها توضحها العلامة الإعرابية في أواخرها ، فالتغيير والتلويين الذي تتطرز به أواخر الكلمات ماهو إلا دليل على المعاني النحوية ، فالنحاة تنبهوا إلى الارتباط والعلاقة القوية بين العامل والعلامة ، وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة ، إلا أن تغير أواخر الكلم ليس مطرداً ، وإلى ذلك كان يشير الصبان في قوله «لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة ، أعني المقتضى والإعراب ، والعامل مع كل معرب ، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط»(١)· ويبدو أن النحاة ربطوا بين ثلاثة أشياء ، وهي :-

- العامل ·
- العلامة الإعرابية ·
- المعنى النحوي ·

وقد انتقد قطرب النحاة في ربطهم المعاني النحوية بالعلامات الإعرابية فقال «لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني»(٢)·

أما ابن مضاء فقد نسب وجود العلامة إلى المتكلم في أثناء تصديه لنظرية العامل(٣) وقرن بعض المحدثين بين العلامة الإعرابية وبين غيرها من القرائن في بيان المعنى والعلاقة التى تحكم الكلمات داخل التراكيب(٤)·

ولعل هذا التظافر بين القرينة الإعرابية وغيرها من القرائن يحتاج إليه في الأبواب النحوية المتقاربة ، إذ لاتكفي القرينة الإعرابية ، مثل : الصفة المنصوبة ،

---

(١) حاشية الصبان ١/٣٩ ·
(٢) الإيضاح في علل النحو ٧٠ ·
(٣) انظر الرد على النحاة ٧٦ ومايليها ·
(٤) اللغة العربية معناه ومبناها ٢٠٧ ·

والحال ، فقد يحتاج معهما إلى قرينة أخرى لتفرق بينهما ، والقرائن الأخرى كالرتبة مثلاً يحتاج إليها عندما يكون الإعراب تقديرياً ٠

وأشير إلى أن هناك فرقاً بين الحالة الإعرابية ، والعلامة الإعرابية ٠

فالحالة الإعرابية هي الموقع الذي تحتله الكلمة كأن تكون فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك ، فالحالة الإعرابية هي المعنى المؤدي إلى العلاقة بين أجزاء الجملة ٠

أما العلامة الإعرابية فهي الأثر الذي يتركه العامل على الكلمات ، فالعلامة الإعرابية لفظية ، وربما تقترن الحالات الإعرابية في اللفظ ، وربما لم تقترن(١) ولعل عدم الاقتران هو الذى استدعى وجود القرائن المصاحبة لأمر معتبر في فهم المعاني النحوية ٠

ومما تجدر الإشارة إليه :

١- موضع الحركة على الحرف :

محل الحركة آخر الكلمة نحو «الدال» من «زيد» أو ماتنزل منزلته كما في الأمثلة الخمسة ، وكما في «اثنا عشر» و«اثنتا عشر»٠

٢- لم كان الإعراب آخراً؟

قيل الإعراب يدخل لمعنى في الاسم فوجب أن يلفظ به بكماله ثم يؤتى بالإعراب في آخره ٠

ورده ابن الخياط بأن الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ك: الرجل ، وتدخلها وسطاً ك: فُرَيْخ ٠

وقيل العلة في جعل الإعراب آخراً بأن الأول تلزمه الحركة حيث لايبتدأ بساكن، فلما كانت الحركة لازمة له لم يصح الجمع بينها وبين حركة الإعراب ، ولما لم تقع أولاً لم تجعل وسطاً لاختلاف الأسماء بين ثلاثية وغيرها ، ولذا جعل آخراً بعد كما الاسم ببنائه وحركاته ٠

---

(١) انظر دراسات تقدية ١/٤٨ وقد وفى النحاة والدارسون الحديث عن العامل والعلامة حقه من البحث ، انظر : التبيين على مذاهب النحويين ١٥٦-١٦٠، مدرسة الكوفة ٢٤٧-٢٥٦، دراسات في فقه اللغة ١٣٧-١٤٠، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني فى اللغة العربية ٤٢، ٨٨ ، ١١٢، ١١٦، الإعراب في النحو ٣٨، ٤١-٤٦، ٧٥ ٠

وقيل جعل آخراً لأنه دخل الكلام دليلاً على المعاني ، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء لأنه ثان لا أول ٠

٣- أنواع الحركات :

١- حركة الإعراب ، وتكون في المعربات التي تتغير أواخرها بتغير العامل ٠

٢- حركة البناء ، وتكون لازمة للكلمة ، ولا يغيرها العامل ٠

٣- حركة لا إعرابية ولا بنائية وهي التي تدخل لأغراض أخرى غير البناء والإعراب كـ : الحكاية ، التخلص ، الإتباع ، النقل ، المناسبة(١)٠

## العلامات المحددة للمعاني النحوية :-

الجملة العربية مبنى ينطوي على معان عدة ، هذه المعاني هي الوظيفة التي تؤديها الكلمة في الجملة ، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه الجملة ، ومن أجل ذلك كان من أول واجبات المعرب فهم معنى مايعربه مفرداً أو مركباً(٢) ويؤكد هذا تجاوز النحاة الشكل إلى المعنى ، ولما حظي المعنى منهم بهذه العناية حرصوا على التفريق بين المعاني أو الوظائف النحوية ٠ في الجملة ، ومن هنا خصصوا علامة إعرابية لكل وظيفة نحوية ، فجعلوا الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، ومن شدة عنايتهم بالمعاني نجدهم يلزمون الكلمات التي كانت تتمتع بحرية الحركة الرتبة الأصلية لها إن لم يكن الإعراب ظاهراً ، وهذا يحملنا على القول بأن العلامة الإعرابية ذات أثر كبير في اللغة العربية حيث ميزت بين الوظائف النحوية المختلفة في كثير من استعمالات اللغة الواسعة ، وإن حق لي أن أدلي بدلوي في هذه القضية فإني أقول - والله أعلم - إن الإعراب جاء في طور تقدم اللغة وتطورها ، وأن العربي القديم عندما كان يحرك أواخر الكلمات لم يقصد إلى تحديد المعاني النحوية ، وتقيدها بالعلامات المحددة ، ولما انتقلت العربية من بدائيتها أخذت تبحث عن وسائل تعينها على آداء المعاني المختلفة بطريقة أوجز وأخصر ، فلجأت إلى الحركات الإعرابية المحددة ، ومن هنا أصبحت العلامة الإعرابية مرتبطة بالنظـــام

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/٩٧، ٩٨ ، الهمع ١/١٤، ٢٠، حاشية الصبان ١/٤٧، ٤٨٠

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/٥٢٧ ٠

اللغوي ، والأعراف النطقية ، والسير على سنن واحد في آداء المعاني ، فأصبح ربط العلامة الإعرابية بالمعنى المحدد وظيفة من وظائف اللغة في المجتمعات التي تسعى إلى جعل لغتها لغة إيضاح وبيان ، واختصار وإيجاز ٠

واللغة العربية التزمت العلامة الإعرابية حسب المعاني وإن حملت بعض أساليبها الرخص في ترك العلامة الإعرابية وإبدالها بغيرها ، ومن مواطن الخروج على ظاهرة الإعراب لأمر عارض مايلي :-

١- القلب في الكلام أو القصة ، ومن شواهده قول الشاعر :

**مثلُ القنافذِ هدّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ * نجرانُ أو بَلَغَتْ سوآتِهم هجرُ(١)**

٢- لغات بعض العرب ومن ذلك قراءة أبي سعيد الخدري والجحدري(٢) ﴿وَكَانَ أبواهُ مُؤمنانِ﴾(٣)٠

٣- مراعاة الفاصلة ، أو السجعة ، أو القافية ، أو الضرورة ٠

٤- الظواهر اللغوية المختلفة مثل «التقارض» ومن ذلك قول الشاعر :

**وَتَضْحَكُ منّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَةٌ * كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أسيراً يمَانِيا(٤)**

فرفع الشاعر الفعل الذي حقه الجزم لما أعطى «لم» حكم «لا»(٥)٠

٦- التشبيه كأن يشبه الاسم بالفعل أو الكعس ، أو يشبه الاسم بالحرف ٠

وكلم العربية يتجاذبها الإعراب والبناء ، والعلامة البنائية هي الحركة اللازمة في آخر الكلمة ، ولاتزول عنه إلا لعارض صوتي(٦) وتحت الإعراب والبناء تنقسم كلم العربية إلى :-

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ١٤٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٧/١، مغني اللبيب ٦٩٩/٢، مايجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٦ ومايليها ٠

(٢) انظر البحر المحيط ١٥٥/٦ ٠

(٣) الكهف ، ٨٠ ٠

(٤) ديوان المفضليات ، المفضلية ١٢/٣٠ ٠

(٥) انظر شواهد التوضيح ٢٠ ، شرح المفصل ٩٧/٥ ، المغني ٢٧٧/١ ٠

(٦) انظر الأصول ٤٥/١ ٠

١- الأسماء والأصل فيها الإعراب ٠

٢- الأفعال والأصل فيها البناء ٠

٣- الحروف والأصل فيها البناء(١)٠

وأما ماطابق أصله من هذه الكلم ، فعلى النحو الآتي :-

جميع أسماء العربية عدا : أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة ، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط ، أسماء الأصوات ، بعض الظروف ، الضمائر بأنواعها ، أسماء الأفعال كـ: صه ، نزال ، وصيغة «فعالِ» في المؤنث كحذام حملاً على «فعالِ» في اسم الفعل ، وهذه الأنواع مبنية دائماً ٠

ومن الأسماء مايبنى لعلة عارضة فيه ، فالبناء غير ملازم له ومن هذا النوع :

١- المنادى إذا كان علماً أو نكرة مقصودة ٠

٢- اسم لا النافية للجنس إن لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ٠

٣- الأعداد المركبة نحو خمسة عشر ٠

٤- الظروف والأحوال المركبة ٠

ولم تخرج هذه الأسماء عن الإعراب إلا لعلل دخلتها ، وهذه العلل :-

١- تضمن معنى الحرف ، حيث تضمنت أسماء الشرط معنى «إنْ» وأسماء الاستفهام معنى «الهمزة» وأسماء الإشارة معنى حرف كاف ينبغي أن يوضع٠

٢- مشابهة الحروف في الوضع ٠

٣- مشابهة الحروف في الافتقار ، وعدم الاستقلال ٠

٤- أن لها أشكالاً خاصة وأبنية ثابتة ، فالمضمرات مختلفة الصيغ ، فصيغة كل من المرفوع والمنصوب والمجرور كل منها مغاير للآخر ، كما تشبه المضمرات الحروف في الوضع(٢)٠

---

(١) انظر الأصول ١/٥٠ ، شرح الكافية ١/٢ ٠

(٢) انظر شرح الكافية ١/١٣٣ ، ٢/٣ ، الأشباه والنظائر ١/٢٨٠ ، ٢٨١، ٢/٣٣-٣٥، أوضح المسالك ١/٢٩-٣٣ ٠

ومازادت عدته عن عدة الحروف كـ«أنت» و«نحن» فمحمول على ماشابهها طرداً للباب على وتيرة واحدة ·

٤- وقوعها موقع المبني ، كالمنادى ، وقع موقع الضمير(١)·

٥- تضمنها معنى الحرف ، ومن ذلك اسم «لا» النافية للجنس حيث تضمن معنى «من» ، وكما تضمنت الظروف والأحوال والأعداد المركبة معنى «واو العطف» وكما تضمنت أسماء الأفعال معنى «اللام» عند من قال به ، وكما تضمنت «أمس» معنى حرف التعريف ، كما تضمنت الأعلام المؤنثة التي على وزن «فعالِ» كـ«حذامِ» معنى تاء التأنيث عند الربعي ومن قال بقوله(٢) وتضمنها للتاء مقتضى المنع من الصرف وليس مقتضى البناء·

٦- التركيب ، ومن ذلك اسم «لا» النافية للجنس عند سيبويه ومن تابعه ·

٧- القطع عن الإضافة مع نيتها ، كما في بناء قبلُ ، وبعدُ ·

مشابهة المبني ، كما في باب حذام عند سيبويه والجمهور إذ ذهبوا إلى أن علة بنائه مشابهة باب نزالِ في التعريف ، والتأنيث ، والعدل ، والوزن(٣)·

هذا بالنسبة للأسماء ، أما الأفعال فحافظ الماضي والأمر على الأصل فبنيا ، وأعرب المضارع مخالفاً أصله ، وخارجا عن قياسه ·

أما حروف العربية فلزمت جميعها الأصل فبنيت وبقي أن أشير إلى أن النحاة فصلوا الحديث في الإعراب والبناء ، فكان لكل منهما حركة أصلية ·

أما الإعراب فجعلوا الضمة علامة أصلية للرفع ، والفتحة علامة أصلية للنصب ، والكسرة علامة أصلية للجر ، والسكون علامة أصلية للجزم ، وجعلوا علامة أصلية لكل مبني ، ولزمت هذا الأصل أشياء ، وفارقته أشياء يأتي الحديث عنها فيما بعد - إن شاء الله -(٤)

---

(١) انظر المفصل ١٢٥، شرح الجمل ٢/٨٦ ·

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، انظر شرح الجمل ٢/٢٧١، ٢٤٣، ٢٤٤، شرح المفصل ١/١٠٥، ٤/١١٢، ١١٤ ، ٦/٣٣، مغني اللبيب ١/٢٣٨، أوضح المسالك ٤/١٣٤، شرح التصريح ٢/٢٢٦ ·

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٧٨، شرح الجمل ٢/٢٤٤، ٢٧١، شرح المفصل ٤/٨٦، ٨٧، المفصل ١٢٦، مغني اللبيب ١/٢٣٨، الأشباه والنظائر ٢/٣٣-٣٦ ·

(٤) ٤٣٥ - ٤٣٩

## الباب الثاني

# ظاهـرة العـدول عـن الأصـل في الدراسـات النحـوية

## المفهوم العام للعدول :

كلمة «عدول» مأخوذة من مادة (عدل) ووروودها في المعاجم اللغوية لعدة معان نذكر منها :-

العدل : أن تعدل الشيء عن وجهه ، تقول : عدلت فلاناً عن طريقه ، وعدلت الدابة إلى موضع كذا ، ومنه الحديث «لاتُعْدَل سارِحَتُكم»(١) أي : لاتصرف ماشيتكم وتحال عن المرعى ولاتمنع ·

وعدل عن الشيء عدلاً وعدولاً : حاد ·

وعدل إليه : رجع

وعدل الطريق : مال ·

وعدل عنه : مال ، كأنه يميل من الواحد إلى الآخر ·

عدل الفحل عن الإبل إذا ترك الضراب(٢)·

وإنما ذكرت من معاني مادة (عدل) مايقرب معناه مما نحن بصدد الحديث عنه ، وإن كان العدل يأتي لمعنيين متقابلين كالمتضادين : أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج(٣)·

---

(١) النهاية (عدل) ·

(٢) انظر لسان العرب ، القاموس المحيط (عدل) ·

(٣) انظر : تاج العروس ، مفردات الراغب الأصفهاني ، لسان العرب ، (عدل)·

## العدول عند النحاة :

العدول والعدل كلاهما مصدر للفعل (عدل) وكتب النحاة مليئة بـ«معدول به عن أصله» و «عدل به عن حده» وكلمة معدول عند سيبويه جاءت لتدل على العدل في صيغ الأسماء كما في عُمَر وزُفَر ، وفي ذلك يقول «وزُحَل معدول في حالة ، إذا أردت اسم الكوكب فلاينصرف»(١) ويقول : «وإن سميت رجلاً ضرب ثم خففته فأسكنت الراء صرفته ؛ ٠٠٠٠ ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لما صرفت اسم هار لأنه محذوف من هائر»(٢)٠

أما العدل بمعنى صرف الكلام عن الوجه الذي هو عليه إلى أوجه أخرى تشاركه فيه ، فقد عبر عنه بطرق أخرى ، ومن ذلك قوله : «وتقول ياَلزيد ولعمرو وإذا لم تجئ بيا إلى جنب اللام كسرت ورددت إلى الأصل»(٣)٠

فقوله ورددت إلى الأصل يفيد أنَّ في قوله (يالَزيد) بفتح اللام عدولاً عن الأصل، الذي هو الكسر ، والذي يعاد إليه إن لم يجعل من باب الاستغاثة٠

ويقول في موضع آخر «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ٠٠٠ فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يكُ، ولا أدرِ ، وأشباه ذلك»(٤)٠

فهذا يفهم أن الأصل عدل عنه ، إذ الأصل أن يأتي الكلام بغير حذف ، أي: يكن ، وأدري ، ولكنه عدل عن هذا الأصل إلى يك ، وأدر المحذوفتين الآخر ٠

واستعمل المبرد كلمة «عدل»فيما عدل فيه عن الإعراب إلى البناء» ٠

وفي ذلك يقول «فإن قال قائل : فهلا أعربوه(٥)، كما قالوا : حضرموت ، وبعلبك ، ومأأشبههما؟ قيل : إن (حضرموت) بنو الاسمين فجعلا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التأنيث وجعلوا ذلك علماً ، ولم يكن له حد صرف عنه ، والعدد الذي ذكرت كان له حد صرف عنه

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٤ ٠
(٢) نفسه ٣/٢٢٧ ٠
(٣) نفسه ٢/٢٢٠ ، وانظر ٤١٤ ٠
(٤) نفسه ١/٢٤ ، ٢٥ ٠
(٥) الضمير عائد على العدد ٠

كما ذكرت لك فلما عدل عن وجهه عدل عن الإعراب»(١)٠

كما وردت كلمة (المعدول) عنده في الكلمات التي يعدل في صياغتها إلى غيرها(٢)٠

ويعرف ابن السراج العدل فيقول «ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه ، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به ٠٠٠»(٣) كما ذكره عند حديثه عن كلمة «سحر» فقال : «وسحر إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام»(٤) أي أن الأصل فيها «السحر» ولكن هذا الأصل عدل عنه ، ويفهم من كلمة عدل ، وعدول المذكورة عند النحاة أن العدل هو الانتقال من الصيغة أو الاستعمال الأصلي إلى صيغة واستعمال جديدين ٠

ويقول ابن جني «العدل ضرب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع»(٥) وهذا هو مفهوم العدل أو العدول الأوسع الذي يشتمل عدولات العربية جميعاً٠

وقال السهيلي « «لم» نفي للماضي ، كما أن «لن» نفي للمستقبل ، وكان الأصل في نفي الماضي حرف «لا» إذ هي أعم بالنفي وبه أولى ، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾(٦) وفي قول الراجز :

وأيُّ عبدٍ لَكَ لَا أَلَمَا

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف لم ، ٠٠٠٠)(٧)

فالأصل في نفي الماضي (لا) وعدلوا عنها إلى (لم) فتوازتا وتآختا في نفي الماضي ٠

---

(١) المقتضب ١٦٢/٢ ٠
(٢) نفسه ٣٢٣/٣، ٣٦٨ ٠
(٣) الأصول ٨٨/٢ من النوع الأول مثنى ، ومن النوع الثاني حذام وعمر ٠
(٤) نفسه ٨٨/٢ ، وانظر ٨٩، ١٣٢، وانظر العدل في الجمل ٢٢٢، ٢٢٨، شرح كتاب سيبويه ١٢٦/١، المقتصد ١٠٠٧/٢، مفتاح العلوم ٣٩، ومابعدها ، حاشية العامدي على الكفراوي ٣١ ٠
(٥) الخصائص ٥٢/١ ٠
(٦) البلد ، ١١ ٠
(٧) نتائج الفكر ١٤١ ٠

وكلام السهيلي فيه طرافة ، فهو يربط الحديث هنا بقول الفراء أن (لن) أصلها (لا) ثم قلبت الألف نوناً ، فالسهيلي عندما يقرر هذه العلاقة بين (لم) و(لا) فكأنه يوافق الفراء في اتجاهه وكأن الأصل في «لن» ولم «لا» ولو أردنا توجيه مذهب الفراء لقلنا إنه يستند إلى واقع من اللغة ، فلن آخرها نون ، ولا آخرها ألف ، وفي اللغة تبادل بين أصوات المد والنون ، ومن شواهد ذلك (مررت بمن معجب بك) حيث رويت (مررت بما معجب) فقلبت النون ألفاً ، فالعلاقة بين الألف والنون قائمة، وأعم من ذلك أنه لما تعذر إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحركات لجأوا إلى حروف المد وأتو بعدها بالنون ، فيبدو أن العربي إذا انتهى من المد قطعه بالنون، فالفراء عندما قرر أن «لن» أصلها «لا» لمح العلاقة بين النون والمد ، هذا بالإضافة إلى أن النحويين قسموا الحروف إلى حروف صحيحة ، وحروف معتلة ، وحروف متوسطة ، والنون من الحروف المتوسطة ، فكأن النون فيها شيء من العلة ، ولذا كانوا يقلبون الألف نوناً في الترنم ، كما في قول الشاعر :

أَقِلِّي اللومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

يضاف إلى هذا ماقيل عن العلاقة بين الألف والنون فيما يتصل بنون التوكيد الخفيفة مثل «اكتبنْ» أو «ادرسنْ» فإنها تتحول إلى ألف في الوقف ، ولذا نجد (لنسفعاً)(١) ﴿وليكوناً﴾(٢) مكتوبة في المصحف بالألف ، وهذا لم يأت إلا لإدراك العلاقة القوية بين الألف والنون .

فالسهيلي استشف من كلام الفرّاء هذه العلاقة ، فطبقها على (لم) ، وكأنه يشير إلى البقايا اللغوية القديمة التي كانت تنفي الفعل في الماضى بـ(لا)، والفرق بينه وبين الجمهور أن الجمهور وزعوا الأدوات النافية حسب تطور اللغة فالماضي يُنْفى بـ«ما» .

الماضي المراد به الدعاء ينفى بـ«لا» وتكرر معه .

---

(١) العلق ١٥ .

(٢) يوسف ٣٢ .

فنص السهيلي يكاد يفصح بأن الأصل في النفي هو (لا) أما الشاهد والآية فبقايا اللغة القديمة التي كانت تتمسك بالأصل ، وأما نفيه بـ«لم» فعدول عن الأصل ٠

وقال ابن يعيش «وربما اضطر الشاعر موضع المتصل موضع المنفصل نحو ماأنشده أحمد بن يحي :

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَاكُنْتِ جَارَتَنا * أَلَّا يجاورَنا إلاكِ ديارُ

فأتى بالكاف موضع إياك وهو ههنا أسهل من قوله

إِلَيْكَ حَتَى بَلَغْتَ إِيَّاكا

لأن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز»(١)٠

وقال الأندلسي «الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب : ضرب لايجوز إظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لامحالة ، وضرب يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به ، ولو كان ملفوظاً به لما بني الاسم»(٢) فبعض الأسماء في الاستعمال العربي تنطق بالحرف وبدونه ، كما في كلمة «سحر» حيث عدلت عن«السحر» وكلاهما مستعمل : الأصل ، والمعدول إليه وتضمنها معنى اللام هو علة بنائها عند صدر الأفاضل(٣)٠

وقال ابن مالك «ولما كان من المثنى مامفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين، ومامفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين في الشمس والقمر نبهت على ذلك بقولى (متفقين في اللفظ غالبا) ٠ وبقولي (وفي المعنى على رأي) على خلاف في المختلفي المعنى كعين ناظرة وعين نابعة ، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع(٤) وجمعه ، والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياساً، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله،٠٠»(٥)

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٣ ٠

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٥/١، وانظر العدل في شرح المفصل ١٣/٧، البسيط ٤٦١/١، ٦٠٣/٢، الإنصاف ٣٦/١ ٠

(٣) انظر أوضح المسالك ١٢٩/٤ ٠

(٤) يريد المشترك ٠

(٥) شرح التسهيل ٥٩/١ ، ٦٠ ٠

وقيل «ثم إن المصير إلى تقديم خبر (كان) عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره)(١)·

وذكر أبو البقاء أن العدل يأتي للخفة ، وفي ذلك يقول «وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ماهو أخف منه»(٢)·

مما سبق يتبين أن العدول أو العدل في العربية يستعمل في :-

١- العدل أو العدول في المفردات مثل : مَثْنَى ، وثلَاث ، وعُمر ، وحَذامِ ·

٢- العدل أو العدول في الصيغة المركبة في الاستعمالات حيث يصاحب الأصل استعمال آخر مغايراً له ، ومن ذلك ماقرره النحاة من أن الأصل في أدوات الشرط الدخول على الأفعال ، ثم يعدل عن ذلك فتدخل على الأسماء والعدل أو العدول من شأنه أن توسع العربية استعمالاتها ، وتنوع من أساليبها ، وتمنحها الحرية في التعبير عن المعاني حسب الأهمية مما يتطابق مع مقتضيات البلاغة ، فعندما يقرر النحاة أن الأصل في المبتدأ التقديم ، فقد يعرض في الكلام مايجعل الخبر أكثر أهمية ، فهنا يقوم العدول بدوره ويسمح بتقديم الخبر مالم يمنع من ذلك مانع ، فالعدول من حكمة العربية التي تبعدها عن التقيد والجمود ·

وقد استعمل «العدل» في مارفضت العرب أصله ولم تستعمله ألبتة·

قال الجرجاني في قول الشاعر :

**كأنّ بَيْنَ فكّها والفكّ * فارةَ مِسكٍ ذُبِحَتْ في سُكّ**

«كان الظاهر أن يقول بين فكيها ، إلا أنه عدل إلى التكرير»(٣)

وقال الفاكهي في حد التثنية «أصلها العطف، وعدل عنه كراهية التطويل»(٤)

وقال السيوطي «أصل التثنية والجمع العطف وإنما عدل عنه للاختصار»(٥)·

---

(١) عدة السالك ١/٢٥٩ ·
(٢) الأشباه والنظائر ١/١٤٥ ·
(٣) المقتصد ١/١٨٣، ١٨٤ ·
(٤) شرح الحدود ١٠٤ ·
(٥) الهمع ١/٢٣ ·

المبحث الأول

# العدول عن الأصل في الإعمال

تقرر فيما سبق أن العامل في العربية بحق الأصل هو الأفعال ، والحروف المختص والعربية جاوزت بين الأوجه الثلاثة في الاستعمال :-

التزام الأصل ٠

العدول عنه ٠

رفضه ٠

ومن العدول عن الأصل في الأفعال «ظنَّ وأخواتها» و«ظن» من حيث هي فعل تستحق العمل، وقد أعملتها العربية حيناً مراعاة لهذا الأصل، وأهملتها حيناً مراعاة لدخولها على جملة وألأصل أن الجمل لاأثر للعامل فيها ، وجوّزت الأمرين حيناً آخر وعدلت عن الأصل ، دون ترك له ، بل وازنت العربية بين الأصول ، ومن ذلك :-

١- إذا توسط العامل ، جاز الأمران على حد سواء ٠

٢- إذا تأخر العامل ، جاز الأمران ، وإن كان الإلغاء أقوى ٠

٣- إذا تأخر العامل أو توسط ، وأُكّد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة أو باسم إشارة يعود على المصدر جاز الأمران ولكن الإلغاء ضعيف(١) ٠

ومما عدل فيه عن الأصل من الحروف (إنَّ) المكسورة الهمزة ، حيث يكثر فيها الإهمال لزوال الاختصاص ومنه قوله تعالى ﴿وإنْ كلٌ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٢) ويستصحب فيها الأصل فتعمل ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وإنْ كلاً لَمَّا لَيُوفِيَنَّهُم﴾(٣) ٠

فـ«إنَّ» عدل فيها عن الأصل عندما خففت وذلك لزوال الاختصاص وزوال الشبه بالفعل إذ أصبحت على حرفين ، وعند الإعمال استصحب الأصل ٠

ومن ذلك أيضاً «لكنَّ» المخففة عند يونس والأخفش إذ يجيزون إعمالها وتهمل عند غيرهم وجوباً(٤) ٠

---

(١) انظر شرح الجمل ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، البسيط ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ ٠

(٢) يس ، ٣٢ ٠

(٣) هود ، ١١١ ٠ وانظر أوضح المسالك ٣٦٦/١ ، الأصول ٢٣٥/١ ومايليها ٠

(٤) انظر أوضح المسالك ٣٨١/١ ٠

المبحث الثاني

# العدول عن الأصل في الإهمال

أجمع النحاة على أن الأسماء ليس لها أصل في العمل(١) ، لكن العربية الواسعة الاستعمالات لزمت الأصل في بعض الأبواب والمواضع ، وعدلت عنه في بعض آخر ، وفارقته وهجرته في موطن ثالث ، فكان في العربية بعض الأسماء العاملة ، وهي اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، المصدر ، أسماء الأفعال ، وألحق بها ابن هشام اسم التفضيل(٢) وأضاف الأشموني صيغ المبالغة(٣) فهذه مسميات مختلفة تشكل مع معمولاتها تراكيب إفرادية تختلف في بعض الأحيان عن تراكيب الأسماء ، ومن أجل ذلك ألحقوها بالأفعال في العمل ٠

ولكن هذه الأسماء لما لم تكن أصلاً في العمل ، فإن عملها كان مقيداً بشروط٠

ويمكن أن نقسم الأسماء العاملة في العربية على النحو الآتي :-

١- مايعمل حملاً على الفعل ، كاسم الفاعل ، ثم حملت صيغ المبالغة عليه في العمل ، وكاسم المفعول ٠

٢- مايعمل لنيابته عن الفعل كالمصدر وأسماء الأفعال ٠

٣- مايعمل تضمناً لمعنى الحرف كاسماء الشرط ٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٢٣ ٠

(٢) انظر المرتجل ١٤٦، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، شرح شذور الذهب ٣٨١-٤٢٠ ٠

(٣) شرح الأشموني ١/٥٥٦، ٥٥٧ ٠

## طرائق العربية مع ماعمل من الأسماء :

معروف أن ماخالف أصله لابد أن يسأل عن علته ، وعلل النحاة عمل اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي بشبه الفعل المضارع في اللفظ والمعنى ، فيجريان مجراه في الحركات والسكون(١) ٠

وقد ذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل يشبه الفعل في المعنى والعمل(٢) وذكر ابن السراج خصائص اسم الفاعل ومابينه وبين الفعل من أوجه شبه فقال : «اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه ، يجوز أن تنعت به اسما قبله نكرة ، كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم ، ويذكر ويؤنث ، وتدخله الألف واللام ، ويجمع بالواو والنون إذا قلت يفعلون نحو : ضارب وآكل وقاتل ، يجري على : يضرب فهو ضارب ، ويقتل فهو قاتل ويأكل فهو آكل»(٣) ٠

وعندما نتأمل نص ابن السراج فإنا نجده يفصح عن مشابهة اسم الفاعل للفعل في :-

أولاً : في الصيغة : فاسم الفاعل يذكر ويؤنث ويجمع بالصورة التى كانت في الفعل٠

ثانياً : في الوظيفة : حيث يحتل اسم الفاعل المواقع النحوية التى يحتلها الفعل ، فسيبويه ذكر المشابهة بينهما في المعنى والعمل ، وذكر ابن السراج المشابهة في الصيغة والوظيفة ، لتصبح المشابهة بينهما مشتملة على :-

الوظيفة ٠

الشكل ٠

التركيب ٠

المعنى ٠

---

(١) انظر الأصول في النحو١/٥٢، ١٢٣، شرح المفصل٦/٦٨، شرح الجمل ١/٥٥٠، ٥٥١٠

(٢) انظر الكتاب ١/٦٤ ٠

(٣) الأصول ١/١٣١ ٠

وعلى الرغم من أن هذه المشابهة القوية بينهما جعلت اسم الفاعل يستحق أن يكون أصلاً في العمل عند النحويين ، إلا أنه يفترق عن الفعل من وجهين :-

الأول : لحق اسم الفاعل الفعل في أصل العمل وفارقه في وصفه ، فليس كل مايكون للفعل يكون لاسم الفاعل ٠

الثاني : لايعمل اسم الفاعل إلا بشروط ، والفعل يعمل مطلقاً ٠

## شروط عمل اسم الفاعل :

أولاً : إذا اقترن اسم الفاعل بأل فإنه يعمل مطلقاً ، أياً كان زمنه ، وذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى «الذي» فاسم الفاعل المتصل فيها بمعنى الفعل ؛ لأن الصلة لاتكون إلا فعلاً ، فلما كان قائماً مقام الفعل عمل عمله ، فهو اسم لفظاً ، وفعل معنى(١)٠

ثانياً : إذا تجرد من «أل» فلابد من توافر الشروط الآتية :-

١- ألا يكون مصغراً ، وخالف في هذا الشرط الكوفيون عدا الفراء ، وإليه ذهب ابن النحاس معتمدين في ذلك على أن المعتبر شبه اسم الفاعل للفعل في المعنى لافي الصورة ، وقواه ابن مالك استدلالاً بإعماله محولاً إلى صيغ المبالغة ، أما ابن النحاس فقاسه على التكسير(٢)٠

واستشهد الكسائي لعمله مصغراً بقولهم «سُوَيْراً فرسخاً» ورد الصبان هذا بقوله «ولاحجة له في هذا الاستشهاد، لأن فرسخاً ظرف يكتفي برائحة الفعل»(٣)٠

٢- ألا يكون موصوفاً ، وأجازه الكسائي مطلقاً ، وتبعه بعض النحويين ولكن قيدوا هذا الجواز بأن يتم العمل قبل الوصف ، لأن ضعف اسم الفاعل بالوصف يحصل بعد النعت لاقبله(٤) ففي المسألة مذاهب ثلاثة:-

---

(١) انظر شرح المفصل ٦/٧٧ ٠
(٢) انظر حاشية الصبان ٢/٢٩٤، شرح الكافية ٢/٢٠٣ ٠
(٣) حاشية الصبان ٢/٢٩٤ ٠
(٤) انظر شرح الأشموني ١/٥٥٤ ، ٥٥٥ ٠

الأول : المنع مطلقاً وهو مذهب جمهور النحويين ٠

الثاني : الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي ٠

الثالث :الوسطية ، حيث يجوز العمل إن تم الوصف بعده ٠

ومن شأن هذين الشرطين البعد بالوصف عن خصائص الأسماء ، وجذبه إلى وادي الأفعال ، فالتصغير والوصف خصيصتان من خصائص الأسماء ، والذين أجازوا العمل مع التصغير فإنهم يلاحظون المعنى فقط ، بينما يهتم من يمنعه بالمعنى مقروناً بالشكل ٠

٣- أن يكون الوصف معتمداً على موصوف ، أو مبتدأ ، أو استفهام ، أو نفي، أو ذي حال ، وقد خالف الأخفش في هذا الشرط ذاهباً إلى أن اسم الفاعل يعمل وإن لم يعتمد ، مستدلاً بقول الشاعر :

**خبيرٌ بَنُو لهبٍ فلاتَكُ ملغياً * مقالَةَ لهبّيٍّ إذا الطيرُ مرّتِ**

حيث عملت الصفة المشبهة «خبير» فرفعت الفاعل «بنو» ولم تعتمد وأخرج المانعون البيت عن دائرة الاستشهاد ، بأن قالوا «خبير» مبتدأ مؤخر(١) ولايمنع عدم التطابق بين «بنو» و«خبير» من هذا التقدير ، فـ«فعيل» من الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والجمع ٠

ويكشف الرضي النقاب عن علة اشتراط الاعتماد في هذه الأوصاف فيقول «ولما كان عملهما فيهما(٢) على خلاف وضعهما روعي فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل ، وذلك إما بكونه مسنداً ، أو بوقوعه بعد ماهو بالفعل أولى»(٣)٠

هذا النص يكاد ينطق بأن الوصف لايكون عاملاً إلا إذا وقع مواقع الأفعال : فاشتراطه كونه مسنداً ٠ من قبل أن الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم(٤) ووقوعه بعد ماهو بالفعل أولى ، أي اعتماده على النفي والاستفهام ٠٠الخ ،

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/٦٧، شرح الكافية ٢/٢٠٠ ٠

(٢) اسم الفاعل واسم المفعول ٠

(٣) شرح الكافية ٢/١٩٩هـ ٠

(٤) انظر شرح الكافية ١/١٠٩ ٠

وذلك من قبل أن هذه المعاني كان الأصل فيها أن لاتدخل إلا على الأفعال.

٤- أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل(١) وذلك مراعاة للناحية الشكلية التي ربطت اسم الفاعل بالفعل المضارع ، وعندما تحدث سيبويه عن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي قال : «وجه الكلام وحده الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين»(٢) وربط سيبويه الجر بعدم التنوين لأن الفعل نكرة ، فعندما ينون يقرب اسم الفاعل من الأفعال، فعندما عدم التنوين عاد إلى خصائص الأسماء الحقيقية فأضيف ، وشبه ابن السرّاج «هذا ضاربُ زيد» في المعنى بـ«غلامُ زيدٍ»(٣) وجعله ابن الخشّاب كغلام وفرس(٤) فالوظيفة النحوية التي يؤديها اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال غير متحققة فى اسم الفاعل بمعنى الماضي .

وخالف الكسائي في هذا الشرط فأجاز عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي محتجاً بقوله تعالى﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ بِالوصِيدِ﴾(٥) ، وبقوله تعالى﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً والشَّمْسَ والْقَمرحُسْبَاناً﴾(٦) وبما حكي عن العرب من قولهم : هذا مار بزيد أمس ، وهذا معطي زيد درهما أمس ، ورد عليه بأن الآيتين على حكاية الحال الماضية ، وأما قولهم «هذا مارُ بزيدٍ أمس» فإن اسم الفاعل عمل في الجار والمجرور ، ولم يعمل في المفعول الصريح ، والجار والمجرور يؤاخي الظرف في أن روائح الأفعال تكفي للعمل فيها ، أما قولهم «هذا معطي زيدٍ درهماً أمس» فإنه نصب درهماً لما استحالت إضافته إلى المفعولين معاً(٧).

ومن هنا نرى حرص النحاة على البعد بالوصف العامل عن الأسماء ، وتقريبه من الأفعال ، فكانت الشروط المقررة لإعماله ، إما مقربة للأفعال ، وإما مبعدة عن الأسماء .

---

(١) انظر شرح المفصل ٦/٧٧ ، شرح الأشموني ١/٥٥٣ .
(٢) الكتاب ١/١٧١ .
(٣) انظر الأصول ١/١٢٥ .
(٤) انظر المرتجل ٢٣٧ .
(٥) الكهف ١٨ .
(٦) الأنعام ٩٦ .
(٧) انظر شرح المفصل ٦/٧٧، ٧٨، شرح التصريح ٢/٦٦، حاشية الصبان ٢/٢٩٣، شرح الكافية ٢/٢٠١ .

واسم المفعول وصيغ المبالغة - عند من أجاز إعمالها - يعملان بنفس الشروط، والعمل في صيغ المبالغة لأنها بنيت للفاعل من لفظه ومعناهما واحد · قال سيبويه «فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل · وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد ، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل»(١)·

فصيغ المبالغة لم يكن العمل أصلاً فيها ، ولكنها ألحقت باسم الفاعل ··

والوصف لايلزم العمل إلا في الحالات الآتية :-

١- إذا كان الوصف منوناً ·

٢- إذا كان الوصف مقترناً بأل ، وذلك لتعذر الإضافة ·

٣- إذا كان المفعول متقدماً على الوصف العامل ·

٤- إذا فصل بين الوصف ومنصوبه بفاصل يمنع من إضافته إليه ·

٥- إذا كان الوصف ناصباً لاثنين فأضيف إلى الأول وامتنعت الإضافة إلى الثاني(٢)·

هذه المواضع المتقدمة رفض فيها الأصل في الأسماء من حيث الإهمال ، وكان جانب الفعلية فيها أقوى فعملت فإن كان الوصف بمعنى الماضي فإنه لازم لأصله لازم للإضافة وماعدا ذلك فإنه معدول به عن أصله حيث إن إضافة الوصف العامل إلى معموله جائزة ، فإن كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط ، وغير ماتقدم جاز فيه :-

١- التنوين والعمل في المعمول ·

٢- الإضافة وجر المعمول ·

وإلى هذا أشار سيبويه بقوله «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولايتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكسف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين ، فجرى مجرى : غلامُ عبدِالله ، في اللفظ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل»(٣)·

---

(١) الكتاب ١/١١٧ ·
(٢) انظر شرح المفصل ٦/٦٨ ، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٦ ·
(٣) الكتاب ١/١٦٥ ، ١٦٦ ·

ومن النص السابق يمكن أن نقرر أن الأثر الذي تحدثه الإضافة في هذا الموضع هو التخفيف ، أما المعنى فنفسه ، فالإضافة لم تكسب المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ·

واسم الفاعل واسم المفعول في هذا سواء ، غير أن اسم المفعول يجري مجرى الفعل المضارع المبني للمجهول ·

ويحول «فاعل» للمبالغة في الفعل إلى أوزان معروفة فتعمل عمل اسم الفاعل بشروطه، وإعمالها مذهب سيبويه والبصريين ، محتجين على ذلك بالقياس والسماع، أما الكوفيون فإنهم يمنعون إعمالها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، والمنصوب بعدها على تقدير فعل عندهم(١) ولم يفرّق سيبويه بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة في العمل ، وإن كان قد تنبه إلى الفرق بينهما من حيث المعنى(٢) ·

ومما شبهه النحاة باسم الفاعل فعمل عمله «الصفة المشبهة» فهي تدل على الحدث وفاعله ، وتنصب معمولها إذا اعتمدت أو تجردت من أل ، ولما أشبهت اسم الفاعل في هذه الأوجه كانت عاملة ، قال ابن يعيش «ترفع مابعد هذه الصفات من الأسماء كما كنت صانعاً في اسم الفاعل»(٣) ·

ويبدو أنها أضعف في العمل من اسم الفاعل ، وبهذا صرح سيبويه فقال «ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه» ثم ذكر بعد ذلك ماتعمل فيه الصفة المشبهة ، فقال : «وماتعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة، لاتجاوز هذا لأنه ليس بفعل ولااسم هو في معناه»(٤) ·

فالناحية المعنوية بعيدة عن الفعل المضارع ، وشكل هذا فرقاً بينها وبين اسم الفاعل ، ومن هنا قوي فيها جانب الاسمية وكان مجيئها على صورة الأسماء أكثر وأحســـن ، وفي بيان ذلك قال سيبويه «والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/٦٨، حاشية الصبان ٢/٢٩٦ ·
(٢) الكتاب ١/١١٠ ·
(٣) شرح المفصل ٦/٨١ ·
(٤) الكتاب ١/١٩٤ ·

جرى مجرى الفعل ولافي معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء والتنوين عربي جيد · ومع هذا إنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منوناً · فلما كان ترك التنوين فيه والنون لايجاوز به معنى النون والتنوين كان تركها أخف عليهم ، فهذا يقوي أن الإضافة أحسن ، مع التفسير الأول»(١)·

ويتضح من تقرير سيبويه السابق أن شبه الصفة المشبهة بالأفعال ضعيف ، وشبهها بالأسماء قوي ، ولذا كانت خصائص الأسماء فيها أحسن وأقوى ، فكأن الصفة المشبهة درجة ثالثة في العمل على اعتبار :-

١- الفعل ·

٢- اسم الفاعل ·

٣- الصفة المشبهة ·

فاسم الفاعل أشبه الفعل فعمل ، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فعملت، فعملها بالحمل على محمول على غيره ، ومن هنا بعد الشبه عن الفعل فكان الأحسن فيها السير في وادي الأسماء فتضاف ، ولذا قال ابن أبي الربيع «اعلم أن القياس في حسن ألا يعمل : لايرفع ولاينصب لأنه اسم وأصل الأسماء ألا ترفع ولاتنصب ، ···»(٢)·

والذي نود الإشارة إليه أن الصفة المشبهة إن خلت من «أل» فإن الأصل فيها معدول عنه حيث يجوز فيها : العمل ، والإضافة ، وإن كانت الاضافة أكثر وأحســـن ·

## مايعمل نيابة عن الفعل :

المصدر يختلف المصدر عن الفعل في أنه يدل على الحدث فقط بينما يدل الفعل على الحدث والزمن فإن كان الفعل لازماً(٣)كان المصدركذلك،وإن كان الفعل متعدياًفإن المصدر مثله، وسلوك

---

(١) الكتاب ١/١٩٤ ، ١٩٥ ·

(٢) البسيط ٢/١٠٧٤ ·

(٣) انظر حاشية الصبان ٢/١١٠ ، ١١١ ·

المصدر مع ماقبله في الجملة كسلوك غيره من الأسماء فيكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومجروراً ، ٠٠٠الخ ويختلف عن الاسم في علاقته مع مابعده ٠

قال ابن الشجري «اتصال الاسم بالاسم يوجب عمل الأول في الثاني والمصدر يعمل الجر بحق الأصل ، لأنه في الجمود بمنزلة «الجمل» و «الجبل» و«جعفر» ويعمل النصب بحق الشبه بالفعل ٠٠٠ وعمل الاسم الجر حكم توجبه الإضافة ، والإضافة مختص بها الاسم دون الفعل وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعته الفعل»(١) ٠

هنا ثنائية واضحة : عمل الجر بحق الأصل ، وعمل النصب بحق الشبه ٠

والمصدر على ثلاثة أنواع :-

١- مصدر يحل محل الفعل نحو قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٢) ٠

٢- مصدر يحل محل الفعل والحرف المصدري معاً نحو : سمعتُ عن دفعاكِ عن الحق٠

وهذان النوعان يعملان عمل الفعل ٠

٣- المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ، مؤكّداً أو مبيناً للنوع ٠

وهذا لازم لأصله ، فلايكون إلا معمولاً(٣)٠

والمصدر لايعمل إلا بشروط وهي :-

١- عدم التصغير ٠

٢- ألا يكون مضمراً ٠

٣- ألا يكون محدداً ٠

٤- إلا يكون مثنى ولا مجموعاً ٠

٥- ألا يتبع قبل تمام العمل ٠

---

(١) الأمالى لابن الشجري ١٩٨/١ ، ١٩٩ ٠

(٢) محمد ، ٤ ٠

(٣) انظرالكتاب١/٢٢٢-٢٣٥، الأشباه والنظائر١/٢٤٦، ٢/٢٣، شرح التصريح ٢/٦٢٠

٦- ألا يفصل عن معموله بأجنبي ٠

٧- ألا يتقدم معموله عليه ٠

٨- ألا يكون محذوفاً(١)٠

ويلاحظ على هذه الشروط أن بعضها خاص بالمصدر مفرداً قبل التركيب ، والآخر مرتبط بسلوكه داخل الجملة ، فاشتراط عدم التصغير فلملاحظة أن التصغير من خصائص الأسماء ، كما أن في التصغير «خروج عن الصيغة التي هي أصل الفعل»(٢) وكذلك اشتراط عدم الإضمار ، لأن الإضمار من خصائص الأسماء وخالف الكوفيون هذا الشرط محتجين بقول الشاعر :-

**وماالحربُ إلاّ ماعَلِمْتُم وذُقْتُم * وماهو عَنْها بالحديثِ المُرَجَّمِ**

حيث تعلق الجار والمجرور«عنها» بالضمير «هو» العائد على الحرب ٠

ورده البصريون بأنه متعلق بـ«المرجم» وقدم للضرورة(٣) ٠

أما اشتراط كونه غير محدد - بزيادة التاء - لأن اللاحقة التى تكون للتحديد تبعده عن الصيغة التى هي أصل الفعل ، وننبه إلى أن هذه اللاحقة قد تكون من أصل بناء المصدر ، فإن كانت كذلك فإن العمل غير ممنوع(٤)٠

وأما اشتراط عدم التثنية والجمع فلئلا يخرج عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل(٥)٠

وقد أجاز قوم العمل مع الجمع لأنه وإن بعد عن الصيغة الأصلية للفعل من حيث الشكل ، فإنه يبقى محافظاً عليها من حيث المعنى ، وجعلوا منه قول الشاعـــر:-

---

(١) انظر عدة السالك ٣/٢٠٣-٢٠٥ ٠

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٨٦ ٠

(٣) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٢/٣٣٤، ٣٣٥ ، شرح التصريح ٢/٦٢، شرح التسهيل ٣/١٠٦، المساعد ٢/٢٢٦ ٠

(٤) انظر شرح التصريح ٢/٦٣ ، حاشية يس ٢/٦٣ ٠

(٥) انظر حاشية الصبان ٢/٢٨٧ ٠

قَدْ جَرَّبوه فَمَا زَادَت تَجَارِبُهُم * أبا قُدَامَةَ إلا المجدَ والفَنعا(١)

واشتراط عدم الاتباع قبل تمام العمل حتى لايضعف المصدر بفصله عن المعمول، ومجئ النعت قبل العمل يضعف جانب الاسمية ، لأن النعت من خصائص الأسماء(٢)٠

وعدم فصله عن معموله بأجنبي فلأن معمول المصدر كالصلة من الموصول ، والصلة والموصول لايفصل بينهما ، وكذلك المصدر ومعموله(٣) وللسبب نفسه لايتقدم معمول المصدر عليه ، إذ لاتتقدم الصلة على الموصول ٠

والمصدر يعمل عمل الفعل على درجات :

١- المصدر المنون يرى النحاة أن عمل هذا النوع أقيس من غيره ٠

وذلك لوجود التنوين ، لأن تنوينه يفيد أنه نكرة ، والأفعال نكرات ٠

٢- المصدر المضاف وعمله أكثر ٠

٣- ذو أل ، وعمله قليل ضعيف(٤)٠

وقال أبو علي«لم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام يعملان في التنزيل»(٥)

وذلك لأن «أل» فيه ليست موصولة ، فكانت من خصائص الأسماء ٠

والمصدر متى تحققت فيه شروط العمل فإنه يعمل عمل الفعل وجوباً في الحالات الآتية :-

١- إذا كان منوناً حيث تتعذر الإضافة ٠

٢- إذا أضيف إلى غير معموليه ، فإنه يعمل فيهما نحو «ضايقني قتالٌ يومَ الجمعةِ زيدا عمرا» حيث أُضاف المصدر إلى الظرف(٦)٠

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٣٣ ، الأشباه والنظائر ١/٣٠٠، ٣٠١، شرح التصريح ٢/٦٢ ٠
(٢) انظر حاشية الصبان ٢/٢٨٦ ٠
(٣) انظر همع الهوامع ٢/٢٣ ، شرح التصريح ٢/٦٣ ٠
(٤) انظر همع الهوامع ٢/٩٣، المرتجل ٢٤٦، أوضح المسالك ٣/٢٠١-٢٠٥ ٠
(٥) الإيضاح العضدي ١٦٠ ٠
(٦) انظر الكافية الشافية ٢/١٠١٧، ١٠١٨، عدة السالك ٣/٢٠٦ ٠

فهذه المواضع يعد الأصل فيها مرفوضاً ، وماعداها مما تجوز فيه الإضافة والعمل ، فإن الأصل فيها معدول عنه ٠

والعمل في هذه الأسماء تشبيهاً بالأفعال ، وتناسياً للسمات الاسمية فيها٠

فالمشتقات السابقة تراكيب إفرادية تشكل وظائف في جمل ، هذا من ناحية علاقتها بما يسبقها ، أما علاقتها بما بعدها فإنها تكون في بعض الاستعمالات علاقة عامل بمعمول ، ويختلف المصدر عن غيره من المشتقات بأنه جملة كاملة لأنه نائب عن الفعل ، فالبنية المقدرة في التحليل النحوي تقوم بدور هام في تحديد ماهية هذه التراكيب وأنواعها حسب مواقعها في الجمل ٠

المبحث الثالث

# العدول عن الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً

لأبواب العربية رتب أصلية ، فمنها مارتبته التقديم ، ومنها مارتبته التأخير، إلا أن هذه الرتب منها ماهو محفوظ ، ومنها ماهو متروك ، ومنها ماهو معدول عنه·

## رتبة المفعول :

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله(١) ، إلا أن هذا ليس بأصل محفوظ ، فقد يتقدم المفعول فيفصل بين الفعل والفاعل ، أما على وجه الوجوب وهو مانطلق عليه الأصل المرفوض ، وإما على وجه الجواز ، وهو مايكون معدولاً عن حده ·

ويلتزم الأصل فيتقدم الفاعل على المفعول(٢) ويرفض الأصل فيتقدم المفعول على الفاعل وجوباً في حالتين :

١- إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(٣)·

٢- إذا حصر الفاعل · نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(٤)·

وماعدا ذلك يجوز فيه الأصل ، فتقول «كتَبَ الولدُ الدرسَ» وتقول «كتَبَ الدرسَ الولدُ» ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾(٥) فقدم المفعول، ونحو «خاف ربَّه عمرُ» وقول الشاعر :

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قدراً * كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ(٦)

فهذا مما أجازه العرب ، واستعملته في فصيح كلامها ، ولعل كثرة استعماله حملت بعض النحويين على جعل : التقدم ، والتوسط، والتأخر ، هو الأصل ، قال ابن أبي الربيع «والسابع يتقدم ، ويتوسط ، ويتأخر ، وهو الأصل · وإنما توجد تلك الأقسام لطوارئ تطرأ على حسب ماأعلمتك»(٧)·

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢/١١٩، تقريب المقرب ١٣٣ ·
(٢) سبق ذكر المواطن التي تلزم الأصل ·
(٣) البقرة ١٣٤ ·
(٤) فاطر ، ٢٨ ·
(٥) القمر ، ٤١ ·
(٦) انظر أوضح المسالك ٢/١١٩-١٢٩ ، همع الهوامع ١/١٦١ ومايليها ·
(٧) البسيط ١/٢٧٨ ·

«عسى»(١) و«لا» - لأن هذين الحرفين يشترط في عملهما اتصال اسمهما بهما - فإن كان الحرف غيرهما والخبر ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط ، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾(٢) ٠

## الرتبة مع الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول :

إذا تعدى الفعل لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فإن العرب تسلك فيه المسالك الثلاثة التي تسلكها في استعمال المبتدأ والخبر ، فيلزم الأصل : وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في المواضع التي لزم فيها الخبر التأخير ، وهذه تمسك بالأصل ، ويترك الأصل في المواضع التي يلزم فيها الخبر التقديم وهذا رفض للأصل ٠

أما ماعدا ذلك فتجوز فيه مراعاة الأصل ، ومخالفته ، ومن ذلك «ظننت زيداً قائماً» و «ظننت قائماً زيداً» فيعدل عن الأصل ٠

فإن لم يكن أصل المفعولين المبتدأ والخبر فالأحسن فيه تقديم ماهو فاعل في المعنى على غيره وهذا هو الأصل ، وفيه الأحوال الثلاثة ، التزام الأصل(٣) ورفضه فيتقدم المفعول الثاني وجوباً ، وذلك في المواضع الآتية :-

١- إذا كان المفعول الأول محصوراً ، نحو «ماأعطيتُ الثيابَ إلا المساكينَ»٠

٢- أن يشتمل المفعول الأول على ضمير يعود على المفعول الثاني ، نحو «كسوت الثوب مستحقه»٠

٣- إذا كان المفعول الثاني ضميراً متصلاً ، والأول اسماً ظاهراً نحو «الثوبَ كسوته مسكيناً»(٤)٠

أما ماعدا ذلك فيجوز فيه الأمران ، لزوم الأصل ، ومخالفته ، فيجوز «ألبست الرجل ثوبه» و «ألبست ثوبَه الرجَل» قال ابن أبي الربيع «اعلم أنَّ الفعل إذا كان متصرفاً في نفسه فيجب أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير فتقول :

---

(١) تعمل عسى عمل إنَّ في لغية عن العرب ٠

(٢) المزمل ، ١٢ ٠

(٣) في مواضع سبق ذكرها ١١٣، ١١٤

(٤) انظر همع الهوامع ١/١٦٧، ١٦٨ ، ١٥٢ ، شرح التصريح ١/٣١٤، ٣١٥ ، أوضح المسالك ٢/١٨٣، ١٨٤ ٠

كسوت زيداً ثوباً ، وزيداً كسوت ثوباً ، وثوباً كسوت زيداً وزيداً ثوباً كسوت، لاأعلم في هذا كله خلافاً ، وأنه لايزال المفعولان منصوبين تقدما أو تأخرا ، لأن الفعل طالب لها ، ولطلب الفعل لهما جيء بهما ، والأصل فيهما التأخير ، وإن تقدما على جهة الاتساع»(١)٠

فالتصرف هنا عدول عن الأصل ، من توسع العرب في كلامها ٠

**رتبة الصفة :-**

يعدل عن الأصل فتتقدم الصفة على الموصوف ٠

قال المبرد «النعت لايكون قبل المنعوت»(٢)٠

وقال الرضي «ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه ، نحو : مررت بظريف رجل ٠ قال :-

**والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ يمسحها * ركبان مَكْيَيْنَ الفيلِ والسَنَدِ**

وقريب منه قوله تعالى ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾(٣) لأن حق غرابيب أن يتبع (سود) لكونه تأكيداً له نحو : أحمر قاني ٠ وإنْ لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يتقدم إلا ضرورة ، والنية التأخير كما تقول في إنَّ رجلاً ضربك في الدار : إنَّ ضربك رجلاً»(٤)٠

وقال ابن جني «وتقديم الصفة أو مايتعلق بها على موصوفها قبيح ألا ترى أنك لاتجيز : هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا ، لأنك تريد هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا ، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لايجوز تقديم الصفة على موصوفها ٠ كذلك لايجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها ٠ كما لايجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف مالم يجز تقديم المضاف إليه عليه»(٥)٠

---

(١) البسيط ١/٤٣٠ ٠
(٢) المقتضب ٤/١٩٢ ٠
(٣) فاطر ٢٧ ٠
(٤) شرح الكافية ١/٣١٧ ، وانظر همع الهوامع ٢/١٢٠ ٠
(٥) الخصائص ٢/٣٩١ ٠

وقال ابن عصفور «ولايجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنية على العامل المتقدم ومابعدها بدل منها»(١) .

وقال ابن عطية «قدم الوصف الأبلغ وكان حقه أن يتأخر . وكذلك هو في المعنى ، ولكن كلام العرب الفصيح يأتي كثيراً على هذا ،وهذا لايصح إلا على مذهب من يجيز حذف المؤكد ، ومن النحاة من منع ذلك ، وهو اختيار ابن مالك»(٢) .

ومما قيل فيه بتقديم الصفة على الموصوف قوله تعالى ﴿كَمْ لَبِثْتُم فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾(٣) على قراءة الأعمش والمفضل عن عاصم بتنوين «عددا» . إذقيل فيه إنه مصدر أقيم مقام الاسم ،فهو نعت مقدم على المنعوت(٤) .

ومما حمل على تقديم معمول الصفة عليه عند بعض المفسرين قوله تعالى ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾(٥) .

قال أبو حيان «وتعليقه «في أنفسهم» بقوله «بليغاً» لايجوز على مذهب البصريين ، لأن معمول الصفة لايتقدم عندهم على الموصوف ، لو قلت : هذا رجل ضارب زيدا لم يجز أن تقول : هذا زيدا رجل ضارب ، لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أن النعت لايتقدم على المنعوت ؛ لأنه تابع ، والتابع لايتقدم على المتبوع ، وأجاز ذلك الكوفيون ، إذ أجازوا : هذا طعامك رجل يأكل(٦) .

فهنا عدل عن الأصل فتقدم النعت ومعموله على المنعوت .

وقد أجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين ، فيقول : قام زيد العاقلان وعمرو . ومنه قوله :

**ولست مقراً للرجالِ ظُلامةً * أبى ذاكَ عَمِي الأكرمانِ وَخَالِيا(٧)**

---

(١) المقرب ١/٢٢٧ .
(٢) انظر الكشاف ٣/٣٠٧، البحر المحيط ٧/٣١١، ٣١٢، إملاء مامن به الرحمن ٢/١٠٤، الجمل ٣/٤٩٠ .
(٣) المؤمنون ، ١١٢ .
(٤) البحر المحيط ٦/٤٢٤ .
(٥) النساء ، ٦٣ .
(٦) البحر المحيط ٣/٢٨١، ٢٨٢ ، همع الهوامع ٢/١٢٠ .
(٧) انظر شرح الأشموني ٢/٦١ .

## رتبة النعوت والأحوال المتعددة :

ويعدل عن الأصل والقياس في ترتيب النعوت ، والأصل أن يتقدم النعت المفرد، ثم شبه الجملة ، ثم الجملة ٠

قال السيوطي «وإذا وصف بمفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى ترتيبها هكذا ، كقوله تعالى ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾(١) وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد وأوجبه ابن عصفور اختياراً ٠ وقال لايخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور»(٢)٠

وقال ابن مالك «وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد ، وأخرت الجملة غالباً»(٣) وجاء الاستعمال بتقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾(٤) ، وقوله تعالى ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾(٥) ففي الآيتين تقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد(٦)٠

كما عدل عن الأصل فتقدم الوصف بالظرف على الوصف بالمفرد ومنه قوله تعالى ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾(٧) فقدم (من أنفسكم) على (عزيز)(٨)٠

ولعل الترتيب بين الصفات وإن كان أصلاً إلا أنه غير مقتصر على الضرورة أو الندور كما جاء عن ابن عصفور بل هو جائز اختياراً لمجيئه في أفصح الكلام وهو مالايحمل على الضرائر ٠

---

(١) غافر ، ٢٨ ٠
(٢) همع الهوامع ١٢٠/٢ ٠
(٣) التسهيل ١٦٩ ٠
(٤) المائدة ، ٥٤ ٠
(٥) الأنعام ، ٩٢ ٠
(٦) انظر البحر المحيط ٥١٢/٧ ، التبيان في إعراب القرآن ٦٦٣/٢ ، ٢٩٧/١ ٠
(٧) التوبة ، ١٢٨ ٠
(٨) انظر البحر المحيط ١١٨/٥ ٠

وقد ذهب فريق إلى أنه إذا وصف بجملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية ، فالفعلية مقدمة على الاسمية(١) وقد جاء الاستعمال في القرآن الكريم بهما فمن تقدم الفعلية على الاسمية قوله تعالى ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾(٢) فقدم «يأتي» الفعلية ، على «اسمه أحمد» الاسمية(٣) ٠

ومن تقدم الاسمية على الفعلية قوله تعالى ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾(٤) فقدم جملة «عرضها» على «أعدت»(٥) والذي قيل إنه الأصل في باب الصفة ، كذلك هو الأصل في باب الحال ، لأن الحال صفة في المعنى ، قال أبوحيان «الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بُدِئ بالاسم ، ثم بالجار والمجرور ، ثم بالجملة٠٠٠ فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى»(٦)٠

لم تقتصر العربية على الأصل ، بل عدلت عنه ، موسعة في استعمالاتها ، منوعة في أساليبها ، فقدمت الحال الظرف على الحال المفرد ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً﴾(٧) فقدم «به» على «جمعا» وهما حالان(٨) وجاء الحال جملة فعلية ثم مفرداً ، كما في قوله تعالى ﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ﴾(٩) فقدم (يعرضون) على (خاشعين) وهما حالان ، وقدم الحال الجملة الاسمية على الجملة الفعلية ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾(١٠) فقدم «هو قائم» على «يصلي»(١١) وقدم الحال الظرف على الحال

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/١٢٠ ٠
(٢) الصف ، ٦ ٠
(٣) انظر البحر المحيط ٨/٢٦٢ ٠
(٤) الحديد ٢١ ٠
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٠٩، ١٢١٠ ٠
(٦) البحر المحيط ٢/٤٦١ ٠
(٧) العاديات ، ٤ ٠
(٨) التبيان ٢/١٣٠٠ ٠
(٩) الشورى ، ٤٥ ٠
(١٠) آل عمران ، ٣٩ ٠
(١١) البحر المحيط ٢/٤٤٦ ٠

المفرد، ومن ذلك قوله تعالى﴿فَكُنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ. مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ﴾(١) فقدم «على أعقابكم» على «مستكبرين»(٢).

فعدلت العربية عن الأصل ، وما ذاك إلا لأسباب بلاغية ، وهذا هو سلوك اللغة ، وطريقة من طرائقها ، التي يتجاوز فيها الاستعمال حدود التقعيد ، وتعطي نفسها أنواعاً من الحرية التي تتيح لها توسيع المعاني ، فكلما زادت المغايرة في صور التراكيب ، كان ذلك مؤدياً إلى زيادة في المعاني ، وهذا من حكمة اللغة.

## رتبة الحال مع صاحبها :

رتبة الحال التأخير عن عاملها ، وعن صاحبها ، ولجواز تقدمها على صاحبها جعلوا التقديم والتأخير فيها كالأصل ، فيجوز «جاء زيدُ ضاحكاً» و«جاء ضاحكاً زيدُ».

إلا أنها تلزم الأصل فتتأخر وجوباً(٣).

وتتقدم وجوباً إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو «ماجاء راكباً إلا زيدٌ»(٤) وماعدا ذلك يجوز فيه الأمران التقدم والتأخر .

## رتبة الحال مع عاملها :

الأصل في رتبة المعمول أن يقع بعد العامل ، ولما كان تقدم الحال على عاملها جائزاً جعل كالأصل ، ويجوز فيها التقديم والتأخير ، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، نحو «جاء زيد راكباً» و«راكباً جاء زيد» أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، نحو «زيد منطلق مسرعاً»، «زيد مسرعاً منطلق» ومن ذلك قوله تعالى ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٥) وقول العرب «شتى تؤوب الحلبة»(٦).

---

(١) المؤمنون ٦٦ ، ٦٧ .
(٢) التبيان ٢/٩٥٨ .
(٣) في مواضع سبق ذكرها ١٠١، ١٠٢ .
(٤) انظر أوضح المسالك ٢/٣٢٦ .
(٥) القمر ، ٧ .
(٦) مجمع الأمثال ١/٣٥٨ .

وللحال مواضع تتأخر فيها وجوباً(١) ٠

وتتقدم وجوباً إذا كان لها صدر الكلام ، نحو «كيف جاء زيد»(٢) فإن لم تكن الحال واجبة التقديم ، ولا واجبة التأخير ، وتحققت فيها شروط جواز التقديم ، فإنها تتقدم وتتأخر ٠

## رتبة التمييز مع عاملها :

إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفاً ، جاز بقلة العدول عن الأصل ، وتقديم التمييز عليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

**أنفساً تَطِيْبُ بِنَيْلِ المُنَى * وداعي المنونَ يُنَادِي جَهَارَا**

وقوله :-

**ضَيَعتُ حَزْمِي في إبْعَادِي الأملا * وما ارعويتُ وشيباً رَأْسِي اشْتعلا**

والكسائي ، والمازني ، والمبرد ، والجرمي ، أجازوه لما سمع منه ، وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة ووافقهم ابن الناظم(٣) ٠

**- والله أعلم -**

---

(١) سبق ذكرها ١٠١ ، ١٠٢

(٢) انظر أوضح المسالك ٢/٣٢٦-٣٢٨ ، شرح الأشموني ١/٤٢٤ ٠

(٣) انظر شرح الأشموني ١/٤٤٧-٤٤٩ ٠

## المبحث الرابع

# العدول عن الأصل في الذكر والحذف

## أولاً : حذف العلامة :

### علامة التثنية والجمع من الفعل :

ذكر سيبويه ماظاهره أن قياس الكلام أن يلحق الفعل علامة تثنية وعلامة جمع ، إذا أسند إلى مثنى أو مجموع ؛ للدلالة على تثنية الفاعل وجمعه ، وفي ذلك يقول «وإنما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك ، وقالوا قومك»(١) .

فكأن العرب تركت الواو والألف اكتفاء بتثنية الفاعل وجمعه ، ثم ذكر أن هذا مستعمل قليلاً ، فقال «واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في «قالت فلانة» وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة»(٢) .

فمن يلحق العلامة إنما يلحقها تشبيهاً بعلامة التأنيث التي تلحق الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن فعله .

ومما حمل في بعض الأوجه الإعرابية على هذه اللغة قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٣) .

ففي إعراب «الذين ظلموا» الرفع ، والنصب ، والجر .

الرفع على البدل من ضمير «أسروا» وقاله المبرد ، ونسبه ابن عطية لسيبويه .

أو فاعل ، والواو علامة للجمع على هذه اللغة المذكورة ، قاله أبو عبيدة والأخفش ، وقيل هي لغة شاذه .

قال أبو حيان : قيل : والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي لغة أزد شنوءة وخرج عليه قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾(٤) وقول شاعرهم :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيلِ أَهْلِي وَكُلُّهم أَلْوَمُ(٥)

---

(١) الكتاب ٢/٣٧ .
(٢) نفسه ٢/٤٠ .
(٣) الأنبياء ، ٣ .
(٤) المائدة ٧١ .
(٥) انظر البحر المحيط ٦/٢٩٦ ، ٢٩٧ .

وجاء في قوله تعالى ﴿قد أفلح المؤمنون﴾(١)

«قال عيسى بن عمر : سمعت طلحة بن مصرف يقرأ ﴿قد أفلحوا المؤمنون﴾ فقلت له أتلحن ؟ قال : نعم ، كما لحن أصحابي ، يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ماروي ، وليس بلحن لأنه على لغة أكلوني البراغيث ، وقال ابن عطية : وهي قراءة مردودة»(٢) ٠

ويعلل ابن أبي الربيع لمنع هذه اللغة بقوله ، «فإن أسند إلى مثنى فالأكثر ألا يلحق الفعل علامة التثنية للدلالة على تثنية الفعل ، لأن التأنيث لازم للمؤنث لايفارقه ، والتثنية عارضة ، والأصل فيها العطف ، وعدل إليه إيجازاً واختصاراً، وأنت إذا قلت قام الزيدان ، كأنك قلت : قام زيد وزيد ، ولو قلت هذا لم تلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل ، فيلزم عن هذا ألا يلحق الفعل شيء إذا قلت : قام الزيدان»(٣) ٠

فابن أبي الربيع يعود بالتركيب إلى البنية العميقة والتي أصبحت من أصول العربية المرفوضة ، فيقول لما كان الأصل «قام زيد وزيد» فإن إلحاق العلامة لـ«قام» ممتنع لأنها مسند إلى مفرد معطوف على مفرد آخر ٠

ومما جاء على هذه اللغة قول الشاعر :

بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَلِيطَ أَقَارِبُه(٤) ٠

ولعل إلحاق علامة التثنية والجمع للفعل كانت مستعملة في بدائية اللغة ، ثم تطورت وجنحت إلى الإيجاز والاختصار فحذفت ما يستغنى عنه بغيره ، فكانت تثنية الفاعل وجمعه مغنية عن وجود العلامة في الفعل ، أما محافظة بعض القبائل على هذا الاستعمال فمن بقايا هذه اللغة القديمة ٠

---

(١) المؤمنون ، ١ ٠

(٢) انظر البحر المحيط ٦/٣٩٥ ، [illegible] ، الكشاف ٣/٢٥ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٧، معاني القرآن ٢/١٩٨ ، ٣/١٠٥ ، مغني اللبيب ٢/٣٦٥-٣٦٨، البسيط ١/٢٦٨ ومابعدها ، معاني القرآن للأخفش ١/١٦٢ ٠

(٣) البسيط ١/٢٦٨ ٠

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٠ ، شرح أبيات الكتاب للنحاس ١٧٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣ ، الخصائص ٢/١٩٤، الإفصاح ٣٥٤ ، أمالي الشجري١/١٣٣ ، شرح المفصل ٣/٧٩، رصف المباني ٣٩٨ ، همع الهوامع ١/١٦٠ ٠

وعلى اعتبارها لغة ، أو ندرة ، فإن بعض العرب عدل عن هذا الأصل ، وبعضهم رفضه، ولا أرى شذوذ هذه اللغة لحمل بعض آيات كتاب الله الكريم عليها ٠

وشبيه بهذا ماذكره النحاة عن ظهور الضمير مع «نعم» و«بئس» فهي عند سيبويه محذوفة حذفاً لازماً ، ولاتظهر اكتفاء بما يفسرها(١) ونحو «قومك نعموا رجالاً» فإنها ممنوعة أصلاً عند المبرد وليست معدولاً عنها ، وعلل ذلك بقوله : «لأن نعم وبئس تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما مابعدهما من التمييز ٠ ولو كانا مما يضمر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ٠ ولم يكن فيهما من المعاني ماشرحناه في صدر الباب»(٢) ٠

وإليه ذهب ابن السَّراج إذ يقول «اعلم أنه لايجوز أن تقول «قومك نعموا أصحاباً» ولا «قومك بئسوا أصحاباً» ، ولا «أخواك نعما رجلين» ولا «بئسا رجلين»(٣) والصيمري على منعه أيضاً(٤) ٠

وذكر الأشموني أن هذا الضمير لايبرز استغناء بتثنية تميزه وجمعه(٥) ٠

والمسألة فيها خلاف فجاء الجواز عن قوم من الكوفيين ، وحكاه الكسائي، والأخفش عن العرب ، ومنه قول بعهضم : مررت بقوم نعموا قوماً(٦) ٠

وهو قليل عند ابن الحاجب(٧) ٠

ففي المسألة رأيان :

الأول : أنها من المرفوض ، وعليه المبرد وابن السَّراج ٠

الثاني : أنها من المعدول عنه ، اعتماداً على السماع ، وهو قول الكوفيين ٠

---

(١) انظر الكتاب ١٧٨/٢ ٠
(٢) المقتضب ١٤٩/٢ ، وانظر لسان العرب (نعم) ٥٨٦/١٢ ٠
(٣) الأصول ١١٧/١ ٠
(٤) التبصرة والتذكرة ٢٧٦/١ ٠
(٥) انظر شرح الأشموني ٣٦/٢ وانظر شرح جمل الزجاجي ٥٩٨/١، همع الهوامع ٨٧/٢ ٠
(٦) انظر ماسبق ٠
(٧) انظر شرح الكافية ٣١٧/٢ ٠

### ٢- حذف ياء المتكلم في الإضافة مع النداء :-

الأصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم عدم حذف الياء ، فيقال: ياابن أخي ، ويابن صديقي ، وإنما كان هذا هو القياس لأن النداء لم يقع على ماأضيف إليها ، فلم تقع الياء موقعاً يحذف فيه التنوين ، حيث تحذف إذا وقعت في هذا الموقع ٠

وعدل عن هذا الأصل في : يابن أمي ، ويابن عمي ، ويابنة أمي ، ويابنة عمي ، ويابنت أمي ، ويابنت عمي ، فقد حكى يونس والخليل فيها أربعة أوجه مسموعة عن العرب(١) وهي :-

١- يابن أمي ، ويابن عمي ، بإثبات الياء ، ومنه قول أبي زيد الطائي :

**يَاابْنَ أُمِّي ويَاشُقَيِّقَ نَفْسِي * أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ(٢)**

٢- يابن أم ويابن عم بالكسر ، وعليه قرئ ﴿قَالَ يَابْنَ أُمَّ لَاتَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَابِرَأْسِي﴾(٣) وقوله تعالى ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾(٤) وتقرأ بفتح الميم وكسرها(٥)٠

وفي توجيه الكسر قولان :

الأول : أن فيه إضافتين ولاتركيب في المنادى ، فقد أضيف ابن إلى أم ، وأضيف إلى الياء ، واجتزئ فيه بالكسرة عن ياء المتكلم المحذوفة ، وذهب إليه الزجاج٠

الثاني : مانقله أبوحيان عن أصحابه وهو أن الاسمين ركبا معاً ، ثم أضيف المركب إلى الياء ، وحذفوا الياء كما تحذف من أحد عشر إذا أضافوها إليها ، والكسرة دليل عليها ، وفي المنادى هنا إضافة واحدة(٦)٠

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢١٤ ٠

(٢) الكتاب ٢/٢١٣ ، شرح المفصل ٢/١٢ ، التصريح ٢/١٧٩، النكت في شرح كتاب سيبويه ١/٥٥٨، همع الهوامع ٢/٥٤، شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٤ ٠

(٣) طه ، ٩٤ ٠

(٤) الأعراف ، ١٥٠ ٠

(٥) انظر غيث النفع ١٠٨ ، شرح الشاطبية ٢٠٩، النشر ٢/٢٧٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٣١، ٣٠٧ ٠

(٦) انظر شرح الأشموني ٢/١٥٧ ، ١٥٨ ٠

٣- يابن أما ويابن عما ، بقلب الياء ألفاً ، ومنه قول أبي النجم العجلي :

**يابنةَ عَمَا لاتَلُومِي وَاهجَعِي** .....(١)

٤- يابن أمَّ ويابن عمَّ ، ويابنة أمَّ ، ويابنة عمَّ ، ويابنت أمَّ ، ويابنت عمَّ ، وذلك على أحد أمرين :

الأول : ماذهب إليه الكسائي ، والفراء ، وأبو عبيدة ، والأخفش وهو أن الأصل «أما وعما» بالألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، والتي حذفت تخفيفاً ، وساغ فيها ذلك لأنها بدل من الياء ،فحذفت كما تحذف الياء ، والحذف هنا لكثرة استعمال المنادى ٠

الثاني : ماذهب إليه سيبويه والجمهور ، وهو أن الاسمين جعلا مركباً تركيباً مزجياً وبنيا على الفتح ، فالفتحة في الأول بمنزلة فتحة «خمسة» من «خمسة عشر» فالجزءان اسم واحد مبني على الضم المقدر كخمسة عشر(٢)٠

وقال ابن يعيش «يجوز أن يكون فتح الثاني اتباعاً لفتحة النون فى ابن وأم وعم في موضع خفض بالإضافة»(٣)٠

وذكر السيوطي أن الرضي يذهب إلى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة»(٤)٠

وإثبات الياء وقلبها ألفاً ، مقصور عند أكثر النحاة على الضرورة(٥)٠

فالأصل إثبات الياء ، ثم عدلت عنه العرب إلى هذه الاستعمالات فقولهم «يابن أمي» تخفف من الياء ، واجتزء عنها بالكسرة ، فالعدول هنا لايعدو تقصيراً للصائت الطويل ٠

أما قولهم «يابن أما ويابن أم» فإن العلاقة بينهما قريبة ، أما العدول فيهما عن الأصل فإنه عدول كبير ، ولذا اختلفوا في تخريج الفتح ٠

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢١٤ ، شرح المفصل ٢/١٣ ، التصريح ٢/١٧٩ ٠
(٢) انظر شرح الكافية ١/١٤٨، شرح الأشموني ٢/١٥٧ ومايليها ٠
(٣) شرح المفصل ٢/١٢ ٠
(٤) انظر شرح الكافية ١/١٤٨ ٠
(٥) انظر التصريح ٢/١٧٩ ، شرح الأشموني ٢/١٥٧ ومايليها ٠

## ثانياً : حذف العلامة :

### علامة التأنيث :

نعم وبئس كلمتان وضعتهما العرب لإنشاء المدح والذم ، وفي اسميتهما وفعليتهما خلاف بين النحاة ، فالكوفيون على أنهما اسمان ، والبصريون على أنهما فعلان ، وملأت كتب النحو ببيان أدلة كل فريق ، ولعل أدلة البصريين أقوى في هذه القضية ٠

والكلمتان جامدتان غير متصرفتين ، والجمود ليس أصلاً في الأفعال ، وإنما لزمتا الجمود للزومهما إنشاء المدح والذم فأشبها حرفاً كان من حق العربية أن تضعه لأن الإنشاء من المعاني التي أدتها العربية بالحروف والحروف جوامد ، ولذا جمد الفعلان هنا ، فإن خرجا عن إرادة المدح والذم تصرفا(١)٠

ونعم وبئس تؤنثان وتذكران مع المؤنث ، قال سيبويه : «واعلم أن نعم تؤنث وتذكر ، وذلك قولك : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة ، كما قالوا ذهبت المرأة والحذف في نعمت أكثر ٠

٠٠٠٠٠ ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلا مهم ٠٠٠٠

ومن قال نعم المرأة قال نعم البلد ، وكذلك هذا البلد نعم الدار ، لما كانت البلد ذكرت ٠ فلزم هذا في كلامهم لكثرته ، ولأنه صار كالمثل ، كما لزمت التاء في ماجاءت حاجتك»(٢)٠

فالأصل تأنيث الفعل عند إسناده إلى الفاعل المؤنث إن لم يفصل بينهما ، نحو «ذهبت امرأة» أما نعم وبئس فيجوز فيهما الأصل ، كما يصح العدول عنه ، فيقال: نعم المرأة ، ونعمت المرأة ٠

وعلل المبرد لهذا فقال «فأما قولك : نعمت وبئست إذا عنيت المؤنث فلأنهما فعلان لم يخرجا من باب الأفعال إلى التسمية ، كما فعل بحب و(ذا) وكأنهما على منهاج الأفعال ٠

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/٢٩٠ ، لسان العرب «نعم» و «بئس»٠

(٢) الكتاب ٢/١٧٨ ، ١٧٩ ٠

ومن قال نعم المرأة ومأشبهه فلأنهما فعلان قد كثرا ، وصارا في المدح والذم أصلاً ؛ والحذف موجود في كل ماكثر استعمالهم إياه»(١) فالفعل هنا مسند إلى مؤنث غير مفصول عنه ، فكان حقه أن تلحقه علامة التأنيث فعدل عن هذا إلى حذف التاء ، والعلة في ذلك :-

١- كثرة الاستعمال ٠

٢- لزوم الفعلين عدم التصرف ٠

ومنع ابن أبي الربيع لحاق التاء بهما فيقال : نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ، و خطاب(٢) على جواز الأمرين(٣) ٠

وذكر ابن الأنباري أن التاء تلزمها في لغة شطر العرب، ومن حذف حذفها تنبيهاً على أن الاسم يراد به الجنس(٤) ٠

فالعدول هنا من لحاق تاء التأنيث للفعلين ، إلى حذفها منهما ٠

فالعدول هنا عدول استعمالي ٠

---

(١) المقتضب ١٤٦/٢ ٠

(٢) خطاب أرجح أن يكون : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبوبكر الماردي حيث ذكر السيوطي أن أبا حيان وابن هشام نقلا عنه كثيراً ٠
انظر بغية الوعاة ٥٥٣/١ ٠

(٣) انظر شرح الأشموني ٣٦/٣٢ ، شرح المفصل ١٣٧/٧ ومايليها ، شرح جمل الزجاجي ٦٠٤/١ ٠

(٤) انظر الإنصاف ١١١/١ ٠

## ثالثاً : حذف حرف الإشباع :

### ١- مع ضمير الذكور المجموع :

الجمع ، والتثنية ، والتذكير ، والتأنيث ، من معاني العربية التي خصت كل منها بعلامة ، ومنها مالزم الأصل ، ومنها ماعدلت فيه العرب عن أصله ، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله «وقد شبهوا به قولهم : أعطيتكموه ، في قول من قال : أعطيتكم ذلك فيجزم ، ورده بالإضمار إلى أصله ، كما رده بالألف واللام حين قال أعطيتكم اليوم ، فشبهوا هذا بذلك وله وإن كان ليس مثله ، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله»(١) .

فيفهم كلام سيبويه أن الضمة الطويلة هي الأصل ، وفي ذلك يقول أيضاً «وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار. إن شئت حذفت، وإن شئت أثبت ، فإن حذفت أسكنت الميم»(٢) .

فميم الجمع الساكنة التي لجمع الذكور إذا وليها ضمير متصل جاز ضم الميم وإشباعها ، حتى ينشأ عن الإشباع واو ، وجاز إسكان الميم وإن كان الأصل الإشباع: ميم ، فضمة طويلة .

قال السيوطي «والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالألف ، وإنما ترك للتخفيف»(٣) وعلى الأصل جاء قوله تعالى ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾(٤) .

وحذف الواو مستعمل عند العرب في غير هذا الموضع ، فبعض القبائل العربية تحذف واو الجماعة اكتفاءً بالضمة قبلها . وفي هذا قال الفراء «قد تسقط العرب الواو وهي واو الجماعة ، اكتفاء بالضمة قبلها ، فقالوا في ضربوا قد ضرب ، وفي قالوا : قد قال : وهي في هوازن وعلياقيس».

واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٧ .

(٢) نفسه ٤/١٩١ ، وانظر السيرافي النحوي ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٣٢ .

(٣) الهمع ١/٥٨ .

(٤) هود ، ٢٨ .

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبا كانُ عِنْدي * وَكَان مَعَ الأطباءِ الأساةْ

وقول الآخر :

إِذَاْ مَاشَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا * وَلَايألوهُم أحدُ ضرارا(١)

والإشباع في اللغة مستعمل في الواو وغيرها من حروف المد ٠

وقال ابن يعيش «وتقول في جمع المذكر «همو» تزيد ميماً وواواً علامة للجمع، كما زادوهما لذلك في قاموا ، وأنتمو هذا هو الأصل أعني إثبات الواو وقد تحذف الواو فراراً من ثقلها ، ولأن اللبس مرتفع لأنه لايلبس بالواحد ؛ لأن الواحد لاميم فيه ، والتثنية يلزمها الألف بعد الميم ، ولما حذفت الواو أسكنت الميم ؛ لأن في إبقاء الضمة إيذاناً بإرادة الواو المحذوفة إذ كانت من أغراضها»(٢)٠

ومما سبق نستطيع أن نقول أن الضمة الطويلة تكون علامة لجمع الذكور الغائبين ، وقد يستغنى عن هذه الحركة الطويلة ، فيقال : إنهم ، كلهم ٠

وهذه المحاولة التي ذكروا فيها أن الأصل الواو وتخفف منها ، ثم تخفف من الضمة ، وانتهت الصيغة إلى التسكين ، محاولة طيبة تدل على أن العربية في صيغها مرت بخط من التطور ، وأن العلامات كانت طويلة في البداية ، ومن سمات الطول المميزة المد ، مما يتمشى مع سير اللغات في بدائيتها ، حيث كانت تميل إلى التنغيم والتصويت والإفاضة في التعبيرات ٠

ويبدو أن النحويين - جزاهم الله خيراً - حاولوا أن يرصدوا مسار التطور الذي لجأت إليه العربية في صيغها من حيث إنها كانت تميل إلى التصويت والتطويل مستعينة على ذلك بأصوات المد شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى في حيواتها الأولى، ثم تخففت من صوت المد ، وتبع ذلك التخفف من الحركة ، وانتهى بها الأمر إلى ماسموه (الجزم) أي تسكين الصيغة ٠

---

(١) معاني القرآن ٩١/١ ٠

(٢) شرح المفصل ٩٧/٣ ، وانظر ارتشاف الضرب ٤٦٣/١ ٠

## ٢- مع المؤنث المخاطب المفرد :

قريب مما سبق الحديث عن علامة التأنيث ، ومن ذلك ماذكره المستشرق برجشتراسر في قوله «ونشاهد مثله(١) - في المخاطب المؤنث المفرد ، فقد يكون «قتلتيه» والمد هو الأصل ، والقصر مأخوذ من «قتلتِ» بغير الضمير الملحق»(٢) ٠

فالحديث هنا عن الكسرة والياء ، أو الحركة الطويلة والحركة القصيرة ، وجعل الياء مع المؤنث المفرد المخاطب هي الأصل ٠

ووظيفة الكسرة في الصيغة إعطاء الفرق بين المخاطب والمخاطبة في حالة الإفراد ٠

فالكسرة علامة فارقة بين التذكير والتأنيث في حال الخطاب مع ضمائر الرفع المنفصلة ، كما تكون في ضمائر الرفع المتصلة الدالة على الواحدة ٠

وماذكره برجشتراسر ليس غريباً عن اللهجات العربية ، ودليل ذلك ماقاله سيبويه «وحدثني الخليل أن ناساً يقولون :ضربتيه، فيلحقون الياء، وهذه قليلة»(٣) ٠

فالمد موجود مسموع عن العرب ، ولكنه قليل على ماذكر سيبويه ، والذي يظهر أن هذا المد مط للحركة وليس بأصل كما ذكر برجشتراسر لأن الإشباع خلاف الأصل ٠

واللاحقة سواء كانت ياء أو كسرة فإنها موجودة في أفعال العربية الثلاثة، لتكون دالة على المخاطبة ٠

ولم تخل أساليب العربية من وجود الياء ، ومن ذلك قول الشاعر :

رميتيه فأقصدت * وماأخطأت الرمية(٤)

ومنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «أعصرتيه»(٥) ٠

والياء أصل في اللغات السامية(٦) ٠

---

(١) أي المد ٠
(٢) التطور النحوي ٧٨ ٠
(٣) الكتاب ٤/٢٠٠ ٠
(٤) خزانة الأدب ٥/٢٦٨ ٠
(٥) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٤/٢٣٦ ٠
(٦) انظر المدخل إلى علم اللغة ٢٧٨ ، ٢٧٩ ٠

فالكسرة لا حقة للماضي ، قصيرة كثيراً ، وطويلة قليلاً ٠

ولعل الطويلة كانت تستعمل كثيراً في اللغة القدمى ، ثم لجأت العربية في أثناء تقدمها وميلها إلى الاختصار والإيجاز إلى الحركة القصيرة ٠ ونجد أن بعض اللهجات العامية لاتزال محافظة على الكسرة الطويلة في حالة المخاطبة ٠

فاللغات في بدائيتها تميل إلى التصويت ، ثم تطورت وتخففت من هذا الطول لما وجدت نفسها مستغنية عنه ٠

## رابعاً : حذف حرف من أصل الكلمة :

تحذف الهمزة من خير وشر في التعجب ، وفي التفضيل ، قال ابن الأنباري «٠٠٠، لأن الأصل أخير منك ، وأشرر منك ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الرائين في الأخرى من قولهم «شر منك» لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة ، لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم»(١)٠

وقال الأشموني «ألا إن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال٠ وقد يعامل معاملتها في ذلك أحب ، كقوله :

وحُبّ شيءٍ إلَى الإنسَانِ مَامْنَعا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم ﴿مَنِ الْكَذَّابِ الأَشَر﴾(٢) ونحو :

بلالُ خَيْرُ النّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ»(٣)

وحذفها في باب التعجب أقل منه في باب التفضيل فالغالب فيه ماأخيره ، وماأشره ، وشذ وندر خير وشر ومنه «ماخير اللبنِ للصحيح وماشره للمبطونِ» والأصل ماأخيره وماأشره ٠

أما حذفها في باب التفضيل فلكثرة الاستعمال ، وهذا من الشاذ قياساً لا استعمالاً ، لأن الاستعمال غلب القياس فيه ، وزاد عليه في جريانه على الألسن(٤)٠

قال أبوحيان «قرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر الأشر أفعل تفضيل وإتمام خير وشر في أفعل التفضيل قليل ٠٠٠ وقال أبوحاتم : لاتكاد العرب تتكلم بالأخير الأشر إلا في ضرورة شعر»(٥)٠

---

(١) الإنصاف ٤٩١/٢، وانظر الأشباه والنظائر ٣٦/٢ ٠
(٢) القمر ، ٢٦ ٠
(٣) شرح الأشموني ٤٩/٢ ٠
(٤) انظر همع الهوامع ١٦٦/٢ ، حاشية الصبان ٤٣/٣ ٠
(٥) البحر المحيط ١٨٠/٨ ٠

فالأصل في خير وشر : الأخير والأشر ، ولكن عدل عنه ، والمعدول إليه أكثر استعمالاً من الأصل ، فالمعتبر عندهم قليل أو ضرورة أو شذوذ إنما هو رجوع إلى الأصل ٠

## حذف نون كان :

يجوز حذف النون الأصلية الساكنة من مضارع كان ، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾(١) والحذف مشروط عند سيبويه والجمهور بكون الحرف التالي للنون متحركاً ، غير ضمير متصل ، وقرئ في الشواذ ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢) وأجاز يونس حذفه وإن كان مابعده ساكناً ووافقه ابن مالك(٣) ومنه قول الشاعر :

**لَمْ يَكُ الْحَق عَلَى أَنْ هَاجَهُ * رَسمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرَ(٤)**

فالعدل هنا من ذكر النون إلى حذفها ٠ قال السيوطي «يجوز حذف نون كان تخفيفاً ٠٠٠٠ وحذف هذه النون شاذ في القياس لأنها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة»(٤)٠

فعلة العدول هنا :-

١- كثرة الاستعمال ٠

٢- شبه النون بحرف العلة ٠

٣- شبه النون بحرف الإعراب ، في تدخلين ، وتدخلون(٥)٠

---

(١) مريم ، ٢٠ ٠
(٢) البينة ، ١ ٠
(٣) شرح التسهيل : ١/٣٦٦ ، ٣٦٧ ٠
(٤) همع الهوامع ١/١٢٢ ، وانظر شرح ابن عقيل ١/٥١٩ ٠
(٥) انظر المقتضب ٣/١٦٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٦٣٦ ٠

## خامساً : حذف الحروف العاملة :

### حذف حرف الجر :

حروف الجر أقوى عملاً من حروف الجزم(١) والأصل في حرف الجر عدم الإضمار ، قال سيبويه «لايجوز أن تضمر تنح عن الطريق ، لأن الجار لايضمر ، وذلك أن المجرور داخل في الجار غير منفصل ، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتنوين ·

ولكنك إن أضمرت أضمرت مما هو في معناه مما يصل بغير حرف إضافة»(٢) ·

وعدل عن هذا الأصل في الاستعمال وحذف حرف الجر ، وفي ذلك ، يقول سيبويه «وزعم الخليل أن قولهم لاه أبوك ، ولقيته أمس إنما هو على لله أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان ··· ولكنهم قد يضمرون فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ماأكثروا استعماله أحوج»(٣) ·

وعدل عن هذا الأصل فحذف حرف الجر ، ولحذفه مواضع قياسية وهي قبل «إنَّ وأنَّ» المصدريتين ، وبعد «كي» وله مواضع سماعية(٤) ·

والجمهور على أن الحذف لاينقاس مع غير «إنْ» و«أنَ» بل يقتصر فيه على السماع ·

وذهب الأخفش الصغير إلى جواز الحذف مع غيرهما قياساً متى تعين الحرف ومكان الحذف ·

أما محل «أنْ» و «أنَّ» بعد الحذف فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، والكسائي أنهما في محل نصب ، وسيبويه إلى جواز الأمرين(٥) ·

---

(١) المرتجل ٢٢٣ ·
(٢) الكتاب ١/٢٥٤ ، وانظر ٢٦٣ ·
(٣) نفسه ٢/١٦٢ ، ١٦٣ ·
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣/٣٩ ـ ٤١
(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/٥٣٨ ، ٣٨٩ ، ٥٤٠ ·

ويحذف حرف الجر كثيراً مع لفظ الجلالة ، قال سيبويه «ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلن ، وذلك أنه أراد حذف حرف الجر وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينونه»(١) .

وقال «ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه ، فجاز ذلك كما جاز لاه أبوك ، تريد لله أبوك ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ولاسبيله ، لأنه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار»(٢) .

وقال المبرد : «واعلم أن من العرب من يقول الله لأفعلن ، يريد الواو ، يحذفها وليس هذا بجيد في القياس ، ولامعروف في اللغة ، ولاجائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندي ، لأن حرف الجر لايحذف ويعمل ...»(٣) .

وقال الفراء «والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه وسمعناهم يقولون : الله لتفعلن»(٤) .

وقال ابن مالك «ويجوز جر الله دون عوض ، ولايشارك في ذلك خلافاً للكوفيين»(٥) .

فالجر دون عوض مخصوص عنده بـ«الله»وقد يكون هذا التوسع لكثرته في الاستعمال .

وذكر ابن عقيل أن الجر في غير اسم الله تعالى غير جائز عند جمهور البصريين ، وأجازه الكوفيون وبعض البصريين في غيره(٦) .

وحكى أبو عمرو أن من العرب من يضمر حرف الجر مع كل قسم ، كما أضمروا رب مع الواو وغيرها(٧) .

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٨ .
(٢) الكتاب ٢/١١٥ .
(٣) المقتضب ٢/٣٣٦ .
(٤) معاني القرآن ٢/٤١٣ .
(٥) التسهيل ١٥٠ ، ١٥١ .
(٦) انظر المساعد ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٧) انظر الأصول ١/٤٣٢، ٤٣٣ ، شرح الجمل ١/٥٣٢ ، شرح المفصل ٩/١٠٣، ١٠٥ .

ومن حذفه قول ذي الأصبع :-

**لاهِ ابنِ عمِّك لاأفضلتَ في حَسَبٍ * عنّي ولاأنتَ ديّاني فتخزوني(١)**

إذ حذف اللام وأبقى عملها ، فهو عدول عن الذكر إلى الحذف ، وحذف من «أمس» وبقيت على جرها ٠

وحذف الجر على أنواع ، حيث يحذف ويبقى عمله كما سبق ، ويحذف وينتقل ماكان مجروراً به من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى ، إذ ذهب فريق إلى أنه في محل نصب ، وقيل بل هو في محل جر ، ومنهم من أجاز الأمرين :

ويحذف وتأتي ألف الاستفهام بدلاً منه ، وفي ذلك قال سيبويه «ومثل ذلك آلله لتفعلن؟ إذا استفهمت أضمروا الحرف الذي يجر وحذفوا تخفيفاً على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً»(٢)٠

فالصورة انتقلت من جار ومجرور ، إلى استفهام ومجرور٠

## العدول عن «من» في أفعل التفضيل :

تحذف «من» في باب التفضيل ولذلك أشار سيبويه بقوله : «وأما قولهم أبدأ به أولُ ، فإنما تريد أيضاً أولُ من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول: أنت أفضلُ ، وأنت تريد من غيرك إلا أن الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه»(٣)٠

الأصل في صيغة أ فعل التفضيل أن تأتي بعدها من جارة المفضول ، ويعدل عن هذا الأصل وتحذف مع مجرورها ، وأكثر مايكون هذا الحذف إذا كان «أفعل» خبراً لمبتدأ، أو لما أصله المبتدأ، ومن ذلك :أنا أحسن ، والله أكبر ، وقول الشاعر :

**إنَّ الّذِي سمكَ السماءَ بَنَى لنا * بيتاً دعائمه أعزُ وأطولُ(٤)**

ويحذفان قليلاً بعد «أفعل» إذا كان صفة أو حالاً ، ومنه قول الشاعر :

**دنوتِ وقد خِلْناكِ كالبدرِ أجملا * فظلّ فؤادي في هواكِ مُظلّلا(٥)**

---

(١) ديوان المفضليات المفضلية ٣١/٤ ٠
(٢) الكتاب ٢/١٦١ ٠
(٣) الكتاب ٣/٣٨٨، وانظر ٢/٣٣ ٠
(٤) شرح الكافية ٢/٢١٤ ٠
(٥) شرح التصريح ٢/١٠٣ ، شرح الكافية ٢/٢١٥ ٠

وقال ابن السراج معللاً لكثرته هنا ، وقلته هناك بقوله :-

«لأن حذف الخبر كله جائز ، والصفة تبين ، ولايجوز فيه حذف (من) كما لايجوز حذف الصفة ، لأن الصفة تبين ، وليس لك أن تبهم ، إذا أردت أن تبين»(١) ٠

أي أنه لما كان الخبر من المواضع التي يجوز فيها الحذف وقد يجب جاز الحذف ، والصفة جاءت لتزيل إبهام ، وحذفها ضد الغرض من ذكرها فلاتحذف ٠

ومنع الرماني حذفها مع الصفة ٠

وأجاز البصريون الحذف إذا كان أفعل في موضع فاعل أو اسم إن نحو : جاءني أفضل ، وإن أكبر الله ، وهو ممنوع عند الكوفيين(٢) ٠

## حذف حرف النداء :-

باب النداء من الأبواب التي توسعت فيها العرب ، وتلعبت بأركانه ، فتارة يذكرون المنادي والحرف معاً ، وهذا هو الأصل ، وقد يعدلون عن هذا الأصل تخفيفاً؛ لكثرته في الكلام ، ومن عادتهم أن الشيء إذا كثر في لسانهم عمدوا إلى تخفيفه بحذف بعض أجزائه ، وكان موضع تغيير عندهم ، وفي ذلك قال سيبويه «وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله»(٣) ٠

فتحذف العرب الأداة في هذا الباب ويبقى المنادى دليلاً عليه ، وحذف حرف النداء وإن كان جائزاً عدا صور محدودة(٤) إلا أنه خارج عن القياس ٠

ومن حذفه قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(٥) أي : يايوسف ٠

والجمهور على أن المحذوف من حروف النداء لايكون إلا ياء ٠

---

(١) الأصول ١/٢٧٦ ٠
(٢) انظر همع الهوامع ٢/١٠٤ ٠
(٣) الكتاب ٢/١٩٦ ٠
(٤) انظر همع الهوامع ١/١٧٣ ٠
(٥) يوسف ، ٢٩ ٠

## العدول عن لام الأمر عند الكوفيين :

فعل الأمر العاري من اللام وحروف المضارعة فيه خلاف بين البصريين إذ يرون أنه مبني ، وبين الكوفيين إذ يرون أنه مجزوم بلام محذوفة ، والخلاف في هذه المسألة يرجع إلى ثلاثة أمور :

١- الإعراب أصل في الأفعال أم لا ؟

البصريون على أن الأصل في الأفعال البناء ، والكوفيون على أن الفعل يعرب على الأصل ·

٢- إضمار عوامل الأفعال مع بقاء عملها ، جائز أم ممتنع ؟

البصريون على منعه ، والكوفيون على جوازه ·

٣- صيغة الأمر مرتجلة مستقلة ، أم أصلها المضارع ؟

من قال بأنها مرتجلة فهي مبنية عنده ، ومن قال إنها مقتطعة من المضارع فهي معربة عنده(١)·

فالمسألة فيها قولان :

الأول : أن صيغة «افعل» في الأمر أصلية ·

الثاني : أن صيغة «افعل» في الأمر معدول بها عن «لتفعل» ·

وأشار سيبويه إلى صيغة الأمر فقال «····، واستغنى به عنهما كما استغنيت بقول اضرب عن لتضرب»(٢)·

فللأمر عنده صيغتان :

١- افعل ·

٢- لام الأمر و الفعل المضارع

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٥٢٤، ومايليها ، الكتاب ٢/١٩٧، شرح المفصل ٧/٥٨، ٥٩ ، النكت في شرح كتاب سيبويه ١/١١٧، حاشية الصبان ١/٥٨، ٥٩، الأشباه والنظائر ٢/١٨٧، ١٨٨ ·

(٢) الكتاب ٢/١٩٧ ·

ولعل الذي حمل الكوفيون على جعل صيغة الأمر مقتطعة من المضارع أنهم وجدوا بعض صيغ المضارع تدل على الأمر ، كما في قوله تعالى ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾(١) فإنَّ معناه : آمنوا، وجاهدوا ، وقرأ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه آمنوا وجاهدوا بالأمر(٢)٠

فصيغة الأمر أبدلت بصيغة المضارع في القراءة السابقة ، كما وردت بعض الشواهد القرآنية والشعرية حملت على إفادة الأمر، وتقدير اللام الدالة عليها المحذوفة، من ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾(٣) وقوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(٤) ٠ أي : ليقيموا ، وليقولوا ، وذهب الفراء والمازني والزجاج إلى أن قوله تعالى ﴿يقيموا﴾ وشبهه مبني لوقوعه موقع أقيموا(٥)٠

وبناء الفعل المضارع لوقوعه موقع الأمر في هذه الآية الكريمة يؤازر القول ببناء فعل الأمر إذ بني ماوقع موقعه ٠

والقول المنسوب للفراء فيما تقدم مخالف لما هو في معانيه ، إذ قال فى قوله تعالى ﴿يقيموا﴾ «جزمت ﴿يقيموا﴾ بتأويل الجزاء ومعناه - والله أعلم - معنى الأمر ، كقولك : قل لعبدالله يذهب عنا ، تريد :اذهب عنا فجزم بنية الجواب للجزم، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية ، ولو كان جزم على محض الحكاية لجاز أن تقول : قلت لك تذهب ياهذا ، وإنما جزم كما جزم قوله : دعه ينم ، ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾(٦) والتأويل - والله أعلم - ذروها فلتأكل ٠ ومثله ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾(٧) ومثل ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(٨)٠

---

(١) الصف ، ١١ ٠
(٢) انظر معجم القراءات ٧/١٤٠ ٠
(٣) ابراهيم ، ٣١ ٠
(٤) الإسراء ، ٥٣ ٠
(٥) انظرهمع الهوامع٢/١٥، البحر المحيط ٦/٤٩، ٥/٤١٦، ٤٢٧، النهر الماد ٥/٤٢٦٠
(٦) الأعراف ، ٧٣ ، هود ٦٤ ٠
(٧) الجاثية ، ١٤ ٠
(٨) الإسراء ، ٥٣ ، معاني القرآن ٢/٧٧ ٠

ومما حمل على حذف اللام ، قول الشاعر :-

مُحَمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ * إِذَا مَاخِفْتَ مِن أَمَرٍ تَبَالاَ

وقول متمم بن نويرة :-

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخمِشِي * لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أَوْيَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد : ليبك ، وحذف اللام ٠

ومن الممكن أن يكون حذف اللام ضرورة ٠

ومنه قول الشاعر :

فَلاَتَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي * وَلَكِنْ يَكُنْ للخيرِ مِنْكِ نَصِيْبُ

أي : ليكن ٠

وقول الشاعر :

فَتُضحِي صريعاً مَاتُجيبُ لدعوةٍ * ولاتسمعُ الداعي ويسمعكَ مَنْ دَعا

أي : وليسمعك ٠

وقول الشاعر :

قُلْتُ لبوابٍ عَلَى بَابِها * تأذنُ لي إنِّي مِنْ أَحْمَائِها(١)

وحذف لام الأمر من الضرائر المستقبحة عند النحاة ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحذفه ليس بقياس ، ومن النحويين من يرى أن حذف لام الأمر مطرد وجائز في الاختيار ، نحو : قل له يفعل : أي ليفعل ، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِي الذينَ آمَنُوا يُقِيْمُوا الصَلاَةَ﴾ ، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُوْلُوا الَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ٠ والمانعون أولوا الآيتين بأن الفعل مجزوم فيهما جواباً لطلب أو لشرط محذوف(٢)٠

---

(١) انظر الكتاب ٣/٩٨ ، الأشباه والنظائر ١/٣٩، الفوائد المشوق ٧٤، البحر المحيط ٨/٢٦٣، سر صناعة الإعراب ١/٣٩١ ، الإشارة ٣٩، همع الهوامع ٢/١٤٠

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٢٢٤ ، ومايليها ، همع الهوامع ٢/٥٥ ، ٥٦ ٠

والذي نخلص إليه مما تقدم أن العربية عبرت عن الأمر بصيغ مختلفة ، وهي :-

١- صيغة فعل الأمر «افعل» ٠

٢- صيغة المضارع المفيد معنى الأمر ٠

٣- صيغة المضارع المسبوق بلام الأمر ٠

وهذا أمر معهود في اللغة ، فإنها تنقل المعاني بين الصيغ ، ففي قوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾(١) وفي قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(٢) كلمة ﴿يرضعن﴾ وكلمة ﴿يتربصن﴾ أفعال مضارعة ولكن فيها معنى الأمر ٠

وأتى الماضي بمعنى الأمر ، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه (إذا وسع الله عليكم فأوسعوا، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص ، في إزار وقباء)(٣) فالفعل الماضي صلى بمعنى «ليصل» ٠

وتقول العرب «اتقى اللهَ امروء فعل خيراً يثب عليه»(٤)٠

المعنى : ليتق ، وليفعل ٠

وقال النبي صلى الله عليه وسلم (تصدق امرؤ من دينارِه ، من درهِمه ، من صاعِ بره ، من صاعِ تمره)(٥)٠

فكل ماتقدم ورد فيه الفعل ماض ، والمعنى معنى الأمر ، وهذا من حكمة اللغة ، حيث تقترض الألفاظ لتوسع المعاني ، فلم تحصر نفسها في الأصل بل اتسعت واستعملت الكلام على وجه ، والمعنى والدلالة على وجه آخر ، لأغراض بلاغية تزيد المعنى قوة وحسناً٠

ولو أردنا أن نقدم وجهة نظر في هذه القضية فلابد من الإشارة إلى مسألة

---

(١) البقرة ، ٢٣٣ ٠
(٢) البقرة ، ٢٢٨ ٠
(٣) صحيح البخاري ١/١٠٣ ٠
(٤) الاستيعاب ١/٣٠١ ٠
(٥) انظر شواهد التوضيح ٦٢، ٦٣، همع الهوامع ٢/١٤، نتائج الفكر ١٤٥-١٤٧ ٠

«تسكين المعرب» حيث جاء في بعض الشواهد السابقة الفعل المضارع مبني وحمل على حذف لام الطلب ، وأرى أنه من الممكن النظر إليه من منطلق تسكين المعرب، وقد جاء في اللغة في غير هذا الموطن ، ومنه قول الشاعر :-

**اليومَ أَشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ** .....(١)

ومسألة تسكين المعرب فيها خلاف ، فإن المبرد يرفضها تماماً ولعل رفضه لها لأن الإعراب من مميزات اللغة العربية ، وفي مقابل رفض المبرد فقد أجاز ذلك غيره وحملت عليه بعض القراءات والأشعار ، فقول الكوفيين بأن الأفعال هنا سكنت لأنها مجزومة بلام الأمر المحذوفة ، يمكن أن يعترض عليه بأن تكون من باب تسكين المعرب.

أما بالنسبة لتحديد الصيغة الأصلية ، والصيغة المعدول إليها فأشير إلى أن الدراسة التاريخية للغة العربية غير متحققة ، مما جعل الأسلاف يميلون إلى مناقشة بعض القضايا مناقشة ذهنية عقلية ، ولدت أصولاً افتراضية ، ولعل صيغة من هاتين الصيغتين كانت هي المستعملة ، ثم رأت العربية تحديد أساليبها فنشأت الصيغة الأخرى ، ويكاد يكون مذهب الكوفيين أقرب إلى طبيعة التطور ، ذلك أن صيغة الأمر «افعل» لاتكون إلا للمخاطبين ، بينما تستعمل «لتفعل» مع المخاطبين ومع غيرهم ، فاللغة بدأت بالعموم ، ثم مالت إلى التنظيم والتخصيص وهذا هو اللائق بحكمة اللغة .

---

(١) الخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٦ .

## سادساً : حذف المعمول :

يحذف أحد المعمولات في باب التنازع ، والتنازع : هو مايشتمل غالباً على فعلين ، متصرفين ، مذكورين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين ومايشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين(١) ٠

وباب التنازع من الأبواب الخارجة عن القياس في العربية (٢)، فيقتصر فيها على السماع(٢) وهو من الأبواب التي كسرت الكثير من أصول العربية ٠ ونحن هنا أمام أسلوب تركيبي من أساليب اللغة تتعدد فيه العوامل ، وتقل المعمولات ، إما مرفوعة أو منصوبة ، والعوامل تطلبها ، ولما كان الأصل في الفعل أن يكون عاملاً فإنهم يعملون أحد الأفعال في الظاهر ، والثاني يضمرون فيه ، وماتطلبه العوامل قد يكون متفقاً في الحالة الإعرابية ، وقد يكون مختلفاً فيها ، فمن الاتفاق «صام وصلى المسلم» فصام وصلى يطلبان المرفوع ، ومن الاختلاف «غرد وسمعت البلبل» فغرد يطلب المرفوع ، وسمعت يطلب المنصوب٠

ويختلف الحكم في باب التنازع إن كان مايطلبه العامل مرفوعاً ، عما إذا كان منصوباً ، فإن كان الضمير المطلوب مرفوعاً لم يجز حذفه فيعمل العامل في ضميره ، فإن كان للنصب أو الجر فإنه يحذف ، وهذه القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجواز حذف الفاعل ، ولزوم ذكره ٠

والحديث عن التنازع يسوقنا إلى الحديث عن مسائل عدة :-

١- هل يجوز أن يعمل المعمولان في عامل واحد إن اتفقا مطلوباه في الإعراب؟

أجاز الفراء عمل المعمولين في عامل واحد إن اتفقا في الإعراب المطلوب ، ومنعه غيره ، احتجاجاً بأن العوامل كالمؤثرات فلايجوز اجتماع عاملين على معمول واحد(٣) ٠

---

(١) انظر أوضح المسالك ١٨٦/٢، شرح كتاب الحدود٢٠٣، ٢٠٤، حاشية الصبان ٩٧/٢٠

(٢) انظر همع الهوامع ١٠٨/٢، ١٠٩، البسيط ٣٠٣/١ ٠

(٣) انظر همع الهوامع ١٠٩/٢ ، حاشية الصبان ٩٨/٢، ١٠٣ ٠

والمطلوب إن كان مرفوعاً فإنه يضمر ولايحذف عندالجمهور فتقول : «يحسن ويسيئان ابناك» إن أعملت الأول وتقول «يحسنان ويسيء ابناك» إن أعملت الثاني ، وأجاز الكسائي الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل(١) ٠

ولعل هذا الرأي له مايبرره في اللغة ، إذ يجوز : «ذهب محمد وقام» ومحمد فاعل مشترك بين ذهب وقام ٠

٢- هل يجوز حذف الفاعل أم لا ؟

يجيز الكسائي حذف الفاعل في نحو : ضربني وضربت الزيدين ، وقيل إن ماوقع فيه أشنع مما فر منه ، لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، وقيل إن هذا المنسوب إليه باطل بل هو عنده مستتر في الفعل(٢) ٠

أما حذف ضمير المفعول فجائز عندهم ، لأنه فضلة ، وتوقفوا عند حذف ضمير الفاعل ٠

والفاعل إن كان ظاهراً فالنحاة على أنه لايحذف ، وكذلك نائبه ، واسم كان ؛ لأنه كالجزء بالنسبة للفعل ، فهو يستتر ولايحذف ، وقد أجاز حذفه الكسائي ، وابن مضاء ، والسهيلي(٣) والحق أن هناك مواضع يحذف فيها الفاعل وهي :-

١- فاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه ، نحو قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٤) ٠

٢- إذا قام البدل مقام الفاعل نحو (ماقام إلا زيدٌ) ٠

٣- إذا ناب عن الفاعل حال مفصلة نحو «طفل أقبل يصرخ فاستقبلته أم أم» والأصل : فاستقبلته الأمهات أماً أماً ٠

٤- فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾(٥) ٠

٥- عند نيابة المفعول عن الفاعل ٠

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٥٥٠ ، ٥٥١ ٠
(٢) انظر شرح التصريح ١/٣٢٠ ، ٣٢١ ، حاشية الصبان ٢/١٠٢ ٠
(٣) انظر همع الهوامع ١/١٦٠ ، الاتقان ٣/١٩٨ ٠
(٤) مريم ، ٣٨ ٠
(٥) البلد ، ١٤ ٠

٦- فاعل قل وكثر وطال إذا اتصل بها (ما) الزائدة ٠

٧- إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه نحو «بنو فلان يطؤهم الطريق» أي أهل الطريق ٠

٨- في الفعل المسند إلى واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وأكد بالنون فإن الفاعل يحذف لالتقاء الساكنين(١)٠

فحذف الفاعل وارد في أكثر من باب من أبواب العربية ٠

٣- هل يجوز الإضمار قبل الذكر أم لا ؟

منع الكوفيون الإضمار قبل الذكر ، ومن هنا امتنع عندهم «يحسنان ويسيء ابناكا» حيث اشتمل على ضمير الرفع في الأول قبل ذكره، وأجازه البصريون(٢) والحق أن الإضمار قبل الذكر غير مقصور على هذا الباب ، فقد جاء في أبواب العربية الآتية :-

١- إذا كان الضمير مكملاً معمول فعل أو شبهه إن كان المعمول مؤخر الرتبة٠

٢- أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبابه ٠

٣- أن يكون مجرور رب ٠

٤- أن يبدل من المفسر ٠

٥- أن يخبر عنه بالمفسر ٠

٦- ضمير الشأن فإن مفسره الجملة بعده ٠

٧- المرفوع بأول الفعلين المتنازعين ، عند من أجازه(٣)٠

٤- هل يجوز الاستغناء عن المعمولات المنصوبة وعن ضمائرها ٠ أم لا؟

في المسألة خلاف ، فمنهم من أجاز الاستغناء عن المعمولات المنصوبة وعن ضمائرها ومنهم من منع(٤)٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٦٠ ومايليها ، الأشباه والنظائر ٢/٨٥ ٠
(٢) انظر حاشية الصبان والأشموني ٢/١٠٢ ، ١٠٣ ٠
(٣) انظر همع الهوامع ١/٦٥ ، ٦٦ ، النحو الوافي ١/٢٥٦ ، ٢٥٨ ٠
(٤) انظر حاشية الصبان وشرح الأشموني ٢/١٠٤ - ١٠٧ ٠

ومن هنا نجد أن باب التنازع يختلف عن غيره من أبواب العربية في قضاياه كلها ، فهو من الأبواب التي كثر فيها الخلاف ، وتشعبت الأراء ، بدأ من أي العوامل أولى بالعمل ؟ إلى آخر القضايا المطروحة في هذا الباب · ولعل هذا يعطي إشارة إلى أن التقعيد في هذا الباب تقعيد مضطرب، ولعل قلة أساليبه المسموعة عن العرب جعلتهم يخضعونه إلى الفلسفة والمنطق ، ومالوا فيه إلى النظريات التجريدية·

ولعل رأي الفراء القائل بأن العامل المرفوع عند طلب العوامل له يكون لهما معاً رأي له مايمنحه صفة القبول تفادياً لحذف العمد ، فإن كان المعمول منصوباً فلابأس في إعماله في أحدهما وإخلاء العوامل الأخرى عن العمل ، لوروده في الكلام ومن ذلك قوله تعالى ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيه﴾(١) فالفضلات تحذف لعلل بلاغية·

فباب التنازع يقفنا أمام صورة من صور اللغة تتزاحم فيها الوحدات العاملة، وتقل المعمولة ، وبالضرورة فإن صورة كهذه الصور تحتاج إلى تقعيد محكم مطرد ، يضبط أصولها ، ويخضعها لقانون موحد تندرج تحته ·

والباب بأكمله فيه عدول عن الأصل ، وخروج عن القياس ·

---

(١) الحاقة ٦٩ ·

## العدول عن ذكر المفاعيل :

حذف المفعول مما كثرت لطائفة ، ودقت أسراره ، عند البلاغيين ، وقسموا الفعل من حيث المعنى المقصود من ورائه إلى :

١- الإخبار به عن مجرد وقوع الحدث ، فتستغني عن ذكر الفعل والفاعل ٠

٢- الإخبار به عن وقوع الفعل من فاعل ، فتذكرهما ولاتذكر المفعول ، ولعدم الحاجة إليه فإن ابن هشام يرى أنه لايسمى محذوفاً ٠

٣- الإخبار به عن وقوع الفعل من الفاعل على المفعول فيذكر(١) والمفعول به واجب الذكر في بعض مواطن الكلام(٢) ولايلزم الحذف إلا في باب التنازع ، وماعدا ذلك فإن العرب تعدل عنه في استعمالاتها فتحذف المفعول في بعض الاستعمالات ، بل ربما كان الحذف أحسن كما في مفعول المشيئة إن كان أمراً مألوفاً ، وأحياناً تذكره ، وكل ذلك من توسع العرب وحكمة العربية ٠

---

(١) انظر دلائل الاعجاز ١١٨-١٣١ ، خصائص التراكيب ٢٧٢ ومايليها ٠

(٢) سبق ذكرها ١٢١ ، ١٢٢

## العدول عن ذكر المنادى :

المنادى نوع من أنواع المفاعيل ، وقد اعتراه الحذف في بعض استعمالات العربية ، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿أَلَاْ يَااسْجُدُوا لِلَّهِ﴾(١) على قراءة الكسائي(٢) .

ومنه قول المرقش الأصغر :-

**أَلَاْ يَااسْلَمِي لَاصُرِمَ لِي اليومَ فَاْطِمَا * وَلَاْ أبداً مَادَامَ وَصلُكِ دَائِما(٣)**

كما تدخل أداة الاستفهام على أسماء الاستفهام ، ومنه قول ذي الأصبع العدواني :

**يَاْمَنْ لِقَلْبٍ شَدِيْدِ الهَمِ مَحْزُونِ * أَمْسى تَذَكَّر ريا أُمَّ هَارُونِ(٤)**

كما تدخل على كلمتي «لهف و ويح»، ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

**يالهفَ مِنْ عَرَفاءَ ذاتِ فليلةٍ * جاءتْ إليَّ على ثلاثٍ تَخْمَعُ(٥)**

وقول تأبط شراً :

**ولاأقولُ إِذَا مَاْخلةُ صَرِمَتْ * ياويحَ نَفْسِي مِنْ شوقٍ وإِشْفَاْقِ(٦)**

كما تدخل على الحروف ، ومن دخولها على «رب» قول ذى الأصبع :-

**يارُبَّ ثوبِ حواشيهِ كأوسطِهِ * لاعيبَ في الثوبِ مِنْ حسنٍ وَمِنْ لينِ(٧) .**

ومن دخولها على «ليت» قول أفنون التغلبي :

**فَلَاْخَيْرَ فِيما يكذبُ المرءُ نفسُه * ونقوالُه للشيءِ يَاْليتَ ذَالِيَا(٨)**

---

(١) النمل ، ٢٥ .
(٢) النشر ٢/٣٣٧ .
(٣) المفضلية ٥٦/١ .
(٤) المفضلية ٣١/١ .
(٥) المفضلية ٩/٣٣ .
(٦) المفضلية ١/٩ .
(٧) المفضلية ٣١/٣٠ .
(٨) المفضلية ٦٥/١٢ .

والخلاف بين النحاة في «يا» في مثل هذه الاستعمالات : هل هي للنداء والمنادى محذوف ؟ أو للتنبيه ؟.

قال سيبويه مشيراً إليها «وأما يا فتنبيه ألا تراها في النداء في الأمر كأنك تنبه المأمور ، وقال الشاعر ، وهو الشماخ :

**أَلاَ يَاسْقِيانِي قبلَ غارةِ سِنْجَالِ * وقبلَ منايا قَدْ حَضَرْنَ وآجالِ»(١)**

وقال الفراء «وقوله (ألا يسجدوا لله) تقرأ (ألا يسجدوا) ويكون (يسجدوا) في موضع نصب ، وكذلك قرأه حمزة ، وقرأها أبوعبدالرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج مخففة (ألا يسجدوا) على معنى ألا ياهؤلاء اسجدوا . فيضمر هؤلاء ، ويكتفي منها بقوله (يا) قال : وسمعت بعض العرب يقول : ألا ياارحمانا ، ألا ياتصدقا علينا ، قال : يعنيني وزميلي ، وقال الشاعر وهو الأخطل :

**أَلاَ يَااسْلَمِي ياهندُ هندُ بني بدرٍ * وإن كان حيانا عدى آخرَ الدهرِ»(٢)**

وقال ابن السراج «وقد تحذف العرب المنادى المستغاث مع (يا) لأن الكلام يدل عليه ، وقال أبو عمرو قولهم «ياويل لك ، ياويح لك» كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له»(٣).

وقال ابن جني في قوله تعالى (ألا يا اسجدوا) وماشابهه إن «يا» فيها جردت من معنى النداء وخلصت تنبيهاً(٤).

وقال ابن عصفور في قول الشاعر : يالعنة الله ....

«لو كان لعنة الله منادى لكانت مفتوحة لأنها مضافة»(٥)

وابن هشام على أن (يا) قبل الفعل والحرف والجملة الاسمية لنداء والمنادى محذوف ، وقيل تنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها(٦).

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٤ وانظر ٢٢٠ .
(٢) معاني القرآن ٢/٢٩٠ .
(٣) الأصول ١/٣٥٤ .
(٤) الخصائص ٢/٢٧٨ .
(٥) شرح الجمل ٢/١١١ .
(٦) مغني اللبيب ٢/٣٧٣، ٣٧٤ .

وقال ابن فارس «ويا للتلهف والتأسي نحو قوله جل ثناؤه ﴿يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾(١) وتكون تنبيهاً كقوله :

**ياشاعراً لاشاعَر اليومَ مثلَهُ * جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضعُ**

وعلى هذا يتأول قوله جل ثناؤه ﴿ألا ياسجدوا﴾ و «يا» تكون للتلذذ نحو قوله «يابردها على الفؤاد»(٢) .

وأشار في موضع آخر إلى أن المنادى محذوف(٣)

والزجاج على جواز حذف المنادى في مثل قوله تعالى ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُ﴾(٤) و ﴿يَالَيْتَ قَومِي يَعْلَمُونَ﴾(٥) وقوله عز وجل ﴿ألا ياسجدوا﴾.

وذهب أبو علي إلى أن «يا» هنا أخلصت للتنبيه ، وأن الجملة كأنها المنادى في الحقيقة(٦).

وقال التبريزي في قول الشاعر «ياويح نفسي من شوق وإشفاق» : «المنادى محذوف في قوله «ياويح» كأنه قال : ياقوم ويح نفسي ... ولايمنع أن يكون دعا الويح نفسه كقوله تعالى ﴿لَاتَدْعُوا اليومَ ثُبُوراً وَاحِداً وادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾(٧).

وقال في موضع آخر «يجوز أن يكون نادى اللهف ، ويجوز أن يكون المنادى محذوفاً(٨).

والزمخشري(٩) وابن يعيش(١٠) على أن المنادى محذوف .

---

(١) يس ، ٣٠ .
(٢) الصاحبي ١٧٨ ، ١٧٩ .
(٣) نفسه ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٤) الأنعام ٢٧ .
(٥) يس ٢٦ .
(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٥٠ ، ٦٥١ .
(٧) الفرقان ، ١٤ ، شرح المفضليات للتبريزي ١/٢٨ ، ٢٩ .
(٨) شرح المفضليات للتبريزي ٢/١٠٦٩ .
(٩) المفصل ، ٤٨ .
(١٠) شرح المفصل ٢/٢٤ .

وقال القرطبي «وقرأ الأزهري والكسائي وغيرهما (ألا يااسجدو لله) بمعنى ألا ياهؤلاء اسجدوا لأن «يا» ينادى بها الأسماء دون الأفعال ٠٠٠٠ وحكى بعضهم سماعاً عن العرب : ألا يارحموا ، ألا ياصدقوا ، يريدون ألا ياقوم ارحموا اصدقوا، فعلى هذه القراءة اسجدوا في موضع جزم بالأمر والوقف على (ألايا) ثم تبتدئ فتقول: «اسجدوا» قال الكسائي :ماكنت أسمع الأشياخ يقرؤنها إلا بالتخفيف على نية الأمر٠

وقال الجرجاني : هو كلام معترض من الهدهد أو سليمان ، أو من الله ، أي: ألا ليسجدوا ٠٠٠، اي ليس هاهنا نداء»(١)٠

وقال ابن منظور : ويقال نادى لهفه إذا قال : يالهفي(٢) ٠

مما سبق نجد أن النحاة على مذاهب ثلاثة في «يا» المتقدمة :-

١- من يجعل «يا» للنداء والمنادى محذوف ٠

٢- من يجعل «يا» للتنبيه ٠

٣- من يجعل «يا» للتلذذ ٠

وبعد فهذه خلاصة لابن مالك في «يا» حين تخرج في الظاهر عن اختصاصها من الدخول على الأسماء وذلك كما في قول ورقة بن نوفل : ياليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك(٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أو مخرجي هم)٠

قال ابن مالك «قلت يظن أكثر الناس أن (يا) التي تليها ليست حرف نداء والمنادى محذوف فتقدير قول ورقة على هذا : يامحمد ليتني كنت معهم ٠ وتقدير قوله تعالى (ياليتني كنت معهم)(٤) ياقومي ليتني كنت معهم ٠ وهذا الرأي عندي ضعيف ؛ لأن قائلاً (ياليتني) قد يكون وحده فلايكون معه منادى ثابت ولامحذوف، كقول مريم عليها السلام ﴿يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾(٥) ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته ، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء ، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته فإن الآمر

(١) الجامع لأحكام القرآن الكريم ١٣/١٨٦، ١٨٧ ٠
(٢) لسان العرب ٩/٣٢٢ (لهف)٠
(٣) صحيح مسلم ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ ٠
(٤) النساء ، ٧٣ ٠
(٥) مريم ، ٢٣ ٠

والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء ، واستعمل ذلك كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف فحسن حذفه لذلك.

فمن ثبوته قبل الأمر ﴿يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾(١) ومن ثبوته قبل الدعاء ﴿يَامُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾(٢).

فحسن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل اعتياد الحذف بخلاف «ليت» فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً ، فادعاء حذفه باطل لخلوه من دليل فتعين كون «يا» التي قبلها لمجرد التنبيه ، كما في نحو قول الشاعر:-

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هل أَبِيْتَنَّ ليلةً * بوادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيْلُ

.... ومثل (يا) الواقعة قبل ليت في تجردها للتنبيه (يا) الواقعة قبل حبذا في قول الشاعر :-

يَاحَبذا جبلُ الريانِ مِنْ جبلٍ * وحبذا ساكنُ الريانِ مَن كانا

وقبل (ربَّ) في قول الراجز :

يارُبَّ سارِبات ماتوسدا * إلا ذراعَ العيسِ أو كفَّ اليدا(٣)

ومما حمل على حذف المنادى قول العرب «يارب هيجاء هي خير من دعة»(٤) و(ياربما خان النصيح المؤتمن)(٥) وقولهم (ياحبذا الإمارة ولو على الحجارة) و (ياحبذا التراث لولا الذلة)(٦).

وحذف المنادى معدول به عن الأصل ، إذ حق المنادى منع الحذف ، لأن عامله حذف لزوماً(٧) فكان حذف العامل والمعمول معاً إجحافاً.

---

(١) البقرة ، ٣٥ .
(٢) الأعراف ، ١٣٤ .
(٣) شواهد التوضيح ٤-٩ وانظر شفاء العليل ٢/٨٠٣ .
(٤) مجمع الأمثال ٢/٣٤٢ .
(٥) نفسه ٢/٣٣٨ .
(٦) نفسه ٢/٣٣٩ .
(٧) انظر همع الهوامع ١/١٧٤ .

**العدول في الخبر :-**

ماعلم من المبتدأ والخبر جاز حذفه ، وللخبر مواضع يلزم فيها الحذف وهي:

١- إذا وقع المبتدأ بعد لولا ٠

٢- إذا وقع المبتدأ بعد واو المعية ٠

٣- إذا كان المبتدأ نصاً صريحاً في القسم ٠

٤- إذا كان المبتدأ مصدراً ، وأغنت عن الخبر حال لاتصلح أن تكون خبراً(١)٠

وماعدا ذلك فإن العربية جاءت فيه بالخبر ، وسمحت بحذفه ، ومن المواضع التي أجازت فيها العربية حذف الخبر :-

١- إذا عطف على المبتدأ مماثل له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق ، ومنه قول الشاعر :-

نَحْنُ بِمَاعِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(٣)

فإن خبر «نحن» محذوف : أي نحن راضون ، وحذف لدلالة خبر أنت عليه ٠

٢- إذا وقع الاسم الموصول بعد همزة استفهام إنكاري مبتدأ ، والخبر عكس المبتدأ في الصفة ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾(٣) فإن الخبر محذوف تقديره : كمن هداه الله(٤)٠

٣- إذا كان الخبر في إجابة سؤال «فإذا قيل من حاضرٌ؟ لك أن تقول : زيدٌ وتسكت، أو زيدٌ حاضرٌ ، وكذلك إذا قيل : أيهم حضر لك أن تقول : محمدٌ، أو تقول : محمدٌ حاضرٌ٠

٤- خبر المبتدأ الواقع بعد «إذا» الفجائية ، نحو «خرجت فإذا زيدٌ» أو «فإذا زيدٌ موجودٌ»٠

---

(١) سيأتي الحديث عنها مفصلاً ٣٠٢ - ٣٠٨

(٢) مغني اللبيب ٦٢٢/٢ ٠

(٣) فاطر ، ٨ ٠

(٤) انظر مغني اللبيب ١٤/١ ٠

وفي إذا الفجائية الخلاف الآتي :-

١- الكوفيون والأخفش وابن مالك ، يرون أنها حرف ٠

٢- ماعداهم يرى أنها ظرف زمان أو مكان ، وعلى جعلها ظرف مكان فلاحذف في الخبر ، إذ هي خبر ، والمحذوف هو متعلق الخبر(١)٠

٥- بعد فاء الجواب ، ومنه قوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾(٢)٠

٦- بعد القول ، ومنه قوله تعالى ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾(٣)٠

## خبر كان وأخواتها :

كان وأخواتها خبرها لازم الذكر ، ولم تعدل العرب إلا في «ليس» فإن الخبر جائز الحذف معها إن كان اسمها نكرة عامة ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَأَمَّا الجودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جَوْد

وجاء عن سيبويه «ليس أحد»(٤)

## خبر كاد وأخواتها :

لم يمنع النحاة حذف خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع متى دلت عليه القرينة ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ المَوتِ أَوْ كِربا(٥)

## اسم إن وأخواتها وخبرها :

أجاز النحاة حذف خبر (إنَّ) وأخواتها إنْ دل عليه دليل ، كما يحذف الاسم قليلاً ، ومنه ماحكاه سيبويه من قولهم : إنَّ بك زيدٌ مأخوذ، والتقدير إنه ، أي أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وجاء الاستعمال بذكر ضمير الشأن ، ومنه قوله تعالى :

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٠٦ ٠
(٢) فصلت ، ٤٦ ٠
(٣) الفرقان ، ٥ ، وانظر همع الهوامع ١/١٠٣ ، عدة السالك ١/٢١٦، ٢١٧ ٠
(٤) انظر همع الهوامع ١/١١٦ ٠
(٥) نفسه ١/١٣١ ٠

﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾(١) وحذف الاسم مع «ليت» ومنه قول الشاعر :

فَلَيْتَ دَفَعْتِ الهَمَّ عَنِّي ساعةً

أي : فليتك ٠

وحذف مع لكن ، ومنه قول الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضبياً عَرَفْتَ قرابتي * ولكنْ زنجيُّ غليظُ المشافرِ

برفع «زنجي» والتقدير : ولكنك(٢)

ويحذف الخبر إن دل عليه دليل ، كأن تكون جملة إن وأخواتها إجابة سؤال، وفي ذلك قال سيبويه «يقول الرجل للرجل : هل لكم أحد؟ إنَّ الناس ألَبٌّ عليكم ٠ فيقول : إن زيداً وإن عمراً : أي : إنَّ لنا» ومنه قول الأعشى :

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً * وإنَّ في السفر مامضى مهلاً(٣)

والتقدير : إنَّ لنا في الدنيا محلا ، وإنَّ لنا عنها مرتحلا٠

والكوفيون لايرون حذف الخبر إلا مع النكرة ، قال الرضي «وإذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقا ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ماجاء كذلك ٠٠٠٠٠ والفراء يشترط في جواز حذف أخبارها تكرير إنَّ»(٤)٠

وقال ابن جني «والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة ٠٠»(٥)٠

وقال ابن مالك «وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً ، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم»(٦)٠

ومن حذفه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيْلِ اللَّهِ﴾(٧)٠

---

(١) الجن ، ١ ٠
(٢) انظر المطالع السعيدة ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، همع الهوامع ١/١٣٦ ٠
(٣) الكتاب ٢/١٤١ ٠
(٤) شرح الكافية ٢/٣٦٢ ٠
(٥) الخصائص ٢/٣٧٤ ٠
(٦) التسهيل ، ٦٢ ٠
(٧) الحج ، ٢٥ ٠

وفي تقدير الخبر أقوال :

١- قيل التقدير «وهم يصدون»، وخبر «إنَّ» محذوف تقديره خسروا أو هلكوا بعد والباد عند ابن عطية ٠

وقدره الزمخشري بعد «الحرام» نذيقهم من عذاب أليم ٠

٢- قيل الواو في «ويصدون» زائدة ، وهو خبر إن ، والبصريون لايجيزون زيادة الواو(١)٠

ومن حذف خبر لكن قول الفرزدق :

**فَلَوْ كُنْتَ ضَبياً عرفتَ قَرَابَتِي * ولكن زنجياً عظيمَ المشافرِ**

بنصب «زنجي» ٠

ومن حذف الخبر مع «لعل» قول جميل :

**أَتَونِي فَقَالُوا ياجميلُ تَبَدلتَ * بثينةُ أبداً فَقُلْتُ لَعَلَّها(٢)**

## العدول في خبر لا النافية للجنس :

الجملة المشتملة على لا النافية للجنس من الجمل التي تعرضت أجزاؤها للحذف ، وفي ذلك يقول سيبويه «فإذا قلت لا أبالك ، فها هنا إضمار مكان ، ولكنه ترك استخفافاً واستغناءً»(٣)٠

وقيل : حذف خبر لا كثر كثرة دعت إلى قول بعضهم أنه لايذكر(٤)٠

وهذا من حكمة اللغة فإنها تجنح إلى تخفيف الوحدات الكلامية إن ظهر معناها ، ويظهر هذا جلياً في خبر «لا» إذا كان كوناً مطلقاً ، أو دالاً على مجرد

---

(١) انظر البحر المحيط ٣٦٢/٦ ٠
(٢) انظر همع الهوامع ١٣٦/١ ٠
(٣) الكتاب ٢٨٢/٢ ٠
(٤) انظر مغني اللبيب ٢٣٩/١ ٠

الوجود · وهذا هو أكثر ماتدور عليه استعمالات «لا» حيث يقصد بها غالباً نفي وجود مادخلت عليه، نحو «لابأس» ، وقوله تعالى ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾(١) أما إن كان الخبر غير ذلك فحذفه جائز ، فعندما تقول «لا كتاب» إذا أردت لا كتاب موجود أو كائن ، فإن الحذف واجب ، وإن أردت لا كتاب عندك فإن الحذف جائز ، أي أن القرائن هي التي تحدد كون الحذف على جهة الوجوب ، أم على جهة الجواز·

وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون ، والطائيون ، ويغلب في لغة الحجازيين ، ويرى أبوحيان أن أكثر مايحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا(٢)·

ومن حذفه مع إلا قول الحصين بن الحمام :

**وَلَاغَرْوَ إِلَّا الخضرَ خضرَ محاربٍ * يَمَشُّونَ حَوْلِي حاسراً وملأمَّا(٣)**

ومنه مذكوراً قول النبي صلى الله عليه وسلم (لاشخصَ أغيرُ من الله)(٤)·

وقول الشاعر :

**ولاكريمَ مِنْ الولدانِ مصبوحُ**

وعلل الحذف بأن «لا» ومادخلت عليه جواب استفهام عام ، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً(٥)·

فحذف خبر لا إن علم ملتزم عند تميم وطيء أي أن الأصل هنا مرفوض ، وماعدا ذلك يجوز فيه الحذف والذكر أي أن الأصل معدول عنه ·

## العدول في كان واسمها :

تحذف كان مع اسمها جوازاً بعد «إنْ» و «لو» الشرطيتين ، ومنه : إنْ خيراً فخير ، وإنْ شراً فشر ، ومن حذفها بعد «لو» قول الشاعر :

---

(١) الشعراء ، ٥٠ ·
(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧٥ ، ٢٧٩ ، همع الهوامع ١/١٤٦ ، التصريح ١/٢٤٦ ·
(٣) ديوان المفضليات ، المفضلية ١٢/٢١ ·
(٤) صحيح البخارى ٦/٢٦٩٨ ·
(٥) انظر همع الهوامع ١/١٤٦ ·

**لَايَأْمَنُ الدهرَ ذو بغيٍ ولو ملكاً * جنودُه ضاق عنها السهلُ والجبلُ(١)**

وتحذف مع خبرها ، وذلك بعد «إنْ» و «لو» الشرطيتين كذلك ، قال السيوطي «ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير فيه أو معه»(٢) أي على الرفع في الأمثلة السابقة «إنْ شرٌ فشر ، وإنْ خيرٌ فخير» أي إنْ كان في عمله خير ، وإنْ كان في عمله شر ، فحذفت مع خبرها ٠

---

(١) انظر أوضح المسالك ١/٢٦٠ - ٢٦٣ ٠

(٢) همع الهوامع ١/١٢١ ٠

## سابعاً : الحذف في باب التوابع :

## العدول عن ذكر الموصوف

مما عدلت فيه العرب عن الأصل «الموصوف» فحذفته في بعض كلامها ، وفي ذلك يقول سيبويه : «فإذا قلت ألا ماءَ ولو باردا لم يحسن إلا النصب لأن باردا صفة · ولو قلت ائتني ببارد كان قبيحاً ، ولو قلت ائتني بتمر كان حسناً ، ألا ترى كيف قبح أن تضع الصفة موضع الاسم»(١)·

أي أن «بارداً» صفة لـ«ما» محذوفة ، وأقام الصفة مقام الموصوف وأعربها بإعرابه ·

وقال ابن جني «وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأكثر ذلك في الشعر،وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص ، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لامن مظان الإيجاز والاختصار · وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه · وهذا مع ماينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان · ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات مالايمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة»(٢)·

وذكر ابن مالك شروط حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فقال «ويقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن علم جنسه ، ونعت بغير ظرف أو جملة ، أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ماقبله من مجرور بمن أو في وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر(٣)-

وقال ابن يعيش «المنعوت يحذف كثيراً إذا كانت الصفة متمكنة نحو : مررت بظريف ، وعاقل ···، وشبهها من الأسماء الجارية على الفعل ، فأما إن كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو : مررت برجل أي رجل أو أيما رجل فإنه يمتنع حذف الموصوف»(٤)·

---

(١) الكتاب ١/٢٢٧ ·
(٢) الخصائص ٢/٣٦٦ ·
(٣) التسهيل ١٧٠ ·
(٤) شرح المفصل ٣/٦٢ ·

وقال ابن عصفور «ولايجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت صفته في تقدير الاسم ، إلا مع (من) نحو قولهم : منا ظعن ومنا أقام ، أي : فريق ظعن وفريق أقام ، بشرط أن يكون الموصوف مما يجوز حذفه»(١)٠

وقال الرضي «اعلم أن الموصوف يحذف كثيراً إن علم» ثم ذكر متى يكون الحذف جائزاً(٢)٠

وقال السهيلي «ولما قدمناه من افتقاره للضمير فإنه لايجوز إقامة النعت مقام المنعوت ، فتقول : جاءني طويل ، ورأيت شديداً ، وخفيفا ، وامتناع ذلك لوجهين :

أحدهما : احتماله للضمير ، فإذا حذفت المنعوت لم يبق للضمير مايعود عليه ٠

الثاني : عموم الصفة فلايدري الموصوف بها ماهو ؟

فإن أجريت الصفة مجرى الاسم مثل : جاءني الفقيه ، وجالست العالم ، خرج عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء ، وإن جئت بفعل مختص بنوع من الأسماء، وأعملته في نعت مختص بذلك النوع كان حذف المنعوت حسناً، كقولك : أكلت طيباً، ولبست ليناً ، وركبت فارها ، ونحو من هذا ٠٠٠٠ فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام :

١- نعت لايجوز حذف منعوته ، كقولك رأيت سريعاً ، ولقيت خفيفاً ٠

٢- نعت يقبح حذف منعوته وهو مع ذلك جائز ، كقولك : لقيت ضاحكاً ، ورأيت جاهلاً ، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء ٠

٣- قسم يستوي فيه حذف الموصوف وذكره في الجواز ، كقولك : أكلت طيباً ، وشربت عذباً ، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات ٠

٤- قسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام كقولك : أكرم الشيخ ، ووقر العالم ، وارفق بالضعيف ، لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر٠

---

(١) المقرب ١/٢٢٧ ٠

(٢) شرح الكافية ١/٣١٧ ٠

٥- قسم لايجوز فيه ألبتة ذكر الموصوف كقولك : دابة ، وأبطح ، وأبرق ، وأجرع للمكان ، وأسود للحية ، وأدهم للقيد ، وأخيل للطائر · فهذه في الأصل نعوت، ألا تراهم لايصرفونها ويقولون في المؤنث : بطحاء ، وجرعاء ، وبرقاء ، ولكنهم لايجرونها نعتاً على منعوت ، فنقف عندما وقفوا ، ونترك القياس إذ تركوا والله المستعان»(١)·

فالسهيلي قدم أنواع المنعوت من حيث الحذف والذكر وكانت على النحو الآتي:

١- نوع يلزم الأصل ·

٢- نوع يعدل فيه عن الأصل ، والعدول قبيح ·

٣- نوع يعدل فيه عن الأصل ، والعدول جائز ·

٤- نوع يعدل فيه عن الأصل ، والعدول أحسن ·

٥- نوع يرفض فيه الأصل ·

ولحذف المنعوت شروط ألقت النصوص السابقة الضوء عليها ، وهي :-

١- إذا كان النعت مفرداً ، فلابد أن يكون جارياً على الفعل كما قال ابن يعيش·

٢- لايحذف المنعوت إذا كان النعت جملة أو شبهها ·

٣- يجوز حذف المنعوت الواقع مبتدأ إذا كان بعضاً من اسم متقدم عليه مجرور بفي أو بمن ·

ولعل الذي حملهم على منع حذف المنعوت إذا كان النعت جملة أن المنعوت مفرد، وشرط الحذف أن يحل النعت محل المنعوت ويعرب إعرابه ، والجملة في كثير من أحوالها لاتحل محل المفرد ، ولما كان الخبر يقع جملة كثيراً جاز في جملته الحذف لجواز وقوع جملة الخبر موقع الخبر المفرد المحذوف ، وهذا مايفهم من قول الرضي «لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله ، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف»(٢)·

---

(١) نائج الفكر ١٦٢، ١٦٣ ·
(٢) شرح الكافية ٣١٧/١ ·

والمفرد المنعوت المحذوف تشتمل جملته على دليل يدل عليه ففي المثال الذي ذكره سيبويه : ألاماء ، ألا بارداً فإن الصفة «بارداً» تقدمها مايدل على موصوفها المحذوف وهو قوله «ألاماء»·

## العدول عن ذكر الصفة :

حذفت الصفة في الاستعمالات العربية شأنها في ذلك شأن الموصوف ، وإن كان حذفها إن دل الحال عليها أقل من حذف الموصوف(١)·

قال سيبويه «وتقول : سير عليه ليلٌ طويلُ ، وسير عليه نهارُ طويلُ ، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت ···»(٢)·

وقال ابن جني «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليلُ ، وهم يريدون : ليلُ طويلُ · وكأن هذا إنما حذفت الصفة منه لما دل من الحال على موضعها · وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم مايقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك · وأنت تجس هذا من نفسك إن تأملته · وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ، فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك ···· فعلى هذا ومايجري مجراه تحذف الصفة ، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لايجوز»(٣)·

وقال ابن مالك «وقد يكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به»(٤) ·

وقال الرضي «وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها ، قال :

**ألا أيُّها الطيرُ المُرَبَّبةُ بالضحى * على خالدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ على لحمِ**

أي على لحمٍ أي لحم»(٥)·

---

(١) انظر الهمع ٢/١٣٠ ·
(٢) الكتاب ١/٢٢٠ ·
(٣) الخصائص ٢/٣٧٠ ، ٣٧١ ، وانظر شرح المفصل ٣/٦٣ ·
(٤) التسهيل ١٧٠ ·
(٥) شرح الكافية ١/٣١٧ ·

ويجعل السيوطي حذف الصفة مع العلم بهاقليلاً ، لتنافيه مع الغرض الذي جيء بها من أجله(١) كما ذكر ابن يعيش أن القياس في الصفة والموصوف عدم الحذف(٢) فالموصوف يحذف ، والصفة تحذف متى كان تقديرها واضحاً بيناً بتضمن الكلام والحال عليه ، وكل هذا عدول عن أصل ٠

**- والله أعلم -**

---

(١) همع الهوامع ١٢٠/٢ وانظر مغني اللبيب ٦٢٧/٢ ٠

(٢) شرح المفصل ٥٩/٣ ٠

## العدول في جملة البدل :-

جعل النحاةُ الكلام في البدل متضمناً جملتين ، إحداهما مذكورة ، والأخرى محذوفة ، فالبدل عندهم على نية تكرار العامل ، ونية التكرار تعني أنه من جملة أخرى مستقلة(١) فكأن الأصل في «هندٌ قام زيدٌ أخوها» هو «هند قام زيدٌ قام أخوها» ثم ذكروا أن المبدل منه على نية الطرح وأن البدل يحل محله(٢) وهذا يسوقنا إلى الحديث عن عامل البدل هل هو مقدر في نية الطرح ؟ أم مقدر ممكن ظهوره ؟.

قال السيوطي «الأكثر على أن العامل في البدل مقدر بلفظ الأول ، فهو من جملة ثانية لامن الأولى ، لظهوره في بعض المواضع ، كقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا مِنْهُم لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾(٣) ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا﴾(٤) ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾(٥) ﴿لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾(٦) وقيل هو العامل نيابة عنه ، أي عن المقدر حكاه أبوحيان عن ابن عصفور ، قال : لما حذفت العرب عامل البدل عوضت عنه العامل في المبدل منه فتولى من العمل ماكان يتولاه ذلك المحذوف»(٧).

والملاحظ في الآيات السابقة أن العامل حرف جر ، (وإعادة حرف الجر جيدة)(٨).

فالعدول هنا من إظهار العامل إلى تقديره ، وهذا يجعلنا نسأل هل يعني تكرار عامل البدل أنه مستقل ؟.

ذهب الأخفش والفارسي والرماني والزمخشري وابن يعيش إلى أن البدل مستقل

---

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٧/١ ، التصريح ١٣٢/٢ .
(٢) انظر شرح الكافية ٣٣٧/١ .
(٣) الأعراف ، ٧٥ .
(٤) الأنعام ، ٩٩ .
(٥) الروم ، ٣٢ ، ٣٢ .
(٦) الزخرف ، ٣٣ .
(٧) همع الهوامع ١١٥/٢ .
(٨) المقتضب ٢٩٦/٤ .

لفظاً عن المبدل منه ، فهو من جملة أخرى ، وقد ظهر في الآيات السابقة ، فإن لم يظهر العامل قدر.

وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي إلى عدم استقلال البدل من ناحية اللفظ وأن ظهور العامل في بعض المواضع قد يكون توكيداً ، والفعل مشترك بينه وبين المبدل منه(١).

فنحن هنا أمام صورة تركيبية عبارة عن:جملة ﴿ جزء جملة حذف عاملها، فعندما تقول : أكل الولد الرغيف نصفه ، فكلمة «نصفه» تابعة من حيث اللفظ لكلمة «الرغيف» وكلمة «الرغيف» معمولة لكلمة «أكل» وعليه تكون كلمة «أكل» عاملة في البدل وفي المبدل منه ، هذا عند فريق .

وفريق آخر على أننا أمام صورة تحويلية من صور اللغة ، فالجملة المشتملة على البدل تحولت عن بنية أصلية عميقة ، تكون في الجملة السابقة : أكل الولد الرغيف،أكل نصفه، مع ملاحظة أنه عند تقديرالفعل في البدل أنه لايعطي فضل زيادة في المعنى ، فهو بمثابة التوكيد للفعل الأول وعليه يمكن القول بأن ماجاء من الآيات وقد تكرر فيها العامل إنما جاءت على سبيل التوكيد. ولعل الذي دفعنا إلى هذا القول أن المكرر حرف من حروف الجر، والحرف مما يتصرف فيه بالزيادة والحذف .

فالعدول في البدل عند سيبويه ومن قال بقوله عدول من حذف العامل إلى إظهاره في الآيات السابقة .

أما عند الأخفش ومن قال بقوله فهو عدول في الأساليب المشتملة على البدل من ذكر العامل إلى حذفه ، والآيات السابقة رجوع إلى الأصل .

وفي ذكر عامل البدل المذاهب الآتية :

١- يظهر العامل إذا كان حرف جر اتفاقاً .

٢- فريق أجاز الإظهار .

٣- فريق منع الإظهار ؛ لأنهما كلامان ، كل واحد منهما يفيد الحض على الاتباع ، ولأنه في مثل «محمد أكرمته أخاك» لو كان البدل على طرح الأول، لبقي المبتدأ بلاضمير يعود عليه من خبره(٢).

---

(١) انظر شرح المفصل ٣/٦٧ ، ٦٨ .
(٢) انظر البسيط ١/٣٨٨-٣٩٠ .

## العدول في جملة العطف :

يرى النحاة أن المعطوف عليه إذا كان صالحاً بنفسه أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل دون مانع نحوي صيغة جديدة طرأ عليها التغيير ، وتحولت بنيتها التركيبية، وإلى هذا أشار السهيلي بقوله : «العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول ، وكأنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، قلت قام زيد وقام عمرو ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل»(١) .

وقال ابن يعيش «فإذا قلت قام زيد وعمرو فأصله : قام زيد ، قام عمرو فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها»(٢) .

فالأصل وهو : قام زيد قام عمرو ، غير ممتنع ولكن العرب تعدل عنه لغرض الإيجاز والاختصار .

---

(١) نتائج الفكر ٢٤٩ .

(٢) شرح المفصل ٣/٧٥ .

العدول إلى الحذف في جملة الصلة :

الموصول مع صلته من تراكيب العربية الطويلة ، ولذا كان الحذف واقعاً فيها للتخفيف ، وميلاً للإيجاز ، فجملة الصلة يحذف صدرها - إن طالت - بعد الأسماء الموصولة ، عدا أي ، نحو «كلمت الذي هو مكلم أخي» فيجوز حذف «هو» «كلمت الذي مكلم أخي»·

فإن لم تطل الصلة فإن الحذف قليل ، وجوزه الكوفيون من غير استطالة ، ويجوز الحذف مع «أي» طالت الصلة أم لم تطل(١)·

كما أجاز الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن مالك حذف الموصول الاسمي ، وشرط له ابن مالك كونه معطوفاً على موصوف آخر ، واستدلوا على ذلك بقول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ مِنْكُم * ويمدحُه وينصرُه سواءُ(٢)

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٠٨ ، شرح ابن عقيل ١/١٦٤-١٦٦ ، مغني اللبيب ٢/٦٢٥، ٥٢٦، شرح التسهيل ١/٢٠٧ ، ٢٠٨ ·

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/٦٢٥ ·

المبحث الخامس

# العدول عن الأصل في تأثر المعمول بالعامل

سبق أن ذكرنا أن العربية كثيراً ماتلزم الأصل من حيث تأثر المعمول بالعامل، وترفض الأصل في ضمير الفصل فهو من حيث كونه اسماً ينبغي أن يكون معمولاً، فانقسم البصريون والكوفيون فيه على قولين منهم من يجعل له محلاً من الإعراب ، ومنهم من يرى أنه ليس له محل ، ويعدل عن الأصل فيجوز عربية تأثر المعمول بالعامل ، ويجوز عدم التأثر في باب «ظنَّ وأخواتها» عندما يصح فيها الإعمال والإلغاء ، فإن أعملت فإن المعمول متأثر بالعامل ، وإن ألغيت فإن المعمول لم يلحقه أثر العامل ٠

كما يعدل عن الأصل في «إنَّ» و «لكنَّ» عند التخفيف حيث يجوز فيها الإعمال ، فالمعمول متأثر بهما ، ويجوز فيهما الإهمال فالمعمول غير متأثر بالعامل(١)٠

---

(١) انظر شرح الجمل ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، البسيط ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ ، أوضح المسالك ٣٦٦/١، ٣٨١، الأصول ٢٣٥/١ ، سبقت الإشارة إلى هذه المسائل ص ١٥٩ ٠

المبحث السادس

# العـــدول عن الأصل في الضـــمائم

لاتستعمل أدوات العربية وكلماتها مفردة ، بل تتجاور الكلمات والحروف لتشكل وحدات كلامية ، تؤدي معاني محددة، ولكل نوع من كلم العربية ضميمة تصحبه ، ونوع محدد من الكلم يلتصق به ، ويستعمل معه ، فيكون به أولى وألصق، وقد تعدل العرب عن هذا الأصل ، فيفارق القرين قرينه ، وتترك الكلمات والحروف ضمائها ، عادلة عنها إلى ماسواها ٠

## العدول في الأدوات :

نرى في أدوات العربية المختص بالدخول على الأسماء ، والمختص بالدخول على الأفعال ، والمشترك بين القبيلين ، ولكل ذلك أصول وقواعد ، وفي بيان ذلك قال الرضي «ولاشك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليه بالأفعال ، إلا أنّ بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض ، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل ، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام ، وما ولا للنفي»(١)٠

فخلاصة كلام الرضي أن الأدوات في العربية جاءت على النحو الآتي :-

١- نوع يختص بالدخول على الأفعال ، كأدوات التحضيض ، فهو لازم لأصله ٠

٢- نوع اختص بالدخول على الأسماء ، كليت ولعل ، فهذا رفض أصله ٠

٣- نوع يدخل على الأسماء والأفعال ، كهمزة الاستفهام ، وما ولا النافيتين ، فهذا عدل فيه عن الأصل ٠

## العدول مع حرفي الاستفهام :

الأصل في حرفي الاستفهام الدخول على الأفعال ، وفي ذلك يقول سيبويه «وحروف الاستفهام كذلك لايليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها ، فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك»(٢)٠

---

(١) شرح الكافية ١٧٧/١ ٠

(٢) الكتاب ٩٨/١ ، ٩٩ ، وانظر ١٣٧/١ ٠

وقال ابن يعيش «فأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال لأنك إنما تسأل عما تشك فيه، وأنت إذا قلت : أزيد قائم ؟ فإنما تشك في قيام زيد ، لافي ذاته ، لأن ذاته معلومة معروفة»(١)·

وقال الدماميني «الاستفهام عما يشك فيه ، وهو الأحوال لأنها تتجدد ، أما عن الذوات فقليل»(٢)·

هذا هو الأصل ، وخرج عنه حرفا الاستفهام ، فدخلا على الأسماء والأفعال·

قال المرادي «فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال»(٣)·

وقال الرماني «وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً ، وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وماكان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر»(٤)·

وقال المالقي في حديثه عن هل : «··· أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ومالم يختص لم يعمل»(٥)·

وقال الزركشي «و«هل» أظهر في الاختصاص بالفعل من الهمزة ، وأما قوله تعالى ﴿فَهَلْ أَنتُم شَاكِرُونَ﴾(٦) ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾(٧) و ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٨) ؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف الثلاثة ؛ حيث إنَّ الجملة الاسمية أدل على حصول المطلوب وثبوته ، وهو أدل على طلبه من «فهل تشكرون» و «هل تسلمون» لإفادة التجدد»(٩)·

---

(١) شرح المفصل ٦/٧٩ ·
(٢) شرح مغني اللبيب ١/١٥٠ ·
(٣) الجنى الداني ٣٠ ·
(٤) معاني الحروف ٣٦ ·
(٥) رصف المباني ٤٦٩ ·
(٦) الأنبياء ٨٠ ·
(٧) المائدة ، ٩١ ·
(٨) هود ، ١٤ ·
(٩) البرهان ٤/١٧٨ ·

وقال المبرد : «الهمزة أصل الاستفهام ، فتحتمل تقديم الاسم في نحو قولك: أزيد قام ؟ لأنها أصل الاستفهام ، ولو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر لأن السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألف الاستفهام - لايصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر شاعر»(١) ٠

ويبدو أن المبرد يقصد بقوله «لو قلت هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في شعر» دخول أدوات الاستفهام على الاسم إذا كان الخبر فعلاً ، إما إن لم يكن كذلك دخلت عليه في غير الضرورة ، وقد جاءت في القرآن الكريم ٠

ومن النصوص السابقة نجد أن الاسم وقع بعد هل والهمزة في الاستفهام ، وليستا سواء عند النحويين في ذلك ، فإن مجيء الاسم بعد هل إن كان في حيزها الفعل لايقع إلا في ضرورة الشعر ٠

وفي تقرير هذا قال السيوطي «وتختص بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارا ، ولذلك وجب النصب في نحو : هل زيداً ضربته ؟ لأن هل إذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها إياه ، فلايقال : هل زيد قام إلا في ضرورة

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ»(٢)

وقال أبوحيان «٠٠٠٠، فكذلك هل بخلاف الهمزة ، فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا ٠

وأجاز دخول هل على اسم بعده فعل اختياراً الكسائي(٣) ٠

ومما تقدم نخلص إلى مايأتي :-

١- الأصل في أدوات الاستفهام الدخول على الأفعال ، ويعدل عن هذا الأصل ٠

٢- تدخل همزة الاستفهام على الاسم وعلى الفعل ، وهو وإن كان عدولاً عن أصل، إلا أنه مستعمل فيها أكثر من غيرها لأنها أم الباب ٠

---

(١) المقتضب ٢/٧٤ ، ٧٥ ٠

(٢) همع الهوامع ٢/٧٧ ٠

(٣) انظر البحر المحيط ٧/٣٠٠ ٠

٣- تدخل هل على الاسم إذا كان الخبر ليس فعلاً ؛ لأغراض بلاغية ٠

٤- لاتدخل هل على الاسم إذا كان في حيزها فعل إلا في الضرورة ، وأجازه الكسائي في غيرها ٠

## العدول مع «ما» و «لا» النافيتين :

ذكر الرضي أن النفي من المعاني التى كان الأصل فيها الاختصاص بالأفعال(١)٠

وقال ابن يعيش «وكذلك النفي إنما يكون للأفعال»(٢)

وعدل عن هذا الأصل في «لا» و «ما» النافيتين ، وهما لنفي الحال وتدخل كل منهما على الأسماء والأفعال حتى صار هذا أصلاً تبعه أن يكون القياس فيها عدم العمل لعدم الاختصاص ٠

## العدول مع حرف الشرط :

إنَّ الجمل الشرطية مبنية على تآلف الجمل لا المفردات ، فحرف الشرط يربط جملة بجملة ٠

قال سيبويه «٠٠٠ ، لأن أصل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره»(٣)٠

وقال السيرافي «والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً ٠٠٠ ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب ، وإن لاتعمل فيهما ولايقعان موقع فعل مجزوم فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر»(٤)٠

وقال المبرد «فالشرط لايقع إلا على فعل»(٥)٠

---

(١) انظر شرح الكافية ١٧٧/١ ٠
(٢) شرح المفصل ٧٩/٦ ٠
(٣) الكتاب ٩١/٣ ٠
(٤) الكتاب ٦٣/٣هـ ٠
(٥) المقتضب ٥٠/٢ ٠

وقال ابن السراج «فحرف الشرط يجيء لربط جملة بجملة»(١)٠

وقال الرضي «كلمة الشرط مايطلب جملتين»(٢)٠

إلا أن العرب لم تلتزم الجملة الفعلية في الشرط والجزاء بل عدلت عنها إلى الاسمية في الجواب ، فالأصل في هذه الحالة يصبح مختلاً ، ويحدث التنافر بين جملتي الشرط والجواب ، فكان الاحتياج إلى الرابط فجاءت «الفاء» وحدة صرفية رابطة بين هاتين الجملتين التي تغايرت طبيعتهما البنائية ، وقد صرح السيرافي بأن هذه الفاء لأن أصل الجواب أن يكون فعلاً ٠

وقال المرادي «فأما جواب الشرط بـ(إنْ) وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً ، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء»(٣) وكثر مجيء الجواب بالفاء كثرة أهلته لأن يجعل كالأصل ، وفي ذلك قال سيبويه «واعلم أنه لايكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء»(٤)٠

وقال المرد «ولاتكون المجازاة إلا بفعل ، لأن الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها»(٥)٠

وقال الصبان «ولم يقل جملتين - أي كما قال في التسهيل - ٠٠٠ للتنبيه على أن التعبير بجملتين يوهم بجواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك»(٦)

كما يربط بينهما بإذا ، قال ابن عصفور «وإن كانت الجملة الأولى فعلية ، وكان الجواب جملة اسمية فلابد من الفاء أو إذا»(٧)٠

وتحدث النحاة والدارسون عن وظيفة الفاء ، فمن ذاهب إلى أنها فاء السبب ، أو فاء

---

(١) الأصول ١/٤٤ ، ٤٥ ٠
(٢) شرح الكافية ٢/١٠٨ ٠
(٣) الجنى الداني ٦٦ ٠
(٤) الكتاب ٣/٦٣ ٠
(٥) المقتضب ٢/٤٩ ٠
(٦) حاشية الصبان ٤/١٥ ٠
(٧) شرح الجمل ٢/١٩٨ ٠

الإتباع ، أو بمنزلة العاطفة ، أو للترتيب والتعقيب ، أو أداة وصل ، أو أنها فاء الإلفات ، أو الربط المحض الدال على التعليل(١) ٠

فالعدل هنا من جملتين فعليتين تربط بينهما الأداة ، إلى جملة فعلية وجملة اسمية تربط بينهما الفاء أو إذا ٠

والفعل داخل الجملة الشرطية قد يعدل به عن الأصل ، فللشرط أنماط مختلفة من حيث استعمال الأفعال معها : ماضية ، ومضارعة واختلف النحاة والدارسون في تحديد الأصل منهما ، كما اختلفوا فيما يقتضيه حرف الشرط : فعل أم جملة ٠

أشارت مباحث النحاة إلى اقتضاء الشرط للأفعال ، ومن ذلك قول ابن يعيش «جعل الشرط والجزاء لايصحان إلا بالأفعال لأن فعل الشرط سبب لوجود الثاني ، ٠٠٠٠٠ »(٢) ٠

وقال الأشموني «لم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين»(٣) ٠

وذكر الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد(٤) والأستاذ عباس حسن(٥) أن الشرط يكون فعلاً لاجملة٠

كما نجد من يشير إلى أن الشرط يقتضي الجمل ، ومن ذلك قول ابن هشام «إن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة»(٦) ٠

ولعل الذي دفعهم إلى القول باقتضاء الشرط للأفعال هو ظهور الأثر الإعرابي، إذ احتمال كونه جملة يقتضي رفع الفعل المضارع ، ويكون الأثر الإعرابي محلياً ، والشواهد المستند إليها في التقعيد ظهر فيها الجزم على الفعل المضارع ٠

---

(١) انظر الخصائص ١٩٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٥٢/١-٢٦١، الأشباه والنظائر ١٤٦/٢، البرهان ٢٩٩/٤، ٣٠١ ، همع الهوامع ٦٠/٢ ، دلائل الإعجاز ٢٢٥ ، دراسات في علم اللغة ٤٤ ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ١٢٤ ، الجملة الشرطية عند الهذليين ٢٧٣ ، النحو الوافي ٤٥٨/٤ ، ٤٥٩ ، رصف المباني ١٤٩، ١٥٠ ٠

(٢) شرح المفصل ٢/٩ ٠

(٣) شرح الأشموني ٣٢٤/٢ ٠

(٤) منحة الجليل ٢٩٠/٢ ٠

(٥) النحو الوافي ٣٩٨/٤ ٠

(٦) مغني اللبيب ٩٦/١ ٠

أما نوع الفعل فكلام سيبويه يكاد يشير إلى أن المضارع هو الأصل في أفعال الشرط ، فبالنظر إلى قوله «لأن أصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء»(١) ندرك أن العمل لايظهر إلا في الأفعال المضارعة ، وتبعه في ذلك المبرد(٢) وابن السراج(٣) وابن جني(٤) والجرجاني(٥) والسيوطي(٦) ونجد في كلام الفراء مايشير إلى أن الماضي هو الأصل ، وذلك في قوله «إنْ قلت تفعل أفعل ... فهذا حسن ، والكلام إن فعلت فعلت»(٧).

فالفراء وإن جعل مجئ الأفعال المضارعة مع حروف الجزاء حسن ، إلا أنه أشار إلى أن وجه الكلام هو الماضي ، ولعلنا نقارب الصواب إن قلنا إن حكم الفراء آت من استقرائه لاستعمال هذا الأسلوب في القرآن الكريم ، وربما رمى إلى القول بأنَّ أسلوب الشرط في القرآن الكريم مبني أكثره على الماضي(٨) ولعل ابن مالك قد لمح هذا ، فجاء بالماضيين أولاً فقال :

وماضيين أو مضارعين ....(٩)

وعندما شرح ابن عقيل الألفية وجاء على ذكر النمط الرابع وهو أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً قال «وهو قليل»(١٠) وهذا يكاد يفصح عن أن هذا هو ترتيب الأنماط الشرطية على حين يرى ابن جني أن مجيئ الأفعال الماضية في الشرط من المواضع المتجوزة(١١).

---

(١) الكتاب ٣/٩١ .
(٢) المقتضب ٢/٩ .
(٣) الأصول ٢/١٥٨ .
(٤) الخصائص ٣/١٠٥ .
(٥) المقتصد ٢/١١٠٢ .
(٦) همع الهوامع ٢/٥٨ .
(٧) معاني القرآن ٢/٦ .
(٨) وبالنظر في استعمال الشرط في القرآن وجدت معه صيغة الماضي أكثر منها مع المضارع.
(٩) شرح ابن عقيل ٢/٢٩٠ .
(١٠) نفسه ٢/٢٩٠ .
(١١) انظر الخصائص ٣/٣٣٠ ، ٣٣١ .

ويصرح السهيلي بأن المضارع مع أدوات الجزاء هو الأصل وفي ذلك يقول «وأما وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة ، ليس هي ماذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال ، فاستغنوا عن صيغة المستقبل إيثاراً للخفة ، لأن هذه العلة لاتستقل بنفسها ... ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة - وإن كان مستقبلاً - فإنه ماض بالإضافة إلى جوابه ؛ لأن الجواب لايقع إلا بعده مترتباً عليه ، نحو قولك «إنْ قام زيد غداً قام عمرو بعده» فصار قيام زيد غداً بالإضافة إلى «قيام عمرو» ماضياً ، فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً لأن الثاني لايقع إلا بعد الأول ، مع مأأمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى وقطعت الإشكال»(١) .

وذكر المالقي(٢) وأبو علي الشلوبين(٣) صراحة أنَّ الأصل في أفعال الجزاء المضارع .

ولم يجعل الرضي أحدهما أصلاً دون الآخر ، بل عقد بينهما مفاضلة فقال «والأجود كونهما مضارعين»(٤) وجعلهما الأشموني(٥) والصبان أحسن ، قال الصبان «والأحسن أن يكونا مضارعين ، لظهور تأثير العامل فيهما»(٦) .

ومن الممكن القول بأن التمسك بالعمل النحوي حدا ببعض النحاة إلى التمسك بجعل المضارع أصلاً لأفعال الجزاء تمسكاً بظهور الأثر الإعرابي ، ثم كان ماعداه فرعاً أو عدولاً عن الأصل ، أو من مواضع التجوز كما قال ابن جني ، بل إن الدكتور محمد كامل حسين من المعاصرين يخرج الأسلوب عن دائرة الشرط متي دخلت الأداة على الماضي ، وفي ذلك قال «إذا دخلت أدوات الشرط على الفعل الماضي كان لها معنى غير الشرطية»(٧) .

---

(١) نتائج الفكر ١٤٨ ، وانظر ١٤٥ .
(٢) رصف المباني ١٨٧ .
(٣) التوطئة ١٤٥ .
(٤) شرح الكافية ٢/٢٦٠ .
(٥) شرح الأشموني ٢/٣٢٥ .
(٦) حاشية الصبان ٤/١٦ ، وانظر الفوائد المشوق ٧٣ ، البحر المحيط ٧/١٨٠ ، ٤٣٠، ٤٣١، الإشارة ٣٨ ، الهادي في إعراب القرآن ١١٠ ، كتاب الشعر ٤٠٧ .
(٧) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٧ : ٤٨ .

وخلاصة القول أنَّ النظام البنائي لتركيب أسلوب الشرط جاء على أشكال عدة في الاستعمال العربي الفصيح ، وقد فرض النحاة في قواعدهم أن الأصل في الجزاء الأفعال ، ثم اختلفوا بعد ذلك في الأصل فيهما المضارع أم الماضي؟ ولعل إحداهما أصل دون الأخرى ، ولاشك أن صيغة المضارع مع الماضي ، والماضي مع المضارع عدل فيهما عن الأصل ، كما أن الاستعمال فرض صوراً أخرى يكون فيها الجواب جملة اسمية ، أو جملة طلبية ، فتتغاير الجمل ، وتبعد عن المشاكلة ، فعدت عدولاً عن الأصل الذي قعدوه ، والأسس التى فرضوها ، ولعل الاحتكام إلى نصوص العربية من قرآن كريم ، وسنة نبوية ، وكلام عربي فصيح ، يغير من هذه الأصول الافتراضية ، التي كان العمل هو أساس النظرة فيها ، فلو أن الانطلاق من النظرة الكلية لهذه القواعد جاء من دائرة الاستعمال الشرطي لوسعوا القواعد لديهم ، إذ جاء الاستعمال مناقضاً لما تقرر ، ويتضح ذلك مع أداة الشرط «لو» حين تقع بعدها الجملة الاسمية المؤكدة بـ«أنَّ» ، فقد ذهب سيبويه إلى أن المصدر المؤول مبتدأ محذوف الخبر، فقال «و(لو) بمنزلة (لولا) ولاتبتدأ بعدها الأسماء سوى أن ، نحو لو أنك ذاهب»(١) .

بينما ذهب المبرد والكوفيون إلى أن المصدر المؤول بعد (لو) فاعل لفعل محذوف لاختصاص (لو) الشرطية بالفعل(٢) .

وقال ابن يعيش : ولاقتضاء لو الفعل إذا وقع بعدها أن المشددة لم يكن بد من الفعل في خبرها نحو قوله تعالى ﴿لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَقَوْا﴾(٣) ونحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ﴾(٤) وذلك أنَّ الخبر محل الفائدة وأن إنما أفادت تأكيدا ومعتمد الامتناع إنما هو خبر أن فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاء لحق لو في اقتضائها الفعل «ولو قلت : لو أنَّ زيداً حاضري أو نحو ذلك من الأسماء لم يجز»(٥) .

---

(١) الكتاب ١/٤٧٠ .
(٢) انظر المقتضب ٣/٧٦ ، الجنى الداني ٢٧٩ .
(٣) البقرة ، ١٠٣ .
(٤) الرعد ، ٣١ .
(٥) شرح المفصل ٩/١١ .

ونقل التزام كون خبرها فعلاً عن السيرافي(١) ٠

ويرى ابن الحاجب أن خبر أن بعد لو لايقع جامداً إلا عند تعذر الفعل وفي ذلك يقول «وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم أن يكون خبر أن فعلاً ماضياً لااسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسّر وأما المعنى فقد ذكرنا أن دلت عليه وإن لم يكن مشتقاً جاز للتعذر كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾(٢) وقال الرضي «ومنهم من لايشترط مجئ الفعل في خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» وإن كان مشتقاً أيضاً ، كما ذهب إليه ابن مالك(٣) ٠

وقال ابن هشام «ذكر الزمخشري أن خبر «أن» الواقعة بعد «لو» إنما يكون فعلاً ، ورده ابن الحاجب بقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ وقال : الصواب تقييد الوجوب بما إذا كان الخبر مشتقاً ورد ابن مالك على ابن الحاجب بأنه قد جاء اسما مع كونه مشتقاً ، كقوله :

لَوْ أَنَّ حياً مُدرِكُ الفلاحِ * أَدْرَكَهُ ملاعبُ الرماحِ

وقد يجاب بأنه ضرورة ٠ وهذا الجواب ليس بشيء لأن ذلك واقع في كتاب الله تعالى ﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾(٤) ولو استحضر هذه الآية ابن مالك لم يعدل عنها إلى الاستشهاد بالشعر ، ولو استحضرها الزمخشري وابن الحاجب لم يقولا ماقالاه»(٥) ٠

وابن الحاجب على أن «لو» في الآية السابقة للتمني :

لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ في الأعرابِ * لو للتمني ليْسَ مِنْ ذا البابِ(٦)

وقد جاء الجمع بين مذهبي العرب في قول كعب بن زهير :

---

(١) انظر الجني الداني ٢٨١ ٠
(٢) لقمان ، ٢٧ ٠
(٣) شرح الكافية ٢/٣٩١ ٠
(٤) الأحزاب ، ٢٠ ٠
(٥) شرح بانت سعاد ٢٨ ، ٢٩ ٠
(٦) انظرشرح الكافية ٢/٣٩١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ ج١/٤٥٨ ٠

أَكْرِم بِهَا خلةً لو أنّها صَدَقَتْ * موعودَها ولو أنّ النصحَ مقبولُ

حيث جاء خبر (أنَّ) فعلاً وهو «صدقت» كما جاء اسماً وهو «مقبول»(١) ومن جعل المصدر مبتدأ ، فإن الخبر عند سيبويه والبصريين محذوف ، وقيل إنها لاتحتاج إلى خبر لانتظام المخبر عنه والخبر بعد (أنَّ) ٠

أما من جعله فاعلاً فإنه يقدر ثبت بين «لو» و «أنَّ»(٢) ٠

وقد أشار برجشتراسر إلى أن اللغات السامية غير العربية تجوز وقوع الجملة الاسمية في الشرط(٣) ٠

والاسم واقع بعد أداة الشرط «لو» وهو في موضع رفع ، وإن حصل الخلاف في كونه فاعلاً أو مبتدأ ، فالاستعمال جاء بأساليب تتمحض فيها الجملة بعد أداة الشرط للاسمية ٠

ولعل قضية العمل هي التى ألزمتهم منهجاً معيناً في تحديد ماتدخل عليه أدوات الشرط فأغفلوا الشكل التركيبي الذي تندرج تحته قرائن الجمل الاسمية داخل هذا التركيب ، ثم ألحقوا مالايعمل من أدواته بالعامل منها ٠

وعلى ذلك يمكن القول بأن «لو» عدل فيها عن الأصل الذي قرره النحاة في الأنماط الشرطية،حيث غاير الواقع اللغوي الاستعمالي القواعد النحوية، فعدل فيها عن الضميمة الفعلية، إلى الضميمة الاسمية، فلو من حيث إنها أداة شرط تقتضي الدخول على الأفعال على ماقرر النحاة ، ونلاحظ أنها عندما دخلت على الأسماء لم تدخل على الاسم الصريح وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله «وتقول :لو أنَّه ذاهب لكان خيراً له، فأن مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا،كأنك قلت لوذاك، ثم جعلت أنَّ ومابعدها في موضعه ٠ فهذا تمثيل وإن كانوا لايبنون على لو غير أنَّ»(٤) ولعل سر عدول العرب عن الاسم الصريح بعد لو هو جعلهم الأصل في أدوات الشرط الدخول على الأفعال وقد يكون هذا هو السر أيضاً وراء اشتراط بعضهم كون خبرها فعلاً،

---

(١) شرح قصيدة كعب بن زهير ١٧٨/٣ ٠

(٢) انظر الجنى الداني ٢٨٠ ، مغني اللبيب ٢٦٩/١، ٢٧٠ ٠

(٣) التطور النحوي ١٩٩ ٠

(٤) الكتاب ١٢١/٣ ، وانظر ١١/٣ ، ١٢ ٠

ومن أجاز وقوع المشتق خبراً لها فإنه لم يبعد عن جانب الفعلية ، للأسباب الآتية :-

١- الكوفيون يعتبرون اسم الفاعل فعلاً ، وهو المسمى عندهم بـ«الفعل الدائم»·

٢- المشتقات تشكل وسطية بين الفعل والاسم حيث تشترك مع الأفعال في المعنى ، والعمل ، وفي تحمل الضمائر ، وتشترك مع الأسماء بأنها تنون ، وتقبل أل ، والنداء، والإسناد ·

٣- المشتقات في قوة الأفعال ، لأنها تعمل عملها ، وتتحمل الضمائر ، فالمشتقات فيها جزء من معنى الفعل ، فخبر «لو» إما فعل لفظاً ومعنى ، أو كلمة مشتركة مع الاسم في اللفظ ، ومع الفعل في المعنى حيث تدل على الحدث وعلى من اتصف به ·

أما «لولا» و «لوما» فإن شرطهما لايكون إلا اسمية(١) أي أنَّ الضميمة الشرطية وهي الأفعال رفضت معهما والاسم وقع بعد أدوات الشرط الأخرى ، غير «لو» أو «لولا» والخلاف في ذلك ذو شقين :

الأول : بعد أيِّ من الأدوات يقع الاسم ؟ وهل هو ضرورة أم جائز ؟

الثاني : كيف يعرب الاسم بعد أدوات الشرط·؟

وفي الشق الأول قال سيبويه «وإنما أجازوا تقديم الاسم في إنْ لأنها أم الجزاء، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام مالم يجز في الحروف الأخر · وقال النمر بن تولب :

**لاتَجْزَعِي إنْ منفساً أهلكتُه * وإذا هلكتَ فعِنْدَ ذلك فاجزَعِي(٢)**

والفراء يجيز الفصل جزمت «إنْ» أو لم تجزم ، فقال في قوله تعالى ﴿إنْ امرؤٌ هلَكَ﴾(٣) في موضع جزم ، وكذلك قوله ﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾(٤) لو كان مكانهما يفعل كانتا جزماً ، كما قال الكميت :

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ٢/٢١٥ ·
(٢) الكتاب ١/١٣٤ ·
(٣) النساء ، ١٧٦ ·
(٤) التوبة ، ٦ ·

فإنْ أَنْتَ تَفْعَل فَلِلفَاْعِلـ * ـينَ أَنْتَ المُجِيْزِيـنِ تِلْكَ الغِمارا

وأنشد بعضهم :

صَعْدةٌ نَابْتةٌ في حائرٍ * أينما الريحُ تُميلها تَمِلِ

إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه «فعل» لأن الجزم لايتبين في «فعل» ويكرهون أن يعترض شيء بين الجازم وماجزم»(١) ٠

والفصل بين «إنْ» والفعل جائز عند المبرد مالم تعمل «إنْ» وجعل ذلك فيها لأنها أصل الجزاء ، وأما إن كانت الأداة غير «إنْ» أو هي ولكنها عاملة فالفصل لايكون إلا حين يضطر شاعر ، وإنما جاز هذا في حروف الجزاء دون غيرها من عوامل الأفعال ؛ لوقوع المستقبل والماضي بعدهن دون سائر العوامل فجاز الإضمار والفصل(٢) ٠

وقال النحاس في قوله تعالى ﴿إِنْ امْرؤٌ هَلَكَ﴾ جاز هنا لأن «إنْ» أصل حروف المجازه وبعدها فعل ماض(٣) وابن عصفور على أنه مع غير «إنْ» ومعها والفعل ماض ضرورة(٤) وذكر الصيميري جواز ذلك في «إنْ» دونما تحديد لما يليها من الأفعال(٥) وذكر ابن يعيش أن العرب اتسعت في استعمالات «إنْ» لكونها أم الباب ، ومايكون فيها لايصح في غيرها مما يجازى به(٦) ٠

وبناءً على ماتقدم يمكن القول أن دخول غير «إنْ» مما يجازى به على الأسماء يعد ضرورة عند النحاة(٧) ٠

والفصل بين الجازم والمجزوم جاء في غير هذا الباب ومن ذلك قول ذي الرمة:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيها قِفَاراً رُسومُها * كَأَنْ لَمْ سِوى أهلٍ مِنُ الوَحْشِ تُؤْهَل

وهو ضرورة (٨)

---

(١) معاني القرآن ١/٢٩٦ ٠
(٢) انظر المقتضب ٢/٧٤ ، ٧٥ ٠
(٣) إعراب القرآن ١/٥١١ ٠
(٤) انظر شرح الجمل ١/١٩٩ ٠
(٥) انظر التبصرة والتذكرة ١/٤١٨ ٠
(٦) انظر شرح المفصل ٨/١٥٦، ١/٩٤ ٠
(٧) انظر مسألة في شرح الكافية ٢/٢٥٤ ، ٢٥٥ ، المساعد ٣/١٤٣-١٤٥، همع الهوامع ١/٢٠٧، ٢/٥٩ ، الإنصاف ٢/٦١٦-٦١٩ ٠
(٨) انظر الدرر ٢/٧١ ، المغني ١/٢٧٨، الخصائص ٢/٤١٠ ٠

ويفصل بين «لا» الطلبية بمعمول مجزومها ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَالُوا أَخَانَا لَاتَخَشَّع لِظَالِمٍ * عزيزٍ وَلَا ذَا حقّ قَوْمِكَ تَظْلِم(١)

أما إعراب الاسم الواقع بعد أداة الشرط فإن فيه خلافاً ·

فالبصريون على أنه منصوب أو مرفوع بفعل مضمر يدل عليه مابعده·

والكوفيون على أنه مرفوع بالفعل المذكور ·

أما الأخفش فيرى أنه مرتفع بالابتداء ووافقه ابن عقيل متى كانت المجازاة بـ«إذا» ، كما سار في ركبه بعض الكوفيين(٢) وعلى قولهم هذا فإن مايجازى به عدل به عن ضميمته الفعلية إلى ضميمة اسمية ·

والكوفيون في غير هذا الموضع أجازوا تقدم الفاعل على فعله ولو قال به الأخفش ومن تبعه هنا لكان قولاً سديداً للأسباب الآتية :-

١- للسلامة من تقدير فعل هو موجود في المعنى واللفظ في الجملة ·

٢- للبعد في الأسلوب عن العدول عما جعلوه أصلاً، فلاتكون جملة الشرط اسمية·

٣- لأن القرينة قامت على أن الاسم بعد هذه الأدوات إما فاعلاً أو مفعولاً لاختصاصهن بالدخول على الأفعال ·

٤- ليكون الكوفيون منسجمين مع منهجهم في جواز تقديم الفاعل · ويمكن أن نقول أن العدل في أدوات الشرط على نوعين :

١- عدل عن الضميمة الفعلية إلى الضميمة الإسمية ·

٢- عدل عن ضميمة المستقبل إلى ضميمة الماضي ·

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤/٦٢ ، ٦٣ ·

(٢) انظر الكتاب ١/١٣٤ ، ٨٢، ١٠٦، ١٠٧، ٣/١١٢، ١١٣، ٦٠، ٦١، المقتضب ٢/٧٦، ٧٧ ، الخصائص ١/١٠٤، ١٠٥ ، الإنصاف ٢/٦١٥-٦٢٠ ، شرح المفصل ٢/٣٦-٣٨ ، شرح الكافية ٢/٢٥٥ ، المساعد ١/٥٠٧، ٥٠٨، مغني اللبيب ١/٩٣، ٢٨١ ·

## العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي :

تختص أدوات العربية بأفعال ذات صيغ محددة ، فمنها مايضام الماضي ، ومنها مايضام المضارع ، وقد تعدل العرب عن الضمائم الأصلية إلى غيرها ، كما عدل في «لا» الناهية عن الفعل المستقبل إلى الفعل الماضي ، وقد أشار السهيلي إلى ذلك فقال « «لام» الأمر ، و«لا» في النهي ، وحروف المجازاة هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لايقع بعدها لفظ الماضي ، ثم قد يوجد ذلك لحكمة؛ أما حرف النهي فلايكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم ، ولكن إذا كانت «لا» في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضى ؛ ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها : أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل مع الدعاء في لفظ واحد ، فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلاً بالإجابة فقالوا «لاخيبك الله» و «لارحم الكافر» ، ونحو ذلك · وفائدة أخرى ، وهي أن الداعي قد يضمّن دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع ، فجاء اللفظ بلفظ الخبر، إشعاراً بما تضمنه من معنى الإخبار ، تقول «أعزك الله وأبقاك» و«أكرم الله زيداً» و «لارحم فلاناً» جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع»(١) ·

وقال المالقي «واعلم أن «لا» هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي ، ويكون معناه إذ ذاك الاستقبال ، فيقال : لاغفر الله لزيد ولا رحمه ، قال الشاعر :

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيلٍ

وقال الآخر :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوَانِي هَلْ * يُصْبِحْنَ إِلَا لَهُنَّ مَطْلَبُ

وقال الآخر :

لَا بَارَكَ الرحمنُ فِي بَنِي أَسَد * فِي قَائِمٍ مِنْهُم ولافِي مَنْ قَعَد

إِلَا الَذِي شَدُّوا بِأَطرافِ المَسَد(٢)

---

(١) نتائج الفكر ، ١٤٥ ·

(٢) رصف المباني ٣٤١ ·

فلا الناهية حرف عامل ، وهذه هي العلة في أن الأصل دخولها على المستقبل؛ إذ إنه عندما يدخل على الماضي لايظهر أثر العمل عليه ، فعدل عن هذا الأصل ، وجاز دخولها على ماضي الأفعال عند قصد الدعاء ٠

فالعدل عن ضميمة المستقبل مع الجوازم إلى ضميمة الماضي لحكمة والظاهر أن لا هنا ناهية دخلت عليها تشبيهاً بالنافية ، كما حملت «لا» النافية عليها في توكيد الفعل كما في قوله تعالى ﴿وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾(١) ٠

---

(١) الأنفال ، ٢٥ ٠

## العدول في نفي الماضي عن لا إلى لم :

ومن عدولات أدوات النفي العدول عن نفي الماضي من «لا» إلى «لم» وفي ذلك قال السهيلي « «لم» نفي للماضي ، كما أن «لن» نفي للمستقبل ، وكان الأصل في نفي الماضي حرف «لا» إذ هي أعم بالنفي وبه أولى ، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾(١) وفي قول الراجز :

وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَا

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف لم ، لوجوه منها :

أنهم قد خصوا المستقبل بلن ، فأرادوا أن يخصوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل ؛ لأن «لا» لاتختص ماضياً من مستقبل في النفي ، ولا فعلاً دون اسم ·

ووجه آخر وهو أن «لا» يتوهم انفصالها مما بعدها ؛ إذ قد تكون نافية لما قبلها ويكون مابعدها في حكم الوجوب ، مثل قوله تعالى ﴿أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾(٢)»·

وقد جعل الخويي «لا» و «ما» أصل أدوات النفي ، فقال «وأصلها «لا» و «ما» لأن النفي إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً ، و«لا» أخف من «ما» فوضعوا الأخف للأكثر ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً ، وإما أن يكون نفياً فيه أحكام متعددة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا أربع كلمات : ما ، لم ، لن، لا»(٣)·

وقد فصل سيبويه استعمالات أدوات النفي فقال :

«إذا قال فعل فإن نفيه لم يفعل · وإذا قال قد فعل فإن نفيه لما يفعل · وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه مافعل · لأنه لا يقال: والله لقد فعل فقال : والله

---

(١) البلد ، ١١ ·

(٢) البلد ، ١ ، نتائج الفكر ١٤١، ١٤٢ ·

(٣) البرهان ٢/٣٧٨ ·

مافعل · وإذا قال هو يفعل ، أي هو في حال فعل ، فإن نفيه مايفعل · وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لايفعل · وإذا قال ليفعلن فنفيه لايفعل ، كأنه قال : والله ليفعلن فقلت والله لايفعل · وإذا قال سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل»(١)·

فالأداة عنده تستعمل مقترنة بالفعل ماضياً أو مضارعاً حسب تصور سابق لها·

وجمهور النحاة على أن لاتنفي الفعل في الاستقبال(٢)·

ولعل «لا» و «لم» تتبادلان المواقع ، فتوضع «لم» موضع «لا» كما توضع «لا» موضع «لم» ، ومن ذلك قول الجميح :

سَائِل معداً : مِنْ الفوارسِ * لاأَوفوا بجيرانِهم وَلاغنِموا(٣)

قال التبريزي «وضع» «لا» موضع «لم» والمعنى لم يوفوا بجيرانهم ولم يغنموا»(٤)·

ومجئ «لا» بمعنى «لم» له حديث متسع عند النحاة(٥)·

وممن جعل «لا» بمعنى «لم» في قوله تعالى ﴿فَلَاْصَدَّقَ وَلَاْصَلَّى﴾(٦) أبوجعفر النحاس(٧) ومكي بن أبي طالب(٨) وأبوحيان(٩) وذكر العكبري أنها بمعنى «ما»(١٠)·

---

(١) الكتاب ١١٧/٣ ·

(٢) انظر الكتاب ١١٧/٣ ، مغني اللبيب ٢٤٤/١، الجنى الداني ٢٩٦، المقتضب ٤٧/١، ٣٣٥/٢ ، المساعد ١٢/١ ·

(٣) ديوان المفضليات · المفضلية ١/٧ ·

(٤) شرح المفضليات ١٠٢/١ ·

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٤٢/١ ، الجنى الداني ٢٩٥ ، البرهان ٣٥٤/٤ ، الإتقان ٢٢٣/١، المفصل ٣٠٦، شرح المفصل ١٠٨/٨، ١٠٩ ، الانتصاف من الإنصاف ٧٧/١، الكشاف ٢٥٦/٤ ·

(٦) القيامة ، ٣١ ·

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٩٣/٥ ·

(٨) مشكل إعراب القرآن ٧٧٩/٢ ·

(٩) البحر المحيط ٣٩٠/٨ ·

(١٠) إملاء مامن به الرحمن ٢٧٥/٢ ·

وقال الزركشي «تكون بمعنى «لم» ولذلك اختصت بالدخول على الماضي ، نحو ﴿فَلَآ صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ أي : لم يصدق ولم يصلِ»(١) ·

وقد ذكر برجشتراسر أن أقدم أدوات النفي في العربية «لا»(٢) ومن قال بتركيب الأدوات من النحاة يرى أن «لن» مركبة من (لا + أن) و«لم» مركبة من «لا + ما» أي أن النفي في العربية كان عاماً ، وكانت أداته «لا» ثم تطورت اللغة فاشتقت أدوات جديدة لتخصيصها بنفي الحدث في أزمنة محددة ، ولعل هذا هو ماأراد السهيلي الإشارة إليه ، فاللغة لغة حكيمة متطورة ، كانت تستعمل «لا» و «ما» ويلاحظ فيهما العموم إذ تدخلان على الأفعال والأسماء ، وعلى الماضي والمضارع ، ولما كان النفي عاماً وخاصاً اشتقت منهما «لم» و «لن» فاختصتا بالدخول على الفعل المضارع ، ونفت «لم» الفعل في الزمن الماضي ، بينما نفته «لن» في المستقبل ، فالعدول هنا إنما هو تدرج في اللغة من العام إلى الخاص · هادفة بذلك إلى تنظيم وتحديد استعمالاتها ·

---

(١) البرهان ٤/٣٥٥ ·

(٢) التطور النحوي ١٦٨ ·

## العدل في العطف :

يعدل في باب العطف عن عطف الشيء على غيره إلى عطفه على مثله ويكون ذلك لمعنى زائد خفي في المعطوف ، إذ المغايرة بين المتعاطفين هي الأصل الغالب في العطف ، حيث يغاير المعطوف عليه المعطوف في لفظه ومعناه ، وأشار السهيلي إلى علة عطف الشيء على نفسه فقال : «الأصل في باب العطف أن لايعطف الشيء على نفسه ، وإنما يعطف على غيره ، وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل ، وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول . فإذا ثبت هذا ووجدت شيئاً معطوفاً على ماهو في معناه مثل قوله «كذباً ومييناً» فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني،أو لضرورة الشعر فيشبه حينئذ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين، فيعطف أحدهما على الآخر كما فعل بأشياء أضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين»(١).

وقال ابن هشام في حديثه عما تنفرد به الواو : «عطف الشيء على مرادفه نحو ﴿إِنَّمَآ أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى ٱللَّهِ﴾(٢) ونحو ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾(٣) ونحو ﴿عِوَجَاً وَلَآ أَمْتاً﴾(٤) وقوله عليه الصلاة والسلام (ليلني مِنْكُم ذَوو الأحلامِ والنهى)(٥) ، وقول الشاعر :

وَقَدَّدتْ الهشيمَ لراهشيهِ * وأَلْفَى قولَها كذباً ومِيناً

وزعم بعضهم أن الرواية «كذباً مبيناً» فلاعطف ولاتأكيد ، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع «حُلُم» بضمتين فالمعنى ليلني البالغون العقلاء ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو وأن منه ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓئَةً أَوْ إِثْماً﴾(٦).

وقال السيوطي في حديثه عن ألفاظ التوكيد «ولايجوز تعاطفهما ، أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلايقال : قام زيد نفسه وعينه ، ولاجاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى خلافاً لابن الطراوة في إجازته ذلك»(٧).

---

(١) نتائج الفكر ٢٣٨ .
(٢) يوسف ، ٨٦ .
(٣) البقرة ، ١٥٧ .
(٤) طه ، ١٠٧ .
(٥) صحيح مسلم ١٥٥/٤ .
(٦) النساء ١١٢ ، مغني اللبيب ٣٥٧/٢ ، وانظر نتائج الفكر ١٨٩، ١٩١ .
(٧) همع الهوامع ١٢٤/٢ .

وأشار أبوحيان إلى أن عطف الصفات مشروط باختلاف المدلولات(١) ٠

ونشير هنا إلى الترادف في اللغة ، فقد انقسم علماء اللغة في قضية الترادف إلى فريقين :

الأول : ذهب إلى أن اللغة تشتمل على كثير من المترادفات في مفرداتها ٠

الثاني : أنكر الترادف في اللغة ، ورأى أن الكلمات التي قيل أنها مترادفة ليست كذلك ، بل كل واحدة تشتمل على معنى مغاير للأخرى(٢) ٠

فالمنكرون للترادف لاعدول عندهم فيما تقدم ، أما الفريق الثاني فإن الأصل في العطف معدول عنه عندهم إذ عطف الشيء على مثله أو على نفسه ٠

والذي أميل إليه أن المسألة تنتهي إلى أنها لاعدول فيها إذ المغايرة إما أن تكون :-

١- مغايرة في اللفظ والمعنى ٠

٢- مغايرة في اللفظ دون المعنى ٠

وهي هنا من النوع الثاني ولاعدول ٠

وفي العطف صور عدة تشكل عدولاً في اللغة ، حيث إن الأصل في العطف أن يكون بين متجانسين ، فتعطف الجملة الفعلية على الفعلية مع إتحاد الزمن ٠ والاسمية على الاسمية ، والشرطية على الشرطية ، وعدل عن ذلك ٠

الصورة الأولى : عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس نحو «قام زيد وعمرو أكرمته» وقد صرح المبرد بجوازه فقال «وكل جملة بعدهما جملة فعطفها عليها جائز ، وإن لم تكن منها، نحو : جاءني زيد ، وانطلق عبدالله ، وأخوك قائم ، وإن تأتني آتك»(٤) ٠

وجوزه الفارسي إذا كان العطف بالواو ، وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة في

---

(١) انظر البحر المحيط ٤٠١/٥ ، حاشية يس ٢٣٣/٢ ٠

(٢) انظر اللغة لفندريس ٢٤٢ ، فقه اللغة للدكتور علي عبدالواحد وافي ١٦٨ ومايليها ، دراسات في فقه اللغة ٢٩٢ ومايليها ، المزهر ٤٠٢/١ ومايليها ، الصاحبي في فقه اللغة ٩٦ ومايليها ٠

(٣) همع الهوامع ١٤٠/٢ ٠

(٤) المقتضب ٢٧٩/٣ ٠

«خرجت فإذا الأسد حاضر»(١)٠

ونسب السيوطي المنع مطلقاً في هذا الوجه لابن جني(٢) وقد جاء عنه في قول الشاعر :-

عَاضَهَا اللّهُ غلاماً بَعْدَمَا * شَابَتِ الأَصداغُ والضرسُ نَقَدْ

«عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل ، أعني قوله (والضرس نقد) أي : ونقد الضرس»(٣)٠

ففسر الجملة الاسمية بالجملة الفعلية دون أن يشير إلى منع هذه الصورة من الاستعمال ٠ ونسب إليه الرضي إجازة هذا إذا كان العطف بالواو دون غيرها ، فقال: «ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ٠ قال ابن جني : وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها لأصالة ا لواو في العطف»(٤)٠

والمتحصل لدينا في هذه الصورة من صور العطف ثلاثة مذاهب :

١- المنع مطلقاً ٠

٢- الجواز مطلقاً ٠

٣- الجواز إن كان العطف بالواو ، والمنع إن كان بغيرها(٥)٠

الصورة الثانية : يعطف فيها الفعل على الاسم والعكس ٠

قال ابن الشجري «عطف اسم الفاعل على (يفعل) وعطف (يفعل) على اسم الفاعل جائز ؛ لما بينهما من المضارعة التي استحق بها (يفعل) الإعراب ، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال ، وذلك جريان اسم الفاعل على (يفعل) ونقل (يفعل) من الشياع إلى الخصوص بالحرف المخصِّص ، كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرِّف ، فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه ، كقولك :

---

(١) همع الهوامع ٢/١٤٠ ٠
(٢) نفسه ٠
(٣) الخصائص ٢/٧١ ٠
(٤) شرح الكافية ١/٣٠٣ ٠
(٥) انظر مغني اللبيب ٢/٤٨٥ ، ٤٨٦ ٠

زيد يتحدث وضاحك ، وزيد ضاحك ويتحدث ، لأن كل واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ»(١) ·

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿أَوَ لَمْ يَرَوا إِلَى الطَّيرِ فَوقَهُم صَافَّات وَيَقْبِضْنَ﴾(٢) ·

قال الرضي «يعطف الفعل على الاسم وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل. قال تعالى ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً﴾(٣) أي فلق الإصباح ، وكذا قوله تعالى ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ أي : يصففن ويقبضن · ولايجوز مررت برجل طويل ويضرب ، إذا ليس الاسم بتقدير الفعل»(٤) ·

وقال السيوطي «ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضي على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكوس ، أي الفعل على الاسم ، والمضارع على الماضي ، والجملة على المفرد (في الصحيح إن اتحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل ، والماضي مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضي المعنى ، والجملة في تأويل المفرد»(٥) ·

فهنا يتجاوز الشكل إلى المعنى أو النسبة مما يسهّل العطف ·

الصورة الثالثة : عطف الخبر على الإنشاء والعكس ·

منع البيانيون وكثير من النحويين عطف الجملة الخبرية على الإنشائية ، أو العكس ·

وقيد السيد منع البيانيين بالجمل التي لامحل لها من الإعراب ، وأما الجمل التي لها محل فيجوز فيها اتفاقاً ·

---

(١) أمالي الشجري ١٦٧/٢ ·
(٢) الملك ، ١٩ ·
(٣) الأنعام ، ٩٦ ·
(٤) شرح الكافية ٣٠٣/١ ·
(٥) همع الهوامع ١٤٠/٢ ·

وأجازه الصفار(١) وجماعة إجازة مطلقة مستدلين بنحو قوله تعالى ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾(٢) وبقول الشاعر :

**وإنَّ شفائي عبرةٌ مهراقةٌ * وَهَلْ عِنْدَ رسمٍ دارسٍ من مُعَول(٣)**

وقال أبوحيان «وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف ، ويؤيده قوله :

**وإنَّ شِفَائِي عبرةٌ مهراقةٌ * وَهَلْ عِنْدَ رسمٍ دارسٍ من مُعَولِ**

وقولـه :

**تُنَاغِي غزالاً عِنْدَ بابِ ابنِ عامرٍ * وكَحِّل أماقيكَ الحسانَ بإثمدِ**

وقال السيوطي «وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته ، وهو قوله (ظفرنا بصيد وحياك الله أبا زيد) ومانعلم أحداً أنكر ذلك عليه ، وإذا كان التشاكل لايراعي في أكثر المفردات كان أجدر ألا يراعى في الجمل(٤) .

فالمسألة فيها ثلاثة مذاهب :

١- المنع مطلقاً .

٢- الجواز مطلقاً .

٣- الجواز في الجمل ذات المحل الإعرابي ، والمنع في الجمل التى لامحل لها من الإعراب ، ولعل هذا هو أحسن الآراء ، لأن المنع مطلقاً تدفعه الشواهد ، والجواز مطلقاً يمكن أن يرد عليه بأن الواو في الأبيات المستشهد بها لغير العطف، أما تقييده بالجمل التي لها محل من الإعراب فكأنه عطف مفردات، لأن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما هي حالة محل المفرد(٥) .

---

(١) قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي صحب الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه . انظر بغية الوعاة ٢/٢٥٦ .

(٢) البقرة ٢٤ .

(٣) شرح المعلقات السبع ١١ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٣٧ ، وانظر المغني ٢/٤٨٢ ، ٤٨٧ ، الهمع ٢/١٤٠، حاشية الصبان وشرح الأشموني ٣/١٢١ ومايليها .

(٥) انظر الأساليب الإنشائية ١٢٠ .

الصورة الرابعة : عطف فعل على فعل مع اختلاف زمنيهما :

قال الرضي «ويعطف الماضي على المضارع ، وبالعكس ، خلافاً لبعضهم ، قال تعالى ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة﴾(١) ونحو ﴿إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدّونَ﴾(٢) ﴿وَاللهُ الَذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فتُثِيرُ سَحَاباً﴾(٣) وكذا يجوز : لم يقعد زيد ولايقعد زيد غداً وبالعكس»(٤).

وقال أبوحيان في قوله تعالى ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾(٥) «فأقبل معطوف على يطاق عليهم ... وجيء ماضياً لصدق الإخبار به فكأنه وقع»(٦).

ففي المسألة قولان :

١- الجواز .

٢- المنع .

ولعل هذا جائز لأغراض بلاغية ، ويمكن القول بأن هذه المواضع التي لم يحدث فيها التشاكل بين الجمل المتعاطفة تعد عدولاً عن الأصل الذي هو التشاكل، وذلك من توسع اللغة وحكمتها ، وإن كان النحاة قد لجأوا في بعضها إلى التخريجات، وتقدير قول محذوف أو غيره ، أو تقدير (أنْ) ليصبح الفعل مصدراً فى قوة الاسم ، أو جعل الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، أو جعل الواو لغير العطف، وغير ذلك من التأويلات الشكلية التي لجيء إليها لإخضاع الاستعمال لقاعدة محددة.

---

(١) الأعراف ، ١٧٠ .
(٢) الحج ، ٢٥ .
(٣) فاطر ، ٩ .
(٤) شرح الكافية ٣٢٨/١ .
(٥) الصافات ، ٥٠ .
(٦) البحر المحيط ٣٦٠/٧ .

## العدول عن المعرفة إلى النكرة :

من مواطن العربية مالاتقع فيه إلا المعرفة كالمبتدأ ، ومنها مالاتقع فيه إلا النكرة ، ومنها مايجوز فيه الأمران ، وقد تعدل العربية عن النكرة إلى المعرفة ، وقد تعدل من المعرفة إلى النكرة ، ومن ذلك (أفعل من) فقد عدلت فيها العرب من الإضافة إلى المعرفة ، وأضافتها إلى النكرة ، ولذلك أشار سيبويه فقال : «ومن قال هذا أولُ فارس مقبلاً ، من قبل أنه لايستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة ، فلاينبغي له أن يصفه بالنكرة وينبغي له أن يزعم أن درهماً في قولك : عشرون درهماً معرفة ، فليس هذا بشيء ، وإنما أراد من الفرسان فحذفوا من الكلام استخفافاً»(١) ٠

وقال أيضاً «فإن أضفت فقلت هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم النكرة وأنه بلفظ الواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول أوّلُ الرجال فحذف استخفافاً واختصاراً كما قالوا كلُّ رجل يريدون كل الرجال ٠ فلما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع واستغنوا عن الألف واللام ، وعن قولهم : خير الرجال ، وأول الرجال»(٢) ٠

فالمعدول عنه هو إضافة أول وخير وكذلك كل إلى المعرفة ، والمعدول إليه إضافتهن إلى النكرة ، ومر التغيير مع أول وخير بالمراحل الآتية :

١- حذف الألف واللام ٠

٢- تحويل صيغة الجمع إلى صيغة المفرد ٠

٣- حذف من ٠

وقال الصبان «والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير (قوله زيدُ أفضلُ رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل ، فحذف (من كل) اختصاراً وأضيفت أفعل إلى

---

(١) الكتاب ٢/١١٢ ، وانظر ١٥٧ ٠

(٢) نفسه ١/٢٠٣ ٠

رجل ، وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل بعض مايضاف إليه فالأصل أن يكون جمعاً لفهم المعنى وعدم التباس المراد · ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لايكون إلا نكرة فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع وإن جمعت أدخلت أل»(١) فأفعل عندما أضيف إلى النكرة أفرد وذكّر ، فتكون الإضافة مرت بالمراحل الآتية :

١- حذف من وكل اختصاراً ·

٢- تحويل صيغة الجمع إلى صيغة المفرد·

وقال صاحب التصريح «إذ أصل زيدُ أفضلُ رجل : زيدُ أفضلُ الناسِ إذا عدواً رجلاً رجلاً»(٢)·

وقال ابن يعيش «وتقول «هو أفضلُ رجل» وأصله أفضلُ الرجالِ إلا أنك خففت فنزعت الألف وغيرت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على النوع مغني عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى ، فإن أتيت بالألف واللام والجمع فقد حققت وجئت بالأصل ، وإن آثرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لأنه يدل على الجنس»(٣)·

أي أن العرب عدلت عن ضميمتي الجمع والتعريف إلى ضميمتي الإفراد والتنكير · مع (أفعل) ومن الضميمة النكرة إلى الضميمة المعرفة مع «كل» وإليها أشار السهيلي بقوله : «وأما كونه مضافاً إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة ؛ فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك : كلُّ أخوتك ذاهب قبح إلا في الابتداء ؛ لأنه إذا كان مبتدأ في هذا الموطن كان خبره بلفظ الإفراد تنبيهاً على أن أصله أن يضاف إلى نكرة»(٤)·

---

(١) حاشية الصبان ٣/٤٧ ·
(٢) شرح التصريح ٢/١٠٥ ·
(٣) شرح المفصل ٣/٥ ·
(٤) نتائج الفكر ٢٧٦ ، ٢٧٧ ·

**العدول إلى نداء مافيه «أل» :**

من المعلوم أن حرف النداء من أدوات التعريف ، وبناء على ذلك فإنه لايدخل على أل ؛ لئلا يلتقي حرفان معرِّفان ، كما أنهم يمنعون اجتماع خصيصتين على مخصص واحد ، وأل والنداء خصيصتان للأسماء ولذا منع البصريون نداء مافيه «أل» اختياراً ، وعدل عن ذلك عند الجمهور في :-

١- نداء اسم الله تعالى ، فيقال : «يا الله» ·

٢- الجملة المحكية المبدوءة بأل ، نحو «ياالمنطلق زيد»·

وزاد المبرد ماسمي به من موصول مبدوء بأل ، نحو «يا الذي قام» أما منع البصريين لنداء مافيه «أل» فللأسباب الآتية :-

١- اجتماع معرفين على كلمة واحدة ، فالنداء يفيد التعريف ، و«أل» كذلك ، ولذا فإن العلم المنادى يعرى من تعريف العلمية ، ويعرف بالنداء ، والتعريف فيه بعلامة غير لفظية ، فمن باب أولى ألايجمع بين تعريفين بعلامتين لفظيتين(١)·

٢- تعريف العهد وهو تعريف الألف واللام متضمن لمعنى الغيبة ، إذ يكون العهد بين اثنين ، وهما المتكلم والمخاطب - في شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب للحاضر ، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين ·

٣- المنادى المعرف بالألف واللام إما أن يكون مبنياً ، وإما أن يكون معرباً ، وعلى الوجهين يحدث في كل منهما إشكال ·

أما إشكال البناء :-

أ -مافيه الألف واللام بعيد عن علة البناء ؛ لأن فيه خصيصة من خصائص الأسماء ، وهي «أل» فبعد عن شبه الحرف ·

ب - «أل» تعاقب التنوين ، فكأن مافيه «أل» اسم منون ·

أما إشكال الإعراب :

---

(١) أنظر الإنصاف ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ ·

فإن بناء المنادى كان لوقوعه موقع الضمير لمشابهته له في الإفراد ، والتعريف، والخطاب ، وهذا موجود في المعرف بالألف واللام إذا نودي ، فكيف يعرب؟(١) ٠

أما العدول عن هذا الأصل لنداء اسم الله تعالى في الاختيار مع وجود الألف واللام ، فذلك لأن «أل» لازمة فيه لاتفارقه ، وهي عوض عن همزة «إله» فأصبحت بذلك منزلة منزلة حرف من نفس الكلمة ، ومن هنا جاز دخول حرف النداء عليها ٠ ودليل تنزيلها منزلة الحرف من الكلمة جواز قطع همزته فيقال (يا ألله) كما في قول الشاعر :

**مُبارَكٌ هُو وَمَنْ سَمَّاهُ * على اسْمِكَ اللهُمَّ يا أَللهُ(٢)**

فلو لم تكن كجزء من نفس الكلمة لوجب أن تكون همزته همزة وصل(٣) ٠

أما ماأجازه المبرد من نداء ماسمي به من موصول مبدوء بأل فمرده أن «أل» فيه زائدة ، والذي يمنع دخول «يا» على أل المعرِّفة ، وأشار أبو حيان إلى منع هذا عند سيبويه ، إذ الجملة المسمى بها سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، أما الموصول وصلته فهما بمنزلة اسم واحد كالحارث فلايجوز نداؤه(٤) ٠

ومنع سيبويه لندائه للشبه الصوري في «أل» لما أشبهت «أل» الزائدة «أل» المعرفة حملت عليها طرداً للباب على وتيرة واحدة ٠

والكوفيون عدا ابن السعدان والبغداديون أجازوا نداء مافيه «أل» اختياراً محتجين بالقياس والسماع ٠

أما القياس فلجوازه في «ياألله» بالإجماع ، فإنهم يقيسون عليه «ياالرجل» إذ في كل منهما «أل» ليست من أصل الكلمة ، والسماع لوروده في قول الشاعر :

**فيا الغلامانِ اللذانِ فرَّا * إياكُما أنْ تَعْقِبانا شرا(٥)**

---

(١) انظر شرح الكافية ١/١٤٢، الانتصاف من الإنصاف ١/٣٣٧ ٠

(٢) انظر لسان العرب (أل هـ) ١٣/٤٧٠ ٠

(٣) انظر الإنصاف ١/٣٣٩ ٠

(٤) انظر همع الهوامع ١/١٧٤، شرح التصريح ٢/١٧٣ ٠

(٥) انظر شرح التصريح ٢/١٧٣ ، همع الهوامع ١/١٧٤ ، الإنصاف ١/٣٣٦ ، شرح المفصل ٢/١٢ ، المقتضب ٤/٢٤٣ ٠

وقالوا : إنه لاضرورة فيه لإمكان : فياغلامان ٠

ورد مانعوا ذلك بأن لفظ الجلالة لايقاس عليه غيره ، لكثرة الاستعمال ، ولما له من خواص ليست لغيره ، وأما البيت فضرورة(١)٠

وزاد ابن السعدان على مااستثناه البصريون اسم الجنس المشبَّه به ، فأجاز نداء نحو : ياالأسد شدة أقبل ، ووافقه ابن مالك فقال «وهو قياس صحيح ؛ لأن تقديره يامثل الأسد ، ٠٠٠ ، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام»(٢)٠

واعترض الشاطبي على قول ابن مالك بأن ماذكره لايزيل قبح الجمع بين «يا» و «أل» وإلا لجاز أن يقال : ياالقرية ، لأنه في تقدير : ياأهل القرية ٠

وأجيب بأن فرقاً بين : الأسد شدة أقبل وبين ياالقرية ، إذ في الأول معنى المثلية ، وهذا مالايوجد في الثاني ، وإزالة «مثل» لقبح «ياالأسد شدة» كإزالة قبح دخول «لا» على المعرفة في «قضية ولا أبا حسن لها» فإن تقديره عند الكثير «ولامثل أبي حسن»(٣)٠

إذن فإنَّ البصريين عدلوا عن مضامة حرف النداء لما فيه أل ، لمضامته إياه في المسائل السابقة ٠

---

(١) انظر المراجع السابقة ٠
(٢) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ ٠
(٣) انظر همع الهوامع ١٧٤/١ ٠

## العدول في الروابط :

الأصل في خبر المبتدأ ألا تضامه الفاء ، ولكن المبتدأ قد يضام معنى الشرط فتضامه الفاء وتلتصق به ٠

قال سيبويه «ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتني فمكرم محمود ، كان حسناً»(١)٠

أما دخول الفاء في خبر المبتدأ ففي صور :-

١- إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام ، كما في قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾(٢) و﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾(٣) جزم ابن مالك بدخولها على الخبر في مثل هاتين الآيتين ، ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة، وخرجت الآيتان على حذف الخبر أي : فما يتلى عليكم الزانية ، أي : حكم الزانية ٠

٢- إذا كان المبتدأ موصولاً غير «أل» والصلة ظرف ، أو مجرور ، أو جملة صالحة للشرطية ، أي : فعلية غير ماضية ، وغير مصدرة بأداة شرط ، أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقد أو بما النافية ، والظرف كما في قول الشاعر :

مَالَدَى الحازمَ اللبيبَ مُعارا * فمصونٌ وماله قد يضيعَ

والمجرور كما في قوله تعالى ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾(٤) والجملة كما في قوله تعالى ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾(٥)٠

وأجاز ابن الحاج(٦) دخولها والصلة جملة اسمية نحو «الذي هو يأتيني فله درهم»٠

---

(١) الكتاب ١/١٣٩ ٠
(٢) النور ، ٢ ٠
(٣) المائدة ، ٣٨ ٠
(٤) النحل ، ٥٣ ٠
(٥) الشورى ، ٣٠ ٠
(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبوالعباس الإشبيلي ، قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله على كتاب سيبويه إملاء، وبعض المصنفات والمختصرات، انظربغية الوعاة ١/٣٥٩٠

وحكى ابن أبي الربيع عن بعض شيوخه جواز دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط ، نحو : الذي إن يأتني أكرمه فهو مكرم ، ورد بأن الفاء دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتف لأن اسم الشرط لايجوز دخوله على أداة الشرط ٠

وأجاز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو : الذي زارنا أمس فله كذا ، استدلالاً بقوله تعالى ﴿وَمَا أَصَابَكُم يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾(١) وبقوله تعالى ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾(٢) وأوله المانعون على معنى التبيين ، أي : ومايتبين إصابتكم إياه ٠ وقيل أنه بعيد٠

وأجاز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلق ، وإن لم يقبل الشرطية ، حكاه ابن عصفور ، فأجاز نحو : الذي مايأتيني فله درهم ، وإن لم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية ، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة ، وإنما هو مشبه به ، ورد بعدم السماع ٠

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أكد الموصول أو وصف ؛ لذهاب معنى الجزاء بذلك ، وأيد قوله بعدم السماع ٠

٣- أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالظرف ، أو المجرور ، أو الفعل الصالح للشرطية ، نحو : رجل عنده حزم فهو سعيد ، وعبد لكريم فما يضيع ، ونفس تسعى في تجارتها فلن تخيب ٠

وهذا مخصوص بـ«كل» عند ابن الحاج ، والصحيح التعميم ٠

٤- إذا كان المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة مشعراً بمجازاة ، نحو:

وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولُ

٥- إذا كان المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو قوله تعالى ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾(٣)٠

---

(١) آل عمران ، ١٦٦ ٠
(٢) الحشر ، ٦ ٠
(٣) النور ، ٦٠ ٠

ومنع بعضهم دخول الفاء في مثل هذه الصورة لأن المخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط ، لأن الشرط لايقع بعده إلا الفعل ، والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك، وأولت الآية على أن «اللاتي» مبتدأ ثان ، والفاء داخلة في خبره لأنه موصول ، وهو وخبره خبر الأول ٠

٦- إذا كان المبتدأ مضافاً إلى الموصول ، نحو : غلامي الذي يأتيني فله درهم ، ومنه قوله :

وَكُلّ الّذِي حَمّلْتُهُ فهو حاصلْ

وقيل : دخول الفاء في حيز كل مضافة إلى غير ذلك ، إما إلى غير موصوف كقولهم : كل نعمة فمن الله ، أو إلى موصوفة بغير ماذكر ، كقوله :

كُلّ امرءٍ مباعدٍ أوْ مدانِ * فمنوطٌ بحكمةِ المتعالي

وأجاز الأخفش دخولها على كل خبر نحو : زيد فمنطلق ، مستدلاً بقول الشاعر

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتهم

وقوله :

أنتَ فانظرْ لأيّ ذاكَ تصيرُ

وأوله الجمهور على أن خولان خبر «هو» محذوف ، وأنت فاعل بفعل مقدر فسره الظاهر ٠

وأجاز الفراء والأعلم دخولها في كل خبر هو أمر أو نهي نحو :

زيد فاضربه ، وزيد فلاتضربه ، استدلالاً بقوله تعالى ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾(١) وقول الشاعر :

يارَبَّ موسى اظلِمي وأظلمه * فاصببْ عليه ملكاً لايرحمهْ

وقول الشاعر :

أرواحُ مودعٌ أم بكورُ * أنت فانظرْ لأيّ ذاكَ تصيرُ(٢)

---

(١) ص ٥٧ ٠

(٢) انظر المسألة في : همع الهوامع ١/١٠٩-١١١، شرح الأشموني وحاشية الصبان ١/٢٢٤، ٢٢٥، شرح الكافية ١/١٠١، ١٠٢ ، مغني اللبيب ١/١٦٥، ١٦٦، الجنى الداني ٧١/٧٢، رصف المباني ٤٤٩، البسيط ١/٥٧٣-٥٧٦ ، شرح التسهيل ١/٣٢٩-٣٣١ ٠

وقد أشار السيوطي إلى العدل في هذه المواطن فقال «لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل أن لاتدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى مايدخل الفاء فيه دخلت ، وهو الشرط والجزاء ، والمعنى الملاحظ أنه يقصد أن الخبر مستحق بالصلة ، أو الصفة ، وأن يقصد بها العموم ، ودخولها على ضربين : واجب وهو بعد أما ، وجائز · وذلك في صور»(١)·

والذي أميل إليه أن الأصل أن العربية كانت تربط الخبر بالمبتدأ بواسطة الفاء، وماذكره الأخفش ، والفراء ، والأعلم ، إنما هو بقايا هذا الأصل ، ثم مالت العربية إلى التنظيم والاختصار فتحففت من الفاء واستغنت عنها·

---

(١) همع الهوامع ١/١٠٩ ·

**العدول في نوع الرابط :**

تقع الجملة خبراً عن المبتدأ ، فتكون نفس المبتدأ في المعنى ، فلاتحتاج إلى رابط ، وإن لم تكن كذلك فلاغنى لها عن الرابط ، والأصل في الرابط الضمير ، ويعدل عن هذا الأصل فتنوب عنه أشياء ، وهي : -

١- الإشارة إلى المبتدأ السابق ، كما في قوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾(١) وخصه ابن الحاج بأن يكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً ، والخبر إشارة للبعيد ، فيمتنع «زيد قام هذا ، وزيد قام ذاك» .

٢- إعادة المبتدأ السابق وهو يفيد التفخيم ، أو التحقير ، أو التهويل . والإعادة تكون باللفظ والمعنى معاً ، نحو «زيد قام زيد» ونحو قوله تعالى ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾(٢) .

وقيل يختص ذلك بالضرورة ولايجوز في غيرها ، وقيل يجوز في الاختيار ويضعف ، وعليه سيبويه .

وقد تكون بالمعنى فقط نحو «زيدٌ جاءني أبوعبدالله» إذا كان أبوعبدالله كنية له ، وإجازته عن أبي الحسن تمسكاً بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَانُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾(٣) وأجيب بأن (الذين) ليس مبتدأ بل مجرور بالعطف على (الذين يتقون) وإن سلم كونه مبتدأ فالرابط العموم ؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين ، أو ضمير محذوف أي منهم .

وقال الحوفي : الخبر محذوف ، أي مأجورن ، والجملة دليل .

ومنعه الجمهور ، وأجازه ابن عصفور موافقة للأخفش ، كما جاء ذلك في الموصول ، حكى أبوسعيد «الذي رويت عن الخدري» تابعه الخضراوي ، وحسنه ابن جني .

---

(١) الأعراف ، ٢٦ .

(٢) الحاقة ، ١ ، ٢ .

(٣) الأعراف ، ١٧٠ .

٣- أن تشتمل الجملة الواقعة خبراً على مايدل على عموم يشمل المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل ، ونحو قول الشاعر :

فأما الصبر عَنْها فَلاَ صَبْرا

قال ابن هشام «كذا قالوا ، فيلزمهم أن يجيزوا : زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون ، وخالد لارجل في الدار · قال وأما المثال فيخرج على أن «أل» فيه للعهد لا للجنس ، والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لاصبر عنها، لا أنه لاصبر له عن شيء»(١)·

٤- أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بفاء السببية · مع اشتمال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ الأول ، نحو قول الشاعر :

**وإنسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً * فَيَبْدُو وتاراتٍ يَجُمّ فيغرقُ**

فإن «فيبدوا» فيه ضمير عائد على المبتدأ وهو «إنسان» وهي معطوفة على «يحسر الماء» وهي الخبر ·

وأجاز هشام أن تكون معطوفة عليها بالواو ، نحو «زيد قامت هند وأكرمها» ومنعه الجمهور لأنها تكون للجمع في المفردات لافي الجمل ·

أو معطوفة عليها بثم ، نحو «الليل جاء الصباح ثم تبدد سواده»·

٥- أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه ، ودل بالخبر عليه نحو «زيد يقوم عمرو إن قام» أجازه الزجاج وجزم به ابن مالك·

٦- «أل» النائبة عن الضمير ، وبه قال الكوفيون ، وطائفة من البصريين ، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النفسَ عَنِ الْهَوَى* فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾(٢) الأصل مأواه ، والمانعون قدروه بـ«هي المأوى له»·

٧- أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٣) ·

---

(١) مغني اللبيب ٢/٥٠١ ·

(٢) النازعات ، ٤٠ ، ٤١

(٣) الإخلاص ، ١ ·

٨- أن يكون الضمير العائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المخبر بها ، وإجازته عن الأخفش ، وذلك نحو «حسن الجارية أعجبتني هو» فأعجبتني خبر «حسن» ولارابط فيها ، فربط بالبدل «هو» وهو بدل من الضمير المؤنث المستتر في «أعجبتني» العائد على الجارية ، وهو عائد على الحسن(١) .

وأرى في هذا المثال المذكور عن الأخفش تكلفاً .

وقد يكون الربط بالأشياء السابقة ينتمي إلى مرحلة مبكرة من حياة اللغة ، ثم انتهت إلى الربط بالضمير ؛ لأن الضمير مبناه على الاختصار والإيجاز ، فالأصل الربط عن طريق التكرار ، أو الإشارة ، أو غيرها مما ذكر ، ثم عدلت العرب إلى الضمير فجعلته أصلاً للربط ، فكان هو الوضع الذي استقرت عليه اللغة ، وهذه هي طبيعة اللغات تتطور فتفر من التكرار والإطالة ، ومن التعميم إلى التخصيص فتقوم بتنظيم نفسها ، واستقرار تراكيبها ، ثم إنها لما انتهت إلى الربط بالضمير ربطت به مذكوراً، ومحذوفاً .

كما أن الروابط سالفة الذكر لاتبعد عن الضمير كثيراً بل هي متقاربة فالإشارة والعموم مشبهان للضمير في الإبهام ، أما التكرار فهو عدول عن الضمير إلى الظاهر لمعنى بلاغي ، كإفادة التفخيم والتعظيم كما في الآية ﴿اَلْحَاقَّةُ مَا اَلْحَاقَّةُ﴾.

---

(١) انظر المسألة في همع الهوامع ١/٩٨،٩٧،مغني اللبيب ٢/٤٩٨-٥٠٢ ، شرح الكافية ١/٩٢ .

**العدول عن الخبر إلى الفاعل :**

ينقسم المبتدأ إلى :-

١- مبتدأ له خبر ، مثل «زيدُ أخوك»·

٢- مبتدأ يرفع فاعلاً ، أو نائب فاعل يغني عن الخبر ، وذلك إذا كان المبتدأ وصفاً عاملاً مفرداً ، ومابعده غير مطابق له ، بأن يكون مثنى أو مجموعاً، كما في «أقائم الزيدان» فهنا يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، ومابعده فاعل أغنى عن الخبر ، وهذا عدول عن أصل ، إذ الأصل في المبتدأ أن يضام الخبر ، وفي ذلك قيل: «الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لاشيء آخر كالحال يسد مسده وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل»(١)·

ويوجد فرق بين الفاعل الذي يغني عن الخبر ، وبين الحال التي تسد مسد الخبر ، إذ الخبر في الثاني محذوف وجوباً ، وليس هو في الأول كذلك ·

ويجعل ابن يعيش المبتدأ الوصف بمعنى الفعل ، فقال : «اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى : أيقومُ الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى»(٢)·

فالاسم عنده في قوة الفعل ·

وقال ابن الشجرى «نحو : أذاهبُ أخواك

ذاهب مبتدأ ارتفع أخواك به ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه في قولك : أيذهب أخواك ·

ولما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه أغنى ذلك عن تقدير الخبر ولم يصح الإخبار لا لفظاً ولاتقديراً كما لايصح الإخبار عن الفعل»(٣)·

---

(١) النحو الوافي ١/٥٢٧ ·
(٢) شرح المفصل ٢/٩٦ ·
(٣) أمالي ابن الشجري ١/٣٢١ ·

فيبدو أن النحاة تجاوزوا الشكل في الوصف العامل إلى المعنى ومن هنا استغنوا فيه عن الخبر وضامه الفاعل ، وقيل عن هذه الحالة من أحوال التراكيب «وكأن جملة الوصف الصريح المسبوق بنفي أو استفهام لدى البصريين ، أو غير المسبوقة بأي منهما عند الكوفيين ، اسمية في ظاهرها ، فعلية في حقيقتها ، وهذا ماأسميه بالتركيب المحايد ، الذي يظهر شيئاً ويسر شيئاً آخر»(١) .

فعلى الشكل يمكن القول أنه عدل عن الخبر إلى الفاعل وعلى المعنى يمكن القول إنَّ صيغة فاعل حلت محل صيغة يفعل .

---

(١) الفعليات ٢٠ ، وانظر الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٧ ، ٨ .

## العدول عن الأصل في مضامة حرف لحرف آخر بنفس المعنى ؟

من أصول العربية ألا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، ولذا أخروا اللام من المبتدأ عندما دخلت عليه «إنَّ» فقالوا في «إنَّ محمداً قائم» «إنَّ محمداً لقائم» حتى لايجتمع حرفان مؤكدان ، وعدلت العرب عن هذا الأصل فجمعت بين «إنْ» الجازمة الشرطية ، وبين «لم» الجازمة ٠

قال السهيلي : «ومن أجل ماذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي ، جاز وقوع «لم» الجازمة بعد «إنْ» وهما جازمتان ، ولايجتمع جازمان ، كما لايجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولانصب ، ولكن لما كان الفعل بعدها ماضياً في المعنى وكانت متصلة به حتى كأن صيغته صيغة الماضي ، لقوة الدلالة عليه بلم جاز وقوعه بعد «إنْ» فكان العمل والجزم بحرف «لم» لأنه أقرب إلى الفعل وألصق ، وكان المعنى في الاستقبال بحرف «إنْ» لأنها أولى وأسبق»(١)

وقال أبوجعفر النحاس «يقال : كيفك دخلت «إنْ» على «لم» ولا يدخل عامل على عامل ؟

فالجواب أنَّ «إنْ» هنا غير عاملة في اللفظ فدخلت على «لم» كما تدخل على الماضي لأنها لاتعمل في لم كما لم تعمل في الماضي فمعنى (إنْ لم تفعلوا) إن تركتم الفعل»(٢)٠

فكأن الأداة «لم» تنوسيت ، ونظر إليها مع الفعل المضارع كوحدة واحدة تساوي تماماً الفعل الماضي، ولما كانت«إنْ»لاتعمل في الماضي جاز دخولها على «لم»٠

---

(١) نتائج الفكر ، ١٥١ ٠

(٢) إعراب القرآن ١/٢٠٠ ٠

## العدول إلى الفصل بين العاطف والمعطوف :

يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف في غير المواضع التي يلتزم فيها عدم الفصل،ومن ذلك قوله تعالى﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾(١)٠

والفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور ضرورة عند أبي علي، ومنه قول الشاعر :

يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْهِ أُرْدِيَةِ الـ * عُصْبِ ويوماً أديمُها نغلا(٢)

ويفصل بينهما بمعطوف كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ﴾(٣) حيث فصل بين ثم يبعثكم ويتوفاكم بـ«ويعلم»(٤)٠

## العدول إلى الفصل بين الموصول والصلة :

يفصل بين الصلة والموصول على وجه الجواز فى المواضع الآتية :

١- الفصل بالقسم ، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم «وأبنوهم بمن والله ماعلمت عليهم من سوء قط»٠

٢- الفصل بالجملة الاعتراضية ، ومنه قول الشاعر :

ماذا ولاعَتْبَ في المقدورِ رُمتَ أما * يَكفِيك بالنّجحِ أمْ خُسرٌ وتَضليل

٣- الفصل بالجملة الحالية ، ومنه قول الشاعر :

إنَّ الذِي وهو مُثرٍ لايجودُ حرِ * بفاقةٍ تعتريهِ بَعْد إثراءِ

٤- الفصل بالنداء الذي يليه مخاطب ، ومنه قول الشاعر :

وأنتَ الذي ياسعدُ بوئتَ بمشهدٍ * كريمٍ وأثوابِ المكارمِ والحمدِ(٥)

---

(١) البقرة ، ٢٠١ ٠
(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٤ ٠
(٣) الأنعام ، ٦٠ ٠
(٤) انظر الجمل ٢/٤٠ ٠
(٥) انظر الهمع ١/٨٨ ، شرح التسهيل ١/٢٣٢ ٠

## العدول عن الأصل في الفصل بين الصفة والموصوف :

سبق أن ذكرنا مواطن يمتنع فيها الفصل بين الصفة والموصوف على الأصل ، ونشير هنا إلى أن ماعدا ذلك يجوز فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالأشياء الآتية:

١- يفصل بالاعتراض نحو قوله تعالى ﴿وإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(١)٠

٢- يفصل بجواب القسم ، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾(٢)٠

٣- يفصل بالاستثناء ، نحو : ماجاءني أحد إلا زيدا خير منك ٠

٤- يفصل بالخبر نحو : الولد يصرخ الصغير ٠

٥- يفصل بمعمول الوصف ، نحو قوله تعالى ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾(٣)٠

٦- الفصل بالفعل العامل في الموصوف نحو «أمحمداً زرت الكريم»٠

٧- الفصل بمعمول مايتصل بالموصوف ، نحو قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾(٤)٠

٨- الفصل بالفاعل ، كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَايَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾(٥)٠

وإنما جاز الفصل بالفاعل لأنه ليس أجنبياً(٦)٠

وعنه قال الفارقي «فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجرى مجرى : مَرَّ بغلامِ هندٍ زيدُ العاقلةِ»(٧)٠

٩- الفصل بالجملة المفسرة، ومن ذلك قوله تعالى﴿إِن اِمرؤُهَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾(٨)

---

(١) الواقعة ، ٧٦ ٠
(٢) سبأ ، ٣ ٠
(٣) ق ، ٤٤ ٠
(٤) المؤمنون ٩١، ٩٢، وانظر الهمع ١١٥/٢ ، ١١٦، شرح جمل الزجاجي ٢٢١/١، ٢٢٢٠
(٥) الأنعام ، ١٥٨ ٠
(٦) انظر البحر المحيط ٢٦٠/٤ ٠
(٧) المقتضب هـ ٢٥/١ ٠
(٨) النساء ١٧٦ ، وانظر البحر ٤٠٦/٣ - ٤٠٧ ٠

١٠- الفصل بالمبتدأ كما في قوله تعالى ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمواتِ والأَرْضِ﴾(١)٠

١١- الفصل بالمفعول كما فى قوله تعالى ﴿يومئذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهمُ الحَقَّ﴾(٢) على قراءة رفع «الحق» صفة لله(٣)٠

## العدول إلى الفصل بين ما وفعل التعجب :

تفصل كان بين «ما» وفعل التعجب ، نحو «ماكان أحسن زيداً» وفي دخولها خلاف بين النحاة :

فمنهم من ذهب إلى أنها في موضع خبر «ما» واسمها مضمر فيها يعود على «ما» والجملة بعدها في موضع خبرها(٤)٠

قال ابن عصفور «وهذا فاسد لأن ما التعجبية لايكون خبرها إلا على وزن أفعل ، إلا فيما جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم ماخير اللبن للصحيح وماشره للمبطون»(٥)٠

وابن السراج «وأبو علي الفارسي على أنها زائدة لاخبر لها ولا فاعل لأنها ملغاة(٦)٠

وذهب السيرافي إلى أنها زائدة والفاعل معنوي يقدر بالمصدر ، واستدل على صحة مذهبه بأن الفعل لابد له من فاعل ، فهي عنده تامة ٠

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة ، وإذا كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات ، فإن قيل : لابد للفعل من فاعل ، قيل إن الفعل إذا استعمل استعمال مالايحتاج إلى فاعل استغني عنه ، كما في «قلما» لما استعملت استعمال «ما» في إرادة النفي استغنت عن الفاعل ٠

---

(١) إبراهيم ، ١٠ ، وانظر البحر ٤٠٩/٥ ٠
(٢) النور ، ٢٥ ٠
(٣) انظر البحر المحيط ٤٤١/٦ ٠
(٤) انظر شرح الجمل ٥٨٤/١ ، ٥٨٥ ٠
(٥) شرح الجمل ٥٨٥/١ ٠
(٦) انظر الأصول ١٠٦/١ ، شرح المفصل ١٥٢/٧ ٠

وكذلك «كان» لما استعملت لتدل على الماضي ولم يرد بها أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل(١)·

## العدول إلى الفصل بين إنَّ واسمها بما الكافة :

إنَّ وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء ، وتعمل النصب في المبتدأ ويسمى اسمها ، والرفع في الخبر ويسمى خبرها ، وتتصل بهذه الأحرف «ما» الزائدة فتكفها عن العمل ، إذ تزيل اختصاصها فبعد أن كانت تضام الأسماء أصبحت تضام الأفعال كذلك ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾(٢) عدا«ليت»فإنها تحافظ على ضميمتها فلاتفارق الاسمية فيجوز فيها الإعمال والإهمال·

وفي اتصالهن بـ«ما» مع العمل الخلاف الآتي :-

١- سيبويه والأخفش يمنعون الإعمال بـ«ما» في «أن» المفتوحة الهمزة وفي كأن ولعل ولكن عند اتصالها بـ«ما» فالإعمال عند سيبويه نادر في «إن» المكسورة، واجب في «ليت» ممتنع فيما عداها مستنداً في ذلك إلى السماع·

٢- ذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز فيهن مع اتصالهن بـ«ما» الكافة ، قياساً لما لم يسمع عن العرب على ماسمع ·

٣- ذهب الفراء إلى جواز الإعمال في لعل مع اتصالها بـ«ما» الكافة ، حملاً لها على ليت إذ أشبهتها(٣)·

## العدول عن الأصل إلى الفصل بين «ما» النافية ومنفيها:

الأصل أن يلي الحرف النافي المنفي اسماً كان أو فعلاً ، و«ما» النافية حرف غير مختص يدخل على الأفعال والأسماء ، وعند دخولها على الأسماء يعملها أهل الحجاز حملاً على ليس · وقد يعدل عن الأصل فيفصل بين «ما» و«المنفي بها» بـ«إن» الزائدة ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر شرح المفصل ١٥٢/٧، شرح الجمل ٥٨٥/١، التبصرة والتذكرة ٢٦٩/١ ، أوضح المسالك ٢٥٧/١ ·

(٢) الأنبياء ، ١٠٨ ·

(٣) انظر أوضح المسالك ٣٤٧/١، عدة السالك ٣٥١/١، الهمع ١٤٣/١، ١٤٤ ·

## العدول في العلامة الإعرابية : من الفتحة إلى الكسرة :

### جمع المؤنث السالم :

المشهور لدى النحاة أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة ، وذلك ليكون مقابلاً لجمع المذكر السالم : فالضمة في جماعة الإناث تقابل الواو في جماعة الذكور في حالة الرفع ، والكسرة في جماعة الإناث تقابل الياء في جماعة الذكور في حالتي النصب والجر(١) .

على أن ماجمع بالألف والتاء في مثل «هندات» يتحمل الحركات الإعرابية الثلاث ، الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، وعلى المشهور فإن الرفع والجر فيه جاءا على الأصل ، والعدول في حالة النصب فقط .

والخلاف في العلامة الإعرابية فيه على النحو الآتي :-

١- ينصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة ، حملاً للنصب على الجر ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره فكانا بالياء .

٢- أجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً .

٣- توسط هشام فأجاز النصب بالفتحة في المعتل كلغة وثبة ، وحكى الكسائي : سمعت لغاتَهم ، وهذا محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع ، وهو محكي عن أحمد بن يحي بن ثعلب ، ذكر أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة «رأيت بناتَك» و «سمعت لغاتَهم» ووافقه الكسائي وابن سيدة ، وعلى هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي:

**فلمَّا جَلاَّها بالإيامِ تحيزتْ * ثباتاً عليها ذُلُها واكتئابُها(٢)**

وعن علة نصبه بالكسرة مع تحمله للفتحة ، قال ابن جني «واعلم أن العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ماإذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه فيها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في

---

(١) انظر المقتضب ١/١٤٥ .

(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٢ ، شرح التصريح ١/٨٠، ٨١، أوضح المسالك وعدة السالك ١/٦٨ .

التثنية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لاحرف له فيجاز به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ، لتلك الأسباب المعروفة هناك فلاحاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها، ففعلو ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر، فقالوا : رأيت الهندات فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدل دخولهم تحت هذا - مع أن الحال لاتضطر إليه - على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عري من ضرورة الأصل»(١) ٠

وقال ابن أبي الربيع «اعلم أن جمع المؤنث السالم كان يجب أن ينصب بالفتحة، فيقال : رأيت الهندات ، لكن العرب حافظت في هذا على إجراء الفرع مجرى الأصل، والمذكر أول ، والمؤنث ثان ، وإن كان الجمع المذكر السالم يجري منصوبه كمخفوضه، فأجروا الجمع المؤنث في النصب على حاله في الخفض تحقيقاً للفرعية ، وإعطاء للأصالة حكمها»(٢) ٠

فالحمل أو الإجراء عند النحاة هما السبب في عدول العرب عن الأصل فيما جمع بالألف والتاء إلى غيره ، تحقيقاً للمشاكلة والمجانسة بين كلم العربية ، ولكي تحدد القواعد في الأصول والفروع ، وحمل الفرع على الأصل ٠

إلا أن العدول عند الكوفيين ، أما البصريون فإنهم يرفضون الأصل ٠

ولعل الحكم النحوي هنا في الأصول والفروع طابق الحكم الشرعي ، فلما كانت المرأة نصف الرجل في الميراث أخذت نصفه في الحركات ، حيث الياء تساوي كسرتين ، وجمع الذكور منصوب ومجرور بالياء ، فأخذ جمع الإناث النصف وهو الكسرة ٠

---

(١) الخصائص ١/١١ ٠

(٢) البسيط ١/٢٠٩ ، ٢١٠ ، وانظر ٢١١ ، ٢١٤ ٠

## العدول عن حركة الإعراب إلى حركة الكلمة :

عدلت العرب في الاسم المرخم عن القياس ، وإلى ذلك أشار الرضي بقوله : «وكان القياس جعل مابقي بعد الترخيم اسماً برأسه وهو الأكثر ، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في : عصا وقاض في حكم الثابت ، فلذا بقي ماقبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كأن لم تغن بالأمس فلذا صار ماقبل المحذوف في نحو غد ويد ودم معتقب الإعراب لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى مايمكن حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص مارأيت وفي نحو : يايزيد بن عمرو ماهو المشهور من فتح الضم، وذلك لما قدمنا من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً هو بالذات ، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى مايجيء من الكلام المنادى له ، فصار حذف الترخيم مطرداً كالواجب ، فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو : عصا وقاضٍ ، مما الحذف فيه مطرد واجب»(١) .

وللترخيم في العربية لغتان :

١- لغة من ينوي المحذوف ، أو لغة من ينتظر .

وهذه اللغة هي الكثيرة في استعمال العرب ، وينوي فيها المتكلم المحذوف فيعتبره في حكم الثابت ، حيث يبقى الحرف الأخير بعد الحذف على ماكان عليه قبله من حركة أو سكون ، فيقال : ياجعفَ ، وياحارِ ، وياثمُو ، وياهرقْ .

ويستثنى من هذا الحكم مايلي :-

١- ماحذف لأجل واو الجماعة أو يائه ، كالمسمى به نحو «قاضيون ، وقاضيين» فإن الياء والألف تردان لأنهما حذفتا في الجمع لما لاقتا واو الجمع ويائه ، فلما حذفتا للترخيم زال السبب الذي حذفت من أجله الألف والياء ، فلذا تردان عند الأكثرين(٢) .

---

(١) شرح الكافية ١/١٥٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٤٢٤ .

٢- ماكان مدغماً في المحذوف بعده مده ، فإن حركته الأصلية قبل الإدغام ترد إليه عند الترخيم ، فتقول في : يامضار : يامضار ، بكسر الراء على اعتبارها اسم فاعل ، وبفتحها على اعتبارها اسم مفعول ٠

٣- لغة من لاينوي المحذوف ، أو لغة من لاينتظر ، أو لغة التمام حيث يجعل المرخم بعد الحذف اسما برأسه ، ويعامل الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الحذف معاملة آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فيقال : ياجعفُ، وياحارُ ، وياهرقُ ، وياثمي فالأسماء هنا كأنها تامة لم يحذف منها شيء٠

ولايجوز ترخيم مافيه تاء فارقة على هذه اللغة إلا مع وجود القرينة لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث(١)٠

ولغة من ينوي المحذوف أكثر استعمالاً ، وأكثر ماورد مرخماً عن العرب جاء عليها ، وعليها قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وعلي وابن وثاب والأعمش(٢) (وَنَادَوا يَامَالِ)(٣)٠

واللغة الثانية أقل استعمالاً وهي الأصل ، ولكن باب النداء لكثرته ، ولكونه باب تخفيف وحذف ، جعل الحذف للترخيم فيه كالحذف المطرد الواجب لعلة ، مما ترتب عليه كون آخره في حكم الثابت فيكون المرخم على حركته قبل الحذف٠

---

(١) انظر لغات الترخيم في شرح الكافية ١/١٥٢-١٥٤ ، شرح المفصل ٢/٢١، أوضح المسالك ٤/٦٥، ٦٦ ، حاشية الصبان ٣/١٨٠، ١٨١ ، حاشية الخضري ٢/٨٦ ٠

(٢) انظر البحر المحيط ٨/٢٨ ، مجمع البيان في تفسير القرآن ٩/٥٦ ٠

(٣) الزخرف ، ٧٧ ٠

## العدول عن حركة الإعراب الأصلي إلى حركة الإتباع :

يجوز في المنادى المفرد المعرفة وجهان ، الضم على الأصل ، والإتباع وذلك في حالتين :-

أ - المنادى المفرد المعرفة ، إذا توافرت فيه الشروط الآتية :-

١- أن يكون علماً ، وأجاز بعض البصريين الفتح في المنادى المفرد لمعرفة غير العلم إذا وصف بابن ووقع بين متفقي اللفظ ، نحو «ياعالم بن العالم»(١) وأعطى الكوفيون نحو : «يافلان بن فلان» ، و«ياضل بن ضل» الحكم نفسه الذي يجري على العلم ، بينما ألزمه البصريون الضم(٢) ٠

٢- أن يكون موصوفاً بابن عند البصريين ، أما الكوفيون فيجوز عندهم الضم والفتح كان الوصف بابن أو بغيره ، محتجين بأن علة الفتح هي تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً ، وأنشدوا عليه قول جرير :

**فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى * بأجودِ منك ياعمرَ الجوادا**(٣) ٠

بفتح عمر والجوادا ، وخُرِّج على أن أصله «ياعمرا» بالألف عند من يلحقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب ٠ وقيل : هو «ياعمراً» نون للضرورة ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين ٠

٣- أن يكون الوصف مضافاً إلى علم ، فإن أضيف إلى غيره وجب الضم ٠

٤- أن يكون الوصف «ابن وابنة» متصلاً بالموصوف «المنادى» فإن فصل بينهما وجب الضم ٠

وزاد بعضهم أن يكون المنادى المستوفي للشروط السابقة ظاهر الإعراب ، فإن كان الإعراب مقدراً ، وجب تقديره بالضم ، وزاد آخرون عدم تثنية أو جمع «ابن وابنة» فإن ثنيا أو جمعا وجب الضم(٤) ٠

---

(١) انظر شرح الكافية ١٤١/١ ٠
(٢) انظر شرح الأشموني ١٤٤/٢ ٠
(٣) انظر شرح التصريح ١٦٩/٢ ، ديوان جرير ١٣٥ ٠
(٤) انظر شرح الأشموني ١٤٥/٢ ، شرح التسهيل ٣٩٣/٣ ٠

فمتى تحققت هذه الشروط في المنادى ، جاز فيه وجهان :

الضم وهو الأصل ·

والفتح وهو المعدول إليه ·

والأول اختيار الكوفيين والمبرد لأنه الأصل ·

والثاني اختيار البصريين ، وذلك لكثرة وقوع المنادى وقد اجتمعت فيه الشروط السابقة ، والكثرة يناسبها التخفيف ، فخففوه بالفتح ·

ولعل الفتح كان فيه للتخفيف لما طال بالوصف ، فعاد إلى الأصل الأصيل في المنادى وهو المفعول به ، أو على الأصل الذي ذهب إليه الفراء من أن الأصل في المنادى المد والتطويل بإلحاق الألف في آخر المنادى ·

وذكر ابن كيسان أن الفتح أكثر في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر :

**ياحكمَ بنَ المنذر بن الجارود * سُرادقُ المجدِ عليك ممدودُ(١)**

وقول العجاج :

**ياعمرَ بنَ معمرٍ لامنتظرْ * بعد الذي عدا القروضَ فحزرْ(٢)**

وعلة الضم استصحاب الأصل ·

وعلة الفتح :-

١- اتباعاً لفتح ابن لما كان الحاجز بينهما غير حصين ، فالمنادى مبني على ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الإتباع ·

٢- فتح للبناء على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما اسماً واحداً ، فالفتحة في المنادى وفى «ابن» للبناء ، والمنادى مركب منهما معاً ، فالمنادى مبني على فتح الجزئين في محل نصب وهو مضاف ومابعده مضاف إليه ·

٣- أن يكون «ابن» مقحماً بين العلمين ، والعلمان مضاف ومضاف إليه ، فالفتحة فيه فتحة إعراب ·

وأجاز بعضهم في المنادى المذكور عند توافر الشروط وجهاً ثالثاً وهو الإعراب نصباً بغير تنوين ، كما يجيز آخرون جعله مبنياً مع صفته على فتح الجزأين(٣) ·

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٦٦، شرح المفصل ٣/٥، شرح التصريح ٢/١٦٩، شرح أبيات سيبويه ١/٣٢١، العيني هامش الخزانة ٤/٢١٠ ·

(٢) الكتاب ٣/٣٠٤ ·

(٣) انظر النحو الوافي ٤/٢٠ ، ٢١ ·

**العدول عن البناء إلى الإعراب :**

مما عدلت فيه العرب عن البناء إلى الإعراب «مع»·

قال ابن مالك «وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المحض ، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص ، إذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود إليه ، وأنها أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها عند في وقوعها خبراً ، وصفة ، وحالاً ، وصلة ، ودالاً على حضور وعلى قرب»(١)·

و«مع» تبنى وتعرب ، وبالنظر إلى ماتستحقه مع من إعراب وبناء فإنا نجد:

الأصل الأول : الأصل في الأسماء الإعراب ·

الأصل الثاني : ماأشبه الحروف من الأسماء يستحق البناء ·

فتكون «مع» باعتبار أصلها مستحقة للإعراب ، وباعتبار الشبه مستحقة للبناء، فعدلوا فيها عن الأصل الذى استحقته بالشبه واستصحب فيها الأصل ، فنصبت على الظرفية ونونت ، ومن ذلك قول الشاعر :

مكرِ مفرِ مُقبلٍ مُدبرٍ معاً ·····(٢)

وحكى سيبويه الجر فيها «ذهب من معِه»(٣)

وقال السيوطي «من الظروف العادمة التصرف «مع» وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبة على الحال»(٤)·

وقرئ﴿هَذَا ذِكْرُ مِنْ مِعِي﴾(٥)وهي قراءة يحي بن يعمر وطلحة بن مصرّف·

قال ابن جني :حكى صاحب الكتاب وأبوزيد ذلك عنهم :جئت من معهم(٦)·

في قضية «مع» يتضح جلياً الافتراض في النحو ، فإن النحاة لما وجدوا بعض أسماء العربية مبنياً افترضوا أن البناء في الأسماء عندما تشبه الحروف ، فلما وجدوا «مع» معربة بدأوا يبررون لإعرابها فقالوا : لشبهها بـ«عند» فالقواعد لم تكن منضبطة على جميع كلمات اللغة ، ففي «مع» تعارضت الأصول ، فأعملوا فيها قياس الشبه فأعربوها حملاً على «عند»·

---

(١) همع الهوامع ٢١٧/١ ·
(٢) انظر رصف المباني ٣٩٤ ·
(٣) انظر الكتاب ٤٥/٢ ·
(٤) همع الهوامع ٢١٧/١ ، ٢١٨ ·
(٥) الأنبياء ، ٢٤ ·
(٦) انظر المحتسب ٦١/٢ ·

## العدول عن الرفع إلى الجر :

العدول من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى كثير في اللغة ، فالعربية تعدل عن الرفع إلى الجر في أكثر من باب من أبواب العربية ٠

### أ - العدول عن الرفع إلى الجر في باب الفاعل :

تتوسع العرب في استعمالاتها فتعدل عن رفع الفاعل إلى جره ، فينجر بالباء الزائدة كما في فاعل كفى ، نحو قوله تعالى ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(١) وينجر بـ«من» الزائدة ، كما في قوله تعالى ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾(٢) فلفظ الجلالة في الآية الأولى ، وبشير في الآية الثانية مجروران لفظاً ومحلهما الرفع٠ وزيادة حرف الجر في مثل هذه الاستعمالات للمبالغة في النفي ، أو لتأكيد مضمون الجملة أو لتأكيد العموم(٣) وزيادة (من) مع الفاعل كثيرة في القرآن الكريم(٤)٠

### ب - العدول عن الرفع إلى الجر في باب المبتدأ :

توسعت العرب فجرت «حسب» و «أي» بالباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

**بحسبِكَ في القومِ أنْ يعلموا * بأنّكَ فيهم غنيّ مُضِر(٥)**

فـ«حسب» مجرورة اللفظ بالباء ومحلها الرفع ، ومنه قولهم «بحسبك درهم»(٦)٠

وجرت العرب (أياً) الواقعة مبتدأ ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿بِأَيِّكُم الْمَفْتُونُ﴾(٧)٠

فـ«أي» مجرورة لفظاً ، مرفوعة محلاً ؛ لأنها مبتدأ ٠

---

(١) الفتح ، ٢٨ ٠
(٢) المائدة ، ١٩ ٠
(٣) انظر فتح القدير ٢/٢٤ ، مغني اللبيب ١/٣٢٢ ٠
(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/١/٤١٤-٤١٦ ٠
(٥) سر الصناعة ١/١٣٨ ٠
(٦) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٠١ ٠
(٧) القلم ، ٦ ٠

وقيل إن الباء على معنى «في» وليست زائدة(١)٠

## ج -العدول من الرفع إلى الجر في باب الخبر :

عدلت العرب في فصيح كلامها عن رفع الخبر إلى جره ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾(٢)٠

فجر الخبر بالباء وهو مرفوع المحل ٠

والباء فيه مؤكدة أو زائدة(٣)٠

والواقع أن القضية في العدول من الرفع إلى الجر هنا تحتمل وجهتي نظر:

وجهة النظر الأولى :-

أن الأصل هو الجر ثم عدل عنه إلى الرفع ، وذلك إذا أخذنا في عين الإعتبار أن اللغات كانت تلجأ إلى الأدوات ، ثم تخففت منها في مرحلة متأخرة ، ويؤيد ذلك أن في العربية كثير من التراكيب تجر فيها الكلمات ، فإذا نزع من هذه الكلمات الجار نجدها ترفع أو تنصب ، كما في (تمرون الديار ولم تعوجوا) حيث نصب الديار على نزع الخافض ، وكما في ماذكره أبو علي من قوله «حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول»(٤)٠

فالضمير ارتفع بعد حذف حرف الجر ٠ فإذا استحضرنا هاتين الحقيقتين استطعنا أن نذهب إلى أن العدول إنما هو في الحقيقة من جر إلى رفع ، ومن هنا نجد خبر «ما» الحجازية استصحب الأصل غالباً فجاء مجروراً٠

وجهة النظر الثانية :

---

(١) انظر أوضح المسالك ١٣٧/١ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/٢/٥٢، ٥٣ ، البحر المحيط ٣٠٩/٨ ٠

(٢) يونس ، ٢٧ ٠

(٣) انظر سر الصناعة ١٣٨/١ ، البحر المحيط ١٢٧/٥ ٠

(٤) وذلك في الحديث عن قول الشاعر :

كأنّ ثبيراً في عرانين وبلِه * كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

انظر خزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩، تذكرة النحاة ٣٤٦، ٣٤٧ ، مغني اللبيب ٥١٥/٢، الإنصاف ٦٠٥/٢ ، شرح المعلقات السبع ٥٤ ٠

وهي المشهورة لدى النحاة والدارسين أن الأصل في هذه الأبواب هو الرفع ، وعدل عنه إلى الجر ٠

ولو ابتعدنا عن السطحية وتبسيط الحقائق لذهبنا إلى أن وجهة النظر الأولى هي الأقرب إلى روح اللغة ٠ - والله أعلم -

## د- العدول عن الرفع إلى الجر في التوابع :

عدلت العرب عن الرفع إلى الجر في صفة الموصوف المرفوع ، والأصل في الصفة المطابقة بينها وبين الموصوف في الحالات الإعرابية ، ويستفاد هذا من تسميتها بالتوابع ، فهي تابعة لما قبلها ، وليس لها حكم الاستقلالية ، وتوسعت العرب فجرت الصفة التي وصف بها المرفوع فى بعض استعمالاتها ومن ذلك قولهم «هذا جحرُ ضبٍ خربٍ»٠

قال سيبويه «فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليست بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إليه الضب ؛ فجره لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد؛ ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان فإذا كان لك قلت : هذا حب رماني أضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، وإنما لك الحب ، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك ٠

فكذلك يقع على جحر ضب مايقع على حب رمان ٠٠٠ فالجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فانجر الخرب على الضب ٠٠٠٠»(١)٠

فلفظة «خرب» صفة لـ«جحر» وجحر مرفوعة ، وخرب مجرورة وعلة ذلك عند سيبويه :

١- مجاورة اسم مجرور يشبهه في التنكير ، فهذا عنده أثر من آثار الجوار في العربيـــــة ، وإنما يدل هذا على حيوية اللغة ، واتساعها ، وتأثر كلماتها بما

---

(١) الكتاب ١/٤٣٦ ٠

يجاورها ، ولهذا صور أخرى في العربية ، ومن ذلك كسر هاء ضمير الغائب إن سبقت بكسرة ، فيقولون «بهم وبدارهم»(١) .

٢- أن «خرب» الوصف المجرور وقع موقع نعت «ضب» وهو مجرور أيضاً ، فلو وصفته لكانت صفته مجرورة ، وهذا أثر اعتباري(٢) .

٣- أن الجر في «خرب» على اعتبار أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فياء المتكلم عندما لحقت «رماني» فإن اللحاق هنا لحاق لفظي ، وهي من حيث المعنى راجعة إلى «حب» وكلمة «خرب» وافقت «ضب» لفظاً وإن كانت من حيث المعنى صفة لـ«الجحر» .

وقد قيل في تأويل هذا المثال : حذف المضاف إلى الضمير ، فاستتر الضمير المرفوع في «خرب» والأصل : «هذا جحر ضب خرب جحره» وقال الرضي «وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس ، ويقال له الجر بالجوار، وذلك لاتصال الحال بين المضاف والمضاف إليه ، فجعل ماهو نعت الأول معنى نعت الثاني لفظاً ، وذلك كما يضاف المضاف إليه إلى ماينبغي أن يضاف إليه المضاف ، نحو : هذا جحر ضبي . وهذا حب رماني ، والذي هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان»(٣) .

فالمضاف والمضاف إليه بينهما لحمة شديدة ، ولذا حصل التجوز في المخالفة بين الصفة والموصوف .

ومنه أيضاً قول امرئ القيس :-

**كأنَّ ثبيراً في عرانين وبلِه * كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ**

قال البغدادي : على أن قوله «مزمل» انجر لمجاورته لأناس تقديراً ، لا لبجاد، لتأخره عن مزمل في الرتبة ، فالمجاورة على قسمين : ملاصقة حقيقية كما في البيت السابق(٤) ، وملاصقة تقديرية كما في هذا البيت .

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٦/١ .
(٢) أي أن الكلمة عوملت معاملة كلمة يجوز وقوعها موقعها .
(٣) شرح الكافية ٣١٨/١ ، وانظر الخصائص ١٩١/١ ومابعدها ، الانتصاف ٦٠٤/٢ ومايليها ، معاني القرآن ٧٤/٢ ، البحر المحيط ٤١٥/٥ ، الخزانة ٨٧/٥ ومابعدها .
(٤) يقصد قول الشاعر :
فإياكم وحيةَ بطن وادٍ * هموزِ الناب ليس لكم بسيِّ .

وفيه رد على شُرّاح المعلقات ومن تبعهم ، فإنهم قالوا : جبر مزملا على الجوار لبجاد ، وحقه الرفع لأنه نعت لكبير ·

وممن تبعهم أبو حيان ، قال في (تذكرته) خفض مزملا على الجوار للبجاد ، وهو في المعنى نعت للكبير ، تغليباً للجوار ، ومنهم ابن هشام ··· قال : لما جاور المخفوض ، وهو البجاد خفض للمجاورة ·

وجعل أبو علي مزملاً صفة حقيقية لبجاد فقال : أراد مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول ·

وذهب التبريزي إلى أنه على حذف المضاف إلى الضمير ، وهو ماقاله بعض البصريين(١)·

وقد عقد ابن جنى باباً أسماه «باب في الجوار» وذكر أن الجوار على ضربين، الأول : في الألفاظ ، والثاني : في الأحوال ، وتجاور الألفاظ يكون في المنفصل، والمتصل ، أما تجاور الأحوال فذكر أنه غريب(٢)·

ومما قيل فيه بأنه انتقل من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى جواب الشرط حيث ذهب بعضهم إلى أنه مجزوم بالمجاورة للشرط(٣)·

ومن جر صفة المرفوع قوله تعالى ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾(٤) فـ«عاصف» من صفة الريح لامن صفة اليوم ، وجاء تابعاً لليوم فى إعرابه، وجوازه على ثلاثة أوجه :

١- أن العصوف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف فيه ، لأن الريح تكون فيه ، ومن هنا جاز القول : يوم عاصف ، مثل يوم بارد ، ومنه قول الشاعر :

يومينِ غيمينِ ويوماً شَمَسَا

فوصف اليومين بالغيمين ، وإنما يكون الغيم فيهما ·

---

(١) خزانة الأدب ٥/٩٨، ٩٩ بتصرف يسير ، وانظر تذكرة النحاة ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، مغني اللبيب ٢/٥١٥ ، الانصاف ٢/٦٠٥ ، شرح المعلقات السبع ٥٤ ·

(٢) انظر الخصائص ٣/٢١٨ ومايليها ·

(٣) انظر شرح السيرافي ١/٨٨ ، ٨٩ ، شرح الكافية ٢/٢٥٤ ·

(٤) إبراهيم ، ١٨ ·

٢- أنه أراد في يوم عاصف الريح ، فحذف الريح لتقدم ذكرها ٠

٣- أنه لما جاء عاصف بعد اليوم تبعه في الإعراب وإن كان نعتاً للريح ، لأن العرب تتبع الخفض إذا أشبهه(١)٠

فالعرب عدلت في كل ماتقدم عمن الرفع إلى الجر ، وهذا على معان ترمي إليها، ولعلل تبيح لهم هذه التجوزات ٠

## العدل عن الجر إلى الرفع :

عدلت العرب عن الرفع إلى الجر ، ثم عكست فعدلت عن الجر إلى الرفع ، ومن ذلك قول الشاعر :

**السالكُ الثغرةَ اليقظان كالئِها * مشي الهلوُكِ عليها الخيعلُ الفضُل(٢)**

فرفع «الفضل» وهو نعت لـ«الهلوك» ٠

ومنه أيضاً قوله :

**حتى تهجَّر في الرواحِ وهاجَها * طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّه المظلومُ**

فرفع «المظلوم» وهو صفة لـ«المعقب» وسهل العدل في هذا البيت أن محل «المعقب» الرفع ، لأنه في محل فاعل ٠

وقيل «المظلوم» فاعل المصدر ، والمصدر مضاف إلى مفعوله ٠

وقيل هو فاعل «حقه» وعليه لاشاهد فيه(٣)

كما عدلت عن الجر إلى الرفع عندما يقع التوسع في الظروف ، فتنقل من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى ، وذلك نتيجة للحذف ، كما في قولهم : صيد عليه يومان ، إجابة للسائل : كم صيد عليه؟ والمعنى : صيد عليه الوحش في يومين، ومثله : سير عليه فرسخان أو ميلان ، إجابة لمن سأل : كم سير عليه من الأرض ؟ ومثله : ولد له ستون عاماً ، والتقدير : ولد له الولد في ستين عاماً ، وقولهم نهارك صائم، وليلك قائم، والأصل :أنت صائم في النهار، قائم في الليل(٤)٠

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٧٣، ٤٤ ، البحر المحيط ٥/٤١٥ ، التفسير الكبير للفخر الرازي ١٩/١٠٦ ٠

(٢) شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨١ ٠

(٣) انظر شرح التصريح ٢/٦٥ ، حاشية الخضري ٢/٢٨ ، حاشية الصبان ٢/١٩ ، تذكرة النحاة ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، خزانة الأدب ٥/١٠١ ومايليها ٠

(٤) انظر الكتاب ١/٢١١-٢١٩ ٠

## العدول عن الرفع إلى النصب :

### أ - في باب الفاعل :

تعدل العرب عن رفع الفاعل إلى نصبه ، وفي نصبه مذاهب :

١- جوز ابن الطراوة ذلك إن فهم المعنى ، فقال :

«إذا فهم المعنى فارفع ماشئت وانصب ماشئت»(١) .

٢- قيل بل هو مخصوص بالشعر إن فهم المعنى ، ومنه قول الشاعر :

**مِثْلُ القنافذِ هدّاجونَ قد بلغتْ * نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هجَرُ(٢)**

٣- أن يأتي في قليل من الكلام ولايقاس عليه ومنه «خرق الثوب المسمار»(٣) .

ولعل ماقاله ابن الطراوة بعيد عن الغرض من الإعراب وهو التفريق بين المعاني، وهذا مالايكون مع رفع أي منهما .

وعلق ابن أبي الربيع على قول ابن الطراوة بقوله :

«وهذا الذي قاله ابن الطراوة ماعلمت أحداً قاله قبله ، والنحويون كلهم - من يعول عليه منهم - يقولون إن العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول ، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم ، إلا أن يضطر الشاعر فيعكس ، وذلك عند فهم المعنى وإن وجد في الكلام فيكون كالغلط»(٤) .

### ب - العدل عن الرفع إلى النصب في باب التوابع :

عدلت العرب في باب العطف عن الرفع إلى النصب ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ منهُم والمؤمنونَ يؤمنونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآأُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾(٥) .

---

(١) ابن الطراوة النحوي ٢٦٨ فمابعدها ، وانظر شرح التصريح ١/٢٧٠ .

(٢) انظر الجمل ٢٠٣ ومايليها ، مجاز القرآن ٢/٣٩ ، المحتسب ٢/١١٨ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ١٠٥ .

(٣) انظر مغني اللبيب ٢/٦٩٩، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧، شرح التصريح ١/٢٦٩، ٢٧٠ .

(٤) البسيط ١/٢٦٣ .

(٥) النساء ، ١٦٢ .

فـ«المقيمين» معطوفة على «المؤمنون» ، فيكون قد عدل عن الرفع إلى النصب، وللنحاة فيها التخريجات الآتية :-

١- قيل إنه منصوب على المدح ، وهو أرجح الأقول ٠

٢- قيل إنه معطوف على «ما» ٠

٣- قيل إنه منصوب عطفاً على الكاف في «قبلك» أو في «إليك» ٠

٤- قيل إنه معطوف على الضمير في «منهم»٠

ومن قال بأنه معطوف على الضمير في «إليك» يمكن الرد بأن الكثير في القرآن إعادة الخافض(١)٠

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١١/١، ومابعدها ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٤١/٢ ومايليها ، شرح شواهد الشافية ٩٤ ، البحر المحيط ٢٩٠/٨، ٢٩١ ، شواهد التوضيح ٦٠ومايليها ٠

**العدول عن النصب إلى الرفع :**

تعدل العرب عن النصب إلى الرفع في تابع المنادى المضموم ·

قال الرضي «اعلم أنه إنما جاز في المفرد حملاً على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري لأن النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس»(١) ·

أي أن الرفع إنما جاز في هذه التوابع حملاً على اللفظ وإن كان الأصل فيها النصب ·

ويعدل عن الأصل في التابع الذي يجوز رفعه ونصبه ·

والرفع فيه إتباعاً للفظ على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارض بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل ، والنصب إتباعاً للمحل ·

ويكون ذلك في الأحوال الآتية :-

١- المفرد من نعت أو عطف بيان أو توكيد ، نحو : يازيد الحسنَ ، ياغلام بشَر، ياتيم أجمعون وأجمعين ·

٢- النعت المضاف المقرون بأل ، نحو : يازيد الحسنُ الوجه ·

٣- عطف النسق المقرون بأل ومنه القراءة السبعية ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَه وَالطَّيرَ﴾(٢) بنصب الطير عطفاً على محل المنادى ، وقرئ في غير السبع بالرفع عطفاً على اللفظ ·

وأجاز ابن الأنباري أن يكون معطوفاً على المضمر المرفوع في (أوبي) وحسنه وجود الفصل بقوله (معه) والفصل يقوم مقام التوكيد(٣) ·

واختار الرفع الخليل وسيبويه والمازني ، وعللوه بأنه أقرب إلى الاستقلال فأعطي الحركة الواجبة عند الاستقلال ، وبمشاكلة الحركة ·

---

(١) شرح الكافية ١٣٨/١ ·
(٢) سبأ ، ١٠ ·
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ ·

واختار النصب أبو عمرو ويونس والجرمي ، وعللوه بأن المشاكلة غير مطلوبة؛ لأن مافيه (أل) لم يل حرف النداء ، فلايكون كلفظ ما وليه ، وتمسكوا بظاهر الآية إذ لم يقرأ بالرفع سوى الأعرج ٠

ووقف المبرد موقفاً وسطاً : فإن كانت أل في المعطوف معرفة فالمختار النصب إذ المعرف بأل يشبه المضاف من حيث تأثر مافيه (أل) المعرفة بتعريف (أل) ٠ وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها ، وإن كانت (أل) غير معرفة كالتي من بنية الكلمة أو للمح فالمختار الرفع لأن (أل) كالمعدومة(١)٠

---

(١) انظر الكتاب ١٨٧/٢، المقتضب ٢١٦/٤ ، شرح الكافية ١٣٧/١ ، ١٣٨ ، الإتحاف ٣٥٨، البحر ٢٦٣/٧، معاني القرآن ٣٥٥/٢، البيان ٢٧٥/٢ ، شرح المفصل ٣/٢٠

## العدول عن النصب إلى الجر :

تعدل العرب عن النصب إلى الجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

فإيّاكُم وَحَيةَ بَطْنَ وادٍ * هموزِ الناب ليس لكُم بسيّ(١)

فـ«هموز» صفية لـ«حية» وجر لمجاورة «واد»·

قال الرضي «فيكون أصل قوله : هموز الناب : هموز ناب حيته ثم حذف المضاف من حيته فبقي هموزنا به ، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه»(٢) ·

ومثله قول الشاعر :

كأنّما ضَرَبَتْ قدامَ أعينِها * قطناً بمستحصدِ الأوتارِ محلوج

فقوله «محلوج» بالجر ، لمجاورة «الأوتار» والأصل النصب صفة للقطن ·

وقيل هو وصف لـ«الأوتار» فلاشاهد فيه ·

ومثله قول الشاعر :

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمَلِ

فخفض «المرمل» وكان الأصل النصب ، لأنه وصف لـ«النسج» ومنه أيضاً:

تُريك سنةَ وجهٍ غيرِ مقرفةٍ * ملساءَ ليس بها خالٌ ولاندبُ

فجر «غير» نعت «سنة» المنصوبة لمجاورة «وجه» ·

ومثله قول الشاعر :

ياصاحِ بلّغْ ذوي الزوجاتِ كلّهُمُ * أن ليس وصلٌ إذا انحلتْ عُرى الذنبِ

فجر «كل» لمجاورة «الزوجات» وإن كان نعتاً أو توكيداً لـ«ذوي»(٣)·

ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وجوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وامْسَحُوا بِرؤوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(٤)

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٧٤ ، خزانة الأدب ٥/٨٦ ·
(٢) شرح الكافية ١/٣١٨ ·
(٣) انظر معاني القرآن ٢/٧٤ ، الخصائص ٣/٢٢٠ ، الإنصاف ٢/٦٠٤-٦٠٧ ·
(٤) المائدة ، ٦ ·

ففي أرجلكم قراءات وهي :-

١- أرجلكم بالنصب ٠

وهي قراءة نافع والكسائي وابن عامر وحفص ٠

وتخريج النصب على أحد وجهين :

الوجه الأول : عطفاً على وجوهكم وأيديكم ٠

الوجه الثاني : عطفاً على موضع برءوسكم ٠

٢- أرجلكم بالرفع ، ويكون عدل عن الجر إلى الرفع ٠

وتخريج الرفع : على أنه مبتدأ محذف الخبر٠

٣- أرجلكم بالجر ، وهي قراءة ابن كثير ، وابن عمرو ، وحمزة ، وأبي بكر ، وأنس وعكرمة وابن عباس ٠

فعلى قراءة جر «أرجلكم» يكون قد عدل عن النصب إلى الجر وذلك مشاكلة لـ«رءوسكم» من أثر الجوار ٠

وقيل : أرجل معطوفة على الرؤوس ولذا أعربت بإعرابها مع أن الحكم الشرعي فيهما مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة ٠

وقيل : يجوز الجر على الإتباع وهو في المعنى الغسل ، نحو هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ٠ والنصب أسلم وأجود ٠

وقيل : الجر بالجوار لايكون بحرف العطف ولم تتكلم به العرب معه ، وأنه لايقاس عليه في الكلام(١)٠

---

(١) انظر البحر المحيط ٤٣٨/٣ ، معجم القراءات القرآنية ١٩٥/٢ ، حجة القراءات ٢٢٣، الإنصاف ٦٠٣/٢، روح المعاني ٨٣/٦ ٠

## العدول عن الجر إلى النصب :

أتى الجر في الكثير من أبواب العربية ، فجاء في باب حرف الجر ، وباب الإضافة ، وفي المفعول له ، والمفعول معه ، وفي الظرف ، وفي الحال ، وفي خبر كان ، وفي التمييز ، وفي بعض أحوال التوابع ·

والعدول عن الجر إلى النصب له باب مشهور في العربية ، وهو النصب على نزع الخافض ، ومن شواهده قول الشاعر :

**أَلَيْتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُه * والحبُ يأكلُه في القريةِ السوسُ(١)**

فنصب حب على حذف على «آليت على حب»

ومنـه :

**تَمرونَ الديارَ ولم تعوجُوا * كلامكُمو علي إذاً حرامُ(٢)**

الأصل : تمرون بالديار ، ولكنه حذف الخافض من باب التوسع ، ومنه قول الشاعر :

**أمرتُك الخيرَ فافعلْ ماأُمِرتَ بهِ * فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشبِ(٣)**

أي أمرتك بالخير ·

ومنه أيضاً :

**لَدِن بهزِّ الكفِ يعسلُ متنَه * فيهِ كَمَا عسلَ الطريقَ الثعلبُ(٤)**

الأصل : عسل في الطريق

ومنه في التنزيل قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(٥) ·

قال السهيلي «والأصل في هذا التعدي بحرف الجر وهو (من)»(٦)·

---

(١) الكتاب ١/٣٨ ، حاشية الصبان ٢/٩٠ ، أوضح المسالك ٢/١٧ ·
(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٩٠ ، تذكرة النحاة ٥٨٢ ·
(٣) الكتاب ١/٣٧ ، المقتضب ٢/٣٢ ·
(٤) أشعار الهذليين ١/١٩٠ ·
(٥) الأعراف ، ١٥٥ ·
(٦) نتائج الفكر ٣٣٠ ·

وقال الفراء وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذا خرجت (من) لأنه مأخوذ من قولك : هؤلاء خير القوم وخير من القوم - فلما جازت الإضافة مكان من ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا : اخترتكم رجلاً ، واخترت منكم رجلاً · وقد قال الشاعر:-

**فقلتُ لَهُ اخْتَرْهَا قلوصاً سمينةً * ونابِاً علينا مثلَ نابِك في الحيا»(١)**

فالفراء يقيس حذف حرف الجر مع اسم التفضيل ، على حذفه مع الفعل ·

وقيل «اختار» من الأفعال التي تعدت إلى اثنين إحداهما بنفسه والآخر بالحرف(٢) وتأتي بعض أفعال العربية على هذه الصفة ، ومن ذلك ماجاء في الحديث (ثم أكَبُّوا رواحلَهم في الطريقِ) قيل : كب بلا ألف متعد ، وأكب بها لازم ·

وقيل : حذف حرف الجر(٣)·

ومنه قول العرب «كالكلبِ يهرش مؤلفَه»·

أي : يهرش الكلب بمؤلفه ، بحذف حرف الجر(٤)

وقيل في قوله تعالى ﴿اقْتُلوا يُوسفَ أو اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيْكُمْ﴾(٥)

انتصب «أرضاً» على نزع الخافض ، أي : في أرض بعيدة(٦)·

ومن النصب على نزع الخافض أيضاً قوله تعالى ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾(٧)

أي : على صراطك المستقيم ·

فنحن هنا أمام صيغة من صيغ اللغة التحويلية ، إذ ينتقل الاسم من حالة الجر إلى حالة النصب ·

---

(١) معاني القرآن ١/٣٩٥ ·
(٢) انظر البحر المحيط ٤/٣٩٨، ٣٩٩ ، الجامع لأحكام القرآن ٧/٢٩٤ ·
(٣) انظر متال الطالب ٢٤٧ ، ٢٥٣ ·
(٤) مجمع الأمثال ٢/١٥٩ ·
(٥) يوسف ، ٩ ·
(٦) انظر البحر المحيط ٥/٢١٣ ، ٢٨٤ ·
(٧) الأعراف ، ١٦ ·

وهذا النصب على نزع الخافض عند الكوفيين ·

وبالفعل اللازم قبله عند البصريين ، لما سقط الجار وصل الفعل إلى الاسم فنصبه(١)·

كما يحذف حرف الجر قبل المصدر المؤول ، ومن ذلك قول الشاعر :

**ومازرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً * إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه(٢)**

الأصل : لأن تكون فحذف حرف الجر·

وفيه استشهاد على مذهب الكسائي من أن محل المصدر المؤول النصب إذا حذف الجار ، حملاً على الأسماء التي يحذف منها الجار ويظهر فيها النصب ·

وأجاز سيبويه أن يكون المصدر في محل جر بالمحذوف ، والخفض في دين لادليل عليه ، لاحتمال خفضه على التوهم ، كما خفض «سابق» على التوهم في قول زهير :-

**بدا لي أني لستُ مدركَ مامضى * ولاسابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا(٣)**

وحذف الجار قياس مطرد مع (كي) و(أنْ) و(أنَّ) والمفعول لأجله ، والمقسم به إذا أمن اللبس ، وسماعي قليل فيما سوى ذلك(٤)·

وحذف حرف الجر مع المفعول لأجله مذهب البصريين ، ومنه قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(٥) ، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾(٦) ، وقول الشاعر :

**وَأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادخارَه * وأعرضُ عَنْ شتمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا(٧)**

---

(١) انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٢١/٢ ، حاشية الصبان ٨٩/٢ ·
(٢) شرح التصريح ٩٢/٢ ·
(٣) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١١٢/١ ، حاشية الصبان ٩٣/٢ ·
(٤) انظر شرح التصريح ٣١٣/١، حاشية الصبان ٩١/٢ ·
(٥) البقرة ، ١٩ ·
(٦) الإسراء ، ٣١ ·
(٧) ديوان حاتم ، ١١١ ·

فـ«حذر» و «خشية» و«ادخاره» منصوبات على المفعولية لأن حرف الجر حذف قبلها فوصلت الأفعال إليها فنصبتها ·

ويرى الكوفيون أنهن منصوبات على المفعول المطلق(١) ·

قال سيبويه «وفعلت ذاك أجل كذا وكذا · فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا · فقال : لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ماقبله»(٢) ·

فكلام سيبويه يكاد يفصح عن أن الأصل في المفعول له الجر واللام ، ثم عدل عنها إلى النصب وحذف الحرف·

وقال الرضي «وشرط نصبه تقدير اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له»(٣) ·

فبابي نزع الخافض ، والمفعول لأجله ينتقل فيهما من الجر إلى النصب ، كما ينتقل في العربية من النصب إلى الجر ، وهذا يؤكد أن اللغة بحيويتها أحدثت علاقة بين أساليبها ، ويدلل أيضاً على وجود رابطة قوية بين حالة النصب والجر ، بل لعل إحداهما أصل للأخرى ، ولكن النحاة وعلماء اللغة لم يستطيعوا أن يجزموا بالأصل منهما ، ولعل هذا لايمكن التوصل إليه لافتقاد الدراسة التاريخية للغة ، وأشار سيبويه إلى استعمال العرب للحرف ، ولطرحه فقال : «وليست استغفر الله ذنباً ، وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم ، فأما سميت وكنيت فإنما دخلتها الباء على حد مادخلت في عرفت ، تقول : عرفته زيداً ، ثم تقول عرفته بزيد، فهو سوى ذلك المعنى ، فإنما تدخل في سميت وكنيت على حد مادخلت في : عرفته بزيد ، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة»(٤) ·

وقال السهيلي في «استغفر زيدٌ ربَه ذنَبه»·

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢/٢٢٢ ، شرح التصريح ١/٣٣٧ ·
(٢) الكتاب ١/٣٦٩ ·
(٣) شرح الكافية ١/١٩٢ ·
(٤) الكتاب ١/٣٨ ، ٣٩ ، وانظر ٣٣٦ ·

«وأما هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر»(١)٠

وأرى أن المسألة يمكن أن يقال فيها أن العربية القديمة في بدائيتها كانت تلجأ إلى الحروف ، ثم حاولت في مراحل تقدمها التخفف منها ، فنشأ عن ذلك أن بعض العرب تكلم بالحرف ، وبعضهم حذفه ، وهذا مانص عليه سيبويه بقوله «وإنما يتكلم بها بعضهم» فمن حذف الحرف عدل عن الأصل ، ومن أبقاه تمسك به ، وأصبح الحذف وعدمه من الظواهر اللهجية للقبائل العربية ٠

وقد فر بعضهم من احتمال العدول بأن جعل التعدية بالحرف ، والنصب على نزع الخافض من باب التضمين ، أي أن يتضمن الفعل معنى فعل آخر فيجري مجراه في الاستعمال(٢)٠

---

(١) نتائج الفكر ٢٣٢ ٠

(٢) انظر نتائج الفكر ٣٣٠ ٠

**العدول عن النصب إلى الجر :**

كما عدلت العرب عن الجر إلى النصب ، عدلت عن النصب إلى الجر ومن ذلك ماذكره سيبويه في قوله :

«وسألته عن قوله : على كم جذعٍ بيتك مبني ؟ فقال القياس النصب · وهو قول عامة الناس · فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم حذوفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان وصارت على عوضاً منها»(١)·

فالأصل في «جذع» النصب ، ولكن عدل عنه إلى الجر إبقاء لعمل الحرف مع حذفه ·

وإنما كان النصب هو الأصل من قبل أن «كم» استفهامية ، وتمييزها واجب النصب ، وفي جره مذاهب :

١- المنع مطلقاً ، وعليه الفراء ، والزجاج ، وابن السَّراج ·

٢- أنه مجرور بالإضافة وعليه الزجاج ·

٣- إذا جرت «كم» بحرف الجر جاز في التمييز النصب وهو الكثير ، والجر وفيه مخالفة لبعضهم ·

٤- أنه مجرور بـ«من» مضمرة وجوباً(٢)·

وقد جاء في العربية حذف الجار مع بقاء عمله ، وذلك في أساليب القسم ، ومنه قول الشاعر :

**لاهِ ابنِ عمكِ لاأفضلتَ في حسبٍ * عنِّي ولاأنتَ ديَّاني فتخزوني(٣)**

وإن كان بينه وبين (على كم جذعٍ) فرق ، لأن هذا فيه عدول عن أصل ، أما (لاه ابن عمك) فلاعدول فيه حيث حذف الجار وبقي عمله ·

---

(١) الكتاب ٢/١٦٠ ، ١٦١ ·

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٨٥ ·

(٣) المفضليات المفضلية ٣١/٤ ·

**العدول عن النصب إلى الجر أو الرفع :**

تعدل العرب عن النصب إلى الجر أو الرفع في ظرف الزمان المخبر به ، إذ يجوز نصبه ورفعه وجره ، والنصب على الظرفية هو الأصل ·

فالرفع : الصومُ شهرُ ·

والجر : الصومَ في رمضان ·

ويتعين الرفع إذا كان زمانياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى وزمان ، مثل : شهر الصوم رمضان ، وأول السنة المحرم ·

وإذا كان لفظ المبتدأ يتضمن في معناه عملاً جاز الرفع والنصب ، نحو : الجمعةَ اليوم ، أو العيدُ اليوم ، لتضمنهما معنى الجمع والعود ، فإن لم يتضمن عملاً كالأحد والاثنين فالرفع أحسن ·

وكذلك ظرف المكان يعدل فيه عن الأصل فيجوز فيه الرفع والنصب إذا وقع خبراً عن ذات أو معنى ، وكان منصرفاً ، فتقول : الرجال جانبُ ، أو جانباً ، والنساء جانبُ أو جانباً(١)·

والعدول في الإعراب إنما جاء تبعاً للعدول عن أصل الاستعمال حيث خرجت الظروف عن ظرفيتها ، فاحتلت المواقع الإعرابية المختلفة ، ومن هنا خرجت عن النصب على الظرفية إلى الحالات الإعرابية المختلفة ·

---

(١) انظر النحو الوافي ١/٤٨٢ ، ٤٨٣ ·

## العدول عن الأصل في باب الاستثناء :

عدلت العرب عن الأصل في الحالة الإعرابية في أسلوب الاستثناء التام المنفي، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : «وذلك قولك : ماأتاني أحدُ إلا زيدُ ، ومامررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، ومارأيت أحداً إلا زيداً ، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : مامررتُ إلا بزيدٍ ، ومأتاني إلا زيدُ ، ومالقيت إلا زيداً ، كما أنك إذا قلت : مررتُ برجل زيدٍ ، فكأنك قلت : مررت بزيدٍ . فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول»(١).

فجعل سيبويه وجه الكلام الإبدال .

وقال في موضع آخر :

«حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : مامررت بأحد إلا زيداً ، ومأتاني أحد إلا زيداً . وعلى هذا : مارأيتُ أحداً إلا زيداً ، فينصب زيداً على رأيت ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل فيه الأول»(٢).

فهذا الوجه يكون فيه المستثنى منصوباً على كل حال وجعل الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي بدلاً هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنه اسم معطوف عطف نسق بإلا ، حيث إن «إلا» حرف عطف عندهم(٣).

ويفهم من كلام ابن جني أن النصب هو الأصل ، يؤخذ ذلك من قوله :

«فإن كان ماقبلها غير موجب ، أبدلت مابعدها منها ، تقول : ماقام أحد إلا زيد ، ومارأيت أحداً إلا زيداً ، ومامررت بأحد إلا زيد .

ويجوز النصب على أصل الاستثناء»(٤).

والبدل أحسن عند الجزولي والقرافي(٥) وراجح عند ابن هشام والمرادي(٦) وكثير فصيح عند المالقي(٧).

فالبدلية وصفت بأنها وجه الكلام ، وأحسن ، وأرجح ، وأكثر ، ممايجعلنا نميل إلى أن البدل هو الأصل ثم يعدل عنه إلى النصب .

---

(١) الكتاب ٢/٣١١ . (٢) نفسه ٢/٣١٩ .
(٣) انظر عدة السالك ٢/٢٥٧ ، ٢٥٨ .
(٤) اللمع ١٢٢ .
(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٥٢، القانون للجزولى ٢٥٩ .
(٦) انظر أوضح المسالك ٢/٢٥٧ ، الجنى الداني ٥١٥ .
(٧) انظر رصف المباني ١٧٢ .

## الباب الثالث

# ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية

المبحث الأول

# رفض الأصل في الإعمـــال

## أدوات التحضيض ورفض العمل :

من أصول النحاة أن الحروف المختصة تعمل ، فالمختص بالفعل يعمل الجزم، والمختص بالاسم يعمل الجر ، فإن خولف هذا الأصل فلعلة دخلته ٠

قال ابن أبي الربيع «لاتجد حرفاً مختصاً غير عامل إلا قليلاً ، وكأنه خرج عن الأصل والقياس ، أو روعي فيه أصله ، نحو (هلا) وماأشبهها من حروف التحضيض ، فإنها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ولم تعمل»(١)٠

فاختصاص حروف التحضيض كان يقتضي أن يكن جوازم ، ولكن هذا العمل لم يتحقق فيهن ٠

وقد ذكر ابن أبي الربيع أن العلة في هذا المنع هي أن «هلا» و «ألا» مركبتان من : هل والهمزة ولا النافية ، وكلاهما غير عامل لعدم الاختصاص فروعي هذا الأصل فلم تعمل عند التركيب(٢)٠

وهذا يقال عند التسليم بتركيبهما، ولكنه ليس مسلماً ، إذ قيل إنهما مركبتان، وقيل إنها بسيطة(٣)٠

فعلى القول بتركيبها يكون عدم العمل استصحاباً لأصلها قبل التركيب مراعاة للحروف غير المختصة ٠

وعلى القول بأنها بسيطة يكون الأصل قد رفض فيها ، وخرجت من الإعمال إلى الإهمال ٠

---

(١٩ البسيط ٢/٧٦٨ ٠

(٢) نفسه ٢/٧٦٨ ومايليها ٠

(٣) انظر الجنى الداني ٥١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، حاشية الصبان ١/٢٧٤ ، المغني ٦٩ ، ٧٠، البحر ٥/١٦ ٠

## إذن ورفض العمل :

«إذن» من الحروف الناصبة للفعل المضارع ، ويشكل أنماطاً تركيبية مختلفة داخل الجمل ، فيتقدم ، ويتأخر ، ويتوسط ، والعمل فيها بحق الشبه لابحق الأصل، فهي حرف غير مختص محمول على أن لغلبة استقبال الفعل بعده ٠

ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً ، كما تخرجه إلى جعله في تأويل المصدر(١)٠

وتهمل «إذن» وجوباً في المواضع الآتية :

١- عند التأخير ، نحو : أكرمك إذاً ، فإنها ملغاة بالإجماع ٠

٢- عند توسطها وافتقار ماقبلها لما بعدها كأن تتوسط بين المبتدأ والخبر ، كما في قوله تعالى ﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾(٢) أو تتوسط بين الشرط وجزائه نحو «إن تأتني إذا آتك» أو بين القسم وجوابه نحو :«والله إذن أزورك» ، أو بين ناصب ومنصوبه نحو «زيداً إذن أضربُ»٠

ونصب بها فاصلة بين مخبر عنه وخبر فهي مقحمة ، في قول الشاعر :

لاتتْرُكَنِّي فيهِمْ شطيراً * إني إذاً أَهْلِكَ أو أَطِيرا

وهو شاذ عند ابن مالك ، وأوله البصريون على حذف الخبر والتقدير : إني لاأقدر على ذلك ثم استأنف بـ«إذن» فنصب(٣)٠

٣- إذا كان الفعل الذي بعدها حالاً ، نحو : أنا إذن أصدقُك ، جواباً لمن قال : أنا أحبك ، لأنه موضع لاتعمل فيه أخوات «إذن» وكذلك هي ٠

٤- إذ فصل بينها وبين الفعل بغير القسم ، نحو «إذن زيد يكرمُك» و«إذن طعامك يأكلُ» و «إذن فيك أرغبُ»٠

وأجاز ابن عصفور نصب المضارع بعد«إذن» مع الفصل بالظرف وشبهه وبالقسم(٤)٠

والأصل المرفوض هنا هو الأصل بحق الشبه ، حيث عملت لما أشبهت «أن» ورفض فيها الأصل في هذه المواضع فأهملت ٠

أما بحق الأصل فإن الإلغاء فيهااستصحاب للأصل إذ هي حرف غير مختص٠

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤/٢٠ ٠
(٢) النجم ٢٢ ٠
(٣) انظر الجنى ٣٦١ ، ٣٦٢ ٠
(٤) انظر الجنى الداني ٣٦١، ٣٦٢، شرح التسهيل ٤/٢١، ٢٢، مغني اللبيب ١/٢١، ٢٢، شرح الجمل ٢/١٧٢ ٠

## ظن وأخواتها ورفض العمل :

ظن وأخواتها من حيث إنها أفعال تستحق العمل ، إذ الأصل في كل فعل أن يكون عاملاً بل هو عمدة فيه ، وعندما يخلى الفعل من العمل فيهمل ألبتة فإن الأصل يكون فيه مرفوضاً ، ويوجد هذا في «ظن» وأخواتها من أفعال العربية ، حيث تلغى وجوباً ولاتعمل في المواضع الآتية :

١- إذا كان العامل مصدراً نحو : «القمرُ منيرٌ - ظني غالبٌ» لأن المصدر لايعمل في متقدم عليه ، فلايتقدم مفعوله أو مفعوليه عند معظم النحاة ٠

٢- إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق نحو «لمحمد مسافر ظننت» لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع من عمل العامل فيما بعدها غالباً ، ومن لايشترط في التعليق تقدم الناسخ يجعل هذه المسألة من باب التعليق ٠

٣- إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ، نحو «إنَّ الكفاحَ ظننتَ جميلٌ» أو بين «سوف» ومادخلت عليه نحو «سوفَ - إخالُ - أكافحُ الشرَّ» أو بين معطوف ومعطوف عليه نحو : ولكنْ دعاكَ الخبزُ - أحسبُ والتمرُ ٠

٤- عندما يتأخر الفعل نحو «زيد قائمٌ ظننت» أو يتوسط نحو «زيدٌ - ظننت - قائم» عند الأخفش وابن أبي الربيع ٠

٥- إذا وقع بين معمولي إن نحو :

إنَّ المحبَ علمتَ مُصْطَبر

٦- إذا وقع بين الفعل ومرفوعه نحو «قائمٌ أظُن زيدٌ» و«تقولُ أظن زيدٌ» عند الكوفيين ٠

فالأصل المرفوض هنا من حيث إنها أفعال ، وهو ملتزم فيه الأصل من وجه آخر ، وهو اعتبار مدخوله حيث دخل على الجملة ٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١٥٣/١ ، البسيط ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، شرح التسهيل ٨٧/٢ ٠

## المبحث الثاني

# رفض الأصل في الإهمال

## أولاً : الأفعال :

### ظن وأخواتها :

تدخل ظن وأخواتها على الجملة الاسمية ، وهي غير مؤثرة حقيقة فكان الأصل فيها ألا تعمل ، إذ كل عامل داخل على الجملة ينبغي ألا يعمل في أجزائها، فحق الاسم المتقدم الرفع بالابتداء ، وحق الثاني الرفع بالخبر ، والفعل المتقدم ملغي لعدم تأثيره فيهما وقد نص السهيلي عن ذلك فقال :-

«وأما نصب «علمت» و«ظننت» لمفعولين ، فليس هنا مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر ، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون ، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء ، والثاني بالخبر ، ويلغى الفعل لأنه لاتأثير له في الاسم ، وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم المفرد تعييناً وتمييزاً ، ولكنهم أرادوا تشبث «علمت» بالجملة التي هي الحديث ، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ماقبله ، لأن الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله ، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال «علمت» فيه ونصبه له إظهاراً لتشبثها ، ولم يكن عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر ، فعملت فيهما معاً ، وكذلك «ظننت»(١) .

فالأفعال هنا تطلب مضمون الجملة فعندما يقال «ظننت زيداً قائماً» فإن «ظننت» لاتطلب «زيداً» وحده ، ولاتطلب «قائماً» وحده ، بل تطلبهما معاً ، والمعنى «ظننت قيام زيد» أي أن الظن واقع على القيام المسند لزيد ، ومن هنا لم يكن لأحدهما الحظ في النصب دون الآخر ، فكان لهما معاً .

ورأى ابن عصفور أن علة عمل هذه الأفعال في جزأي الجملة هو الشبه بـ«أعطيت» وفي ذلك يقول :

«فلما كانت ظننت وأخواتها أشبه بأعطيت من قلت وقرأت وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها ، فإذا ثبت أن الأصل فيها ألا تعمل تبين لم انفردت بالإلغاء ، لأن في ذلك رجوعاً إلى الأصل»(٢) .

---

(١) نتائج الفكر ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) شرح الجمل ١/٣١٥ .

فعلة الشبه هي التي أهلت هذه الأفعال للعمل في الجمل ونصب جزأيها ٠

وأشار ابن أبي الربيع إلى أن ماينصب ثلاثة مفاعيل إذا بني للمفعول لم يكن القياس في ماكان مبتدأ وخبراً فيه النصب وفي ذلك يقول :

«اعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيته للمفعول فيجب أن ترفع الأول ، وتنصب الثاني والثالث، لأن الثاني والثالث هما في الأصل مبتدأ وخبر، فكان القياس ألا ينصبا ، وإذا نصبا نصبا بالتشبيه بالمفعولين بأعطيت»(١)٠

فعلة الشبه هي المعتمدة عند ابن أبي الربيع ، فالأصل في هذه الأفعال عدم العمل في الجمل ، وقد رفض هذا فيها واستبدل الرفع بالنصب ، حيث لجأت إليه العرب تشبيهاً بمفعولي أعطيت ، أو لأن الفعل طالب لهما من حيث المعنى ٠

ولعل لنصبهما علة أخرى وهي أن العرب تلجأ إلى نصب مايطول به الكلام ، ولما كان الكلام طويلاً بعد ركني الجملة وكانت الضمة ثقيلة تخفف منها إلى النصب

وتعمل ظن وأخواتها في ركني الجملة وجوباً ، فيكون الأصل فيها مرفوضاً ، في مواضع وهي :-

١- إذا تقدمت على جزأي الجملة ، فمتى تقدمت تحقق شرط العمل وهو بناء مابعدها عليها ، فمن حيث هي أفعال لابد من الإعمال ، وفي بيان ذلك قال السيرافي :

«أنك إذا قلت «ظننت زيداً منطلقاً» فقد بدأت بفعل لابد من إعماله ؛ لأنه واقع على مابعده ، وذلك قولك «ظننت زيداً منطلقاً»(٢)٠

وقال الزمخشري «ومنها أنها إذا تقدمت أعملت»(٣)٠

وقال ابن يعيش «لأن المقتضى لإعمالها قائم لم يوجد ما يوهي الفعل ويسوغ إبطال عمله ، فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره ، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك»(٤)٠

---

(١) البسيط ٢/٩٧٣ ٠
(٢) شرح كتاب سيبويه ٨٥ ٠
(٣) المفصل ٢٦١ ٠
(٤) شرح المفصل ٧/٨٥ ٠

فلما كانت الأفعال عوامل قوية ، وتقدمت في الكلام ، وقد جاء الاسم وقد وقع معنى الفعل المتقدم على خبره كان الإعمال فيها واجباً عند البصريين ، وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء ، وكذلك ابن الطراوة وإن كان الإعمال عنده أحسن ، وإجازتهم لذلك استدلالاً بقول الشاعر :

إني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقول الآخر :

وماإخالُ لدينا منك تنويلُ

وقولـه :

وإِخَالُ أني لاحقٌ مستتبعٌ

بالكسر ، وخرجه البصريون على تقدير ضمير الشأن(١) .

٢- إذا توسطت وكان الكلام مبنياً عليها .

قال ابن عصفور «وإن لم تكن أول الكلام ، فإنك إن أعملتها قدرت أيضاً أن الكلام مبني عليها»(٢) .

وقال السيرافي «فإذا نصبت مع التقديم فقلت «زيداً ظننت منطلقاً ، وزيداً منطلقاً ظننت» فكأنك قدمت اللفظ مريداً لتأخيره معتمداً على الظن الذى أخرته»(٣) .

فالمعنى هو المعول عليه في هذا ، فإن كان الكلام مبنياً على الظن أعملته وإن توسط .

٣- إذا أُكِّدت هذه الأفعال بالمصدر ، فمتى أكدت بالمصدر أعملت ، تقدمت ، أو توسطت ، أو تأخرت ، فتقول :

---

(١) انظر همع الهوامع ١٥٣/١ ، شرح ابن عقيل ٤٣٥/١-٤٣٨ والكسر أي في همزة «إخال»

(٢) شرح الجمل ٣١٥/١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨٥/١ .

ظننت ظناً زيداً قائماً

وزيداً ظننت ظناً قائماً

وزيداً قائماً ظننت ظناً

ولم يجز الإلغاء مع التأكيد لما فيه من التناقض ، فهي عند تأكيدها بالمصدر تكون معتمداً عليها في الكلام ، وعند الإلغاء لايبنى الكلام عليها، وعندما تعمل في المصدر وتلغى عن المفعولين تكون قد أعملت وألغيت في آن واحد(١)٠

٤- إذا أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إليه ، فإنها تعمل ، ولاتلغى إلا قليلاً جداً مع التوسط والتأخير ، وذلك أنه الضمير والمصدر مبنيان فلايظهر فيهما العمل ، فجاز الإلغاء(٢)٠

وعلى هذا تكون لازمة العمل إن تقدمت وقد أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إليه ٠

ويمكن القول أن ظن وأخواتها تنازعها أصلان :-

الأول : من حيث هي أفعال لابد أن تعمل ، لأن العمل أصل في الأفعال ٠

الثاني : من حيث مدخولها وهو جملة ، والأصل ألا يظهر للعامل عمل في الجملة٠

وغلب الأصل الثاني في الاستعمال على الأصل الأول فألغيت في كثير من أحوالها ، حتى جعل الإلغاء هو الأصل فيها ، وقد جعل ابن عصفور الإلغاء فيها رجوعاً إلى الأصل(٣) ومن هنا يمكن القول أن هذه المواضع التي كان إعمالها فيها واجباً تعد رفضاً للأصل ٠

---

(١) انظر شرح الجمل ٣١٦/١ ٠

(٢) نفسه ٣١٦/١ ، ٣١٧ ٠

(٣) نفسه ٣١٥/١ ٠

**النواسخ والعمل :**

اختلف النحاة حول دلالة كان على الزمن ، أو على الزمن والحدث(١) ونشأ عن هذا الخلاف قضية أخرى ، وهي : أحقية هذه الأفعال بالعمل ، وهل هي أفعال حقيقة أم لا ؟.

قال السيوطي «كان قياس النواسخ أن لاتعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه ، وإنما عملت تشبيهاً لها بمايطلب من الأفعال الصحيحة اسمين»(٢).

وقال أيضاً «اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث ، فمنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين ، والمشهور والمتصور أنها تدل على الزمان كسائر الأفعال ، وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ، ولايكون من الأصول»(٣).

وقال سيبويه «فهو كائن ومكون كما تقول : ضارب ومضروب»(٤) فقاسها بضارب ومضروب مما يجعل الحدث ثابتاً فيها .

وذهب فريق إلى أن نقصانها هو عدم اكتفائها بمرفوعها(٥) وقد دخلت على الجملة مرفوعة المبتدأ والخبر ، ومن ذلك قول الشاعر :

**إذا مِتُّ كان الناسُ صنفانِ شامتٌ * وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أفعل**

وقوله :

**هي الشفاءُ لدائِي لو ظفرتَ بِها * ولَيْسَ مِنْها شفاءُ الداءِ مبذولُ**

وذهب الجمهور إلى أن اسمها ضمير شأن ، والجملة في محل نصب خبرها، وذهب الكسائي وابن الطراوة إلى أنها ملغاة لاعمل لها(٦).

---

(١) انظر نتائج الفكر ٣٤٥ ، ٤٠٤ .
(٢) همع الهوامع ١/١١١ ، وانظر شرح المفصل ٧/٨٩، ٩٠، الكتاب ١/٤٥ ، نتائج الفكر ٣٤٥، المقتصد ١/٣٩٨ .
(٣) همع الهوامع ١/١١٣ ، ١١٤ .
(٤) الكتاب ١/٤٦ .
(٥) انظر التسهيل ٥٢، ٥٣، شرح الكافية ٢/٢٩٠ .
(٦) انظر همع الهوامع ١/١١١ ، شرح المفصل ١/٧٧ .

وقولهما أقرب إلى القياس المذكور فيها ، فيكون الشاعر قد استعمل الأصل منبهة عليه ٠

وقد ذهب الكوفيون إلى أن المرفوع بعد كان وأخواتها مرفوع على حاله قبل دخولها ، والنصب بعدها على الحال(١)٠

وقد أُيِّد قولهم عند بعض المحدثين ، ومن ذلك :

«وأنبه هنا إلى أني لاأدعي أن كان ينبغي أن تدخل على جملة ذات حال مؤكدة لمضمون الجملة ، بل أذهب إلى أن الأصل فيها ذلك ٠ ثم غلب دخولها على الجملة الاسمية مرفوعة الطرفين ، فتغير ضبط الخبر من الرفع إلى النصب موافقة لما كان عليه أصلها في الاستعمال»(٢)٠

فهذا الاتجاه هو نفس اتجاه المذهب الكوفي الذي يرى أن ليس لكان وأخواتها عمل وهذا التزام للأصل ٠

أما المذهب البصري الذي يرى أن الرفع فى الاسم والنصب في الخبر بتأثير كان وأخواتها ، فإنه مخالف للقياس رافض للأصل عند من يرى أنها لاتدل على الحدث ٠

- والله أعلم -

## «ما» الحجازية ورفض الأصل :

سبق الحديث مفصلاً عن «ما» النافية العاملة على لغة أهل الحجاز ، فإنها متى توافرت فيها شروط الإعمال فإن الأصل مرفوض فيها عندهم وجاء القرآن على لغتهم وإن كان الأصل فيها الإهمال لعدم الاختصاص ٠

---

(١) انظر الهمع ١/١١١ ٠

(٢) الإعراب والتركيب ٤١٥ ٠

## ثانياً : الأســـماء :

سبقت الإشارة إلى أن الأصل في الأسماء أن تكون معمولة غير عاملة ، فهي مهيأة لأن تتأثر بما قبلها من العوامل ، ولكن وجد في لغة العرب من الأسماء مايتغير مابعده لوجوده ، فثبت لديهم أن من الأسماء ماخرج عن هذا الأصل فعمل، والأسماء العاملة هي :-

١- مايعمل حملاً على الفعل كاسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول ٠

٢- مايعمل لنيابته عن الفعل كالمصدر ، واسم الفعل ٠

٣- مايعمل لتضمنه معنى الحرف كأسماء الشرط ٠

### أولاً : مايعمل حملاً على الفعل :

يعمل اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة عند من يعملها ، واسم المفعول ، عمل الفعل وجوباً متى توافرت فيها شروط الإعمال ، وكانت الصفة العاملة منونة ، أو مقرونة بـ«أل» حيث تتعذر الإضافة ، إن لم تكن إحدى الصور الجائزة في الإضافة اللفظية ، أو تقدم المفعول على الوصف العامل ، أو فصل بين الصفة ومنصوبها بفاصل يمنع من الإضافة ، أو كانت ناصبة لاثنين فأضيفت إلى الأول فتعذرت إضافتها إلى الثاني(١)٠

فمتى جاء الوصف العامل على صفة من الصفات المتقدمة فإنه يتمتع بوظيفة أزدواجية يتأثر بما قبله فيقع عليه عمله ، ويؤثر فيما بعده فيعمل فيه ، فيكون قد فارق أصل الأسماء وهو عدم العمل ، ورفض فيه حيث أصبح عاملاً على جهة الوجوب أو اللزوم ، وذلك لأن الصفة هنا تأول بالفعل(٢)٠

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٤٦/٢ ، شرح المفصل ٦٨/٦ ٠

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٠٠/١ ٠

**ثانياً : مايعمل لنيابته عن الفعل :**

**المصدر :**

يعمل المصدر وجوباً إذا تحققت فيه شرائط الإعمال ، وكان منوناً ، أو أضيف إلى أحد معموليه فتعذرت الإضافة إلى الثاني ، أو أضيف إلى غير الفاعل أو المفعول(١) ٠

فمتى جاء المصدر على صفة من الصفات المتقدمة وجب العمل ، وامتنعت الإضافة ٠

**أسماء الأفعال :**

يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي يرادفه ، وعملها في مابعدها واجب ، وهي وإن كانت أسماء إلا أن فيها مايقوي جانب الفعلية ، ولما كانت عاملة في مابعدها على وجه اللزوم كان الأصل فيها مرفوضاً إذ الأصل في الأسماء أن تكون معمولة كما سبق ، وقد ذهب بعض البصريين إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة(٢) ٠

**ثالثاً : مايعمل لتضمنه معنى الحرف :**

تعمل أسماء الشرط وهي : أي ، من ، مهما ، ما ، أين ، متى ، أنى ، أيان ، حيثما ، إذ ماخلافاً لسيبويه ٠

وأسماء الشرط تطلب جملتين ، جملة الشرط ، وجملة الجزاء ، وهي جازمة للفعلين فيهما ، فيظهر أثرها لفظاً إن كانت الأفعال مضارعة ، ومحلاً إن كان أحد الفعلين أو كلاهما ماضياً ، أو كان الجزاء جملة غير صالحة للشرطية(٣) ٠

هل تعمل أسماء الشرط في الفعل والجواب ؟

يكاد ينعقد لواء الإجماع على أن أسماء الشرط عاملة الجزم في فعل الشرط، أما الجواب ففيه المذاهب الآتية :-

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٠١٧/٢ ، ١٠١٨ ٠

(٢) انظر حاشية الصبان والأشموني ١٩٥/٣ ٠

(٣) انظرشرح الجمل ١٩٨/٢، مغني اللبيب٤٢٢، ٤٢٣، شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣٠

١- منهم من ذهب إلى أنها عاملة في الشرط والجواب وهو مذهب الجمهور.

٢- منهم من ذهب إلى أنها عاملة في الشرط وهما معاً عاملان في الجزاء .

٣- منهم من ذهب إلى أن جزم الشرط بها ، وجزم الجواب بالمجاورة للشرط.

٤- منهم من ذهب إلى أن الشرط والجواب مبنيان(١).

ولعل الأول هو أرجح هذه المذاهب إذ تقوم نظرية العامل على التعليق ، وطلب العامل لما بعده ، وأدوات الشرط تطلب الجزاء كما تطلب الفعل ، بل إنها تربط كلاً منهما بالآخر، أما عمل الأداة والفعل في الجزاء فليس له مايؤيده من سماع أو قياس حيث يقتصر عمل الأفعال على الرفع والنصب ، أما الجزم بالجوار فيرده أن العمل بالجوار ليس قياساً وإنما مرده السماع .

أما من رأى من النحاة أن كلمات الشرط تضعف عن القيام بعملين فيمكن أن يرد عليه بأن هذا له نظير في العربية حيث تعمل (ما) الحجازية الرفع والنصب ، وتعمل إنَّ وأخواتها النصب والرفع ، وتعمل كان وأخواتها الرفع والنصب(٢) بل إن عمل كلمات الشرط أيسر من عمل ماتقدم حيث يعملن الجزم فقط .

وأما علة عمل كلمات الشرط فهي تضمن معنى «إنْ» الشرطية .

فالتضمن أبعدها عن خصائص الأسماء فبنيت كالحروف ، ودلت على معنى خاص بالفعل حيث نقلت معناه إلى الاستقبال ، وربطت بين جملتين(٣) ، فعملت عمل إنْ ورفض فيها الأصل في الأسماء وهو عدم العمل .

---

(١) انظر شرح السيرافي ١/٨٨ ، ٨٩ ، شرح الكافية ٢/٢٥٤ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٢٥٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٤/٦٧ ، ٧٣ ، المساعد ٣/١٤١، ١٤٣ ، شرح الكافية ٢/٢٥٤، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٩ .

المبحث الثالث

# رفض الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً

جاء الحديث عن الرتبة أشلاء متفرقة في الأبواب النحوية المختلفة ، وسبقت الإشارة إلى أن لكلم العربية مواقع محددة ، تتناسب مع ماتؤديه من معان ، وقد تتجاوز هذا الموقع وتفارقه لداع بلاغي ، أو غرض معنوي ، دون إخلال بوظيفة لغة البيان والبلاغة ، فيبقى المعنى واضحاً جلياً عند انتقال الكلمة من مكانها إلى مكان آخر ٠

**أولاً : رفض الأصل في رتبة المبتدأ والخبر :**

الأصل في الخبر التأخير ، وفي المبتدأ التقديم(١) ويرفض هذا الأصل ويلزم الخبر التقديم في المواضع الآتية :-

١- إذا كان المبتدأ نكرة محضة ، ولامسوغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر نحو ، لك مال ، عليك دين ، لأن تقديم المبتدأ يوهم الوصفية ، والتزم تقديم الخبر في بعض الأمثال نحو «في كُلِّ شجر نار» و «في القمرِ ضياءٌ»(٢) لأن الأمثال لاتغير(٣)٠

وعن علة ذلك قال ابن أبي الربيع «وإنما جاز الابتداء هنا بالنكرة لأن المقصود الإخبار عن الدار بأنها مسكونة ، وليست النكرة المقصودة بالإخبار ، وكان الأصل أن تقول : الدار معمورة برجل ، ثم أرادوا الاختصار فقالوا : في الدار رجل ، والزموا الدار التقديم ، لأنها المخبر عنه بالحقيقة ، فتفطن لهذا كله فإنه صحيح ، وكذلك عندك جارية ومأشبه ذلك»(٤)٠

فالعلة عنده أن مناط الفائدة ، والمقصود من الكلام هو الذي تقدم ٠

٢- إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على جزء من الخبر ، نحو قوله تعالى ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾(٥) وقول الشاعر :

**أَهُابكِ إِجْلالاً ومابكِ قدرةٌ * عليَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها**

---

(١) انظر همع الهوامع ١٠١/١ ٠
(٢) مجمع الأمثال ٧٤/٢ ٠
(٣) انظر الخصائص ٣١٧/١ ، شرح التسهيل ٣٠١/١، المساعد ٢٢٣/١ ٠
(٤) البسيط ٥٥٨/١ هذا في قولهم « في الدار رجل » ٠
(٥) محمد ، ٢٤ ٠

فعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة منع من تأخير الخبر(١)٠

٣- إذا كان الخبر مما له الصدارة ، نحو «أين زيدُ؟» أو مضافاً إلى ماله صدر الكلام ، نحو «صبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُك؟»(٢)٠

في هذا الموضع تعارض أصلان :

الأول : يقضي بتأخر الخبر إذ هي رتبته الأصلية ٠

الثاني : يقضي بتقدم الخبر لأنه من الكلم التي لها صدر الكلام ٠

فروعي ماله الصدارة ، وتأخر عنه المبتدأ وجوباً ٠

٤- إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر ، نحو «عندي أنَّك فاضلٌ» فإن تأخير الخبر يوقع في إلباس (أنْ) المفتوحة بالمكسورة و(أنَّ) المؤكدة بالتي بمعنى (لعل) ، والمفتوحة المشددة التي للتوكيد تسبك مع معموليها بمصدر ، والتي بمعنى (لعل) لاتسبك بمصدر مفرد(٣)٠

٥- إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ بإلا أو إنما ، نحو ،

مالنا إلا اتباعُ أحمدا

لئلا يذهب باتباع الرتبة الأصلية معنى الحصر(٤)٠

٦- إذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو : أما عندك فالخير(٥)٠

٧- إذا كان الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان نحو هنا ، وثم(٦)٠

٨- إذا كان التأخير مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة ، نحو : لله درك عالماً ، فالمراد التعجب ، ولو تأخر لخفي هذا المعنى ونحو قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(٧) فهي جملة استفهامية يقصد بها التسوية ،

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٠٢/١ ، شرح الأشموني ١٦٦/١ ٠
(٢) انظر شرح المفصل ٩٣/١ ، ٩٤ ، شرح التسهيل ٣٠١/١ ، البسيط ٥٨٧/١ ٠
(٣) انظر شرح التسهيل ٣٠١/١ ، شرح المفصل ٥٩/٨ ٠
(٤) انظر البسيط ٥٨٨/١ ، شرح التسهيل ٣٠٢/١ ٠
(٥) انظر شرح التسهيل ٣٠١/١ ٠
(٦) انظر عدة السالك ٢١٢/١ ٠
(٧) البقرة ، ٦ ٠

والخبر فيها لازم التقديم ، لأن المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم (أأنذرتهم) لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر ، ولذا كان ملتزماً ٠

٩- إذا ورد متقدما مسموعاً عن العرب في أمثالها، نحو «في كلّ وادٍ بنو سعد» من قبل أن الأمثال لاتغير(١)٠

فالمواضع السابقة التزمت فيها العرب تقديم الخبر ، واصبحت رتبته الأصلية وهي التأخير مرفوضة ، ويعود ذلك للأسباب الآتية :

١- تعارض الأصول فيغلب أحدهما الآخر ٠

٢- إزالة اللبس ٠

٣- لأغراض معنوية بلاغية ٠

فعندما راعت العرب هذه الأمور رفضت الأصل واستبدلته بغيره ٠

ويتقدم الخبر في باب النواسخ التي تعمل بلاشرط في المواضع نفسها التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ ٠

والخبر في باب النواسخ إن كان متضمناً معنى ماله الصدارة في الجملة يتقدم على الاسم والفعل معاً وليس على الاسم فقط ٠

أما معمولات النواسخ الحرفية فإنها لاتتقدم إلا إذا كان الاسم نكرة ، والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً﴾(٢) وليس على وجه اللزوم ٠

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٠١/١ ، وانظر مواضع تقدم الخبر وجوباً في أوضح المسالك ٢١٢/١-٢١٤، همع الهوامع ١٠١/١، ١٠٢، النحو الوافي ٥٠٤/١ ٠

(٢) المزمل ، ١٢ ٠

## ثانياً : رفض الأصل في رتبة العامل مع المعمول :

من أصول العربية الثابتة أن رتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول ، وقد يعرض في الكلام مايوجب ترك هذا الأصل ، واللجوء إلى غيره فيتقدم المعمول على العامل لزوماً ، وإليك مواضعه :

١- إذا كان المنصوب ضميراً منفصلاً ، فيؤدي تأخره عنه إلى اتصاله ، نحو قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١) ولو اتصل لضاع عرض الحصر.

٢- إذا كان المنصوب مما له صدر الكلام ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، ومأأضيف إليهما ، وكم الخبرية ، نحو : من كلمت ؟ ومن يذاكر ينجح ، وكم كتاب قرأت ، ونحو قوله تعالى ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾(٢) وقوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾(٣) .

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة نحو «ملكت كم غلامٍ».

ويصدق الحكم نفسه على خبر كان وأخواتها العاملات بلاشرط نحو : أين كنت؟ وأين تكن أكن ، وأيَّهم كان أبوك ؟ وكم كان علمك(٤).

فالمفعول هنا يتقدم على الفعل ولايتأخر عنه بحال ، مع أن الأصل أن يتقدم العامل ، ولكن هذا الأصل عارضه أصل آخر وهو حق الصدارة في هذه الأسماء، فغلب تصدير المعمولات ، على تقديم العوامل ، فالعرب رفضت أصلاً تمسكاً بآخر .

٣- إذا كان المنصوب معمولاً لجواب (أما) نحو قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾(٥) وقد تكون (أما) مقدرة نحو قوله تعالى ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾(٦) والعلة في ذلك أن (أما) لاتدخل على الفعل فتقدم المفعول ليفصل بين أما وبين الفعل ، ففي هذه المواضع يرفض الأصل مراعاة لأصل آخر .

---

(١) الفاتحة ، ٥ ، وانظر المساعد ١/٤٣٥ ، شرح ابن عقيل ١/٤٨٥ .
(٢) غافر ، ٨١ .
(٣) الإسراء ، ١١٠ .
(٤) انظر شرح التسهيل ٢/١٥٢، ١٥٣، المساعد ١/٤٣٤ ، ٤٣٥، البسيط ١/٥٨٧، شرح المفصل ١/٩٣، ٩٤ .
(٥) الضحى ، ٩ .
(٦) المدثر ، ٣ ، وانظر شرح التسهيل ٢/٥٣ ، النحو الوافي ٢/٩٠ .

## ثالثاً : رفض الأصل في رتبة المعمولات :

### أ - تقدم المفعول على الفاعل :

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل(١) وربما التزمت العرب هذا الأصل ، وربما رفضته ، فلايأتي الكلام إلا على خلافه ، وإليك المواضع التي يلزم فيها المفعول التقدم على الفاعل :-

١- إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّه﴾(٢) وقوله تعالى ﴿يَوْمَ لَايَنْفَعُ الظَّالِمِيْنَ مَعْذِرَتُهم﴾(٣).

قال ابن جني «ومن ذلك امتناعهم تقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُه زيدا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى . فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول : ضرب زيداً غلامه ... ، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل»(٤).

فابن جني يقرر أن تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول فاسد ، وصوابه إنما يكون بتقديم المفعول .

ووجوب تقديم المفعول هنا قول الجمهور ، وأجاز تأخيره بعض النحاة كالأخفش، وابن جني ، والطوال ، وابن مالك ، على حين قصره ابن هشام على الشعر فقط(٥).

وعلة المانعين للتأخير هي تصحيح خطأ في الأسلوب وهو عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٦١، أوضح المسالك ٢/١١٩ .
(٢) البقرة ١٣٤ . .
(٣) .غافر ٥٢ .
(٤) الخصائص ١/٢٩٣-٢٩٨ .
(٥) انظر أوضح المسالك ٢/١٢٥ ، مغني اللبيب ٢/٤٩٢، الخصائص ١/٢٩٤، شرح المفصل ١/٧٦ ، شرح التسهيل ٢/١٣٥ .

وعلة المجيزين كثرة الشواهد الواردة في هذا الباب ·

ولعل المجيزين لذلك قاربوا ذوق اللغة وقياسها ، فهذا الذي اعتمد عليه المانعون من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ثابت في غير هذا الموضع من أبواب العربية كباب (رب) و(نعم) و(بئس) وباب التنازع ، وضمير الشأن ، فلامانع من أن يقاس المفعول على هذه الأبواب ·

كما أن له من السماع مايؤيده ، ومن ذلك قول الشاعر :

**جَزَى رَبُه عنّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ * جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ**

وقد علق عليه ابن جني بقوله :

«وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

**جَزَى ربُه عني عديَّ بَن حاتمٍ**

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة ·

فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبة التأخر ، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم ، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ، ورست به قدمه · وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى وهذا مالايجوزه القياس»(١)·

ومنه أيضاً قول الشاعر :

**كَسَا حلمُه ذا الحلمِ أثوابَ سؤددٍ * ورمى نداهُ ذا الندى في ذُرَى المجدِ**

وقول الآخر :

**لَمّا عَصَى أصحابُهُ مصعباً * أَدَى إليهِ الكيلَ صاعاً بصاعِ**

وقوله :

---

(١) الخصائص ١/٢٩٤ ، ٢٩٥ ·

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قومُه * زهيراً على ماجَرَّ من كلِ جانبِ(٢)

٢- إذا حصر الفاعل بـ«إنما» نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(٢) أو بـ«إلا» نحو «لاينفعُ المرءَ إلا صلاتُه» ٠

وأجاز الكسائي تقديم الفاعل إذا كان محصوراً بـ«إلا» احتجاجاً بقول الشاعر:

ماعابَ إلا لئيمُ فعلَ ذي كرمٍ * ولاجفا قَطُّ إلا جبأَ بطلا

وقولـه :

وهل يُعَذِّبُ إلا اللهُ بالنارِ

وقولـه :

فلم يَدْرِ إلا اللهُ ماهيَّجَتْ لَنَا(٣)

وجمهور البصريين لايرون جواز تقديم المحصور بـ«إلا» إذا كان فاعلاً ، ويردون استشهاد الكسائي بأن «فعل ذي كرم» ليس مفعولاً لـ«عاب» المذكورة في البيت ، و«بطلا» ليس مفعولا لـ«جفا» بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور((٤)٠

ورجح ابن مالك رأي الكسائي فقال «ولم يلزم الكسائي ذلك ؛ لأن الاقتران بـ«إلا» يدل على المعنى ، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين)(٥)٠

٣- إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً ، والفاعل اسماً ظاهراً ، وجب تقديم المفعول على الفاعل ، نحو قوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾(٦) فالرتبة الأصلية للمفعول به مرفوضة في المواضع المتقدمة ، وذلك لعلل دخلت في الكلام ، والمفعول وجد كثيراً غير ملتزم الرتبة في كلام العرب ، مما جعل تنقله بين

(١) انظر شرح المفصل ٧٦/١ ، شرح التسهيل ١٣٥/١ ، ١٣٦ ، مغني اللبيب ٤٩٢/٢٠
(٢) فاطر ، ٢٨ ٠
(٣) أوضح المسالك ١٢٩/٢-١٣١ ٠
(٤) عدة السالك ١٣٠/٢ ٠
(٥) شرح التسهيل ١٣٤/٢ ٠
(٦) البقرة ، ٥٥ ، وانظر شرح التسهيل ١٣٥/٢ ٠

أجزاء الجملة كأنه أصل آخر فيه ، وقد قال ابن جني :-

«وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً ، نحو قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(١) .

وقال أبوحيان «وللجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل»(٢) .

ولعل هذا هو ماحمل سيبويه على التنبيه على أن المفعول به لايتقدم في بعض المواضع ، ومن ذلك قوله :

«ولايجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما ولاتزيل شيئاً عن موضعه»(٣) .

فالتنبيه من سيبويه في هذا الموضع كأنه يشير من خفاء إلى أن تقدم المفاعيل أصبح من الكثرة والشيوع مما يجعل اعتقاد تقديمه في كل المواطن أمراً قائماً ، ولعل هذا هو الذي جعلهم ينبهون إلى أن مفعول مالم يسم فاعله لزم رتبته ، وفي ذلك قال الرضي :

«ربما يخرج الشيء عن أصله ولايراعى ذلك الأصل كمفعول مالم يسم فاعله كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فأي مانع أن يكون للفاعل إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم»(٤) .

أفاد الرضي أن الأصل في المفعول جواز التقديم ، فرتبته من الرتب غير محفوظة، ولكن لما تغيرت صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء

---

(١) فاطر ، ٢٨ ، الخصائص ١/٢٦٥ .
(٢) همع الهوامع ١/٦٦ .
(٣) الكتاب ١/٧٣ في « ماأحسن عبدالله » في التعجب .
(٤) شرح الكافية ١/٢٢٣ .

للمجهول، وتغيرت حركة المفعول من الضم إلى الفتح لزم رتبة معينة وامتنع من التقديم ٠

ولعل هذه الكثرة في تقديم المفعول هي التى أعطت المفعول أحقية التنقل متى تعارضت أصول العربية ٠

ويتصل بمسألة تقدم المفعول على الفاعل مسألة أخرى ، وهي أن المفاعيل عندما تتعدد لبعضها الأصالة في أن يتقدم على بعض ، إما بكون المفعول مبتدأ في الأصل ، أو فاعلاً في المعنى ، أو غير مقيد بحرف من حروف الجر والآخر مقيد ، ولكن هذا الأصل يمتنع ، وترفضه العرب في المواضع الآتية :-

١- إذا اتصل الأول بضمير الثاني ، نحو «أعطيت المال مالكه»٠

٢- إذا كان محصوراً نحو «ماأعطيت الدرهم إلا زيداً»٠

٣- إذا كان الثاني مضمراً متصلاً والأول ظاهراً ، نحو «الدرهَم أعطيته زيداً»(١)٠

فرفض الأصل في الأول لئلا يعود الضمير على متأخر ، وفي الثاني لإرادة الحصر، وفي الثالث لاتصال الضمير بعامله ٠

فالملتزم هنا ليس أصلاً ، حيث رفضت العرب الأصل ولجأت لغيره ٠

---

(١) انظر أوضح المسالك ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ، همع الهوامع ١٦٧/١ ، ١٦٨ ، ١٥٢ ٠

**ب - الرتبة مع الحال وعاملها :**

الحال رتبته التأخير ، وإن أجاز النحاة تقديمها متى توافرت فيها الشروط المطلوبة للتقديم ، ورفضت العرب الرتبة الأصلية للحال فقدمته على العامل وجوباً، وذلك إذا كان لها صدر الكلام ، نحو «كيف جاء زيد» وذلك أن الأصل هنا عارضه أصل آخر ، فغلب مايلزم التصدير العامل الذي يلزم التقديم ·

وكذلك تتقدم على العامل عندما يكون أفعل تفضيل مقتضياً لحالين، قال السيوطي :-

«كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه ، ولاينتصب مع أفعل التفضيل إلا المختلف الذات مختلف الحالين نحو : زيد مفرداً أنفع من عمرو معانا، أو متفقا الحال ، نحو : زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا ، أو المتحد الذات مختلف الحالين ، نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وزيد قائماً أخطب منه قاعداً ، واختلف في العامل في هذين الحالين فالأصح أنه أفعل التفضيل فبسرا حال من الضمير المستكن في أطيب ، ورطباً حال من الضمير في منه ، والعامل فيهما أطيب ، وذهب المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة ، صلة لإذ في الماضي ، وإذا في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما ، وقيل على إضمار كان ويكون الناقصة وعلي الحالين فالمسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين فاقتصر الجمهور على ماسمع فقالوا لايجوز تأخيرهما عن أفعل ولاتقديمها عليه لأن القياس في أصل هذه المسالة المنع لولا أن السماع ورد بها إذ لايعهد نصب أفعل فضلتين»(١) ·

فالرفض هنا من وجهين :-

الأول : أن القياس كان يقتضي تأخر الحالين ؛ لأنها لو كانت حالاً واحدة للزمت التأخير ، من قبل أن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد فلاتتقدم معها الحال ، فيقال «زيد أفصح الناس خطيباً» ولايجوز «خطيباً أفصح الناس زيد، وهذا فيما يتصل بالرتبة ·

الثاني : نصب أفعل التفضيل لحالين ، وأفعل التفضيل لاينصب إلا حالاً واحدة·

(١)همع الهوامع ٢٤٢/١، وانظر ٢٤٤ ، أوضح المسالك ٣٣١/٢ ·

## ج - رتبة الحال مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها ، وقد رفضت العرب هذا فقدمتها على صاحبها لزوماً في المواضع التالية :-

١- إذا حصر صاحبها ، نحو «ماجاءني راكباً إلا زيدٌ» و «إنما جاءني راكباً زيدٌ»·

٢- إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ملابس الحال نحو «لقيتني شاتمَ زيدٍ أخوه» و«جاء زائرَ هندٍ أخوها»·

٣- إذا كان صاحب الحال نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الحال ، كقول لبيد :

**لميةَ موحشاً طللُ(١)**

---

(١) انظر الكتاب ١٢٣/٢ ، همع الهوامع ٢٤١/١، أوضح المسالك ٣٢٦/٣، شرح الكافية ٢٠٧/١، ٢٠٤ ·

**د - ضمير الغائب مع مفسرة والرتبة :-**

ضمائر العربية على أنواع ثلاثة ، وهي :

١- ضمائر المتكلم ٠

٢- ضمائر المخاطب ٠

٣- ضمائر الغائب ٠

والضمير يحتاج إلى مفسّر يرفع إبهامه ، ويزيل خفاءه ، وضمير المتكلم والمخاطب الموقف فيهما يزيل الإبهام ، أما ضمير الغائب فصاحبه غير متكلم ، ولامخاطب ، ولامشاهد ، فاحتاج إلى مايسبقه ليزيل الإبهام ، ولإيضاح صاحبه، ولما كان ضمير الغائب على ماذكرنا وجب تقديم مايعود إليه لتفسيره ، ومرجع ضمير الغائب قد يكون مذكوراً بلفظه ، وقد يستغنى عن لفظه بالقرائن الدالة عليه ، وقد أفصح ابن مالك عن هذا فقال :

«لما كان ضمير الحاضر مفسّراً لمشاهدة تقارنه ، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه جعلوا تقديم مفسّره خلفاً عما فاته من مقارنة المشاهدة ، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسّر كما يتقدم الشعور بذات يصلح أن يعبر عنها بضمير حاضر ٠ واللائق بالمفسر لكونه جزء المفسّر في تكميل وضوحه أن يتصل به ، فلذلك إذ ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جعل للأقرب ، ولايجعل لغيره إلا بدليل من خارج(١)٠

٠٠٠ أي المفسّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته ، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه في الحس كقوله تعالى ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾(٢)٠٠٠ أو بحضور معناه في العلم كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾(٣) أو بذكر ماصاحب الضمير كقول الشاعر :

---

(١) كما في قوله تعالى (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها) الجمعة ١١، فإن الضمير عاد على التجارة ولم يعد على اللهو مع كونه أقرب لقيام الدليل على أن التجارة هي المقصودة٠

(٢) يوسف ، ٢٦ ٠

(٣) القدر ، ١ ٠

أماويَّ مايغْني الثراءُ عنِ الفتى * إذا حشرجتْ يوماً وضاقَ بها الصدرُ

فذكر الفتى مغن عن ذكر النفس لأنها جزؤه ، ...

ويستغنى أيضاً عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلاً وكون المذكور جزءاً ، فإن الجزء يدل على الكل ، كما يدل الكل على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَايُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾(١) فإنَّ الذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ...

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر مالصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيْهِ شَيءٌ فَاتِبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾(٢) فعفي يستلزم عافياً فأغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من إليه عليه .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر مايصاحبه ذكراً أو استحضاراً ، كذكر الخبر وحده متلو بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده ، كقول الشاعر :

وَمَاأَدْرِي إذا يَممتُ أمراً * أُريدُ الخيرَ أيهّمَا يَليْني

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِم أَغْلَالاً فَهِي إِلَى الأَذْقَانِ﴾(٣) فهي عائد على الأيدي لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها ...»(٤) .

فالأصل في ضمير الغائب ألا يتقدم على مفسِّره ، ولكن سمع عن العرب تقدم الضمير على المفسَّر في بعض المواضع ، وهذا راجع لبلاغتهم ، وطرائق تعبيرهم، وسلوك لغتهم ، والذي يعود إليه الضمير على أنواع ، وهي :

١- أن يكون سابقاً له لفظاً ورتبة .

٢- أن يكون سابقاً له لفظاً ، متأخراً عنه رتبة .

---

(١) التوبة ، ٣٤ .

(٢) البقرة ، ١٧٨ .

(٣) يس ، ٨ .

(٤) شرح التسهيل ١/١٥٦ - ١٥٩ .

٣- أن يكون سابقاً له رتبة ، متأخراً عنه لفظاً ٠

٤- أن يكون متأخراً لفظاً ورتبة معاً ٠

وهذا الأخير هو المخالف للأصل في الضمير فيما قعد النحاة ٠

قال السيوطي «الأصل في المفسر أن يتقدم على الضمير ، وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير»(١)٠

ويرفض هذا الأصل ويتقدم الضمير على المفسر في المواضع الآتية :-

١- ضمير الشأن أو القصة ، ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٢) ويؤتى به فى الكلام عند قصد تفخيم الأمر وتعظيمه ، ولايكون إلا مفرداً مفسراً بجملة خبرية مصرح بجزأيها(٣)٠

٢- فاعل نعم وبئس وأخواتها ، إذا كان ضميراً ، مستتراً ، مفرداً ، بعد نكرة تفسره ، نحو قوله تعالى ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا﴾(٤)٠

ففاعل «ساء» ضمير مستتر ، ومثلاً تمييز فسَّر الضمير المستتر في «ساء»، ولعل الذي جعلهم يقولون أنه مفسر ماوصلوا إليه من أن كل فعل لابد له من فاعل ، والفاعل حقه الرفع ، فالتي ساءت هي «المثل» فالفاعل ضمير مستتر إذ وجدوا «مثلاً» منصوبة ، وإن كانت فاعلاً من حيث المعنى ، مثل «محمدٌ حسنَ وجهاً» و«محمد حسنَ وجهَه» فالوجه فاعل في المثال الثاني ، وليس فاعلاً في المثال الأول ، إذ وجدوه منصوباً فجعلوه تمييزاً ، مع أنه هو هو ، فكان الفاعل في المثال الأول ضميراً مستتراً من قبل أن الفاعل مرفوع ، وهذا ماجعل النحويين يرون أن الفاعل ضمير مستتر في قوله تعالى ﴿ساء مثلاً﴾٠

وهذا مذهب الجمهور ٠

---

(١) الهمع ٦٦/١ ٠

(٢) الإخلاص ، ١ ٠

(٣) انظر شرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٦٤ ٠

(٤) الأعراف ، ١٧٧ ٠

وذهب الكسائي والفراء(١) إلى أن المخصوص هو الفاعل ، ولاضمير في الفعل.

ورد ابن هشام ماذهبا إليه بنحو «نعم رجلاً كان زيد» وأنه قد يحذف كما في قوله تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾(٢).

ولعل ماذهب إليه الكسائي والفراء قريب من روح اللغة التى تكتفي بالإشارة عن العبارة ، والتي هي للإيجاز والاختصار أميل ، وقد قامت في هذا الأسلوب القرينة المعنوية الدالة على أن صفة المدح أو الذم منسوبة للمخصوص ، فالأسلوب مستغن عن الإضمار لوجود مايغني عنه .

٣- الضمير مستتراً كان أو بارزاً في أول المتنازعين ، إذا عمل الثاني منهما ، نحو «قام وكلمت زيداً».

والكوفيون يعملون الأول في الظاهر ، ويضمرون في الثاني ، كيلا يضمرون قبل الذكر ، وقد جاء السماع بالمذهبين(٣).

ويرجح البصريون إعمال الثاني ، وقد سار على نهجهم جمهور النحاة .

قال ابن يعيش «والصحيح مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير»(٤).

وقال ابن مالك «وماذهب إليه البصريون هو الصحيح»(٥).

٤- الضمير الذي يقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر معناه يوضحه ، نحو قول الشاعر:

**هو الحظُّ حتى تفضلَ العينُ أختها * وحتى يكونَ اليومَ لليومِ سيدا**

وكقوله تعالى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾(٦).

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٨٩ .
(٢) الكهف ، ٥٠ .
(٣) الكتاب ١/٧٧ ، المغني ٢/٤٨٩ ، شرح المفصل ١/٧٨ .
(٤) شرح المفصل ١/٧٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/١٦٧ .
(٦) الأنعام ، ٢٩ .

٥- إذا أبدل من المضمر ظاهر مفسَّر له ، كقولهم «اللهم صلِ عليه الرؤوف الرحيم» وقول الشاعر :

فلا تلُمَه أن ينامَ البائسا(١)

٦- الضمير المجرور بـ«رب» نحو : ربه رجلاً ، فالضمير يفسر بالتمييز الذي يتأخر عنه وجوباً .

٧- مايعود عليه الضمير في لغة «أكلوني البراغيث».

٨- فاعل : ماعدا ، وماخلا ، وماحاشا في الاستثناء .

٩- ضمير المفعول المتصل بالفاعل اللازم لرتبته الأصلية(٢).

وقد أشار سيبويه إلى تأخر المفسر عن الضمير فقال :

«ولايجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت ، لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم ، والإضمار الذي يجوز السكوت عليه نحو : زيد ضربته إنما أضمر بعدما ذكر الاسم مظهراً ، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ولايكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر.

ومما يضمر لأنه يفسره مابعده ولايكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قومك ، وإنه ذاهبة أمتك ، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير - وإن كان لايتكلم به - قال إنَّ الأمرَ ذاهبةٌ أمتك ، وفاعلةٌ فلانة ، فصار هذا الكلام كله خبراً للأمر ، فكذلك مابعد هذا في موضع خبره»(٣).

فالأصل في المواضع المتقدمة مرفوض ، حيث يلزم المفسِّر التأخر عن الضمير.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٤٥٥، ٤٩٢ ، الكتاب ٢/٧٥ .

(٢) انظر هذه المواضع في : همع الهوامع ١/٦٥ ، ٦٦ ، النحو الوافي ١/٢٥٦، ٢٥٨ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٦ .

### هـ - اجتماع همزة الاستفهام مع حرف العطف والرتبة :

تجتمع همزة الاستفهام مع حرف العطف كما في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾(١) وقوله تعالى ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾(٢) وفيه تتقدم الهمزة على حرف الاستفهام وليس بأصل ٠

قال المرادي «فالهمزة أعم ، وهي أصل أدوات الاستفهام ولأصالتها استأثرت بأمور ، منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم في نحو ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾(٣) ، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾(٤) ، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة ، لأنها من الجملة المعطوفة ٠ لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقدموها ٠٠٠ هذا مذهب الجمهور ٠

وذهب الزمخشري إلى تقدير جملة بعد الهمزة ، لائقة بالمحل ، ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه ٠ والتقدير : أتجهلون فلاتعقلون؟ ونحو ذلك ، وضعف لعدم اطراده إذ لايمكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ﴾(٥) وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل ٠ قيل : وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف»(٦)٠

فالنحويون يرون أن همزة الاستفهام مقدمة على حرف العطف والأصل فيها أن تكون بعده(٧)٠

قال سيبويه «وهذه الواو لاتدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل عليها الألف ، فإنما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولاتدخل الواو على الألف ، كما أن هل لاتدخل على الواو ، فإنما أرادوا أن لايجروا هذه الألف مجرى هل ، إذ لم تكن مثلها والواو تدخل على هل»(٨)٠

---

(١) الشعراء ، ٧ ٠
(٢) يونس ، ٥١ ٠
(٣) البقرة ، ٤٤ ٠
(٤) الروم ، ٩ ٠
(٥) الرعد ، ٣٣ ٠
(٦) الجنى الداني ٣١ ، وانظر همع الهوامع ٢/٦٩ ٠
(٧) انظر شرح المفصل ٢/٢١٢ ٠
(٨) الكتاب ٣/١٨٧ ٠

وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾(١) ٠

«الهمزة للإنكار والواو للعطف والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل : أكذبتم وعجبتم»(٢) ٠

وقال في قوله تعالى ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾(٣) ٠

«والفاء والواو في أفأمن و أو أمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار»(٤) ٠

فلم يقدر معطوفاً محذوفاً وجعل همزة الاستفهام داخلة على حرف العطف ٠

وقال أبوحيان في قوله تعالى ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ «فعلى قول الجماعة يكون التقدير فألا تعقلون ، وعلى قول الزمخشري يكون التقدير أتغفلون فلاتعقلون(٥) ٠

فهنا تعارض أصلان :

١- أصل العطف ، في أن الجملة بأكملها تعطف على الجملة ٠

٢- أصل التصدير لهمزة الاستفهام ٠

فغلبت العرب أصل التصدير على أصل العطف ، فرفضت تقدم حرف العطف وإن كان هو الأصل في عطف الجمل ، لتحتفظ الهمزة بالصدارة ، فاختلال رتبة حرف العطف إنما هو محافظة ومراعاة لأصل آخر ٠

---

(١) الأعراف ٦٣ ٠

(٢) الكشاف ٢/٨٦ ٠

(٣) الأعراف ، ٩٧ ٠

(٤) الكشاف ٢/٩٨ ٠

(٥) البحر المحيط ١/١٨٣ ٠

### و - من ومجرورها في التفضيل والرتبة :

الأصل في من ومجرورها المجيء بعد «أفعل» التفضيل ، فتقول : «زيد أفضل من عمرو» لأن طبيعة هذا الباب الاتيان بالمفضول وصيغة أفعل ثم من والمفضل عليه ٠

وتركت العرب هذا الأصل فقدمت من ومجرورها على «أفعل» وجوباً متى كان مجرور من اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو :

أنت ممن أفضل ؟

فممن أنت أفضل ؟

من أي الناس علي أفضل ؟

من غلام أيهم أنت أكرم ؟(١)

فقد تقدم الجار والمجرور هنا وإن كان ليس أصلاً ، وذلك لمعارضته بأصل آخر وهو لزوم الاستفهام صدر الكلام ٠

---

(١) انظر شرح الكافية ٢١٦/٢ ، شرح التصريح ٤٧/٢ ، همع الهوامع ١٠٤/٢ ٠

### ز - لام الابتداء والرتبة :

تتصل لام الابتداء بالمبتدأ ، نحو «لزيد كريم» و«لأنت عاقل» ثم قد تؤكد هذه الجملة بـ«إن» فتتأخر اللام عن مكانها الأصلي ، وفي بيان ذلك قال ابن جني :

«ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلا على أحد وجهين كلاهما ضرورة إلا أن إحدى الضرورتين مقيس عليها ، والأخرى مرجوع إلى السماع فيها :

الأولى : أن تدخل هذه اللام على الجملة التي في أولها إن المثقلة المحققة ، فيلزم تأخير اللام إلى الخبر ، وذلك قولك : إن زيداً لمنطلق ، فأصل هذا : إن زيداً منطلق ، ثم جاءت اللام ، فصار التقدير : لإن زيداً منطلق ، فلما اجتمع حرفان لمعنى واحد وهو التحقيق والتوكيد ، كره اجتماعهما ، فأخرت اللام إلى الخبر ، فصار الكلام إن زيداً لمنطلق»(١) .

ثم ذكر العلة في تأخير اللام إلى الخبر دون «إنَّ» وأرجعه إلى أنْ «إنّ» عاملة، والمبتدأ لايكون إلا اسماً ، فانضم مايعمل في الأسماء إليها ، واللام ليست عاملة ، والخبر لايلزم أن يكون اسماً فأخرت اللام إليه(٢) .

وقال ابن أبي الربيع «ولايجوز إنَّ زيداً لقام ، لأن هذه اللام طالبة بالأسماء ، لأنها لام الابتداء ، وأصلها أن تدخل على المبتدأ ، فلما تعذر دخولها على المبتدأ هنا ، أدخلوها على الخبر إذا كان اسماً وإذا كان فعلاً مضارعاً»(٣) .

فرتبة اللام الأصلية مرفوضة في هذا الموضع لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٣٧٠ ، وانظر إلى ٣٧٣، الخصائص ١/٣١٤ .
(٢) انظر سر الصناعة ١/٣٧٣ .
(٣) البسيط ٢/٧٧٩ وانظر ٧٨١ .

### ح - الفاء مع أما والرتبة :

وجد النحاة الفاء لازمة في جواب «أما» وهذه القرينة جعلت النحاة يحملونها معنى الجزاء ، فيكون معنى «أما زيد فمنطلق» مساوياً لـ«مهما يكن من أمره فمنطلق» ·

قال سيبويه «فيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً»(١) ·

وقال المبرد «لأن معنى (أما) مهما يكن من شيء»(٢) ·

وقال «والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها»(٣) ·

وقال الرضي «وأما تفسير سيبويه لقولهم : أما زيد فقائم بمهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لأن (أما) بمعنى (مهما) وكيف وهذه حرف و(مهما) اسم ، بل قصده إلى المعنى البحت : لأن معنى (مهما يكن من شيء فزيد قائم) إن كان شيء فزيد قائم ، أي هو قائم ألبتة»(٤) ·

فالفاء قرينة دالة على معنى الشرط في هذا التركيب ·

وتقديرها بمهما يكن مذهب الجمهور «وقال بعضهم إذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فالأصل : إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك»(٥) ·

وقد ذهب بعض أصحاب أبي حيان إلى أنها ليست أداة شرط(٦) ·

والفاء في جواب أما مؤخرة عن تقديم ، فهي في الأصل في المبتدأ ، قال ابن جني «فمن ذلك قولهم «أما زيد فمنطلق» ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فتجد الفاء في الشرط صدر الجزأين مقدمة عليهما · وأنت في قولك : أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولاتقول : أما فزيد منطلق ·

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٥ ، وانظر مغني اللبيب ١/٥٦ ·
(٢) المقتضب ٢/٣٥٤ وانظر ٣/٢٧
(٣) نفسه ٢/٣٥٥ ·
(٤) شرح الكافية ٢/٣٦٩ ·
(٥) حاشية يس ٢/٢٦٢ ·
(٦) حاشية الصبان ٢/٧٥ ·

كما تقول فيما هو في معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ»(١) ٠

وقال أيضاً «إنَّ العرب كما تعنى بالمعاني فتحققها ، فكذلك أيضاً تعنى بالألفاظ فتصلحها ، وذلك أن الفاء وإن كانت هنا متبعة غير عاطفة ،

، فإنها قد تستعمل في العطف في كثير من المواضع ، نحو قام زيد فعمرو ، ورأيت محمداً فصالحاً ، فمن عادتها - عاطفة كانت أو متبعة - ألا تقع مبتدأة في أول الكلام ، وأنه لابد أن يقع قبلها اسم أو فعل ، فلو أنهم قالوا «أما فزيد منطلق» على تقدير : مهما يقع من شيء فزيد منطلق ، وأوجبوا على أنفسهم تقدم الفاء على الاسمين مع «أما» كما يقدمونها عليهما مع «مهما» لوقعت الفاء مبتدأة ليس قبلها في اللفظ اسم ولافعل ، إنما قبلها حرف وهو «أما» فقدموا أحد الاسمين قبل الفاء مع أما ، لما حاولوه من إصلاح اللفظ ، ليقع قبلها اسم في اللفظ ، ويكون الاسم الثاني بعده ، وهو خبر المبتدأ ، وإن لم يكن معطوفاً الآن على المبتدأ ، تابعاً في اللفظ لاسم قبله ، وهو زيد ، فتكون الفاء على صورة العاطفة وإن لم تكن عاطفة»(٢) ٠

فعلة تأخير الفاء أنها تكون عاطفة كثيراً ، فكرهوا تشبيهها بالعاطفة وعطفها الحرف على الاسم دون فاصل بنيهما ، ففصلوا بالمبتدأ بين أما والفاء الداخلة على الخبر ٠

ولعل «أما» لاتفيد التعليق الموجود في أدوات الشرط ، وإنما هي لتأكيد الكلام ، والفاء مع «أما» أخرت عن موضعها وهو «المبتدأ» إلى «الخبر» تأخراً لازماً ، أي أن العرب رفضت استعمالها في رتبتها الأصلية ، واستبدلته بالدخول على الخبر ، استشكالاً لوقوع الفاء بعد الحرف وهو «أما» ولتوسط فاء السبب فلاتكون في أول الكلام ٠

---

(١) الخصائص ١/٣١٢ ٠

(٢) سر الصناعة ١/٢٦٦، ٢٦٧ ، وانظر البسيط ٢/٦٢٢ ، وانظر شرح الكافية ٢/٣٦٨ ٠

المبحث الرابع

# رفض الأصل في الذكر والحذف

## أ - رفض الأصل في ذكر الأسماء :

### ١ - رفض الأصل في ذكر المبتدأ :

الأصل في الكلام ذكر أجزائه جميعاً ، وقد يخالف هذا الأصل فتجنح العرب إلى حذف بعض أجزاء الجمل ، وقد لزمت حذف المبتدأ في المواضع الآتية :-

١- مبتدأ الاسم المرفوع بعد لاسيما ، حيث يقع بعدها الاسم ويكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، ومنه قول الشاعر :

**ولاسيّمَا يومٌ بدارةِ جُلجُل(١)**

٢- إذا كان الخبر مخصوص نعم وبئس ، نحو : نعم الطعام الخل ، والأصل : نعم الطعام هو الخل ، إلا أن العرب رفضت ظهور المبتدأ ، وذلك لصيرورة الكلام لإنشاء المدح والذم مثلاً ، فجرى مجرى الجملة الواحدة(٢) .

٣- إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن فعله ، نحو «صبرٌ جميلٌ» حيث يحذف الفعل لنيابة المصدر عنه، والأصل «اصبر صبراً جميلاً» ثم عدل عن النصب إلى الرفع، على تقدير «صبري صبر جميل» ومنه قول الشاعر :

**فَقَالَتْ : حنانٌ ماأتَى بك هٰهُنا * أذو نسبٍ أم أنتَ بالحيِ عارفُ**

أي : أمري حنان ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية(٣) .

وقد ذكر المبتدأ في قول عمر بن أبي ربيعة :

**فقالت : على اسمُ اللهِ أمرُك طاعةٌ * وإن كنتُ قد كلفتُ مالم أعود(٤)**

فقال «أمرك طاعة» وذكر المبتدأ و الخبر .

---

(١) انظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم ٣٠ .

(٢) انظر حاشية الصبان ١/٢٢١، حاشية الخضري ١/١٠٩ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٢٠ ، المقتضب ٣/٢٢٥ ، المقتصد ١/٣٠٠ ، شرح التسهيل ١/٢٨٧، حاشية الصبان١/٢٢١ .

(٤) انظر ديوان عمر ١١٢ ، الخصائص ٢/٣٦٣ .

٤- إذا كان الخبر مماقطع إلى الرفع في المدح أو الذم أو الترحم ، نحو : مررت بمحمد المسكين ، برفع المسكين ، أي : هو المسكين ، إلا أن «هو» حذفت حذفاً لازماً ، ورفضت العرب ظهورها في بنية الجملة السطحية ٠

أما علة الحذف فلأنهم لما قصدوا إنشاء المدح ، والذم ، والترحم ، جعلوا الإضمار علامة دالة على اتصال النعت بالمنعوت(١)٠

٥- إذا كان الخبر صريحاً في القسم ، نحو«في ذمتي لأفعلن» أي : قسم علي ذمتي أو يمين في ذمتي ، وهنا سد جواب القسم مسد المبتدأ إذ حل محله ودل عليه(٢)٠

٦- يحذف المبتدأ في نحو «ياأيُّها الرجلُ» عند من يرى أن «الرجل» خبر ، وعلة حذفه مناسبة التخفيف للمنادى(٣)٠

٧- يحذف المبتدأ حذفاً لازماً بعد «أم» المنقطعة ، حيث لايقع بعدها إلا الجمل ، وتدل الصنعة النحوية على المحذوف(٤)٠

٨- إذا كان الخبر مصدراً مؤكِّداً للجملة السابقة ، نحو : كتاب الله ، وصنع الله، أي : هذا كتاب الله ، وذلك صنعة الله(٥)٠

٩- كما يحذف في المسموع ، نحو : دارَ فلانه ، أو ديارُ فلانة ، بعد ذكر المنازل والديار ، والتقدير: هي دار ، وهي ديار(٦)٠

فحذف المبتدأ واجب فيما تقدم ، ولاتنطقه العرب ، بل كأن ظهوره مخل بفصاحة العبارة ٠

ولو نظرنا في المواضع السابقة لوجدنا أن موضعاً واحداً يتحتم فيه أن تكون الجملة جملة اسمية ، وهي جملة القسم ، والقسم موضع حذف ، لأنه مما يكثر استعماله فتحذف العرب بعض أركانه ٠

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٧، المساعد ١/٢١٥، حاشية الصبان ١/٢٢٠، حاشية الخضري ١/١٠٩،٠
(٢) انظر شرح التصريح ١/١٧٧، ١٧٨، حاشية الصبان ١/٢٢١ ٠
(٣) انظر شرح الكافية ١/١٤٣ ٠
(٤) انظر الكتاب ٣/١٧٢ ٠
(٥) انظر البحر المحيط ١/٤١١، حاشية يس ١/١٧٧ ٠
(٦) انظر الكتاب ١/٣٢١ ، ٢٩٢ ٠

أما جملة المخصوص بالمدح أو الذم ففيه أوجه إعرابية أخرى تبعده عن تقدير الحذف ، وذلك فيه أولى إذ يبقى الكلام مستصحباً للأصل ، وذلك على جعل جملة نعم أو بئس خبراً مقدماً ، ومابعدها مبتدأ مؤخراً ٠

وأما المصدر نحو «صبر جميل» فإنه كما احتمل تقدير مبتدأ فحذف فإنه يحتمل تقدير خبر محذوف كذلك ٠

وكذلك مابعد «لاسيما» فإنه محتمل لأوجه إعرابية أخرى ، وعلى ذلك يمكن القول إن هذه الجمل المقتدمة لايتعين فيها أن تكون مبتدأ وخبراً٠

وعلى اعتبار المذكور في الجمل السابقة خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تكون العرب قد رفضت الأصل واقعاً وعملاً ، وخضعت هذه الاستعمالات إلى نوع من التحويل في البنية الأصلية للجملة ، وطرأت صورة استعمالية جديدة لجأت إليها العربية ، وهجرت البنية العميقة والتركيب الأصلي ، وعدته مخرجاً للكلام عن حد الفصاحة٠

ويحذف اسم «أنْ» المخففة المفتوحة حذفاً لازماً ، ويغلب عليه أن يكون ضمير الشأن ٠

وجاء اسمها مذكوراً غير ضمير شأن ، ومن ذلك قول جنوب الهذلية :

**بأَنْكَ ربيعُ وغيثُ مريعْ * وأنْكَ هناكَ تكونَ الثمالا**

وهو مختص بالضرورة على الأصح(١)٠

أما «كأنّ» عند تخفيفها فيجب حذف أحد جزأيها ، والكثير أن يكون المحذوف اسمها ، ومنه قول الشاعر :

**كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم**

وفي «ظبية» الرفع والنصب ، فعلى الرفع يكون المحذوف هو المبتدأ ، وعلى النصب يكون المحذوف هو الخبر(٢)٠

حذف أحد جزأي الجملة مع لات :

---

(١) انظر خزانة الأدب ٣٨٢/١٠ ومايليها ٠

(٢) انظر الكتاب ١٦٧/٣ ، شرح التسهيل ٤٢/٢ ٠

الجملة الاسمية الداخلة عليها «لات» يجب حذف أحد جزأيها ، والأكثر أن يكون المحذوف اسمها ، ومنه قوله تعالى ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾(١) والتقدير: ولات الحين حين مناص ، أو : ولات حين مناص لهم ، فالقراءة بالوجهين، كما قرئ فيها بالجر(٢)٠

وعندما نوازن هذه الأداة بأخواتها الساميات نجدهم قد اعتبروا «لا» نافية و«التاء» اسمها، ولعل هذه يفسر :

١- ذهابهم إلى أن الأكثر حذف اسمها ٠

٢- امتناع حذف الاسم مع غيرها من الأحرف المشبهة بليس ٠

٣- الخلاف الذي دار بين النحاة في تحديد نوع «التاء» ٠

---

(١) ص ، ٣ ٠

(٢) انظر همع الهوامع ٢٦/١ ، الجنى الداني ٤٨٥-٤٩١، معاني القرآن ٣٩٧/٢، ٣٩٨، شرح الكافية ٢٧١/١ ، ٢٧٢، البحر المحيط ٣٨٣/٧، ٣٨٤ ٠

## ٢- رفض الأصل في ذكر الخبر :

أوجب النحاة حذف الخبر في مواضع وهي :-

١- إذا وقع المبتدأ بعد لولا ٠

لما كانت العربية لغة إيجاز واختصار عمدت إلى ماهو كون عام فحذفته ، نحو «لولا الماء لهلك الزرع» والتقدير «لولا الماء موجود» فالخبر يدل على مجرد الوجود ومن هنا وجب حذفه، وعلل سيبويه الحذف هنا بكثرته في الكلام(١)٠

كما علل أيضاً بتعيين المحذوف وسد جواب «لولا» مسده ، وهو مذهب الجمهور(٢)٠

وفصل قوم المسألة ، فإن دل على كون عام وجب الحذف ، وإن دل على كون خاص وجب الذكر(٣) ومما ذكر فيه الخبر بعد «لولا» قوله صلى الله عليه وسلم «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين٠٠٠»(٤)٠

ولعل هذا التفصيل فيه الصواب إذ اللغة مع ميلها للإيجاز لاتقنع إلا بالوضوح والبيان ، فإن لم يكن الكون عاماً ولم يذكر أبهم الأسلوب وأخفى المعنى٠

فالبنية الأصلية للجملة هنا هي :

لولا ⊕ المبتدأ ⊕ الخبر ⊕ جملة جواب لولا

ولما تطورت اللغة ، لحظت في مرحلة من مراحل حياتها أن الخبر بعد لولا غالباً مايكون دالاً على مجرد الوجود ، فتخففت منه وحذفته حذفاً لازماً جنوحاً منها للإيجار والاختصار ٠

---

(١) انظر الكتاب ١٢٩/٢ ، ٣٤٦ ، همع الهوامع ١٠٤/١، ١٠٥ ، البسيط ٩٢/١، ٩٣، شرح المفصل ٩٥/١ ٠

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٧٦/١ ، شواهد التوضيح ٦٥ ، أمالي الشجري ٢١١/٢ ٠

(٣) انظر المراجع السابقة ٠

(٤) صحيح البخاري ٤٠/١-٤١ ٠

وقد أشار بعض النحاة إلى أن ظهور الخبر هنا صار أصلاً مرفوضاً ، ومن ذلك ماقاله ابن يعيش ·

«فإذا أتيت بلولا وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة ، إلا أنه حذف الخبر من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ، ولم يجز استعماله»(١)·

٢- إذا كان الخبر جاراً ومجروراً ، وظرفاً ، فهما عند الجمهور متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره «استقر» أو «مستقر»(٢)·

وتقدير النحاة هذا لاقى عدم القبول من ابن مضاء ، فقال بعد ذكر المجرورات المتعلقة بمحذوف : أحوالاً كانت ، أو صلات ، أو صفات أو أخباراً ·

«ولاشك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولاحاجة بنا إلى غير ذلك»(٣)·

وقد أحسن ابن مضاء بوصفه الكلام بأنه تام ، فالذي يقول «محمدُ في الدار» أو «محمد عندك» مستغن عن تقدير «مستقر» أو «استقر» ·

وذكر ابن يعيش أن ظهور الاستقرار فيه صار أصلاً مرفوضاً فقال :

«واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه على ماذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان فى الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لايجوز ظهوره استغناء عنه بالظرف ، وقد صَرّح ابن جني بجواز إظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لايجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً»(٤)·

---

(١) شرح المفصل ١/٩٥ ·

(٢) انظر الارتشاف ٢/٥٤ ، شرح ابن عقيل ١/٢١١ ، الأصول ١/٦٣ ·

(٣) الرد على النحاة ٨٧ ·

(٤) شرح المفصل ١/٩٠ ·

ولعل في تحمله للضمير دليل على أنه هو الخبر ، أما التقدير فتكلف لاداعي له ٠

ويصدق الحكم السابق على الظرف والجار والمجرور عندما يكونان صلات أو صفات أو أحوالاً ، وتجويز ابن جني لظهور المحذوف استدلالاً بقول الشاعر :

فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحةِ الهَونِ كائِنَ(١)

٣- إذا وقع المبتدأ بعد واو المعية ، وذلك نحو «كلُّ رجلٍ وضيعتُه» أي : كل رجل وضيعته مقترنان أو متصاحبان ٠

والذي أوجب الحذف هنا أن الواو دلت على معنى الخبر ، ومادل عليه في الكلام لاداعٍ إلى ذكره ، وهذا مذهب البصريين ٠

أما الكوفيون فيرون أن الواو أغنت عن الخبر ، والكلام تام غير محتاج إلى تقدير ٠

وقيل إن المعطوف سد مسد الخبر ، وذلك أن الخبر «من حيث هو خبر المعطوف عليه ، محله قبل المعطوف ، فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه ، فوجب حذفه من هذه الجهة ، وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره ، إذ لايشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه»(٢) وحذف الخبر في هذا الموضع غالب لاواجب عند الرضي(٣) ٠

ولعل قول الكوفيين ملائم للغة من حيث هيلها إلى الاختصار مصحوباً بالبيان، فالواو بمعنى «مع» وفيها معنى المصاحبة والاقتران ، أي أنها متضمنة لمعنى الخبر، فلاداعي لتقدير خبر غيره في الكلام ٠

٤- إذا كان المبتدأ نصاً صريحاً في القسم ، نحو قوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٤) فكلمة «عمر» مبتدأ و«إنهم لفي ٠٠» جواب للقسم ،

---

(١) انظر الهمع ١٠٨/٢، الكتاب ١٢٨/٢ ، البسيط ١٥٩/١، ٦٨٣/٢ ، ٧٧٩ ٠

(٢) حاشية الصبان ٢١٧/١ ، وانظر البسيط ٥٥٤/١، ٥٥٥ ٠

(٣) انظر شرح الكافية ١٠٨/١، وانظر المسألة في همع الهوامع ١٠٥/١، شرح التسهيل ٢٧٧/١، البسيط ٥٥٤/١، ارتشاف الضرب ٣٢/٢ ٠

(٤) الحجر ، ٧٢ ٠

أما الخبر فقد حذف حذفاً لازماً ، فالجملة تعرضت لحذف بعض أجزائها ، والأصل «لعمرك قسمي» ويبدو أن هذا مرفوض في الاستعمال وإن كان مقبولاً في القياس ، فهنا غلب الاستعمال القياس فطرده ، وإلى جوازه قياساً أشار ابن جني فقال :

«ومما يجيزه القياس - غير أنه لم يرد به الاستعمال - خبر (العمر ، والأيمن) من قولهم : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأنطلقن ، فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما - لو خرج خبراهما - لعمرك ماأقسم به لأقومن ، ولأيمن الله ماأحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر»(١)٠

وجواب القسم هو الخبر عند الفراء ، وقد رد هذا الرضي بقوله :

«وليس بشيء ، لأن العمر معناه البقاء ، فهو مقسم به ، ولأفعلن مقسم عليه، فكيف يكون هذا ذاك؟»(٢)٠

وابن عصفور يرى أن الحذف هنا جائز لاواجب(٣)٠

ولعل القول بوجوب الحذف في هذا الموضع أولى ، لبيانه ووضوح معناه دون ذكره، ولأن القسم لما كان مما يكثر على الألسن ، ومما يطول به الكلام ، ولدلالة الحال عليه ، جنحت العرب إلى تخفيفه بحذف بعض أركانه ٠

٥- إذا كان المبتدأ مصدراً وأغنت عن الخبر حال لاتصلح أن تكون خبراً ، نحو «ضربي العبد مسيئاً» و«أكلي السويق ملتوتاً» والذي أوجب الحذف أن الحال أغنت عنه ، وهي غير صالحة لأن يخبر بها ؛ إذ لاتصح الجملة لو قيل : ضربي مسيئاً ، وأكلي ملتوتاً ، من قبل أن الضرب لايخبر عنه بـ«مسيء» والأكل لايخبر عنه بـ«ملتوت» ويبدو أن الخبر المحذوف يقدر بالجملة ، فتقديره عند الأخفش «ضربي زيداً ضربه قائماً» وعند غيره : ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إذ كان قائماً»(٤)٠

---

(١) الخصائص ١/٣٩٣ ٠
(٢) شرح الكافية ٢/٣٣٦ ٠
(٣) انظر مغني اللبيب ٢/٦٠٩ ٠
(٤) انظر الهمع ١/١٠٥ ، ١٠٦ ، شرح ابن عقيل ١/٢١٩، ٢٢٠ ٠

وحذف الخبر وجوباً مذهب الجمهور ، وقد ذهب ابن درستويه ، وابن بابشاذ إلى أنه لاخبر له في الحقيقة ، لكونه بمعنى الفعل أما محل المحذوف ففيه خلاف ، حيث قدره الكوفيون بعد الحال ، وقدره الأخفش قبل الحال ، وكذلك البصريون(١) ٠

ورفض ابن الحاج أن يكون الحذف هنا واجباً ، حيث نقل عنه أبوحيان رده على ابن عصفور بأنه «خطأ فلامانع من قولك : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، وإذ كان قائماً ، ولم يقل أحد إن هذا خبر لايثبت ، وكذلك أيضاً لامانع يمنع : ضربي زيداً قائماً حسن ، وقد مثل أبوالحسن في الأوسط بقولك : سمع أذني زيداً يقول ذاك حسن»(٢) ٠

وسواء كان المعتبر لدينا تقدير الأخفش أو تقدير غيره فإن الذي قالوه إنما هو البنية الأصلية للجملة ، والحال التى قيل إنها أغنت عن الخبر هي في الأصل خبر كان ، فاستغنت العربية في تطورها عن «إذا وكان» أو «إذ وكان» أو «ضربه» وأبقت خبر كان ساداً مسد الجملة ، أي أن جزء الجملة ناب عنها ٠

والمبتدأ هنا يختلف عن غيره لأنه مصدر ، وهو من مفردات العربية المزدوجة المعنى ، فهو وإن كان اسماً إلا أن فيه رائحة الفعل ومعناه ، وقد يحملنا هذا على القول بأن المبتدأ هنا مستغن عن تقدير الخبر ، إذ الفعل أو مافي معناه هو مناط الفائدة وأصل الإخبار ٠

٦- المبتدآت التي لاأخبار لها ، نحو : أقلُ رجل يقول ذاك إلا زيد(٣) ٠

٧- إذا كان المبتدأ وصفاً مشتقاً معتمداً على نفي أو استفهام ، إذ يسد الفاعل أو نائبه عن الخبر ٠

وقيل إنه لاخبر له حقيقة ، لأن المعنى عليه تام(٤) ٠

وقول من قال بذلك صواب إذ «أقائمٌ زيد» تساوي تماماً «قام زيدُ» فالاسم

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢٧٨-٢٨٢، الارتشاف ٢/٣٣ ، ٣٤ ٠
(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٤ ٠
(٣) الكتاب ٢/٣١٤ ، الأشباه ٢/٦٠ ٠
(٤) شرح الكافية ١/٨٦ ، الأشباه ١/٦٠ ٠

هنا في قوة الفعل ولاحاجة للخبر ٠

٨- يحذف الخبر فيما سمع عن العرب من قولهم «حسبُك ينم الناس» وعلة الحذف دلالة المعنى عليه ، وتقديره «حسبُك السكوت» والأخفش على أنه لاخبر له ، إذ معناه : اكتف ٠

وقيل اسم فعل وضمته بناء(١)٠

ولعل ماقاله الأخفش هو الصواب ، فالاسم هنا في معنى الفعل وقوته ، وهو مستغن عن الخبر٠

٩- إذا أقيم الشرط مقامه ، نحو «سروري بزيد إنْ أطاعني» والتقدير «سروري ثابت»٠

وهو شبيه بما حذف لأنه بمعنى الكون العام أو مجرد الوجود ٠

١٠- إذا ناب معمول الخبر عنه ، نحو «ماأنت إلا سيراً» أي : تسير سيراً(٢)٠

١١- يحذف خبر «ما» التعجبية وجوباً عند الأخفش ، إذ هي عنده نكرة موصوفة، أو موصولة ، ومابعدها صفة لها أو صلة ، والخبر محذوف لزوماً٠

ورد بأن الخبر لايحذف وجوباً إلا إن سد شيء مسده ، ولاساد في هذا الموضع(٣)٠

كما يحذف خبر «إن» إذا سدت مسده واو المصاحبة ، حكى سيبويه : إنك ما وخير ، فالواو بمعنى «مع» و«ما» زائدة ٠

وحكى الكسائي : «إنَّ كلَّ ثوب لو ثمنه» فأدخل اللام على الواو ٠

كما يحذف وجوباً إنْ سدت مسده الحال ، ومنه قول الشاعر :

إنَّ اختيارَك مايبغيهِ ذائقةٍ * باللهِ مُسْتَظهراً بالحَزْمِ والجَلَدِ

ويحذف خبر ليت إذا كان اسمها «شعري» مردفاً بالاستفهام ، نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣٣/٢ ، همع الهوامع ١٠٥/١ ، الأشباه والنظائر ٦٠/٢ ٠
(٢) انظر الأشباه والنظائر ٦٣/٢ ٠
(٣) انظر شرح الكافية ٣٠٧/٢ ٠

## أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَصْلِها

حذف خبر لا النافية للجنس :

تجنح العربية إلى حذف العناصر المكررة ، والمدلول عليها ، كما تميل إلى حذف الكون العام ، ولعل هذا هو السبب في أن خبر «لا» إن علم ملتزم الحذف عند طيء وتميم(١)٠

قال الزمخشري «وبنو تميم لايثبتونه في كلامهم أصلاً»(٢)٠

وقال ابن يعيش «أما بنو تميم فلايجيزون ظهور خبر لا ألبتة ، ويقولون هو من الأصول المرفوضة»(٣)٠

وأشار سيبويه إلى أن حذفه كثر كثرة دعت إلى القول بأنه لايذكر(٤)٠

ويبدو أن خبر «لا» غلب عليه أن يكون دالاً على مجرد الوجود فلايحتاج إليه، كما في «لاإلهَ إلا الله» أو يكون مدلولاً على معناه من السياق ، نحو قولهم للمريض «لابأس» أي : لابأس عليك ٠

فذكر خبر «لا» مرفوض عند تميم وطيء ، معدول عنه عند غيرهم ، إذ الحذف عندهم غالب لا لازم ، وفي المسألة التفصيل الآتي :-

١- حذف خبر «لا» إن علم واجب عند تميم وطيء ٠

٢- حذف خبر «لا» غالب عند الحجازيين ٠

٣- إذا كان الخبر غير الكون العام ، أو الوجود المطلق، فحذفه جائز إن علم أو دل عليه دليل ٠

٤- إن لم يعلم الخبر فهو ملتزم فيه الأصل ، وهو الذكر ، ومنه قول المصطفى صلى الله عليه وسلم «لاشخصَ أغيرُ من الله»(٥) وكقول الشاعر :

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٤٦ ٠
(٢) المفصل في صنعة الإعراب ١٧ ٠
(٣) شرح المفصل ١/١٠٧ ٠
(٤) انظر الكتاب ٢/٢٩٣-٢٩٥ ٠
(٥) صحيح البخاري ٦/٢٦٩٨ ٠

**ونجدُ بها قومُ هواهُم زيارتي * ولاشيءَ أحلَى من زيارتِهم عِنْدِي(١)**

وكقول قيس بن عاصم «يابنيَّ أحفظوا عنى ثلاثاً فلا أحَد أنصحُ لكم مني»(٢)٠

المواضع السابقة رجح عند النحاة حذف الخبر معها لزوماً ، أي أن العرب رفضت ظهوره على البنية السطحية للجملة ، وعدته مخلاً بفصاحتها ، ورأينا أن معظم هذه المواضع مستغن عن ذكر الخبر ، قائم المعنى بدونه ، ولذا فإن الحذف هنا مرجعه لأمرين :

الأول : وضوح المعنى واستغناؤه عن ذكر الخبر ٠

الثاني : أن الخبر لمجرد الوجود ، أو كوناً عاماً ٠

---

(١) مهذب الأغاني ٩١/٩ ٠

(٢) العقد الفريد ٢٨٩/٢ ٠

## ٢- رفض الأصل في ذكر الفاعل :

عندما وضع النحاة شروط الحذف جعلوا من ضمنها أن لايكون المحذوف كالجزء ، والفاعل ونائبه ينزلان منزلة الجزء ، ولذا ذهب جمهور النحاة إلى أنهما لايحذفان ، وإنما يستتران في الفعل ، ويحذفان إن حذف الفعل بلاخلاف ٠

وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل ، ورجح مذهبه السهيلي وابن مضاء(١) ولعل ماذهبا إليه أدق من مذهب المانعين ، إذ ورد عن العرب مواضع قياسية حذف فيها الفاعل ، وهي :

١- إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ثم أُكِّد بالنون ، فإن فاعله يحذف لالتقاء الساكنين ، نحو «لتقومن» و«اضربن ياهند»(٢)٠

وهنا دلت الضمة والكسرة على الفاعل المحذوف والمحذوف لدليل في حكم الثابت

٢- مع الفعل المبني للمجهول ، حيث يسند الفعل إلى نائب الفاعل(٣)٠

٣- عندما يحل البدل محل الفاعل في الاستثناء المفرغ، نحو : ماقام إلا هند(٤)، فهند وإن كانت تعرب فاعلاً ، إلا أنها ليست كذلك بل الفاعل محذوف ، والتقدير : ماقام أحد إلا هند ، ويؤكد ذلك عدم تأنيث الفعل مع هند ٠

٤- إذا قامت الحال المفصلة مقام الفاعل ، نحووفتلقفها رجل رجل ، والأصل : فتلقفها الناس رجلاً رجلاً(٥)٠

٥- حذف الفاعل «الضمير» في نعم وبئس حيث يحذف لزوماً عند فريق(٦)٠

ومن ذلك تتبين لنا عدم الدقة في :

١- الاشتراط في المحذوف أن لايكون كالجزء ٠

٢- مذهب الجمهور في منعهم حذف الفاعل ٠

فالمواضع السابقة رفضت فيها العرب ظهور الفاعل واستغنت عنه ٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٦٠ ٠
(٢) انظر حاشية يس ١/٢٧٢ ٠
(٣) انظر شرح التسهيل ٢/١٢٤، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٣، شرح التصريح ١/٢٧٢ ٠
(٤) انظر شرح التسهيل ٢/٢٦٩-٢٧٣ ، شرح التصريح ١/٢٧٢ ، حاشية يس ١/٣٤٨ ٠
(٥) انظر حاشية يس ١/٢٧٢ ٠
(٦) انظر الكتاب ٢/١٧٩، شرح الأشموني ٢/٣٦ ، حاشية الصبان ٣/٣٢ ، الهمع ٢/٨٧، شرح الكافية ٢/٣١٣ ٠

### ٤- رفض الأصل في ذكر الموصوف :

سبق الحديث على أن الأصل في الصفة والموصوف عدم الحذف ، وقد سمع عن العرب بعض الصفات التي غلب استعمالها مفردة عن الموصوف كالأجرع ، والأبطح، والأبرق وغير ذلك ٠

قال سيبويه «فأما ماجاء من المؤنث لايقع إلا لمذكر وصفاً ، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس ، كما قال «لايدخل الجنة إلا نفس مسلمة» و«العين عين القوم وهو ربيئهم» ، كما أن الحائض في الأصل صفة لشيء وإن لم يستعملوه ، كما أن أبرق في الأصل عندهم وصف ، وأجرع وأجدل فيمن ترك الصرف، وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء»(١)٠

وقال السهيلي «وقسم لايجوز فيه البتة ذكر الموصوف ، كقولك دابة ، وأبطح ، وأبرق ، وأجرع - للمكان - وأسود للحية - وأدهم - للقيد - وأخيل - للطائر - فهذه في الأصل نعوت ، ألا تراهم لايصرفونها ، ويقولون في المؤنث : بطحاء ، وجرعاء ، وبرقاء، ولكنهم لايجرونها نعتاً على منعوت فنقف عندما وقفوا ، ونترك القياس إذ تركوا»(٢)٠

فالموصوف لايذكر هنا ، وأصبح نسباً منسياً ٠

فالتغير الذي يحدث في هذه الجملة أن الصفة بعد أن كانت تابعة لغيرها في الإعراب ، أصبحت مستقلة بحكم إعرابي ، واحتلت المواقع التي كانت للموصوف ٠

فالموصوف تنوسي وأسقط من الكلام حتى صار مهجوراً مرفوض الظهور ٠

وهذا نوع من التبادل بين الاسمية والوصفية ، فالاسمية تلي العوامل ، أي : تقع فاعلة، مفعولاً به، مضافاً، مضافاً إليه ٠٠٠الخ ، والوصفية تكون تابعة لها٠

فالصورة التركيبية التى ارتضتها العربية لتجاور الاسم والوصف على النحو الآتي :-

---

(١) الكتاب ٣/٢٣٧ ٠

(٢) نتائج الفكر ٢١٠ ، وانظر ١٦٢ ، ١٦٣ ٠

(٣) شرح المفصل ٦/٩٧ ، ٣/٦١ ، وانظر شرح المفصل ٦/٩٧ ٠

العامل ـــــــ الاسم «الجامد» ـــــــ الوصف «التابع المشتق» وهذا مارفض هنا واستبدل بـ :

العامل ـــــــ الوصف

فالمرفوض هو «الوصفية» حيث تناست العرب الوصفية في بعض كلماتها ، وأجرتها مجرى الأسماء ، واستخدمتها استخدامها ، وسلطت العوامل عليها ·

### ٥ - رفض الأصل في ذكر حرف العطف والمعطوف :

قد تلتزم العرب حذف حرف العطف والمعطوف ، ومن ذلك باباً التثنية والجمع ·

قيل في حد التثنية «أصلها العطف ، وعدل عنه كراهية التطويل ، وإرادة الاختصار ، والرجوع إليه غير جائز لأنه أصل مرفوض»(١)·

وقيل في حد الجمع «هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ·

قال السبكي : فدلالة الجمع على كل واحد من أفراده بالمطابقة ، ويكفيك فيه: إطباق الناس على أن الجمع كتكرار الواحد ، وعدم جواز هذا التكرار قياساً لعدم الفائدة فيه ، لإغناء لفظ الجمع عنه»(٢)·

والمثنى لغة : أصله المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته(٣)·

وفي الاصطلاح : لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد وعطف مثله عليه(٤)·

وهذا من أدل الأدلة على تطور اللغة ، وميلها للإيجاز والاختصار ، وحذف العناصر الكثيرة استغناء عنها بالوحدات الصوتية القليلة ·

قال عبدالقاهر الجرجاني «اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال جاءني زيد وزيد إلا أنهم رأوا ذلك يطول إذا كان التثنية يتبعها الجمع ، فكان يجب أن يقال : زيد وزيد إلى مايطول جداً ، فقالوا : الزيدان والزيدون ، فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضم الاسم إلى الاسم ، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ ···

وقد يجيء ذلك في الشعر كقوله :

---

(١) شرح الحدود ، ١٠٤ ·
(٢) نفسه ١١٠ ·
(٣) شرح التصريح ٦٦/١ ·
(٤) حاشية الخضري ٣٦/١ ·

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ * فارةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ

كان الظاهر أن يقول كأن بين فكيها ، إلا أنه عدل إلى التكرير لأجل الشعر وحسن ذلك أن أحدهما مضاف ، والثاني فيه الألف واللام ، ولو قال : كأن بين فكها وفكها كان أقبح»(١).

وقال ابن الشجري «فقولك جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين ، أصله : جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد وزيد ، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامها اختصاراً»(٢).

وقال ابن أبي الربيع «كان الأصل في الجمع أن يكرر الاسم ثلاث مرات أو أكثر على حسب مايراد بالجمع ، وكان الأصل في التثنية أن يكرر الاسم ، فتقول زيد وزيد فأرادت العرب الاختصار عند التركيب ، وألحقوا الآخر علامة تدل على أنهم أرادوا اثنين مما يقع عليه هذا اللفظ ، وفي الجمع حذفوا الأسماء وألحقوا واحداً منها ماذكرته يدل على ذلك وجود التثنية والجمع على هذا إنما هو بعد التركيب ، ولاوجود لها قبل التركيب ، والدليل على ذلك الرجوع في الشعر إلى العطف»(٣).

وقال السيوطي «أصل التثنية والجمع العطف وإنما عدل عنه للاختصار فلايجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة ، كقوله :

لَيثٌ ولَيثٌ في مَحلٍ ضَنْكِ

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه»(٤).

فالتثنية والجمع رفضت فيها العربية الوحدات الكلامية الطويلة المتعاطفة ، ولجأت إلى وحدة كلامية واحدة ، ولاحقتين دالتين على معنى التثنية والجمع .

ويمكن أن يعاد إلى الأصل المرفوض في التثنية والجمع في المواضع الآتية :

---

(١) المقتصد ١/١٨٣، ١٨٤ ، وانظر شرح المفصل ٥/٢-٧ .
(٢) الأمالي ١/١٠ .
(٣) البسيط ١/١٩٩ ، ٢٠٠ .
(٤) الهمع ١/٤٣ .

١- الضرورة الشعرية ، نحو قول الشاعر :

كأنَّ حيثُ يلتقي منه المحلّ
مِنْ جانبيـــهِ وعلانِ ووَعـلّ
ثلاثةٌ أشـــرفَن في طودٍ عُتُلّ

كان الوجه أن يقول : ثلاثة أوعال لولا الضرورة(١)

ومنه أيضاً :

ليتُ وليتُ في محلِ ضَنْكِ * كلاهُما ذو أشرٍ وَمَحْكِ

قال البغدادي «على أن أصل المثنى العطف بالواو ، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هنا ، فإن القياس أن يقول ليثان ، لكنه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشعر»(٢).

ومنه قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بها يوماً ويوماً وثالثاً * ويوماً له يومَ الترحلّ خامسْ(٣)

٢- عند إرادة التكثير ، نحو قول الشاعر :

لو عَدَّ قبرُ وقبرٌ كان أكرمَهم * بيتاً وأبعدَهم عن منزلِ الذامِ

٣- إذا كان الاسمان علمين باقيين على العلمية ، ولكن أحدهما مختلف عن الآخر، ومنه قول الفرزدق :

إنَّ الرزيةَ لارزيةَ مثلُها * فقدانُ مثلِ محمدٍ ومحمدِ

٤- إذا اتفق الاسمان لفظاً ، ولم يتفقا معنى ، كأن تقول : رأيت عيناً وعيناً ، وإحداهما عين ماء ، والأخرى عين باصرة .

٥- أن يختلف مايتصل بهما كأن يكون أحدهما مضافاً والآخر معرفاً بأل ، نحو قول الشاعر :

---

(١) ضرائر ابن عصفور ٢٥٨ .
(٢) خزانة الأدب ٤٦١/٧ .
(٣) نفسه ٤٦٢/٧ .

كأنّ بَيْنَ فَكّها والْفَكّ * فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكّ

٦- أن يفصل بين المعطوفين بظاهر أو مقدر ، نحو : مررت برجال : رجل كريم ورجل عالم ورجل شجاع ، والفصل بالمقدر ، نحو قول إسماعيل بن أبي الجهم لهشام بن عبدالملك حين قال له : ومايجبر كسرك ؟ وينفي فقرك ؟ فقال : ألف وألف ، ثم ذكر لكل ألف يصرفه فيه لما استفسره(١) .

ويبدو أن العربية استعملت التكرار في طور من أطوار بدائيتها ، ثم تخففت من التطويل سعياً وراء التطور ، وجنوحاً للإيجاز والاختصار ، فرفضت التكرار واستغنت عنه بالصيغة .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٦٨/١ ، ٦٩ ، الإيضاح في علل النحو ١٢٢ ، الهمع ٤٣/١ ، شرح جمل الزجاجي ٣٠٩/١ ومابعدها ، الدراسات الوافية ٨٧ ، ٨٨ .

### ٦- رفض الأصل في ذكر المضاف إليه :

المضاف والمضاف إليه من الألفاظ المتلازمة ، والتى الأصل فيها عدم الحذف، ولكن العرب رفضت هذا الأصل في ألفاظ العقود من باب العدد ٠

قال الرضي «كان قياس هذه العقود أن يقال عشران رجلاً مثنى ، وثلاث عشرات رجلاً إلى تسع عشرات رجلاً ، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه أعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لأنهما معاً عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة وألف فكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف إليه صارت ككلمة حذف لامها نحو : عزة وثبة وقلة إلا أنه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لأن المراد من وضع ألفاظ الأعداد بيان الكمية ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي في مرتبة الأحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد»(١) ٠

وهذا الذي ذكره الرضي يعكس لنا تطور اللغة ، فاللغة في بدائيتها كانت تقول : ثلاث عشرات ، أربع عشرات ، إلى تسع عشرات ، وهذا يتناسب مع بداية نشأة اللغات ، وعندما تطورت بحثت لها عن طريقة أخرى تقلل فيها من كمية الأصوات مع وضوح المعنى ، فاستغنت عن المضاف إليه فوجدت المتبقي من الكلمة لايؤدي المعنى حيث يلتبس بالعدد المفرد ، فلما وقع اللبس أرادت أن تميز فجاءت بالواو والنون للدلالة على الجمع ، ولعلهم أتوا بالواو والنون لأنها كانت علامة لجمع المذكر السالم في أول أحواله ، أي أن ألفاظ العقود مرت بالمراحل الآتية :

١- ثلاث عشرات بإضافة العدد إلى كلمة عشرات ٠

٢- ثلاث بحذف المضاف إليه ، وفيه لبس ٠

٣- ثلاثون بإضافة علامة تزيل اللبس وتدل على أن المقصود ليس مفرداً

وقد أشار ابن يعيش إلى هذه المرحلة المتطورة فقال :

---

(١) شرح الكافية ١٥١/٢ ٠

«لأنهم قالوا في ثلاث عشرات ثلاثون ، وفي أربع عشرات أربعون»(١) .

فالصورة الأولى لألفاظ العقود رفضتها العرب ، واستغنت عنها العربية ، واستبدلتها بصيغة العدد المفرد متصلاً به علامة الجمع فكانت الدلالة على المعنى المراد واضحة ، والتخفيف محقق .

---

(١) شرح المفصل ٦/٢٨ .

## ب - رفض الأصل في ذكر العوامل «الأفعال» :

بنت العربية بعض أبوابها على حذف الأفعال ، إما حذفها فقط ، أو حذفها مع فاعلها المضمر ، والذي يعنينا في هذا الموضع الحذف الواجب ، الذي يخرج الأسلوب عن الصحة النحوية فيما لو ذكر الفعل المحذوف ، وهذا الحذف يرد في كثير من أبواب العربية ، حيث يرد في كان ، وفي التحذير ، والإغراء ، والإختصاص ، والنداء ، والقسم ، والاشتغال ، والأمثال ، وجملة الصلة ، وعامل المفعول المطلق ، وجواب الاستفهام ٠

### ١- حذف كان :

تحذف كان وجوباً بعد «أنْ» المصدرية متى عوض منها «ما» ، نحو قول الشاعر :

أَبَاْ خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذَاْ نَفَرٍ

وكذلك بعد «إن» الشرطية متى عوض منها «ما» وإن كان هذا أقل من الأول، نحو : أفعل هذا إما لا ، أي إن كنت لاتفعل غيره ، ومنه قول الراجز :

أمرعت الأرض لو أنّ مالا ، لو أنّ نوقاً لك أوجمالاً ، أو ثلة من غنمٍ إمّالا

أي : إن كنت لاتجد غيرها(١) وهي هنا محذوفة مع معموليها ٠

قال ابن يعيش «وقد شبه سيبويه ماحذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم إمالا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف عليها ، فقيل له افعل كذا وكذا إن كنت لاتفعل الجميع ، وزادوا على إن ما وحذفوا الفعل ومايتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً»(٢) ٠

فالبنية الأصلية للجملة رفضتها العرب ، ولم تنطق بها ، وعوضت عن المحذوف وأبت الجمع بين العوض والمعوض ٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٢٢، مغني اللبيب ٢/٦٤٧، الإنصاف ١/٧١، ٧٢، شرح الجمل ٢/٢٠٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٧، أوضح المسالك ٤/٢١٤ ٠

(٢) شرح المفصل ١/٩٥ ٠

## ٢- الحذف في الإغراء والتحذير :

بابا الإغراء والتحذير من أبواب العربية المبنية على الحذف ، حيث يرد فيها الاسم منصوباً ، والعامل محذوف حذفاً لازماً ، مقدر بـ«الزم» في الأول ، وبـ«احذر» في الثاني ، ويكون الحذف واجباً إذا تكرر المنصوب أو عطف عليه مثله ، ويلزم في التحذير إذا كان بـ«إيا» ومن شواهد الحذف الواجب قول الشاعر :

أخاكَ أخاكَ إنَّ من لاأخا له * كساعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سِلَاحِ

وقول الآخر :

فَلَا تَصَحَبْ أخا الجهلِ * وإيَّاكَ وإيَّاه(١)

وقال ابن يعيش عن هذا الحذف :

«وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف ، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة»(٢) .

## ٣- الحذف في المدح والذم والترحم :

يحذف الفعل حذفاً لازماً عندما يقطع الاسم للمدح أو الذم أو الترحم ويكون منصوباً ، إذ يجوز فيه أيضاً الرفع والإتباع .

والفعل المحذوف هنا يقدر بـ«أمدح» أو «أذم» أو «أترحم» ومنه قوله تعالى ﴿وامرأتُه حمَّالَةَ الحَطَبِ﴾(٣) أي أذم وعندما يقال «رأيت زيداً الكريم» أي : أمدح الكريم .

والنصب في هذه الأساليب يبنى على أن يكون فيه تباين صوتى بين «زيد» في المثال ، و«الكريم» .

والمنصوب في هذه الجملة يكون دليلاً على أن ثمت فعلاً محذوفاً ، فالكلمة هنا عبرت عما تعبر عنه الجملة الفعلية ، على حين تدل عند الرفع على أن ثمت جملة اسمية .

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٦٩، ١٧٠ ، الكتاب ١/٢٥٣-٢٥٦ ، أوضح المسالك ٤/٧٦، ٧٩، شرح المفصل ٢/٢٥ .
(٢) شرح المفصل ٢/٢٥ .
(٣) تبت ، ٤ .

## ٢ - الحذف في الاختصاص :

يشتمل أسلوب الاختصاص على اسم ، ظاهر ، معرفة ، منصوب ، ولم يظهر عامل يؤثر في هذا المعمول ، فيكون النصب بعامل محذوف وجوباً لتخصيص الاسم بحكم ضمير قبله ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم (نحن - معاشرَ الأنبياء. لانورث)(١) حيث نصب «معاشر» بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخص» .

وأكثر مايكون هذا الضمير ضمير متكلم ، ويقل كونه للخطاب ويندر كونه للغائب(٢).

فالمنصوب هنا ينهض دليلاً مشيراً إلى أن ثمت فعلاً حذفته العرب ، فهو بعض جملة اكتفي بها عن ذكر الفعل .

وذكر سيبويه أن الخليل زعم أن أسلوب الاختصاص مشتمل على «يا» محذوفة فقال :-

«وزعم الخليل أن قولهم : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، نصبه كنصب ماقبله وفيه معنى التعظيم . وزعم أن دخول أي في هذا الباب يدل على أنه محمول على ماحمل عليه النداء ، يعني أيتها العصابة ، فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه(يا)، ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل(٣).

فالأصل في «أيتها العصابة» عنده «ياأيتها العصابة»

ولعل بعض أمثلة الاختصاص لايمكن تفسيرها بأنها معادلة لأسلوب النداء ، ففي قول المصطفى «نَحنُ - معاشرَ الأنبياء -» لايمكن حملها على «يامعاشرَ الأنبياء».

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٦٣/٢ .

(٢) انظر الهمع ١٧٠/١ ، ١٧١ .

(٣) الكتاب ٢٣٥/٢، ٢٣٦ ، وانظر الاختصاص والمدح والذم في الكتاب ٢٣٣/٢، ٦٦، ٧٠، أوضح المسالك ٧٢/٤، شفاء العليل ٨٣٥/٢-٨٤٠ .

### ٥ - الحذف في القسم :

القسم من الأساليب التي تكثر على الألسن ، ولذا تلعبت فيه العرب بحذف بعض أركانه ، فكثيراً ماترد جملة القسم غير مكتملة الأجزاء ، حيث يحذف الحرف، ويحذف الجواب ، ويحذف الفعل ؛ وإنما كان ذلك فيها لكثرتها في الاستعمال ولطول الكلام بها مجتمعة ٠

ويظهر فعل القسم مع «الباء» ولعل ذلك راجع لأصالتها في هذا الباب ، حيث أعطتها الأصالة الشمول في الاستعمال ، فجرت الظاهر والمضمر ، وأتى الفعل معها مذكوراً ومحذوفاً ، أما غيرها من حروف القسم كالواو والتاء فإن الفعل معهما لازم الإضمار ، فالأصل في «والله لأساعدنَّ الضعيف» «أقسم والله» ولكن الفعل حذف فلايظهر أبداً ، وكذلك الحال مع اللام فإن الفعل يضمر معها وجوباً ، نحو قول أمية بن أبي عائذ الهذلي :

لِلّهِ يَبْقَى على الأيامِ ذو حيدٍ * بمشمخرٍ به الظيانُ والآسُ(١)

### ٦- الحذف في باب الاشتغال :

في هذا الباب من أبواب العربية يتقدم اسم منصوب وبعده فعل ، أو ماهو بمعناه، ويكون ناصباً لضمير الاسم المتقدم أو سببه ٠ نحو «زيداً ضربته» و«زيداً ضربت غلامَه»(٢) فالفعل هنا واجب الإضمار ولايجوز ظهوره فهو مستغنٍ عنه بتفسيره ، وفي بيان ذلك قال سيبويه :

«وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لايظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره»(٣) فالأصل «ضربت زيداً ضربته» ولما كانت العربية تمل التطويل والتكرار رفضت هذا وهجرته، وحذفت الفعل الأول حذفاً لازماً ، فهذه طريقة من طرائق اللغة للتعبير بما هو بين الاسمية والفعلية ٠

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٩٧، المقتضب ٢/٣٢٤، شرح الكافية ٢/٣٣٤، همع الهوامع ٢/٣٩٠، شرح ابن عقيل ٢/١٠ ومايليها ٠

(٢) انظر أوضح المسالك ٢/١٥٨ ٠

(٣) الكتاب ١/٨١ ٠

قال ابن أبي الربيع «فقولك : زيداً ضربته ، جاء على غير قياس حذف الفعل الناصب لزيد ، على شريطة التفسير»(١) ٠

فكون الفعل المتأخر أو مايقوم مقامه مفسراً للمحذوف أهله لأن يكون عوضاً عنه ٠

وخالف في ذلك الكسائي والفراء فالناصب عندهما الفعل المتأخر ، والفرق بينهما أن الكسائي يلغي الضمير ، والفراء يعمل الفعل فيهما معاً ٠

وقبل الرضي قولهما بشرط جعل الضمير بدل كل من المنصوب المتقدم(٢) ٠

فالأصل هنا مرفوض حيث يحذف الفعل حذفاً لازماً وذلك عند غير الكسائي والفراء ٠

**٧- الحذف في الأسماء الواقعة بعد أدوات تختص بالدخول على الأفعال :**

يلي الاسم المرفوع في الاستعمالات العربية الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال ، كأدوات الشرط ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٣) ٠

فالجمهور على أن المرفوع فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، ولزوم حذفه لكون المحذوف عوضاً عن الفعل الظاهر عنه ، أما الكوفيون فيجيزون تقدم الفاعل على فعله ، ولاحذف عندهم ، فالمرفوع فاعل مقدم للفعل المذكور ٠

ونحا الأخفش في الجملة منحى يبعدها عن الفعلية حيث يرى أن المرفوع مبتدأ، ويرد قوله وجوب النصب في «إن زيداً ضربتُه»(٤) ٠

ولعل مذهبه يتنافى مع اقتضاء هذه الأدوات الدخول على الأفعال ٠

---

(١) البسيط ٦٢٩/٢ ٠

(٢) انظر شرح المفصل ٣٨/٢ ، ٣٩ ، المساعد ٤١٣/١ ، شرح الكافية ١٦٣/١ ٠

(٣) التوبة ، ٦ ٠

(٤) انظر شرح المفصل ٨١/١، ٨٢، مغني اللبيب ٦٠/١ ، ٦١، شرح ابن عقيل٤٠٢/١، أوضح المسالك ١٥٨/٢ ٠

### ٨- الحذف في عامل الحال :

التزمت العرب حذف عامل الحال في المواضع الآتية :-

١- إذا نابت الحال عن عاملها نحو «هنيئاً لك النجاح» ٠

٢- إذا دلت الحال على توبيخ ، نحو : «أتميمياً مرة وقيسياً أخرى»٠

٣- إذا أكدت الحال مضمون الجملة ، نحو :«زيد أخوك عطوفاً»٠

٤- إذا نابت الحال عن الخبر ، نحو : «ضربي زيداً قائماً»٠

٥- إذا دلت الحال على نقص أو زيادة مع التدريج مقرونة بالواو أو ثم نحو ، بعته بدرهم فصاعداً، أو «ثم زائداً»(١) ٠

### ٩- الحذف في المصادر :

مما كثر حذف عامله في العربية المصادر ، حيث جاءت المعمولات مرفوعة حيناً ، ومنصوبة حيناً آخر ، بفعل لايستعمل إظهاره ، أي أن العرب رفضت ظهوره وأسقطته من كلامها ، ويحذف عامل المصدر وجوباً في المواضع الآتية :-

١- إذا قصد به التشبيه ، وتقدمته جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو : لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار ، فالمصدر منصوب بفعل محذوف تقديره «يصوت»٠

٢- إذا كان المصدر بدلاً من فعله في الأمر ، والنهي ، والدعاء ، نحو : قياماً لاقعوداً، وسقياً لك ، والتقدير : قم قياماً ولاتقعد قعوداً ، وسقاك الله سقياً٠

وقد يكون المصدر مثنى ، نحو : لبيك وسعديك ، أي إجابة بعد إجابة ، وإسعاداً بعد إسعاد ٠

ومنه أيضاً : سبحانَ الله ، ومعاذَ الله ، وعمْرك الله ٠

ومنه مايكون فيه معنى التعجب نحو : كرماً وصلفاً ٠

---

(١) انظر شرح الكافية ٢١٤/١ ، منحة الجليل ٦٦١/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٦/١ ، أوضح المسالك ٣٥٨/٢ ، ٣٥٩ ، الهمع ٢٤٩/١ ٠

وقد جاءت بعض هذه المصادر النائبة عن أفعالها مرفوعة بالفعل اللازم إضماره نحو ، حنانٌ ، وصبرٌ ٠

٣- المصدر المؤكِّد لنفسه ، وهو الذي يكون بعد جملة لاتحتمل غيره ، نحو : له علي ألف عرفا ، أو اعترافا ، أي : اعترف ٠

والمؤكد لغيره ، وهو الذي يكون بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، نحو : أنت ابني حقاً ، والتقدير : أحُقُّ حقاً ٠

٤- إذا كان المصدر واقعاً بعد استفهام مقصود به التوبيخ ، نحو : أكفراً وقد وضح الحق ، أي : أتكفر كفراً ومنه قول الشاعر :

خمولاً وإهمالاً وغيرُك مولعٌ * بتثبيتِ أسبابِ السيادةِ والمجدِ

٥- إذا كان المصدر نائباً عن فعل أسند لاسم عين (أخبر به عنه) وكان المصدر مكرراً ، نحو : زيد سيراً سيراً ، أو حصر المصدر ، نحو : مازيدٌ إلا سيراً ، والتقدير : يسير سيراً ٠

٦- إذا وقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ، نحو قوله تعالى ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(١)٠

٧- الصفات النائبة عن المصدر اللازم إضماره نحو : عائذاً بك(٢)٠

فهذه نماذج للجملة التي رفضت العرب معها ظهور الفعل ٠

ولعل هذا الاستعمال كان إحدى طرائق العرب في الاستعمال قبل استخدامهم الفعل عند من يرى أن المصادر هى الأصل ٠

وقد يكون أصلاً رفض ولجئ لغيره من باب الاختصار والإيجاز ، وقد ذكر ابن جني علة الحذف هنا فقال :

«فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله ، بل لأن مناب عنه جار عندهم مجراه، ومؤد تأديته»(٣)٠

---

(١) محمد ، ٤ ٠
(٢) انظر أوضح المسالك ٢/٢١٦ ، شرح ابن عقيل ١/٥٦٤-٥٦٩، الهمع ١/١٨٨-١٩٣، الكتاب ١/٣٢١، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٨٣ ، شرح المفصل ١/١١٣-١١ ٠
(٣) الخصائص ١/٢٦٤ ٠

**١٠- الحذف مع المستثنى :**

حذف الفعل وجوباً في المستثنى عند فريق ، إذ في ناصبه الخلاف الآتي :-

١- انتصب بالفعل بواسطة «إلا» لأن الأصل في العمل للأفعال ٠

٢- قيل العامل ماقبله من الكلام ، فهو منصوب على تمام الكلام ، حاله كحال التمييز ٠

٣- وقيل العامل «إلا» وتكون العرب قد وضعتها لعمل النصب في هذا التركيب الخاص ، كما نصبوا بـ«لدن» غدوة وحدها ٠

٤- قيل انتصب على أنه اسم إنَّ وخبرها محذوف ٠

٥- قيل العامل فيه «إلا» وهي نائبة عن استثني لأن الأصل في العمل للفعل أو نائبه كاسم الفاعل ٠

٦- قيل الناصب ماقبل «إلا» من الفعل أو معناه ، و«إلا» قوت العامل المتقدم فوصلته لما بعده ٠

٧- قيل الناصب استثني مضمرة(١)٠

فعلى القول الأخير يكون الفعل محذوفاً حذفاً لازماً ، وظهوره مرفوض ٠

وقد اعترض على هذا الوجه بأنه يلزم منه أن ينصب في النفي المفرغ(٢)٠

**١١- الحذف في مسائل شتى :**

١- إذا عطف على فاعل فعل الأمر ، نحو قوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾(٣) فإنهم يقدرون فعلاً يعمل في الاسم الظاهر المرفوع ، لأن فعل الأمر للمخاطب لايعمل فى الاسم الظاهر وإنما يعمل فى الضمير٠

---

(١) انظر الهمع ٢٣١/١ ، الكتاب ٣١٠/٢ ، الجنى ٤٧٦ ، القانون ٢٥٩ ، الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٤-١٤٦ ٠

(٢) الاستغناء ١٤٦ ٠

(٣) البقرة ، ٣٥ ٠

٢- إذا عطف على فاعل الفعل المؤنث اسم مذكر ، نحو قوله تعالى ﴿لَاتَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَانَوْمٌ﴾(١) ٠

إذ لايجوز «لاتأخذه نوم» فيقدر له فعل محذوف ، «لاتأخذه سنة ولايأخذه نوم» ونحو «قامت هند وزيد» ٠

٣- إذا عطف على فاعل فعل المتكلمين اسم ظاهر نحو قوله تعالى ﴿لَانَخْلُفُهُ نَحْنُ وَلَاأَنْتَ﴾(٢) ٠

والتزام حذف الفعل هنا لنيابة حرف العطف عنه إيجازاً واختصاراً ٠

## ١٢- عامل المفعول به :

يحذف عامل المفعول به وجوباً في المواضع الآتية :

١- في المفاعيل التي وردت منصوبة ، ولم يظهر في التركيب مايعمل فيها ، فجعله النحاة محذوفاً حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ٠

٢- المفعول به بعد أفعل التفضيل عند جمهور البصريين ، إذ يرون أن المفعول ليس منصوباً بها ، بل منصوباً بفعل محذوف مدلول عليه بأفعل ٠

أما الكوفيون فينصبونه بها(٣) ٠

## ١٣- الحذف في بابي الظرف والجار والمجرور :

سبقت الإشارة إلى حذف متعلق الجار والمجرور ، حيث يرى النحاة أن متعلقه ومتعلق الظرف يحذفان وجوباً إذا وقعا خبراً ، مثل «عندك زيدٌ» أو حالاً مثل «رأيت الهلال بين السحاب» أو صلة ، مثل «رأيت الذي معك» أو صفة مثل «رأيت طائراً فوق غصن» كما يحذف عامل الظرف إذا وقع مشتغلاً عنه ، نحو «يوم الجمعة سرت فيه» أو كان مسموعاً بالحذف ، نحو «حينئذ الآن» أي : كان ذلك حينئذ واسمع الآن(٤) فإن ظهور العامل هنا من الأصول المرفوضة ، فلاتنطق العرب به ٠

---

(١) البقرة ، ٢٥٥ ٠
(٢) طه ، ٥٨ ، وانظر الأشباه والنظائر ٤/٥٨ ، ١٦٩ ٠
(٣) انظر الكتاب ١/٢٨٢-٢٨٤، شرح المفصل ٢/٢٧-٢٨، شرح الكافية ٢/٢١٩ ٠
(٤) انظر شرح التصريح ١/٣٤٠، ٣٤١، شرح المفصل٢/٤٦، ٤٧، الكتاب ١/٤٠٣-٤٠٦٠

### ١٤- الحذف في الأمثال :

الأمثال مما يلزم صورة واحدة ولاتغير عن وضعها ، ولاتحول عن حالها ، فعندما يرد المنصوب فيها ولم يسبقه العامل فإن هذا العامل لايجوز ظهوره ألبتة، ومنه «هذا ولا زعماتك» وقدر بـ«ولا أتوهم زعماتِك» ومنه «كل شيء ولا شتيمةَ حر» وقدر بـ«ائت كل شيء ولاترتكب شتيمة حر» ومنه «كليهما وتمراً» وقدر بـ«أعطني كليهما وتمراً»(١) .

فالحذف هنا ملتزم لكثرة دوران الأمثال على ألسنة العرب فصارت الأمثال لاتغير .

### ١٥- حذف الفعل مع البدل :

البدل هو «التابع على تقدير تكرار العامل ، والتوابع كلها ليس فيها تكرار العامل ، فإذا قلت : جاءني أخوك زيد فهو على تقدير : جاءني أخوك جاءني زيد، وإنما احتيج لهذا لأن زيداً اسم جامد ، وأصل الجامد أن يلي العوامل وجعله تابعاً على غير قياس»(٢) .

وقال ابن يعيش «فإذا قلت مررت بعبدالله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبدالله ولايعلم أنه زيد ، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد ولايعلم أنه عبدالله، فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب ، وكان الأصل أن يكون خبرين ، أي جملتين، مثل : مررت بعبدالله مررت بزيد ، أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذلك لالتبس ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بعبدالله مررت بزيد أو قلت : مررت بعبدالله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول ، فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس وطلباً للإيجاز»(٣) .

فالصورة المرفوضة في البدل هي «جاء أخوك جاء زيد» حيث استبدلت بـ«جاء أخوك زيد» والمحذوف قد يكون فعلاً ، كما في المثال السابق ، وقد يكون جملة كما

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٦٨ ، ٢٤٩ ، الكتاب ١/٢٨٠-٢٨٢ .
(٢) البسيط ١/٣٨٧ .
(٣) شرح المفصل ٣/٦٤ ، وانظر ٧٥ .

في «مررت بعبدالله زيد» ٠

فالأصل المرفوض هو تكرار العامل ، وهذا التقدير المفترض إنما حملهم عليه عدم وقوع الجامد تابعاً ٠

والرفض في البدل ليس على إطلاقه بل من النحاة من أجاز تكرار العامل فيه(١)٠

---

(١) سبقت الإشارة إليه ٢٢٧-٢٢٩

## حـ - رفض الأصل في ذكر الجمل :

### ١- الحذف في أساليب النداء :

الحذف في أساليب النداء من حذف الجمل ، حيث قدر النحاة المحذوف بـ«أدعو» فعندما تقول «يازيد» هو في تقدير «أدعو زيداً» فالمحذوف الفعل مع الفاعل ، وهذا المحذوف لايجوز ظهوره ، ولو ظهر في الكلام لخرج عن حد النداء ، وانتقل من الإنشاء إلى الخبر(١) وقد نص بعض النحاة على أن المحذوف يقصد به الإنشاء(٢) ٠

أما علة الحذف فكثرة الاستعمال ، وأنه بني على الحذف ، وأنه نابت عنه أحرف النداء وقامت مقامه ، فاستغني عنه بظهور معناه ، ودلالة غيره عليه ، ولكي يتحقق قصد التخصيص بالإنشاء ، إذ لو ظهر الفعل لأوهم الإخبار ٠

ولو نظرنا إلى هذا الأسلوب من وجهة نظر الأصلية والفرعية التي قررها النحو، مثل :

النكرة أصل والمعرفة فرع

المفرد أصل والتثنية والجمع فرع

الخبر أصل والإنشاء فرع

وغير ذلك نجد أن الجملة الإنشائية كانت خبرية فى الأصل ، فعندما يقال :

ليت الشباب يعود

كانت في الأصل : أتمنى أن يعود الشباب

وعندما تقول : من عندك

كانت في الأصل : أسأل عن الذي عندك

ثم تطورت اللغة وجنحت للتنظيم والإيجاز ، فلجأت للحروف لتدلل بها على المعاني ، فاستغنت عن «أتمنى» بـ«ليت» وغير ذلك ٠

---

(١) انظر الأساليب الإنشائية ١٣٦ ٠

(٢) انظر همع الهوامع ١/١٧١ ٠

وبناء على ماتقدم يمكن أن نقرر أن أسلوب النداء قد مر بمراحل تطويرية فكان الأصل : «أدعوك» فاشتمل التركيب على :

١- فعل خبري يدعى به ، أو يطلب به الإقبال ٠

٢- ضمير الخطاب أو المدعو ٠

ثم عمدت اللغة إلى الاختصار في هذا الأسلوب، فحذفت الفعل ، فأصبح الأسلوب مشتملاً على :

الضمير المتصل

ثم لما استحال النطق به متصلاً استبدلته بالمنفصل ثم أنابت يا عن الفعل «أدعوا» وعدلت عن الضمير إلى الظاهر ، أي أنه من وضع المظهر موضع المضمر ، ففي المرحلة الأخيرة رفضت نداء الضمير واستغنت عنه باسم المدعو «الظاهر» وقد أشار ابن جني إلى أن المنادى وقع موضع المضمر(١)٠

فأسلوب النداء مر بمراحل تطور وصلت في النهاية إلى رفض ظهور الجملة وحذفها حذفاً لازماً ٠

## ٢- الحذف في أسلوبي الشرط والقسم :

إذا اجتمع الشرط والقسم فحق كل منهما أن يكون له جواب ، إلا أن العرب اجتزأت بجواب أحدهما عن الآخر إيجازاً واختصاراً ، وفي ذلك تفصيل :

قال سيبويه «والله إن أتيتني لأفعل لايكون إلا معتمده على اليمين»(٢)٠

وقال «وسألته عن قوله عز وجل ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَراً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾(٣) فقال هي في معنى ليفعلن ، كأنه قال ليظلن»(٤)٠

وخالف في ذلك الفراء فأجاز جعل الجواب للقسم، فقال في قوله تعالى ﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾(٥)٠

---

(١) انظر الخصائص ١/١٦٩ ٠
(٢) الكتاب ٣/٨٤ ٠
(٣) الروم ، ٥١ ٠
(٤) الكتاب ٣/١٠٨ ٠
(٥) سورة الإسراء ، ٨٨ ٠

«وقوله على أن يأتوا ... لايأتون جواب لقوله (لئن) والعرب إذا أجابت لئن جعلوا مابعد لارفعاً ، لأن (لئن) كاليمين وجواب اليمين بـ(لا) مرفوع . وربما جزم الشاعر لأن (لئن) إن التي يجازى بها زيدت عليها لام ، فوجه الفعل فيها إلى فعل ، ولو أتى بيفعل لجاز جزمه وقد جزم بعض الشعراء بلئن ، وبعضهم بلا التي هي جوابها .

قال الآعشى :-

**لَئِنْ منَيتَ بنا عن غِبِّ مَعْرَكةٍ * لاتُلْفِنا من دماءِ القومِ نَنْتَفِل(١)**

وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة

**لئنْ كان ماحُدِّثْتُه اليومَ صادقاً * أَصُم في نهارِ القيظِ للشمسِ باديا**

**وأركبْ حماراً بين سرجٍ وفروةٍ * وأَعرِ من الخاقام صغْرى شماليا»(٢)**

كان من حق العربية أن يقول «أصومن» إلا أنه جاء به مجزوماً جواباً للشرط خلاف الغالب ، أو أنه لم يجزم و«أصم» جواب القسم ولكنه جزم تخفيفاً ، كما في قول امرئ القيس :

**فاليومَ أشربَ غيرَ مستحقبٍ * إثماً من اللهِ ولا واغل(٣)**

ومما جعل فيه الجواب لـ«إنْ» قوله تعالى ﴿وَلَئِن أَتَيتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَاتَبِعُوا قِبلَتَك﴾(٤) .

والزجاج على أن جعل الجواب في مثل هذا للجزاء فيه بعد عن الصواب ، وأنه لايكون في مثله إلا للقسم(٥) .

وقال الزمخشري (ماتبعوا) جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط(٦) .

---

(١) وربما كان الفعل مرفوعاً وحذفت الياء للضرورة .
(٢) معاني القرآن ٢/١٣٠ .
(٣) انظر الخصائص ٣/٩٥ ، ٩٦ .
(٤) البقرة ، ١٤٥ وانظر معاني القرآن ١/٨٤ .
(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٥٩-٦٦٣ .
(٦) الكشاف ١/٣٢٠ .

وابن خالويه على أن «اللام» في «لئن» تأكيد(١)٠

وابن يعيش على أن الجواب للقسم إذا تقدم ، فإن تقدمه شيء فالجواب للشرط والقسم ملغي(٢)٠

والرضي على أن الجواب للمتقدم ، مع جواز إلغاء القسم واعتبار الشرط جوازاً قليلاً في الشعر ، ويجوز اعتبار القسم مع تقديم الشرط والقسم وجوابه جواب الشرط(٣)٠

وابن عصفور على أن الجواب للأول(٤)٠

وقال ابن أبي الربيع «فالعرب تنظر للمتقدم ، فيكون الجواب له ويغني عن الثاني ، وعلى هذا كلام العرب وقد جاء في الشعر خلاف هذا للضرورة ٠٠٠ ولذلك عندي وجه من القياس ، وذلك أن القسم قد تقدم أنه توكيد للخبر ، والتوكيد لايغير معنى الكلام ، فدخوله كخروجه ، فلما اضطر قدر كأنه ينطق به»(٥)٠

وقال ابن مالك :

واحذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقَسَم * جوابَ ماأَخَّرتَ فهو ملتزم

وربَما رُجِّح بعد قسمٍ * شرطٌ بلا ذي خبرٍ مقدم

وإن تواليا وقبلَ ذو خبر * فالشرطَ رجِّح مطلقاً بلاحذر(٦)

فلم يمنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره(٧)٠

فالجواب هنا اعتبرناه للشرط أو للقسم فإن أحدهما محذوف حذفاً لازماً ، فالأصل هنا مرفوض ، وذلك لاستغناء الكلام عنه ،ولدلالة غيره عليه ، وللاختصار والإيجاز ، فإن كان المحذوف جواب القسم فلأنه مما يكثر على الألسن ، وهذه الكثرة أجازت فيه مالايجوز في غيره من حذف بعض أركانه ٠

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ، ١٤ ٠
(٢) شرح المفصل ٥٧/٧ ، ٥٨ ٠
(٣) شرح الكافية ٣٩٢/٢، ٣٩٣ ٠
(٤) شرح الجمل ٥٢٩/١ ٠
(٥) البسيط ٩١٦/٢ ٠
(٦) شرح ابن عقيل ٣٨١/١ ٠
(٧) انظر الكافية الشافية ٨٨٩/٢ ٠

ومما قيل فيه أنه جواب شرط محذوف الأساليب التى يتقدم فيها ماهو بمعنى الجواب على الجزاء ٠

واختلف النحاة في المقدم على الشرط والأداة ، هل هو الجواب ، أو أن الجواب محذوف ؟ سيبويه على جواز التقديم إن كان الفعل ماضياً ، وفي هذا المقام يقول :-

( ألا ترى أنك تقول آتيك إن أتيتني ، ولاتقول آتيك إن تأتنى ، إلا في شعر، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جواباً ينجزم بما قبله»(١)٠

والفراء على أن الأصل تقديم الجزاء نحو : «أقوم إن تقم» ورده الكسائي وابن السراج بأن الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم، وإنما يستعمل على وجهين:

أولاً : أن يضطر شاعر فيقدم الجزاء للضرورة ٠

ثانياً : «أن يذكر الجزاء بغير شرط ولانية منه ، فتقول أجيئك ، فيعدك بذلك على كل حال ، ثم يبدو ألا يجيئك بسبب فيقول : إن جئتنى ، فيستغني عن الجواب بما قدم»(٢)٠

وأجاز المبرد تقديم الجواب إذا كان الشرط ماضياً ، لأن «إن» لاتعمل في لفظه شيئاً ، فهو في موضع الجزاء ، وكذلك جوابه سد مسد الجواب(٣)٠

وقال ابن جني «ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله «أنت ظالم» دال على الجواب وساد مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا»(٤)٠

وذكر الزجاج أن الشرط عند سيبويه على وجهين :

أحدهما : أن يكون المعتمد المقصود تقديم الشرط واتباع الجزاء له ٠

والآخر : أن يكون الاعتماد على فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبره، يبتدئه المتكلم ويعلقه بشرط كما يعلقه بظرف، فيقول أكرمك إن أتيتنى، وأنا مكرمك إن زرتنى»(٥)٠

---

(١) الكتاب ٣/٦٦ ٠
(٢) الأصول ٢/١٨٧ ٠
(٣) المقتضب ٢/٦٨ ٠
(٤) الخصائص ٣/٢٨٨ ٠
(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٧٨١ ٠

وقال الفارقي فى توجيه قول رجل من بني أسد

إنّي إذا مرَّ زمانٌ معضلِ

يهزلْ ، ومن يهزلْ ، ومن لايهزلِ

يقهْ وكلٌ يبتليهِ مُبْتَلِي

قال أبوزيد «إنما جزم «يهزل» لأنه جواب الجزاء والنية فيه التأخير(١)·

وجعل الرضي المقدم في مثل هذا جواباً في المعنى(٢) وذهب ابن عقيل إلى أنه دليل الجواب وليس إياه(٣) وابن هشام على أن الجواب محذوف(٤)·

وذكر السيوطي أن مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول ثم قال : «وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام»(٥)·

والكوفيون على أن المقدم هو الجواب ، والبصريون على أنه دليله(٦)·

ولمناقشة هذه القضية نذكر مايلي :

أولاً : الذين ربطوا الجواز بكون الشرط ماضياً لعدم ظهور العمل كأنهم أجازوا تقديم الجواب مع أدوات الشرط الغير الجازمة جوازاً مطلقاً ·

ثانياً : الذين قالوا بأن الأصل تقديم الجزاء يمكن أن يرد عليهم بأنه لو كان كذلك لكان أكثر استعمالاً ، ولما سئل عن علته ؛ إذ ماجاء على الأصل لايسأل عن علته ، ولأن الجزاء في الأصل إنما هو معلق على الشرط فرتبته التأخير ، لأنه لايكون إلا بعد حصول الشرط ·

---

(١) الإفصاح ٣٢٥ ·

(٢) شرح الكافية ٢/٣٥٨ ·

(٣) المساعد ٣/١٦٣ ·

(٤) مغني اللبيب ٢/٦٤٧ ·

(٥) الأشباه ١/٣٠٤، ٣٠٥ ·

(٦) الإنصاف ٦٢٢-٦٣٢ ، وانظر أوضح المسالك ٤/٢١٧-٢٢١ ·

ثالثاً : المعنى لايمنع أن يكون المقدم هو الجواب ، ولكن الصنعة تمنع ذلك ، فالجملة المتقدمة لها موقع إعرابي لايستقيم مع كونها جملة الجزاء ، فجملة الجزاء في موضع جزم ، والجملة المتقدمة قد تكون في موضع رفع أو نصب ، أو تكون جواب شرط سابق ٠

رابعاً : هناك أسماء شرط يخرجها التقديم عن الشرطية ، نحو «من يأتني أكرمه» فلو قيل «أكرم من يأتيني» لتحولت «من» إلى موصولة ٠

وعلى هذا يمكن القول أنه متى نظر إلى الجملة المفردة كما في الأمثلة التي أوردها النحاة والدارسون نحو «أنت ظالم إن فعلت» أمكن القول أن المقدم هو الجواب من ناحية المعنى ، ولكن لما كانت الجملة لاتأتي إلا في سياقات مترابطة فالمتقدم دليل على الجواب ، والجواب محذوف حذفاً واجباً ، وظهوره مرفوض لدلالة المتقدم عليه ٠

ومما قيل فيه بحذف جواب الشرط ، الأسلوب الذي يجتمع فيه شرطان ، ويسمى «اعتراض الشرط على الشرط» ومنه قول الشاعر :

**إنْ تَسْتَغِيثوا بِنا إنْ تذعرُوا تجدوا * منا معاقلَ عزٍّ زانها كرُم**

قال السيوطي : اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح ، وكذا في أكثر من شرطين ، وذكر أن النحويين في تأويله على وجهين:

الأول : أن الجواب للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ٠

الثاني : أن القائل إذا قال (إن ركبت إن لبست فأنت طالق) كان الكلام معلقاً على حصول الركوب واللبس سواء أوقعا على ترتيبهما في كلامين متعاكسين أو مجتمعين ، وفسر هذا القول(١)٠

ومن اجتماع الشرطين قوله تعالى (إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية)(٢)٠

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/١٠٤-١١٢ ٠

(٢) البقرة ، ١٨٠ ٠

وبسط أبوحيان المسألة فذكر أن جواب الشرطين محذوف لدلالة المعنى عليه ، وذكر قول ابن عطية من أن جواب (إذا) و(إنْ) مقدر يدل عليه ماتقدم ، وبعض المعربين يرفع الوصية على الابتداء على تقدير الفاء ، وتكون الجملة الابتدائية جواباً لما تقدم(١) .

فعند من يرى أن الجواب للأول وجواب الثاني محذوف ، وعند من يرى أن جواب الأول والثاني محذوف ، تكون جملة الجواب قد حذفت حذفاً لازماً ، ورفضت العرب ظهورها .

## حذف جملة جواب القسم :

كما تحذف جملة جواب القسم حذفاً لازماً إذا تقدم عليها أو اكتنفها مايغني عن الجواب ، نحو : ربنا غفور والله ، و : زيد والله كريم ، فالغالب هنا أن جواب القسم محذوف وجوباً .

ويبدو أن تعارض النصوص مع القواعد هو الذي ألجأ النحاة للتأويل والتخريج ، فللبعد عن نقض القواعد قالوا بحذف الجواب ، وإن كان المعنى لايحوج إلى تقدير الجواب .

ويمكن أن يقال مثل هذا في كل مايحتاج إلى جواب إذا دخل على نظيره فإنَّ الجواب يكون لواحد منهما والأكثر أن يحذف من الثاني لدلالة الأول عليه وقد يعكس الأمر .

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٩ ، وانظر المسألة في شرح الكافية ٢/٣٩٥، المغني ٢/٦١٤، ٦١٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٤ ، ١٦١٥ ، البحر المحيط ٧/٢٤٢ .

## د - رفض الأصل في ذكر العلامة :

### ١- علامة التأنيث مع العدد :

المؤنث في العربية على أنواع ، فمنه ماهو جار على مذكره ومن لفظه، نحو عالم: عالمة وأحمر : حمراء ، وأصغر : صغرى ، وجوعاث جوعى ، ومنه مايكون من لفظه وليس جارياً عليه ، ومنه ماليس من لفظه ولا جارياً عليه نحو : حمار وأتان، ثور وبقره وهذا هو الأصل ، ومن المواضع التي رأى فيها النحاة أن العرب رفضت فيها هذا الأصل الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، حيث تحذف فيها التاء من عدد المؤنث، وتثبته مع عدد المذكر ، وذلك إذا كان المعدود مذكوراً في الكلام ، متأخراً عن لفظ العدد ، وفي تعليله أقوال :

١- أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة ، وفرقة ، وأمة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته ٠

٢- أن العدد مافوق الاثنين موضوع لتأنيث في أصل وضعه ، أي معبر به عن مطلق العدد ، نحو : ستة ضعف ثلاثة ، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود ، ووضعه على التأنيث في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين ، فإذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثاً بسبب عرض فلأنه في باب الكم وهو عرض ، ثم إنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها معنى الوصف ، والوصف هو معنى الأسماء المشتقة فصار معنى «رجال ثلاثة» «رجال معدودة بهذا العدد»(١) ٠

فظاهر هذا أن الأصل في التذكير والتأنيث مرفوض في هذا النوع من أنواع العدد ٠

ولعل ماظاهره عدم المطابقة يمكن أن يحمل على مايأتي :

---

(١) انظر شرح الكافية ١٤٧/٢ ومايليها ، الهمع ١٤٩/٢ ، حاشية الصبان ٦/٤ ، عدة السالك ٢٤٣/٤ ٠

**١- في التذكير ٠**

عندما يقال خمسة كتب ، أو خمسة رجال ، فإن لفظ «رجال» ولفظ «كتب» جمع ، والجموع تعد مؤنثة فالمطابقة متحققة في المعنى ٠

**- في التأنيث :**

الأعداد من ثلاثة إلى تسعة أسماء جموع على حد زمرة ، وفرقة ، وأمه ، وعندما يقال ثلاث ، وتسع ، وعشر ، تكون مؤنث بلا علامة على ماذكر سيبويه(١) وله نظائر في العربية نحو : سن ، وأذن ، ورجل ، ويد ٠

فعندما يقال «عشر نسوة» فالمطابقة متحققة أيضاً ٠

وعليه يمكن القول أن المطابقة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث متحققة، وإن كانت المطابقة حاصلة من جهتين مختلفتين ٠

وهذا يحقق لنا التطابق بين النعت والمنعوت لأن العدد وصف في المعنى للمعدود ، وهو أيضاً من إضافة الصفة إلى الموصوف ٠

أما العدد المركب فأرى المطابقة جلية فيه إذ يقال «هذه أربع عشرة حديقة» و«أربعة عشر رجلاً» لأن المعتبر آخر المركب ، إذ صارت الكلمتان بعد التركيب كلمة واحدة ٠

أما المعطوف نحو «اشتريت أربعة وعشرين ثوباً» و«اشتريت أربعاً وعشرين قصة» فقولهم «أربعة» في المذكر مستصحب فيها الأصل ، أو من باب التغليب ، وقولهم «أربع» في المؤنث فتأنيث بلا علامة ٠

**- علامة التأنيث المتصلة بالأفعال :**

تتصل تاء التأنيث بالأفعال إن كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث غير مفصول عن فعله ، وهجرت العرب هذا الأصل مع «أفعل» التعجب ، وحبذا للمدح وماجرى مجراها ، و«عدا ، وخلا ، وحاشا» من أفعال الاستثناء ، فهذه الأفعال يصدق عليها الحكم السابق من إتصالها بتاء التأنيث ، ولكن عرض فيها لزوم صورة واحدة في

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٧ ٠

الاستعمال ، وتبع ذلك أن كانت على صورة واحدة في اللفظ لاتغير ، فلا تؤنث ولاتثنى ولاتجمع ، لأنها صارت أفعالاً جامدة : وجرت مجرى الأمثال(١) · فهي مشبهة للحروف في جمودها والحروف لاتثنى ولاتجمع ·

## - علامة التأنيث مع ماجمع بالألف والتاء :

يجمع الاسم بالألف والتاء إن كان صحيحاً مختوماً بالتاء كفاطمة ، أو مجرداً منها كسعاد ، أو معتلاً مقصوراً كحبلى ، أو ممدوداً كحسناء ·

فإن كان الاسم مختوماً بتاء زائدة كفاطمة ، أو عوضاً عن أصل كأخت وبنت فإن تاء المفرد تحذف استغناء بتاء الجمع ، لئلا يجمع بين علا متي تأنيث ، وكان الأصل في هذه التاء أن تثبت ·

قال ابن جني «ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبسرة ، ونحو ذلك : تمرات، وبسرات ، فكرهوا إقرار التاء ، تناكرا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النية مرادة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في الأصل مقدرة لاغير ، ألا تراك إذا قلت (تمرات) لم يعترض شك أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح · والعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها ، حاكم بموضعها»(٢) ·

وقال السيوطي «تحذف تاء التأنيث عند جمع ماهي فيه استغناء بتاء الجمع، فيقال في فاطمة وطلحة : فاطمات وطلحات ···، ويقال في ابنة وبنت : بنات بحذف التاء ، وكان القياس بنتات لأن هذه التاء قد غيرت لأجلها الكلمة وسكن ماقبلها فأشبهت تاء ملكوت في الزيادة ، وفي أخت أخوات بحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أختات»(٣) ·

عندما نقارن هذا الجمع بالمثنى فإنا نجد«التاء» وهي علم التأنيث ثابتة فيه، فيقال «فاطمتان» و«بنتان»، أما عند الجمع : فإن علامته ألف وتاء، وعلم التأنيث تاء،أي أن اللاحقتين من جنس واحد، فلما كانت كذلك رفضت العرب الجمع بينهما، فحذفت تاء التأنيث ، وأبقت تاء الجمع ، وفيها دلالة على أن المفرد مؤنث·

---

(١) انظر الهمع ٢/٩٠ ، شرح المفصل ٧/١٤٧، شرح الكافية ٢/٣١٠، شرح الأشموني ٢/٢٢، ٤٦ ، أوضح المسالك ٣/٢٨٥، ٢/٢٨٨ ، مغني اللبيب ١/١٢١، ارتشاف الضرب ٢/٣١٩ ، النحو الوافي ١/٥٠ ·

(٢) الخصائص ١/١١٣ ، ٣١٤ ·

(٣) الهمع ١/٢٣ ·

## هـ - رفض الأصل في ذكر الحرف :

### ١- حذف حرف العطف :

حرف العطف هو الواسطة بين المعطوف والمعطوف عليه ، ويشرك بينهما في الإعراب ، وقد تحذف العرب حرف العطف من الكلام حذفاً لازماً ، ومن ذلك حذفه في باب العدد ٠

من مركبات العدد : العدد المركب المزجي ، إذ يتركب من عددين لافاصل بينهما ، فيؤديان معنى بعد التركيب لم يكن حاصلاً به قبل التركيب ، وينطبق هذا على الأحد من أحد عشر إلى تسعة عشر٠

والأصل في هذا المركب العطف ، قال سيبويه :

«خولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة»(١)٠

وقال «كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ماقد لفظوا بتنوينه»(٢) فجعله بمنزلة الاسم المنون دلالة على أن التركيب طارئ عليه ٠

وهذا الأصل الذي هو العطف مرفوض مطروح من الكلام، وأجازه ابن مالك٠

قال السيوطي «وتبنى العشرة معه ، أي : مع الاسم المضموم إليه لأنه معرب الأصل ٠٠٠ وجوز ابن مالك ظهور العاطف الذي قدر في الأصل فتعرب لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال : عندي خمسة وعشر رجلاً ، وخمس وعشرة امرأة ٠

قال أبوحيان : ومأأظن العرب تكلمت بمثل ذلك»(٣)٠

والحذف هنا للاختصار ، ولدفع مايتبادر من العطف من أن المقصود دفعتان(٤)٠

قال الصبان «فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء فقد المقتضى كقوله :

كأنّ بها البدر ابن عشرٍ واربعِ

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٥ ٠
(٢) نفسه ٢/١٥٧ ٠
(٣) الهمع ٢/١٤٩ ، ١٥٠ ٠
(٤) انظر حاشية الصبان ٤/٦٨ ٠

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ · وزعم أبوحيان أنه : أي العاطف لايظهر إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك ، فقد أنشد ابن الشجري :

وقمرُ بَدَا ابن خمسٍ وعشرٍ»(١)·

ولعل الرجوع إلى العطف ممنوع في العدد إلا إن اضطر شاعر، وذلك لسببين:

١- حملاً على الجمع في غير هذا الباب ، حيث رفضت فيه العرب الواو قصداً للإيجاز والاختصار ، وأن العرب عندما تلجأ إلى الواو للتشريك بين شيئين إنما يكون بين مختلفين نحو «جاء محمد وعلي» أما «خمسة عشر» فأصبحا شيئاً واحداً ·

٢- أن عدم الحذف يوهم حصول معنيين مختلفين ، حيث يوهم العطف انفصال الأول عن الثاني ·

فالعرب رفضت «خمسة وعشر» بالعطف، ولجأت إلى «خمسة عشر» بالتركيب·

## ٢- حذف حرف الجر :

في باب الإضافة :-

يحذف حرف الجر حذفاً واجباً في باب الإضافة ·

قال الرضي «قد يحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص ، أو التعريف ، في الاسم كما يجيء في باب الإضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظاً لكون الناصب أي الفعل مع الفاعل محذوفاً نسياً منسياً مع حرف الجر الدال عليه ، فكان أصل غلام زيد ، غلام حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقام الحرف الجار لفظاً»(٢)·

اختلف النحاة في جار المضاف إليه ، على أقوال :

١- أن العامل هو معنى اللام ، لا الحرف المقدر وعليه الزجاج ·

---

(١) حاشية الصبان ٤/٦٨ ، ٧١ ، وانظر شرح المفصل ٤/١١٢ ·

(٢) شرح الكافية ١/٢١ ·

٢- أنه مجرور بالمضاف وهو قول سيبويه ٠

٣- أنه مجرور بحرف مقدر ناب عنه المضاف(١)٠

فالإضافة متى كانت للتعريف أو التخصيص فإن الفعل والفاعل وحرف الجر تحذف منه ، فالبنية الأساسية للجملة تتعرض للحذف في بعض أجزائها ، فعندما يقال «غلام زيد» فإن الأصل «غلام حصل لزيد» فحذف الفعل «حصل» والفاعل «الضمير» وحرف الجر ، فأصبح لدينا «غلام زيد» ورفضت العرب استعمال الجملة الأصلية وهجرتها ٠

ولعل هذا راجع إلى الاختصار والإيجاز ٠

كما أن الأصل في «خاتم حديد» «خاتم من حديد» ٠

فالحرف محذوف في نوعي الإضافة ، إلا أنه في النوع الأول محذوف مع الفعل والفاعل ٠

وهذا يظهر لنا العلاقة بين الجر في باب الإضافة ، وبين الجر والنصب في تمييز العدد ، حيث ذهبوا في باب العدد إلى أن الأصل في «عشرون درهماً» هو «عشرون من الدراهم» وتمييز العدد يجر في مواضع وينصب في غيرها ، فهناك علاقة تبادلية في اللغة بين ذكر حرف الجر وحذفه ، وكأن العلاقة تسير من الذكر إلى الحذف ٠

وعندما يكون الحذف لازماً فهذا مايسمى برفض الأصل إذ يوجد في البنية الأصلية للجملة ، ولايظهر في البنية السطحية الاستعمالية ٠

## ٢- في باب التفضيل :

عندما تكثر اللفظة على الألسن ، وتلزم طريقة واحدة في الاستعمال فإنها تكون عرضة للحذف ٠

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢/٢٣٧ ٠

قال سيبويه «وسألت الخليل عن قوله : مذ عامُ أول ، ومذُ عامِ أولَ فقال: أول ههنا صفة ، وهو أفعلُ من عامك ، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً ، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك ، وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكَل ، وذلك قول العرب : ماتركت له أولاً ولا آخراً ، ... إلا أن الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه»(١).

قال الرضي «اعلم أن الأصل في أفعل التفضيل أن يذكر معه مااقتضاه موضعه وهو من التفضيلية»(٢).

قال ابن يعيش «فأما الصفة فإنها في الكلام على ضربين : إما التخليص والتخصيص ، وإما المدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لامن مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف بها ، ومن ذلك أول من قولك : مارأيته مذ عام أول ، أي أولّ من هذا العام ... وهو وإن كان صفة فإنهم قد توسعوا فيه واستعملوه استعمال الأسماء ، فقالوا : مررت بأولِ منه ولم يقولوا رجل ، ولم يخرجه هذا الاتساع عن كونه وصفاً»(٣) ، فهنا تحذف «من» ومجرورها .

فـ«عام أول» لها أصل رفضت العرب استعماله ، وهو «عامُ أول من عامك» وإنما كان هذا فيها لما كثرت في الاستعمال ، فصار المحذوف مستغنى عنه .

## ٣- حذف حرف الاستفهام :

الأصل في المعاني الحروف ، ثم تضمنت بعض الأسماء معانيها ، فأدت مؤداها في اللغة ، وإن كان غيرها هو الأصل ، ومن ذلك أسماء الاستفهام .

قال سيبويه «وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لايزول عنه إلى غيره ، وإنما تركوا الألف في من ، ومتى ، وهل ، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس»(٤).

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٨ .
(٢) شرح الكافية ٢/٢١٧ .
(٣) شرح المفصل ٦/٩٧ .
(٤) الكتاب ١/٩٩ ، ١٠٠ ، ١٢٦ ، وانظر ٣/١٨٩ .

وقال ابن يعيش «فكأنك إذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان : الهمزة إذ كانت حرف معنى ، ومن الدالة على المسمى ، لكنه لما كانت من لاتستعمل إلا مع الاستفهام استغني عن همزة الاستفهام للزومها إياه وصارت من نائبة عنها»(١) ٠

ولعل اللغة في بدائيتها لم تكن تسأل بغير الهمزة ، فلما كان ذلك يطول لديهم جاءوا بأسماء تدل على المعاني وفيها إيجاز ٠

قال ابن أبي الربيع «إذا قلت أين زيد» فالأصل : أزيد في الدار أم في السوق أم في الحانوت ؟ ثم جعلوا مكان هذا كله (أين) فقالوا : أين زيد؟ فأين نائبة مناب الظروف وهمزة الاستفهام»(٢) ٠

وكذلك بقية أدوات الاستفهام ، فعوضاً عن قولك : أمحمد عندك؟ أم زيد؟ أم عمرو؟ تقول : من عندك ؟٠

فالعرب استعاضت بهذه الأسماء عن التكرار ، ثم كان الأصل أن تدخل الهمزة على هذه الأسماء ، ثم وجدوا أن المعنى متضح بين دونها ، فحذفوها وطرحوها من الكلام ألبتة لاستغنائهم عنها بوضوح الكلام ، وعدم الإبهام ، فالاستفهام في العربية مر بمراحل ثلاث :-

١- تكرار الهمزة في المسئول عنه ، نحو ماتقدم من قولهم : أزيد في الدار أم في السوق ٠٠الخ ، ثم هجرت العرب هذا واستغنت عنه باسم المكان مصحوباً بهمزة الاستفهام «أأين»٠

٢- رفضوا اجتماع همزة الاستفهام مع الاسم ، وهذه هي المرحلة الثانية ، ولجأت العربية إلى أصل بديل وهي المرحلة الثالثة من المراحل التطورية ٠

٣- استغنت عن اجتماع الهمزة والاسم لوضوح المعنى ، فاستعملت أين زيد ؟ من عندك ؟ متى حضرت ؟ ماسمك ؟ وغيرها من أسماء الاستفهام ٠

---

(١) شرح المفصل ٢٢/١ وانظر الإغراب في جدل الإعراب ٤٠ ٠

(٢) البسيط ٥٨٧/١ ٠

وجاءت بعض الاستعمالات وقد اجتمعت فيها همزة الاستفهام مع اسمه ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(١) بتخفيف ميم ماذا في قراءة أبي حيوة(٢) ٠

ودخلت على أي في قول عروة بن الورد :

**أأيُّ الناسِ آمنَ بعد بلجٍ * وقرة صاحبي بِذِي طلالِ(٣) ٠**

وعلى أين في قول قس بن ساعدة

**أفأينَ علكدْة الهمام وملكه * أم أين عزُّ عبادةِ الفتاحِ؟(٤)**

ودخلت على غير ذلك من أسماء الاستفهام ٠

وقال ابن جني في تفسيره هذه الظاهرة :

«ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر :

**أنى جزوا عامراً سيئاً بفعلـــهم * أم كيف يجزونني السوأى من الحسن**

**أم كيف ينفع ماتعطي العلوق بهِ * رئمانَ أنفٍ إذا ماضنَّ باللـــــبن**

فأم في أصل الوضع للاستفهام ، كما أن (كيف) كذلك ( ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلابد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام(٥) ٠

ويجعلها أبوحيان(٦) والمرادي(٧) من باب التوكيد ، وهذا يتعارض مع باب التوكيد من أوجه :

١- أن الثاني يؤكد الأول في باب التوكيد ، وجعلوا الهمزة توكيداً لاسم الاستفهام، فأصبح الأول مؤكداً للثاني ٠

---

(١) النمل ، ٨٤ ٠
(٢) البحر ، ٧ /٩٩ ٠
(٣) شعراء النصرانية ٢/٩١٤ ٠
(٤) نفسه ١/٢١٧ ٠
(٥) الخصائص ٢/١٨٤ ٠
(٦) البحر ٨/٣٠٣ ، ٧/٩٧ ٠
(٧) الجنى ٦٢ ٠

٢- لايمكن إدراج هذا تحت نوعي التوكيد لا اللفظي ولا المعنوي ، وقال الرضي في علة اجتماعهما :

«ولايجيء الهمزة بعد أم ، ويجوز ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها»(١) ٠

ولعل الهمزة عندما دخلت على أسماء الاستفهام إنما جاءت للتنبيه إلى مابعدها من معنى ، وليست للاستفهام لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، وليست للتوكيد لمخالفتها قواعد وأصول باب التوكيد ٠

## ٤- حذف الحرف الناصب :

تحذف أن المصدرية قياساً ويبقى عملها بعد لام الجر ، وكي التعليلية الجارة، وحتى الجارة ٠

والحذف واجب بعد كي ، وحتى ، ولام الجحود ٠

والنصب عند الكوفيين بهذه الأحرف أنفسها ولاتقدير لمحذوف(٢) ٠

وتقدير حذف الحرف المصدري أولى من أجل تقدم حرف الجر ، لأن حروف الجر تدخل على الأسماء ، والفعل دون تقدير حرف مصدري لايكون بمعنى الاسم ، فالفعل محتاج للتقدير ليؤول بالمصدر(٣) ٠

كما تحذف وجوباً بعد ثلاثة من أحرف العطف ، وهي أو بمعنى إلى أو إلا، ومنه قول الشاعر :

**لأستسهلنَ الصعبَ أو أُدرِكَ المُنى**

فأو فيه بمعنى إلى ، ومنه قول الآخر :

**وكنتُ إذا غمزَت قناةَ قومٍ * كسرتُ كعوبَها أو تستقيما**

فأو فيه بمعنى إلا ٠

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٨٩ ٠

(٢) انظر الإنصاف ٢/٥٧٥ - ٥٨٤ ٠

(٣) انظر أبحاث في علم اللغة ٢٣ ٠

وتضمر بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب نحو ، قول الشاعر :

لَاتَنه عَنْ خُلقٍ وتأتيَ مثلَه

كما تحذف بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب بغير اسم الفعل ، ومنه قول الشاعر :

ربِّ وَفِّقْني فَلَا أَعْدِلْ عَنْ * سننِ الساعين مِنْ خَيْرِ سَنَن

وقول الآخر :

ياناقُ سِيْري عنقاً فسيحاً * إلى سليمانَ فنستَرِيحا

والطلب مقيد بكونه بصريح الفعل ، أي ليس مصدراً ، ولا اسم فعل(١) ٠

فأن المصدرية الناصبة حذفت حذفاً لازماً على مذهب البصريين ، وصار ظهورها أصلاً مرفوضاً ٠

قال ابن جني «فإن قيل فإذا كان تقدير قولنا «ماأنت بصاحبي فأكرمَك» عندك : ماأنت بصاحبي فأن أكرمك ، فهل يجوز أن تظهر «أنْ» هذه المقدرة عندك إلى اللفظ ، فتقول : ماأنت بصاحبي فأن أكرمك ؟ فالجواب أن هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه فإنه أصل مرفوض ، كما أن أصل قام قوم ، ولكنه لاينطق به على أصله ، وههنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها»(٢) ٠

وقال أيضاً «ومنها مايمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه ، وذلك نحو (أنْ) مع الفعل إذا كان جواباً للأمر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ٠٠٠ وذلك أنهم عوضوا من (أنْ) الناصبة حرف العطف»(٣) ٠

والأماكن السبعة هي :

إذا وقعت الفاء ومدخولها جواباً لأحد الأمور الآتية :-

---

(١) انظر أوضح المسالك ٤/١٧٠-١٨٤ ، عدة السالك ٤/١٨٤، ١٨٥، الهمع ٢/٥٠٧، اللمع ١٨٧، الكتاب ٣/٦ ، ٧ ، ٤١، ٤٦ ، ٧٨ ٠

(٢) سر الصناعة ١/٢٧٦ ٠

(٣) الخصائص ١/٢٦٣ ، ٢٦٤ ٠

١- الأمر ، نحو «اضرب زيداً فيستقيمَ» ومنه قول الشاعر :

**ياناقُ سِيْرِي عنقاً فسيحاً * إلى سليمانَ فنستريحا**

٢- النهي ، نحو ﴿وَلَاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ﴾(١) .

٣- الدعاء بفعل أصيل ، نحو ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ واشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَايُؤْمِنُوا﴾(٢) .

٤- الاستفهام ، سواء أكان باسم أو حرف ، نحو ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾(٣) و«متى تسير فأرافقَك» .

٥- النفي سواء كان محضاً ، نحو ﴿لَايُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(٤) أو مؤولاً نحو «ألم تأتنا فتحدثنا» على أن هذا النوع يجوز فيه الرفع والنصب .

٦- العرض ، نحو قول الشاعر :

**يَاابنَ الكرامِ ألا تَدْنُو فتُبصِرَمَا * قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَن سَمِعَا**

٧- التحضيض ، نحو قول الشاعر :

**لَوْلَا تعوجينَ ياسلمَى على دنفٍ * فتخمدي نارَ وجدٍ كاد يضنيه(٥)**

فما تقدم خضع لحذف «أن» وجوباً ، وأصبح ظهورها مرفوضاً .

## ٤- حذف التنوين :

التنوين صوت كالنون الساكنة ، يلحق أواخر الأسماء ، ولما كان كذلك كان عرضة للحذف ، إما قياساً ، أو على غير قياس فيكون مرفوض الأصل .

وقد حذف لزوماً على غير الأصل في الاسم الموصوف بابن .

قال سيبويه «وذلك كل اسم غالب وصف بابن ، ثم أضيف إلى اسم غالب ،

---

(١) طه ٦١ .
(٢) يونس ، ٨٨ .
(٣) الأعراف ، ٥٣ .
(٤) فاطر ، ٣٦ .
(٥) الهمع ٢/١٠-١٢ .

أو كنية ، أو أم ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو · وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، ··· وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس ·

سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت :

**هي ابنتكم وأختكم زعَمتم * لثعلبةَ بنَ نوفلٍ بنِ جسرِ»(١)**

فالحذف هنا معلل بكثرة الاستعمال وإن كان القياس في النون الساكنة والتنوين التحريك عند التقاء الساكنين ، أما الحذف فخارج عن القياس ومخالف للأصل ·

وقال الأغلب :

**جاريةٌ من قيسِ بن ثعلبةَ**

والعودة إلى القياس رد الشيء إلى أصله(٢)

فحذف التنوين لما كثر استعماله جاء لأحد الأسباب الآتية :

١- تخلصاً من التقاء الساكنين ·

٢- للتركيب كخمسة عشر ·

٣- لأن ابن مقحمة بين الاسمين(٣)

كما حذف التنوين قياساً في المواضع الآتية :

١- في الاسم المعرف بـ«أل» لأن التنوين عاقبه ·

٢- يحذف لزوماً للإضافة ، نحو كتاب زيد ·

٣- يحذف لزوماً لشبه الإضافة نحو «لامال لزيد» إذا لم تعد اللام مقحمة ·

٤- يحذف لمنع الصرف ·

٥- يحذف للوقف مع الكسرة أو الضمة ·

---

(١) الكتاب ٣/٥٠٤، ٥٠٨ ، وانظر الهمع ١/١٧٦، ضرائر ابن عصفور ٢٨، ٢٩ ·

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١/٤٨٠ ·

(٣) انظر الهمع ١/١٧٦ ·

٦- يحذف من العلم المفرد والنكرة المقصودة في النداء ٠

٧- يحذف في باب النسبة بالياء ٠

٨- يحذف في التركيب المزجي نحو «أحد عشر» و «بيت بيت»٠

٩- يحذف في اسم لا النافية ٠

١٠- يحذف عند الاتصال بالضمير نحو«الضاربك» على القول بأنه غير مضاف(١)٠

## ٥ - حذف الحرف في الفعل المعتل الآخر المجزوم :

في حديث النحاة عن الإعراب ذكروا أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليه(٢)٠

وعندما ذكروا علامات الإعراب كان للرفع : الضمة ، والواو ، والألف ، والنصب : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وللجر الياء والكسرة ، وللجزم السكون وحذف الحرف ٠

ومن هذه العلامات ماهو أصل ، ومنها ماليس بأصل ٠

ومما جاء على غير الأصل باب الجزم ، حيث إن الأصل في الجزم أن يكون بحذف الحركة ، ورفض هذا في المعتل الآخر ، فجزم بحذف الحرف ، وقد يعاد للأصل في الضرورة ٠

قال سيبويه «وكما أنشدنا بعض من نثق بعربيته :

**ألَمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمِي * بما لاقتْ لبونَ بني زيادِ**

فجعله حين اضطر مجزوماً على الأصل»(٣) أي بالحركة ٠

وقال السيرافي «أي جارياً في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف»(٤)٠

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٦٤٣، ٦٤٤ ٠

(٢) شرح المفصل ١/٥١ ٠

(٣) الكتاب ٣ /٣١٥ ، ٣١٦ ٠

(٤) نفسه هـ ٣١٦ ، وانظر المنصف ٢/٨١ ، الخزانة ٣/٥٣٥ ٠

فالذي عد من الضرورات عند سيبويه إنما هو رد الشيء إلى أصله ، حيث جزم المضارع المعتل الآخر بحذف الحركة ، وإبقاء حرف العلة ساكناً على الأصل ، وفيه إجراء للمعتل مجرى الصحيح ومنه قول الشاعر :

**هجوتَ زبانَ ثم جئتَ معتذراً * من سبِّ زبان لم تهجو ولم تَدَع**

فقال «لم تهجو» والوجه «لم تهج» ولكن أثبت على أصل ماذكرنا(١) .

ولعل السبب في رفض الأصل مع المعتل الآخر وجزمه بحذف الحرف ، هو :

أن الأفعال المعتلة على أنواع :

١- المعتل بالياء ، نحو يرمي

٢- المعتل بالواو ، نحو يدعو

٣- المعتل بالألف ، نحو يسعى

فكانت تظهر على الأول والثاني منهما الفتحة ، وتقدر الضمة ، وتقدر الحركات الثلاث على المعتل بالألف ، فالفرق بين النصب والرفع في معتل الياء ، ومعتل الواو واضح ، إذ يثبت حرف العلة فتظهر الفتحة فلا لبس ، ويثبت الحرف ولاتظهر الحركة فيلتبس الرفع بالجزم ، لأن السكون خفي ، فلما كان فيه خفاء وعدم ظهور ، وغرض الإعراب إنما هو إيضاح المعاني ، تدافعا ، فاختاروا للجزم حذف الحركة لتكون علامة فارقة بين الرفع والجزم ، فأصبحت العلاقات بينهما على النحو الآتي :-

| | |
|---|---|
| بقاء الحرف وظهور الحركة | نصب |
| بقاء الحرف وخفاء الحركة | رفع |
| حذف الحرف | جزم |

وحمل معتل الألف عليهما .

---

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة ١٥٩ .

## ٦- حذف الحرف المصدري :

الجر في العربية خصيصة من خصائص الأسماء ، ووقعت الجمل في بعض استعمالات العربية موقع الاسم المجرور ، وذلك في باب الإضافة إلى الأفعال ، فأشكل عليهم ذلك مما اضطرهم إلى تقدير حرف مصدري محذوف وهو إما (ما) وإما (أنْ) حتى يكون الفعل في تقدير الاسم(١) .

## ٧- حذف حرف من بنية الكلمة :

الأصل في أسماء العربية أن أقل مايكون عليه الاسم ثلاثة أحرف ، وهذا أصل وضعي لاأصل استعمالي ، حيث جاءت بعض أسماء العربية في الاستعمال على حرفين ، وتلزم في بعض أحوالها النقص ، ويرفض فيها الأصل ، وذلك ، نحو : يد، دم ، أخ ، حم ، هن ، أب ، فو ، ذو عند إفرادها .

قال ابن يعيش «واعلم أن الأسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها ، لأنك إذا قلت أخ فأصله أخو ، وأب أصله أبو ، وحم فأصله حمو ، وهن فأصله هنو ، والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية والجمع : أخوان ، وأبوان ، وحموان ، وهنوان ، وقالوا في الجمع هنوات ، قال الشاعر :

**أرى ابنَ نزارٍ قَدْ جفانِي وملنِي * على هنواتٍ شأنُها متتابعُ**»(٢)

فهذه الكلمات وضعت ثلاثية، ولكن الاستعمال حين الإفراد رفض التمام فيها .

والحذف هنا اعتباطي ، والحذف الاعتباطي لايكون إلا فيما يكثر دورانه ، فلما كثر استعمالها تخففوا منها بحذف لاماتها .

---

(١) انظر البسيط ١٦٥/١ ، الهمع ٢١/١ ، الأشباه ٨٥/١ .
(٢) شرح المفصل ٥٢/١ ، وانظر الهمع ١١/١ .

المبحث الخامس

# رفض الأصل في تأثر المعمول بالعامل

سبق أن أشرت إلى أن الأصل في الأسماء أن تكون معمولة غير عاملة ، وقد رفضت العربية في بعض أسمائها هذا الأصل ، فجاءت في الاستعمالات غير متأثرة بالعوامل ، وهذه الأسماء هي :

١- أسماء الأفعال ٠

٢- أسماء الأصوات ٠

٣- ضمير الفصل «وفيه خلاف» ٠

٤- مالزم من الأسماء حالة واحدة ٠

## ١- أسماء الأفعال :

قسم النحويون الكلمة العربية إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، وبني على هذا التقسيم فروق شكلية ، وفروق معنوية ، وفروق وظيفية ٠

ويلحظ على أسماء العربية أنه أدرج تحتها مجموعة من الأسماء التي تجمع بين خصائص الأسماء، وخصائص الأفعال، كما في المشتقات ، ومجموعة أخرى تقترب في وظيفتها من الأفعال ، وتبعد عن خصائص الأسماء ، كما في أسماء الأفعال٠

فاسم الفعل يقوم مقام الفعل في الدلالة على معناه ، ولايتأثر بالعوامل ، ولايقبل علامات الأفعال(١)٠

واسم الفعل أقوى شبهاً للفعل من المشتقات حيث يكون «عاملاً لامعمولاً»٠

وأسماء الأفعال تفسر بالأفعال التي من معناها ، والفرق بينهما على ماذهب النحاة أن أسماء الأفعال تفيد المبالغة(٢)٠

واسم الفعل ثلاثة أقسام :

١- اسم فعل دال على الأمر ، وهو الغالب : مثل صه ، ومه ٠

٢- اسم فعل دال على الماضي ، مثل : شتان ، وهيهات (٣)

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/١٩٦ ، شرح الأشموني ٣/١٩٧ ٠

(٢) انظر شرح التصريح ٢/١٩٧ ٠

(٣) انظر شرح الأشموني ٣/١٩٨ ، ١٩٩ ٠

٣- اسم فعل دال على المضارع ، مثل وي ، وأف ٠

هل للعامل أثر على أسماء الأفعال ؟

اختلف النحاة في هذا فكانوا على مذاهب :

١- ذهب الأخفش إلى أنها لامحل لها من الإعراب ، ونسب إلى الجمهور ٠

٢- ذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ٠

٣- ذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء(١)٠

والغالب هو المذهب الأول ، حيث تلزم أسماء الأفعال طريقة واحدة من طرائق الحروف ، فنابت عن الفعل ولم تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها(٢)٠

ولعل قول المازني بأنها في موضع نصب بمضمر يتنافى مع قصد الاختصار الموجود في أسماء الأفعال ٠

## ٢- أسماء الأصوات :

أسماء الأصوات نوعان :-

١- ماخوطب به مالايعقل مما يشبه اسم الفعل ، نحو «جيء جيء» و «حاحا» و «عاعا» ٠

٢- ماحكي به صوت ، نحو «غاق» و «طق» و «قب» ٠

وكلاهما مبني لشبهه بالحروف المهملة ، فهي لاعاملة ، ولامعمولة ٠

وتفترق أسماء الأصوات عن أسماء الأفعال بما يلي :

١- أسماء الأفعال عاملة لامعمولة ، وأسماء الأصوات لاعاملة ولامعمولة ٠

٢- اسماء الأفعال من قبيل المركبات لوجود الضمير فيها ، أسماء الأصوات من قبيل المفردات لأنها لاضمير فيها ٠

فإن وقعت أسماء الأصوات موقع المتمكن أعربت ، كما في قول الشاعر :

---

(١) انظر شرح الأشموني ١٩٨/٢ ٠

(٢) انظر أوضح المسالك ٣٢/١ ٠

إذْ لمتي مثلُ جناحِ غاقِ

وقول ذي الرُّمة :

تداعينَ باسمِ الشيبِ في مُتثلِّمِ * جوانبُه من بَصْرةٍ وسلامِ

وقوله أيضاً :

لَايُنْعَشُ الطرفَ إلا مايخوّنه * داعٍ ينْاديهِ باسمِ الماءِ مبغوم(١)

فالعرب رفضت الإعراب في هذين النوعين من الأسماء ، إلا إذا نزلت اسم الصوت منزلة المتمكن ، وتكون بذلك قد رفضت أصلاً من أصولها ، وهو الأصل القائل بأن الأسماء تكون معمولة لاعاملة · فهنا لم تتسلط العوامل على هذه الأسماء ·

### ٣- ضمير الفصل :

ضمير الفصل هو الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين الخبر والنعت ، والكوفيون يسمونه «عماداً» وذلك لاعتماد الفائدة عليه ،إذ يكشف به عن أن الثاني خبر لاتابع(٢)·

قال الفراء في قول الشاعر :

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ * فَهَلْ هو مرفوعٌ بمَاً هاهنا راسْ

«فجعل مع «هل العماد» وهي لاترفع ولاتنصب»(٣)·

ولم يقع الخلاف بين المدرستين في التسمية فحسب ، بل تبعه اختلاف في الإعراب ·

فالبصريون يرون أن الضمير ليس له محل من الإعراب ، ويرى الكوفيين أن له محلاً من الإعراب ·

---

(١) انظر شرح الأشموني ٣/٢٠٩ ، ٢١٠ ، أوضح المسالك ٤/٩٠-٩٤ ·
(٢) انظر همع الهوامع ٢/٦٨ ·
(٣) معاني القرآن ١/٥٢ ·

واحتج البصريون بأنه لاموضع له من الإعراب، لأنه يفصل بين النعت والخبر، كما تدخل الكاف للخطاب في «ذلك ، وتلك» ٠

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أنه توكيد لما قبله ، فيكون حكمه حكم ماقبله ، لأنه تنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، فالعماد تابع في الإعراب(١)٠

وهذا الضمير وسيلة من وسائل الربط في العربية ، ويبدو أنها من الوسائل القديمة في اللغة ٠

قال برجشتراسر «ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره : إدخال ضمير بينهما ٠ وهذه الوسيلة في الربط بينهما قديمة جداً ، شائعة في اللغات السامية»(٢)٠

ونجد كلمة «عماداً» عند الفراء تطلق كثيراً على الضمير الذي يفصل بين المبتدأ والخبر ، وبين الخبر والنعت ٠

قال في قوله تعالى ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُو الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾(٣) «في «الحق» الرفع والنصب ، إن جعلت هو اسماً رفعت الحق «بهو» ، وإن جعلتها «عماداً» بمنزلة الصلة نصبت الحق»(٤)٠

ولعل الصلة عنده تساوي الزيادة عند غيره من النحاة ٠

كما يطلق الفراء «العماد» على ضمير الشأن أيضاً(٥)٠

ويبدو أن بعض الدارسين لم يتحروا الدقة حول هذه القضية عند الفراء، مما جعل الدكتورإبراهيم رفيدة يتوجه إليهم باللوم لعدم دقتهم فيما نقلوا عن الفراء(٦)٠

ويبدو أن الكوفيين كانوا أقرب إلى المعنى عندما سموه عماداً ، وجعلوه توكيداً ٠

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٧٠٦ ، ٧٠٧ ٠
(٢) التطور النحوي ١٣٦ ٠
(٣) الأنفال ٣٢ ٠
(٤) معاني القرآن ١/٤٠٩ ٠
(٥) انظر معاني القرآن ١/٣٦١ ، ٢/٢١٢ ٠
(٦) النحو وكتب التفسير ١/١٦٤ ، ١٦٥ ٠

ويعد الأصل مرفوضاً عند البصريين إذ الضمير نوع من أنواع الأسماء ، والأصل في الأسماء أن تكون معمولة ، وضمير الفصل لامحل له من الإعراب عندهم·

وقد أشار أبو علي إلى خروجه عن القياس فقال :

«والقياس لايوجب أن تدخل (هو) وأخواتها ، لأنه يصير اسماً ملغي ، والأسماء لاتلغى، فلما لم يجىء إلا في المعرفة لم يجز أن يقاس عليه في النكرة»(١)·

## ٤- مالزم من الأسماء حالة واحدة :

الظروف من قبيل الأسماء ، والأصل في الأسماء أن تكون معمولة ، فتؤثر فيها العوامل ، ويبتدأ بها ، ويخبر عنها ، فمتى شذ عن هذا شيء فإن الأصل يكون قد رفض فيه ·

قال أبوعلي الشلوبين «إن الأصل في الظروف التصرف ، وأصل الأسماء أن لاتقتصر على باب دون باب ، فمتى وجد الاسم لايستعمل إلا في باب واحد علمت أنه قد خرج عن أصله ، وهذا لايوجد إلا في الظروف ، والمصادر ، وفي باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير»(٢)·

وقد خرج عن الأصل من التصرف إلى لزوم حالة واحدة ·

### ١- بعض الظروف :

تلزم بعض الظروف حالة واحدة ؛ وذلك لخروجها عن التمكن ، بتضمنها ماليس لها في الأصل ، ومن هذه الظروف : «سحير» و «سحر» إذا أريد بهما سحر يومك ، والسبب في عدم تصرفه تعرفه من غير جهة التعرف المعهود فخرج عن نظائره·

ومنها «ضحى» و «ضحوة» و«عشاء» و«عشية» و«مساء» و«بكر» إذا أردت ذلك من يومك لم تكن إلا ظروفاً ، وذلك لأنه يفهم بها مايفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه ·

---

(١) المسائل المنثورة ١١٥ ·

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٩٤ ·

ومنها «ذات مرة» وذلك لأنها استعملت في ظروف الزمان ، وليست من أسماء الدهر ، ولاأسماء ساعاته ، وإنما هي في الأصل مصدر ، فضعفت ولم تتمكن في الزمان تمكن أسمائه ٠

ومنها «ذات يوم» و «ذات ليلة» وذلك لأن «ذات يوم» و«ذات ليلة» ليست من أسماء الزمان فجرت مجرى ذات مرة ٠

ومنها«بعيدات بين» ومنعهما التصرف أنهما ليسا اسمين لشيء من الأوقات، واستعملا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء الزمان ٠

ومن الظروف الغير متمكنة صفات الأحيان ، نحو «طويل ، وقليل ، وحديث» فالمختار فيه النصب على الظرفية ، وذلك أن المنعوت لم يأت فضعف ٠ كما أنك إذا قلت «سير عليه طويلاً» فإن الطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره ، فإذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فهو بمنزلة ذات مرة، وبعيدات بين(١)٠

ومنها أيضاً «ذات الزمين» ، و«ذات العويم» و«ذا صباح» و«ذا مساء»٠

فهذه الظروف تلزم الظرفية ٠ وخثعم يصرفونها ، قال الشاعر :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحِ(٢)

فاللغة اشتملت على ظروف متصرفة ، وهذا هو الأصل ، كما اشتملت على ظروف جامدة وهذه رفضت فيها العرب الأصل ٠

## ٢- بعض المصادر :

من المصادر ماهو متصرف ، ومنها مالزم باباً واحداً ، نحو : ويح ، وويس ، وويب ، وويل ، فإنها تلزم صورة واحدة في الاستعمال ٠

ومنها : حنانيك ، ولبيك ، وسعديك ، ودواليك ، وهذا ذيك ، وسبحان الله، ومعاذ الله ، وعمرك الله ، وقعدك الله فما كان مثنى منها إنما لزم طريقة واحدة لينبئ عن معنى التكثير الذى تدل عليه التثنية ٠

---

(١) انظر شرح المفصل ٢/٤١ - ٤٣ ، شرح الكافية ١/١٨٧ ومايليها ٠

(٢) انظر شرح الكافية ١/١٨٧ ، الهمع ١/٢٠٤ ٠

وسبحان الله لزم النصب لأن هذه طريقة اتبعتها العرب في كلامها ، إذ الصنعة لاتمنع أن يكون مرفوعاً أو مجروراً ·

وأما عمرك الله وقعدك الله فللزومهما طريقة واحدة في الاستعمال فلم يأتيا إلا في القسم(١)·

### ٣- بعض أسماء لزمت النداء :

خرج عن الأصل السابق بعض الأسماء ، حيث لزمت النداء ، فلاتستعمل في الكلام إلا مناداة ، فهي لازمة لايتصرف فيها ، فلاتقع مبتدأ ، ولاخبراً ، ولافاعلاً، ولامفعولاً ، ولا مجروراً ، ولامعمولاً لناسخ ···الخ ، وهذا على نوعين :

١- مسموع ، ومنه : يافل ، ويافلة ·

وقد ذهب الكوفيون ، وابن عصفور ، والشلوبين ، وابن العلج ، وابن مالك إلى أن أصلهما : فلان وفلانة ، فهما كنايتان عن الأعلام الشخصية ·

وعلة حذف الألف والنون منهما الترخيم عند الكوفيين ، والتخفيف عند غيرهم·

ورد ابن مالك مذهب الكوفيين بأنهما لو كانا للترخيم لقيل : يافلا في المذكر، ويافلان في المؤنث بحذف التاء فقط ، لأن هذا هو سبيل المرخم الرباعي لايحذف منه إلا الآخر ·

وجوز ابن مالك خروج «فل» عن النداء للضرورة ، ومنه قول أبي النجم :

**تَضِلُ مِنْهُ إِبِلي بالهوجلِ * في لُجةٍ أَمْسِكْ فلاناً عن فُلِ(٢)**

ويرى سيبويه أنهما مختصان بالنداء فلايخرجان عنه قط ، وأما ماجاء في بيت أبي النجم السابق فأصله عن فلان حذفت ألفه ونونه للضرورة(٣)·

وصويه الأشموني ، وشبهه بقول لبيد :

---

(١) انظر شرح المفصل ١/١١٨-١٢١ ، البسيط ١/١٦٤، ١٦٥ ·
(٢) الكتاب ٢/٢٤٨ ، ٣/٤٥٢ ، شرح التسهيل ٣/٤١٩ ، شرح التصريح ٢/١٧٠ ·
(٣) الكتاب ٢/٢٤٨ ·

## درس لنا بمتالع فأبان(١)

حيث حذف حرفين للضرورة ·

ومنه أيضاً «يالؤمان» و«ياملأم» ومنه «مفعلان» مدحاً أو ذماً، فهو سماع عند الأكثرين ، وسمع منه «مكرمان» و«مطيبان» و«ملأمان» و«مخبثان» و«ملكعان»·

وبعض المغاربة على أنه قياس ، ويقال في المؤنث بالتاء ·

حكى ابن سيدة : رجل مكرمان ، وامرأة ملأمانة ·

وحكى أبوحاتم : هذا زيد ملأمان : فاستعمله في غير النداء ، وعليه أجاز بعضهم استعماله في غير النداء بقلة ·

وأوله أبوحيان على غير ذلك فقال : «الذي أذهب إليه في تخريجه أنه على إضمار القول وحرف النداء ، والتقدير : رجل مقول فيه ، أو مدعو - يامكرمان ، وحذف القول كثير ، وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول(٢)·

ومنه أيضاً ماجاء على وزن (فُعَل) المعدول في سب المذكر ، حيث ذكر ابن مالك أنه سماع ، وسمع منه «لُكَع» و«فُسَق» و«خُبَث» و«غُدَر» وقد ورد «لُكَع» في غير النداء ، ومنه الحديث «لاتقوم الساعةُ حتى يكونَ أسعد الناس بالدنيا لُكع بن لكع»·

ومنه الحديث أنه عليه السلام جاء يطلب الحسن بن علي قال : أثمَ لكع؟»(٣)·

وقيل هو في الحديثين وصف غير منصرف وغير معدول كـ«حُطم» فلايختص بالنداء ، ومؤنثه لكعة ، والمختص بالنداء معدول ممنوع من الصرف مؤنثه لكاع(٤)·

---

(١) شرح الأشموني ١٦٣/٢ ·
(٢) همع الهوامع ١٧٨/١ ·
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٨/٤ ·
(٤) انظر همع الهوامع ١٧٨/١ ·

ومنه أيضاً «ياهن» و«ياهنة» وتجمع وتثنى(١) ·

ومنها «اللهم» وشذ استعمالها في غير النداء ، نحو قول الأعشى :

كخلفةِ من أبي رباحٍ * يسمعها اللهم الكُبار(٢)

**٢- مقيس :**

وهو ماجاء على (فعال) معدول عن سب الأنثى ، نحو : ياخباث ، ويافساق، قال الحطيئة :

أطوّفُ ماأطوّفُ ثم آوي * إلى بيتِ قعيدتُه لكاعِ(٣)

وظاهر البيت أن «لكاع» خرجت عن النداء ، وقيل فيه :

١- ضرورة ·

٢- أن فيه قول وحرف نداء محذوفين ·

وخالف المبرد فذهب إلى أن هذا كله سماع ·

وقيل إنه خالف في فعال في الأمر لافي النداء(٤) ·

فالأسماء السابقة كان الأصل فيها أن تقع المواقع الإعرابية المختلفة ، وتؤثر فيها العوامل المؤثرة في الأسماء ، فعلية وحرفية ، ولكن العرب رفضت فيها هذا الأصل وقصرتها على وجه واحد من الاستعمال ·

---

(١) انظر شرح الأشموني ١٦٤/٢ ·

(٢) انظر الهمع ١٧٨/١ ·

(٣) ديوان الحطيئة ٢٨٠ ، شرح الأشموني ١٦٢/٢ · ·

(٤) انظر المقتضب ٢٣٨/٤ ، الكامل ١٥٢/١، ١٥٣، ٢٢٠/٢ ، الهمع ١٧٨/١، شرح التصريح ١٨٠/٢ ·

المبحث السادس

# رفض الأصل في الضمائم

## رفض ضميمة المفرد واستبدالها بضميمة الجملة :

### ١- مع الخبر :

وضع النحاة أصلاً في باب الخبر ينص على أن أصل الخبر أن يكون مفرداً(١) ثم جاء الاستعمال ناقضاً هذا الأصل ، إذ تعين كون الخبر جملة في المواضع الآتية :

### ١- مع أسماء الشرط الواقعة مبتدأ :

فإن الخبر في هذا الموطن من مواطن الكلام يتعين فيه أن يكون جملة ، أو تركيباً مكوناً من أكثر من جملة ، على الخلاف فيهما ، حيث ذهب سيبويه وبعض النحويين إلى أن جملة الشرط هي الخبر ، وذهب آخرون إلى أن جملة الجواب هي الخبر ، ويضعف قولهم أن جملة الجواب إما أن تقترن بالفاء فتكون في محل جزم ، وجملة الخبر في محل رفع ، وإما أن تخلو من الفاء فلايكون لها محل من الإعراب ، وجملة الخبر من الجمل التي لها محل ، ففي كليهما جمع بين متناقضين(٢) .

وتابع ابن هشام سيبويه فيما ذهب إليه(٣)، ولعله شبه أسماء الشرط بأسماء الاستفهام حيث تعرب الجمل بعدها أخباراً ..

وقيل إن المبتدأ من أسماء الشرط لاخبر له ، وأن جملتا الشرط والجواب سدتا مسد الخبر ، وأغنتا عنه .

ولعل الخبر تركيب مكون من جملتي الشرط والجزاء ، فيكون الأصل في الخبر- وهو الإفراد - قد رفض في هذا الموضع .

### ٢- مع ضمير الشأن :

يتعين في ضمير الشأن أن يكون الخبر جملة اسمية ، أو فعلية ، وقد مثل له سيبويه بـ«إنه من يأتنا نأته» و«إنه أمةُ الله ذاهبةٌ»(٤) .

---

(١) انظر البسيط ٥٥٣/١، الهمع ٩٨/١ .
(٢) انظر حاشية الدسوقي ١٢٠/٢ ، الهمع ٦٤/٢ ، مغني اللبيب ٤٦٦/٢، ٤٦٧ .
(٣) انظر مغني اللبيب ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧ ، شرح المفصل ٤٢/٧، أمالي السهيلي ٨٨، ٨٩ .
(٤) انظر الكتاب ٦٩/١ .

وعند تتبع المواضع التي ذكر فيها سيبويه ضمير الشأن لم يكن خبره إلا جملة(١)·

وجعل ابن يعيش ضمير الشأن مرحلة لاحقة لمجيء الجملة ، فقال : «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له»(٢)·

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها ، وظن وأخواتها(٣)·

وخالف الفراء في مجيء خبر ضمير الشأن جملة ، فأجاز تفسيره بمفرد مؤول بالجملة ، فأجاز كان قائماً زيد ، وكان قائماً الزيدان ، والزيدون ، يجعل «قائماً» المفرد خبراً للضمير(٤)·

فالأصل في الخبر مرفوض عند جمهور البصريين ، وجائز عند الفراء ، والخبر «قائماً» من المفردات التي تتنازعها الاسمية والفعلية ، فهو اسم من ناحية اللفظ ، متضمن لمعنى الفعل ، فهو ليس مفرداً خالصاً للإفراد ·

ولعل التزام كون خبره جملة أقرب إلى المعنى المراد ، حيث إن الجملة هي أول التركيب ثم يطرأ معنى جديد ، وهو إرادة التفخيم والتعظيم فيقدمون الضمير·

### ٣- مع «كأين» الخبرية :

كأي اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة ، ويراد بها التكثير ، ومميزها مجرور بـ«من» غالباً ، وتتفق مع «كم» في أمور وتخالفها في غيرها · و«كأي» متى وقعت مبتدأ فإن الخبر لايكون إلا جملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع · وذكر أبو حيان أنه استقرأ كلام العرب فلم يجدها إلا كذلك(٥)·

---

(١) انظر الكتاب ١/٦٩-٧١، ٢/١٣٤، ١٧٥، ١٧٦، ٣/٧٢، ٧٣، ١٦٥ ·
(٢) شرح المفصل ٣/١١٤ ·
(٣) نفسه ٣/١١٤ ·
(٤) انظر شرح الكافية ٢/٢٨ ، شرح المفصل ٣/١١٤ ·
(٥) انظر مغني اللبيب ١/١٨٦، ١٨٧ ، همع الهوامع ٢/٧٦ ·

قال الصبان «ويرد عليه وكائن لنا فضلاً فإن الخبر جار ومجرور ، وقوله تعالى ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾(١) جعل الخبر الجملة الاسمية ، أعني : الله يرزقها»(٢) ٠

## ٤- مع المخصوص بالمدح والذم إذا تقدم :

نعم وبئس فعلان أو اسمان على الخلاف فيهما موضوعان لإنشاء المدح والذم ، والمخصوص فيهما يتقدم ويتأخر ، فإن تقدم المخصوص ، نحو :

زيد نعم الرجل

فإن الخبر يلزم كونه جملة فعلية ، على القول بفعليتهما(٣) ٠

## ٥- مع «ما» التعجبية :

جاء خبر «ما» التعجبية جملة فعلية ، فلم يأت مفرداً ألبتة ، وذلك لأن التعجب لما انتقل من الخبر إلى الإنشاء لزم صورة واحدة يمتنع فيها التقديم والتأخير ، ويمتنع فيها تغيير صورة «أفعل»(٤) ٠

فالخبر في باب التعجب لزم صيغة «أفعل» ولم يفارقها ولو على وجه الشذوذ أو الندرة ٠

وصيغة «أفعل» في التعجب مختلف فيها بين الاسمية والفعلية ٠ حيث ذهب البصريون والكسائي إلى أنها فعل ، وذهب الكوفيون غير الكسائي إلى أنها اسم ، ولكل أدلته واعتراضاته ٠

وفي «ما» التعجبية المذاهب الآتية :

١- أنها نكرة تامة بمعنى «شيء» وبه قال سيبويه ، وجمهور البصريين والأخفش في أحد قوليه ٠

---

(١) العنكبوت ، ٦٠ ٠
(٢) حاشية الصبان ٤/٨٥ ٠
(٣) انظر شرح التصريح ٢/٩٧ ، شرح الكافية ٢/٣١٥ ، حاشية الصبان ٣/٣٧، ٣٨ ٠
(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١١، شرح الكافية ٢/٣١٠، الأشباه ١/٧٦، ٢/١٩٣، ٢٠٥، الإتقان ٢/٩٩، ١٠٣، الخصائص ٣/٣٦٩، اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٤، حاشية يس ٢/١٩٧ ٠

٢- أنها نكرة موصوفة بأفعل، وبه قال بعض الكوفيين ، والأخفش في قوله آخر له.

٣- أنها نكرة موصولة بمعنى الذي ، ومابعدها صلة .

٤- أنها استفهامية ، وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسب للكوفيين(١).

وعلى هذا الوجه تكون جملة «أحسن زيداً» في محل رفع خبر «ما» ويحكم على الأصل بالرفض ، للزوم الجملة فيه .

قال سيبويه «وتقول لو أن زيداً جاء لكان كذا وكذا ، فمعناه لو مجئ زيد، وتقول في التعجب ماأحسن زيداً ، ولايكون الاسم في موضعه ، فتقول : مامحسن زيد»(٢).

وقال ابن جني «ومثل استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ، نحو قولهم : ماأحسن زيداً ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة»(٣).

فالجملة لزمت في خبر «ما» لزوماً لاتحول عنه ولاتزول ، في جميع لغات العرب وأساليبها . ولذا حكم على الأصل فيها بالرفض .

## ٦- مع بعض الألفاظ الملازمة للابتداء :

وردت في العربية بعض ألفاظ ملازمة للابتداء ، وخبرها يلزم الظرفية ، نحو : طوبى للمؤمنين ، لله در فلان ، «ويلٌ» «ويحٌ» «سلام»(٤).

فتكون العرب قد رفضت الأصل وطرحته من الاستعمال ، ولجأت إلى البديل وهو الجملة أو شبه الجملة وأجرت الكلام عليه .

---

(١) انظر الكتاب ١/٧٢، المساعد ٢/١٤٨، ١٤٩، المقتضب ٤/١٧٣، الأصول ١/٩٩، اللمع ١٩٧، الإنصاف ١/١٣٦-١٤٨، التبصرة والتذكرة ١/٢٦٥، معاني الحروف ٨٧، معاني القرآن ١/١٠٣، الجنى الداني ٣٣٧، أسرار العربية ١١٣-١١٩، شواهد العيني ٣/١٤٤، الأمالي الشجرية ٢/١٢٩، ومايليها .

(٢) الكتاب ٣/١١ ، ١٢ .

(٣) الخصائص ١/٣٩١ .

(٤) انظر النحو الوافي ١/٤٧٤ .

## ٢ - خبر أفعال المقاربة :

لجأت العربية في بعض أساليبها إلى أن يلزم الخبر طريقة واحدة في الاستعمال، كما في افعال المقاربة ، حيث التزمت العربية كون الخبر جملة فعلية ٠

فعند مايقال «كاد الليل آتياً» يكون هذا هو الأصل ، ولكن العرب رفضته واستبدلته بـ«كاد الليل يأتي» ، وقد يضطر الشاعر فيعود إلى الأصل ، ومن ذلك قوله :

**فأبتُ إلى فهمٍ وماكدتُ آيباً * وكم مثلُها فارقتُها وهي تصفرُ**

قال ابن جني «استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم أصله كدت قائماً ، ولذلك ارتفع المضارع ، أي لوقوعه موقع الاسم ، فأخرجه على أصله المرفوض كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع»(١)٠

ومن استعمال خبر عسى على الأصل قول الشاعر :

**أكثرتَ في العذلِ ملحاً دائماً * لاتُكثرن إني عسيتُ صائما(٢)**

وعلل السيرافي للزوم الفعل في خبر هذا الباب بقوله :

«وإنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ، أو مداناته ، وقرب الالتباس به ومواقعته فإذا قلت كدت أفعل كذا فلست بمخبر أنك فعلته ، ولا أنك عريت من عرى من لم يرمه ، ولكنك رمته وتعاطيت أسبابه لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته ، فإذا قلت : كدت أفعله فكأن أفعله حد انتهيت إليه ولم تدخل فيه ، فكأنك قلت : كنت مقارباً لفعله وعلى حد فعله ٠ ولفظ كدت أفعل أدل على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ»(٣)٠

وجاء على الأصل قول العرب «عسى الغويرُ أبؤسا»(٤)٠

---

(١) خزانة الأدب ٣٧٤/٨ ، وانظر الخصائص ٣٩١/١، شرح ديوان الحماسة ٤١/١ ٠
(٢) المراجع السابقة ٠
(٣) الكتاب ١١/٣ هـ وانظر ١٥٨/٣ ٠
(٤) مجمع الأمثال ١٧/٢ ، وفيه شذوذ آخر وهو جمع المصدر «بؤس» على «أبؤس»٠

وتلمس النجاة لهم مخرجاً أمام هذا الاستعمال ، فذهب المبرد ووافقه ابن هشام إلى أن التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، وعسى أن أكون صائماً.

وذكر الأزهري أنه مذهب الكوفيين .

ولعل عدم تقدير «كان» فيه أولى إذ ليس من مواضع حذفها .

ومنع سيبويه وقوع الأسماء موقع الأفعال مع كاد وأخواتها ، وروى البيت «وماكنت آيبا» فيخرج البيت عما نحن بصدده .

وذهب قوم إلى أن عسى في قوله «إني عسيت صائماً» فعل تام خبري لاناقص إنشائي .

وقيل إن الأخبار جاءت هنا على الأصل .

وقيل إن الخبر مفعول مطلق على تقدير : يبأس أبؤسا .

وقيل إنه مفعول به على تقدير يأتي أبؤسا(١).

ولعل الأولى احتمال مافيه من الشذوذ في الاستعمال ، وعدم الميل للتأويل والتخريج ، الذي حاول فيه النحاة إخضاع الاستعمال للقاعدة ، تحرجاً من القول بأن الاستعمالات العربية الفصيحة جاءت مخالفة للقواعد والأصول النحوية .

ولعل النحاة كانوا يقصدون بقولهم «الأصل في الخبر أن يكون مفرداً» أن اللغة في بدائيتها لم تكن تستعمل التراكيب ، إذ كانت بسيطة ، تعبر بالمفردات ، ثم بعد ذلك تطورت فأنشأت التراكيب .

### ٣- في باب الإضافة :

من مسلمات النحو العربي أن الجر من خصائص الأسماء ، ولما كان الحكم الإعرابي للمضاف إليه هو الجر استحق أن يكون اسماً ، ولكن الاستعمالات جاءت وقد أضيف فيها الاسم إلى الجملة ، فعلية ، واسمية .

---

(١) انظر الكتاب ١/٥١،٣/١١، ١٢، ٩٩، ١٥٨-١٦٠ ، المغني ١/١٥٢، الهمع ١/١٣٠، ١٣١، الجنى ٤٦٣، الخزانة ٨/٣٧٤، الخصائص ١/٣٩١، لسان العرب ٤/٧٨٧، الخاطريات ١٨٨، ١٨٩، أوضح المسالك ١/٣٠٢، حاشية يس ١/٢٢، التوطئة ٢٧٠، الإنصاف ٢/٥٥٤، الانتصاف ١/٥٥٤، ٥٥٥ ، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٩ .

قال سيبويه «جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى (إذ) فأضيف إلى مايضاف إليه (إذ) وإذا كان لما يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى (إذا) و(إذا) هذه لاتضاف إلا إلى الأفعال»(١)·

قسم سيبويه ظرف الزمان إلى :

١- مايضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية ·

٢- مايضاف إلى الجمل الفعلية ·

وإضافة ظرف الزمان إلى الأفعال لأن الأفعال تدل على زمن ، فيكون في ذلك تناسب بين المضاف والمضاف إليه في الدلالة على الزمن ·

ولعل الرفض هنا رفض ظاهري فقط · أما من حيث المعنى فإن الإضافة فيه إلى المصدر ، قال السيوطي :

«أضاف العرب أسماء الزمان إلى الفعل تنزيلاً له منزلة المصدر ، واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لاقتران الزمان بالحدث»(٢)·

فالفعل هنا تنزل منزلة المصدر ·

وقال سيبويه «··· يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقول ذاك · وقال الله عز وجل ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ﴾(٣) و ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٤) وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل ، وإنما أصله للفعل وتصريفه»(٥)·

---

(١) الكتاب ٣/١١٩ ·

(٢) الأشباه والنظائر ١/٨٥ وانظر آمالي ابن الشجري ٢/١٣٢، الأشباه ١/١٨٨ ·

(٣) المرسلات ٣٥ ·

(٤) المائدة ، ١١٩ ·

(٥) الكتاب ٣/١١٧ ·

فسيبويه يقيس الجملة في هذا الباب بالصفة ، والأصل الوصف بالمفرد ، لولا أن العرب توسعت في الاستعمال فعدلت عن هذا الأصل ٠

فالأفعال هنا في قوة الأسماء ، فالاسم وإن لم يكن ملفوظاً فهو ملحوظ ٠

وقال ابن مالك «تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحددة إلى الجمل»(١)٠

وقال ابن أبي الربيع «٠٠٠ أن الإضافة في مثل : جئتك يوم خرج زيد ، وجئتك حين جاء زيد إنما هي إلى المصدر ، فكان القياس أن يكون بما أو بأن ؛ لأن الفعل لايكون في تأويل المصدر إلا بحرف يقترن به ، نحو قوله تعالى ﴿وَدُّوا مَاعَنِتُّمَ﴾(٢) وكذلك تقول : أعجبني أن قام زيد ، التقدير أعجبني قيام زيد، لكن العرب اتسعت في ظرف الزمان بإضافته إلى الفعل غير مقرون بحرف»(٣)٠

وقال السيوطي «والذي كان يجب قياساً هنا خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : هذا يوم ينفع»(٤)٠

وعلل لامتناعه بأن الإضافة فيه للمصدر لا للفعل(٥)٠

فالرفض هنا ظاهري فقط ، إذ الفعل الملفوظ بمعنى المصدر الملحوظ ، وكذلك الجملة الإسمية تؤول فيه بالاسم ، فالإضافة من حيث المعنى إنما هي للمصدر ٠

إضافة «ذي» إلى «تسلم» ٠

ترفض العرب الأصل في استعمالاتها وتلجأ إلى غيره ، ومن ذلك إضافة «ذي» إلى الفعل ٠

قال سيبويه «كما كان تسلم في قولك بذي تسلم في موضع اسم ، ولكنهم لايستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً»(٦)٠

---

(١) التسهيل ١٥٨، ١٥٩ ٠
(٢) آل عمران ، ١١٨ ٠
(٣) البسيط ١٦٥/١ ٠
(٤) الهمع ٢١/١ ٠
(٥) نفسه ٠
(٦) الكتاب ١٢١/٣ ٠

و«ذو» اسم بمعنى أمر ، أو صفة له محذوفاً ، وإعرابه إعراب الأسماء الستة، وباؤه للمصاحبة ، ومعناه : اذهب مع أمر سلامتك ، أو اذهب مصاحباً السلامة(١) ٠

والأصل في «ذي» الإضافة إلى اسم الجنس ، ولكنها لزمت هنا هذه الصورة ، وحاول النحاة البعد به عن الشذوذ والخروج عن القياس فأولوه على مايلي :

١- صفة لزمن محذوف ٠

٢- ذو بمعنى الذي ، وفيه حذف للضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا غير قياسي ، وفيه أيضاً أن «ذو» تلزم الإعراب وهي غير لازمة له ٠

٣- صفة لأمر محذوف(٢) ٠

فهذا الاستعمال يبقى على ماسمع عن العرب ، والأصل فيه مرفوض ٠

## ٤ - في باب ظن :

يسد عن مفعولي ظن أن المشددة ومعمولاها ، نحو «ظننت أن زيداً قائم» وأن ومعمولاها بتقدير اسم مفرد(٣) ٠

قال الرضي «إذ معنى علمت زيداً قائماً ، علمت قيام زيد ، فإعراب الجزئين إعراب الاسم الواحد أي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة أن الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد»(٤) ٠

وقال ابن أبي الربيع «فإن قلت : فلم لايقال : ظننت قيام زيد؟ قلت لايقال هذا مراعاة لقبح اللفظ ، ودخول (ظننت) على المفرد ، والعرب قد رفضت ذلك٠ وقالوا : ظننت أنّ زيداً قائم ، لأن في اللفظ مسنداً ومسنداً إليه ، وهو مطلوب (ظننت) ، ولايستنكر في هذه الصنعة أن يكون الشيء بمعنى الشيء،

---

(١) انظر شرح الكافية ١٠٤/٢، الهمع ٥١/٢، عدة السالك ٨٣/٣ ٠
(٢) انظر شرح المفصل ١٩/٣ ، شرح الكافية ١٠٤/٢، الأشباه والنظائر ٢٩/٢ ٠
(٣) الهمع ١٥١/١ ٠
(٤) شرح الكافية ٢٧٧/٢ ٠

ثم يرفض الواحد وينطق بالآخر ، ولايستنكر في هذه الصنعة مراعاة قبح اللفظ»(١) ٠

فالأصل في المفعول المفرد ، ولكن العرب رفضته في هذا الموضع واستبدلته بـ«أن» ومعموليها ، وأن ومعمولاها هذه تتأول بالمصدر الصريح ولكنه يرفض ولايأتي إلا المؤول وإن كانا بنفس المعنى ٠

---

(١) البسيط ٢/٨٣٢ ٠

## رفض الضميمة الفعلية واستبدالها بالضميمة الاسمية :

«لولا» إحدى أدوات الشرط ، ويليها الاسم الظاهر أو ضمير الرفع المنفصل ، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين والخلاف في خبره ٠

فالجمهور على أنه محذوف ، واجب الحذف مطلقاً ، وهو عندهم كون مطلق٠

فإن كان الكون مقيداً جعل مبتدأ ، نحو «لولا قيام زيد لأتيتك» ولايجوز «لولا زيد قائم» ومن هنا لحنوا المعري في قوله :

يُذيبُ الرعبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ * فلولا الغمدُ يمسكهُ لسالا(١)

وذهب ابن الطراوة إلى أن جواب «لولا» هو خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» وقال المرادي : وهو ضعيف ، ورد بأنه لارابط بينهما(٢)٠٠

وذكر الرماني وابن الشجري والشلوبين تفصيلاً في المسألة فقالوا :

١- إن كان الكون مطلقاً وجب حذفه ٠

٢- إن كان الكون مقيداً ولا دليل عليه، وجب ذكره ، كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة(لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)(٣)٠

٣- إن كان الكون مقيداً وله دليل يدل عليه ، جاز الإثبات والحذف ، كقولك : لولا أنصار زيد لهلك ، وحمل ابن مالك قول المعري على هذا الوجه(٤)٠

ومن هنا نجد أن الجملة الاسمية وقعت بعد لولا ، والكوفيون على أن الاسم المرفوع بعدها بفعل مقدر ، وقيل مرفوع بـ«لولا» لنيابتها عن الفعل(٥)٠

فالدلالة في لولا دلالة شرطية فيها تعليق ، ومع ذلك فقد جاءت بعدها الجملة الاسمية ، وعلى ماقرر النحاة من اختصاص الجزاء بالأفعال يمكن القول بأن «لولا» رفض فيها الأصل ، حيث غاير الواقع الاستعمالي القواعد النحوية ، فرفضت الضميمة الفعلية واستبدلت بالضميمة الاسمية ٠

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢٧٣/١ ، شواهد التوضيح ٦٧، أوضح المسالك ٢٢١/١، شرح ابن عقيل ٢٥١/١، همع الهوامع ١٠٤/١ ٠

(٢) انظر مغني اللبيب ١٧٤/١ ، الجنى الداني ٦٠١ ٠

(٣) صحيح البخاري طبعة الشعب ١٨٠/٢ ٠

(٤) انظر معاني الحروف ١٢٣ ، مغني اللبيب ٢٧٣/١، رصف المباني ٣٦٢ ٠

(٥) انظر الجنى الداني ٦٠٢ ، رصف المباني ٣٦٢ ٠

## رفض ضميمة الجمع واستبدالها بضميمة المفرد :

رفضت العرب الأصل في باب العدد من ثلثمائة إلى تسعمائة ٠

قال سيبويه «أما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر ، حيث جعلوا مابين به العدد واحداً لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد»(١)٠

فالإضافة إلى الجمع استبدلت بالإضا فة إلى المفرد وذلك تشبيهاً لها بعشرين وأحد عشر لما كانت تمييزاتها مفردة ، ولأن المائة وإن أفردت لفظاً إلا أنها جمع في المعنى فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي ، وجاء في الضرورة قول الفرزدق :

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم(٢)

وهو مراجعة لأصل مرفوض ٠

وقال الرضي «وكان القياس ثلث مئات لأن للمائة جمعين أحدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم أن العدد لايضاف إليه ، فلم يبق إلا مئات يضاف إليها لعوز جمع التكسير كما في (ثلاث عورات)(٣) لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء بعدما تعود المجيء بعد ماهو في صورة المجموع بالواو والنون أعني عشرين إلى تسعين ، فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر وارتفاع اللبس»(٤)٠

وقال أبو علي «أصلها أن تضاف إلى واحد ، وإنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض ٠٠٠ لأن الأصل في مائة درهم مائة من الدراهم فحذفوا من تخفيفاً واكتفوا عن الجمع بالواحد كما قالوا ثلاث مائة والأصل ثلاث مئين»(٥)٠

وقال ابن يعيش «وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث

---

(١) الكتاب ٢٠٩/١ ٠
(٢) انظر الأمالي الشجرية ٢٤/٢ ، حاشية الصبان ٦٦/٤ ، شرح التصريح ٢٧٢/٢ ٠
(٣) النور ، ٥٨ ٠
(٤) شرح الكافية ١٥٣/٢ ٠
(٥) شرح المفصل ١٢٩/٤ ٠

مئات لأن الشعراء يفسح لهم مراجعة الأصول المرفوضة · قال الشاعر :

**ثلاثُ مئين قد مررنَ كواملاً * وها أنا هذا اشتهي مرَّ أربعِ»(١)·**

وهذا وإن كان صحيحاً قياساً إلا أنه شاذ استعمالاً ·

فالعرب رفضت هنا الجمع واستبدلته بالمفرد ·

---

(١) شرح المفصل ٦/٣٢ ·

## رفض الأصل في ضميمة عدم الزيادة :

الزيادة في العربية خلاف الأصل ، سواء أكانت زيادة فعل ، أو زيادة حرف ، وقد رفضت العرب هذا الأصل فزادت الحرف زيادة لازمة وذلك في «أفعل ب» في التعجب ، وهي إحدى صيغ التعجب القياسية ، تقول «أحسن بزيد» و«زيد» فاعل عند سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الفراء والزجاج إلى أنه مفعول به ، وفاعل «أحسن» ضمير المخاطب ، والباء في الوجهين زائدة لازمة ، وزيدت إصلاحاً للفظ ، إذ الأصل «أحسن زيد» فغيرت صيغة الخبر إلى الطلب فصارت «أحسن» فزيدت معها الباء ، والزيادة هنا لازمة ، وأصبح حذف الباء مرفوضاً في هذه الصورة ٠

وتحذف الباء مع «أَنَّ» و«أنْ» حيث تختلف صورة التركيب ومنه قول الشاعر:

**وقال نبيُ المسلمينِ : تقدَّمُوا * وأحبب إلينا أن نكونَ المُقدما**

وقول علي رضي الله عنه «اعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً»٠

وقد قيل في الباء أنها للتعدية ، والقول بزيادتها أشهر وعليه أكثر النحويين(١)٠

---

(١) انظر مغني اللبيب ١٠٦/١، الجنى ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، المقتصد ٣٧٧/١ ٠

## رفض الأصل في عدم الاحتياج إلى ضميمة الربط :

سبق الحديث عن أن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه فلم يحتج إلى حرف رابط ، ورفضت العرب هذا الأصل مع «أما» حيث وجب معها دخول الفاء في الخبر ٠

قال سيبويه «وأما (أما) ففيها معنى الجزاء وكأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق ٠ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً»(١)٠

وقال المبرد «والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها»(٢)٠

وهذه الصورة التى اقترن معها الخبر بالفاء مرت بالمراحل الآتية :-

- حذف جملة الشرط وجوباً ، ورفض ظهورها في الكلام ، وجاء بـ«أما» بدلاً منها فصار التركيب «أما فزيد قائم» ثم رفضت الفاء في هذا الموضع وانتقلت من المبتدأ إلى الخبر ، إصلاحاً للفظ(٣) فأصبحت «أما زيد فقائم» والخبر في الأصل غير محتاج لرابط يربطه بالمبتدأ ، ولعلها جاءت هنا بالنظر إلى البنية الأصلية للجملة وهي الشرطية ٠

وهذه الفاء لايجوز حذفها ، قال الرضي :

«ولايحذف الفاء في جواب (أما) إلا لضرورة الشعر ٠٠٠٠٠ أو مع محذوف يدل عليه محكيه»(٤)٠

ولهذا المنع قدروا القول المحذوف في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾(٥) ورب شيء يحذف مع غيره ولايحذف استقلالاً٠

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٥ ٠

(٢) المقتضب ٢/٣٥٥ وانظر شرح الكافية ٢/٣٦٨ ، ٣٦٩ ٠

(٣) انظر الخصائص ١/٣١٢ ، سر الصناعة ١/٢٦٦، ٢٦٧ ٠

(٤) شرح الكافية ٢/٢٦٨ ٠

(٥) آل عمران ، ١٠٦ ٠ وانظر المسألة في رصف المباني ١٨٠-١٨٣، الجنى الداني ٥٢٢-٥٢٨ ، شرح الكافية ٢/٣٦٨ ، شرح المفصل ٢/٩٩، معاني القرآن ١/٢٢٨ ، ٢٢٩، الهمع ١/١٠٩ ، البحر المحيط ٣/٢٢، ٢٣ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٦، البسيط ٢/٦٢٢، ٧٤٣ ٠

## رفض ضميمة الإفراد واستبدالها بضميمة المطابقة :

أخر في التفضيل :

يشترط في التفضيل المجرد من أل والإضافة ، والمضاف إلى نكرة أن يلزم التذكير والإفراد في كل حال ، فيقال :

زيد أفضل رجل ، وأفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة ، وأفضل من دعد، والزيدات أفضل رجلين ، وأفضل من عمرو ، والزيدون أفضل رجال ، وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد ، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد ، ولاتجوز فيه المطابقة فسبيله الإفراد والتذكير ٠

ورفضت هذه الحالة مع «أخر» فطابقت ماهو لها مطلقاً في الإفراد ، والتذكير، والتنكير وأضدادهما ، فيقال : مررت بزيد ورجل آخر ، ورجلين آخرين ، ورجال آخرين وهو خروج عن مقتضاه ، إذ جعله من باب التفضيل يقتضي ألا يثنى، ولايجمع ، ولايؤنث إلا المعرفة ٠

فالمرفوض هنا هو التجرد عدداً ونوعاً ، إذ استبدل بالمطابقة عدداً ونوعاً٠

وفي أخر رفض آخر وهو تجردها من الألف واللام ، وهي بذلك مخالفة لأخواتها حيث لايكن صفات إلا وفيهن الألف واللام ، نحو : الطول ، والوسط ، فخالفت أصلها فاستعملت مجردة من الألف واللام ولذا منعوا صرفها(١)٠

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، الهمع ٢/١٠٤ ، شرح المفصل ٦/٩٩، ١٠٠ ، حاشية الصبان ٣/٤٧ ٠

## رفض الأصل في مضامة الضمير لحرف النداء :

أجمع النحاة على عدم جواز نداء ضميري التكلم والغائب ، فلايقال : ياأنا، ولا يا إياي ، ولاياهو ، ولايا إياه ، وقد سمع ياهو ·

وذكر البغدادي أن أباحيان يجعل قولهم (ياهو) في نداء الله تعالى ليس جارياً على كلام العرب(١)·

ومنع نداء هذين النوعين من الضمائر لتناقضهما مع باب النداء ، إذ النداء خطاب فيستغنى بأحدهما عن الآخر ·

وذهب ابن مالك إلى اطراد نداء الضمير شعراً ونثراً ، واستشهد بقول الشاعر:

**يامُرَّ يابنَ واقعٍ ياأنتَ * أنتَ الذي طلقتَ عام جُعْتا**

وبقول الأحوص اليربوعي لأبيه «ياإياك قد كفيتك»(٢) ·

والمانعون علي أن «يا» فيهما تنبيه ·

كما يمكن القول بأن «يا» على أصلها في النداء ، والمنادى محذوف وقصر ابن عصفور جوازه على الشعر ·

وقد منع النحاة نداء الضمير مع كونه الأصل في النداء ·

قال أبوعلي «النداء أصله ألا يوصف ، لأنه واقع موقع المضمر»(٣)·

وقال ابن يعيش «القياس في يازيد أن تقول ياأنت»(٤) ·

وقال أبوحيان «لأن الأصل في يازيد أن تقول : ياإياك ، أو ياأنت»(٥)·

فحرف النداء لايضام الضمير وإن كان أصلاً ·

---

(١) خزانة الأدب ٢/١٤٠ ·
(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٧ ·
(٣) المسائل المنثورة ٢٨٧ ·
(٤) شرح المفصل ١/٢٩ ·
(٥) تذكرة النحاة ٦٨١ ، وانظر المسألة في شرح التصريح ٢/١٦٤ ، الهمع ١/١٧٤ ·

## رفض الأصل في مضامة حرف النداء لما فيه أل :

لاينادى مافيه الألف واللام إلا في مواضع محصورة ، ومتى أريد نداؤه في غير ذلك توصلوا إليه بـ«أي» أو باسم الإشارة والأصل نداء مافيه أل لأنه هو المقصود بالنداء ، ولذا قرر ابن يعيش أن الأصل في «ياأيها الرجل» هو «ياالرجل» ولما لم يمكن نداؤه كرهوا تغيير اللفظ بحذفها · إذ المراد نداء الاسم كما هو فكانت أياً وصلة لندائه ، وكذلك اسم الإشارة ، فرفضت العرب مضامة حرف النداء لما فيه «أل» إذ يلزم أن يتوصل لندائه بأي أو باسم الإشارة (١)

---

(١) انظر شرح المفصل ٢/٧ ، شرح الكافية ١/١٤٣ ·

## رفض ضميمة الإفراد واستبدالها بضميمة التركيب :

عندما تتركب «لا» النافية للجنس مع اسمها فإنهما يكونان في موضع رفع بالإبتداء(١) وهذا فيه تعارض ورفض لما قرره النحاة في حد المبتدأ ، وهو : الاسم المجرد من عامل لفظي غير مزيد(٢) وهو مختلف عن «بحسبك زيد» لأن الباء عامل لفظي زائد ، هذا بالإضافة إلا أن تركيب لا مع اسمها ينقض الأصل الذي أقره النحاة من أن تركيب المعمول مع عامله خارج عن القياس(٣) ٠

فنحن هنا أمام مركب مكون من «لا النافية للجنس» و«اسمها» وهما في مجموعهما يشكلان مبتدأ ، أي موضع مفرد له حكم إعرابي ، فكأن هذا المركب نقل إلى العلمية أو إلى الإفراد ، بل إن من النحاة من ذهب إلى أنه عامل في الخبر، على حين ذهب فريق آخر إلى أن «لا» هي العاملة فيه ٠

فالمستوى الاستعمالي هنا تعارض مع المستوى التقعيدي من وجهين :

الوجه الأول : تركيب العامل مع المعمول ٠

الوجه الثاني : جعل المبتدأ مضافاً لعامل لفظي غير زائد ٠

---

(١) انظر الجنى الداني ٢٩١ ٠

(٢) انظر الهمع ١/٩٣، الكتاب ٢/٢٧٤، أوضح المسالك ١/١٣١ ٠

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/١٢٠ ٠

## المبحث السابع

# رفض الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين

**الأسماء بين الإعراب والبناء :**

من القواعد المقررة عند النحاة ، والأصول الثابتة لديهم أن :

١- الأصل في الأسماء الإعراب ٠

٢- الأصل في الأفعال البناء ٠

ونجد أن أسماء العربية ، وأفعالها انقسمت إلى معرب ومبني ، وهذا لايعني أن معرب الأفعال ومبني الأسماء استعملا حقبة من الزمن على ماتقرر أنه أصل فيهما ، ولكن قياس أمثالها يجعلها كذلك ، أي أنه لما وجدت أكثر أسماء العربية معربة جعل هذا فيها أصل ، ولايمكن أن ندعي هذه الكثرة في الأفعال ، لأن فعل الأمر معرب عند الكوفيين ٠

وذهب النحاة مذاهب شتى في الأسباب التي تبنى من أجلها الأسماء ، ودللوا على أصالة الإعراب فيها بأنه قد يطرأ على الاسم المبني مايجعل الإعراب يستصحب معه ، ومن ذلك «أي» فإنها بنيت لما أشبهت الحروف ، وقد تلزم الإضافة فترد إلى الإعراب الذي هو أصل في الأسماء(١)٠

وبالنظر إلى أسماء العربية نجد منها الثلاثي ، ومادونه ، ومافوقه ، هذا من حيث العدة ، ومنها مايفيد معنى في نفسه ، ومنها مايفتقر إلى غيره في إفادة المعنى، هذا من حيث المعنى ، وبذلك تشبه بعض الأسماء الحروف في عدتها وفي افتقارها فيرفض فيها الأصل فتبنى ٠

والأصول هنا افتراضية لااستعمالية ، فهي طبيعة اللغة في تلوين أواخر كلماتها، فالعربية بنظرتها العاقلة الحكيمة أعطت كل اسم مايستحقه من حركة أو سكون ، كما أعطت أفعالها ماتستحقه من ذلك ٠

فالعربية بنت بعض الأسماء وإن كان قياسها الإعراب ، وأعربت بعض الأفعال وإن كان قياسها البناء ٠

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٨٣/١ ٠

والحديث عن علة كل اسم مبني لم بني ؟ وكل فعل معرب لم أعرب؟ لايحتاج إليه ، لأنه تعليل وضعيات ، والوضعيات لاتعلل كما قال أبوحيان(١) ٠

وفي كلام القدماء مايدل دلالة واضحة على أن العربي لم يتأمل الكلام قبل أن ينطق به ويحكم عليه بأن أصله الضمة مثلاً ، ثم ترفض ويلجأ إلى غيرها ، ولنستمع إلى سيبويه وهو يقول :

«وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»(٢) ٠

فكأن بداية النطق بالحركات عند العربي هي وصل الكلام بعضه ببعض فإذا وقفوا استغنوا عن الحركة ، وهذا لايمنع أنهم خلال وصلهم قعدوا بالسليقة ليفرقوا بين المعاني ، وجعلوا الإعراب لأشياء والبناء لغيرها ٠

وعلى أصلهم المفترض يمكن القول كل مابني من أسماء العربية ، كما في : الضمائر، أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة ، أسماء الاستفهام ، أسماء الشرط ، وأسماء الأفعال ، أن الأصل فيه مرفوض حيث أن تصنيفها ضمن أسماء العربية يقتضى إعرابها ، ولكنها أشبهت الحروف إما في :

الوضع

المعنى

الافتقار

النيابة

فبنيت ٠

وبقي أن نشير إلى أن المبنيات فيها رفض لأصل آخر وهو حركة البناء ، حيث إن الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون ، وعلى ذلك نص ابن مالك فقال :

وكلُّ حرفٍ مستحقُ للبنا * والأصلُ في المبني أن يسكّنا(٣) ٠

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٥٦ ٠
(٢) الكتاب ٤/٢٤١ ، ٢٤٢ ٠
(٣) شرح ابن عقيل ١/٤٠ ٠

وقال السيوطي «الأصل في البناء السكون لأنه أخف فلايعدل عنه إلا لسبب ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه مالم يمنع منه مانع ، وإذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف»(١) ٠

ونجد أن هذا الأصل يستصحب في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، ويرفض فيها ، فيبنى على السكون مستصحباً لأصله فعل الأمر الصحيح الآخر الغير متصل بالضمائر للمخاطب عند البصريين ، وكذلك المضارع المتصل بنون الإناث ٠

وتبنى على السكون الكثير من الضمائر وبعض الأسماء مثل : من ، ما ، مهما ، الذى ، التي ، هذا ، حيثما ، كم ، استصحاباً لأصل حركة البناء كما تبنى على السكون الكثير من الحروف نحو : على ، إلى ، حتى ، من ، عن ، ما ، لا، ويرفض الأصل في بعضها فتبنى على الحركة كما في الحروف الأحادية(٢)

ويرفض الأصل فيبنى الفعل الماضي ، والمضارع المتصل بنوني التوكيد على الفتح ، ويبنى الأمر لغير المواجه على الحركات كما يبنى على الفتح من الأسماء : المركب المزجي من الأعداد ، وظروف الزمان ، وظروف المكان ، والأحوال ، والزمن المبهم المضاف إلى جملة ، والمبهم المضاف إلى مبني ، واسم لا النافية للجنس ٠

كما يبنى على ماينوب عن الفتحة - أي يبنى على الكسر - إن كان جمع مؤنث سالم - ويبنى على الياء - إن كان جمع مذكر سالماً أو ملحقاً به أو مثنى ٠

ويبنى على الفتح لخفته عن غيره من الحركات ، ولمجاورته للألف كما في «أيان» وللإتباع كما في «كيف» وللفرق بين الأدوات كما في لام الابتداء واللام الجارة للاسم الظاهر كما في «لَمحمد مساعد لِقومه» وللفرق بين المعاني - كما في «يالَلمسلمين لِمحمد» ولعدم الابتداء بالساكن كما في واو العطف وباء الجر ٠

ويبنى على الكسر اسم الفعل الذي على وزن «فعال» و«أمس» إن كانت ظرفاً معيناً غير معرف بأل ، ولامضاف ، ولامصغر ، ولامجموع جمع تكسير ٠

---

(١) الهمع ١/٢٠ ، وانظر شرح المفصل ٣/٨٣ ٠

(٢) انظر سر الصناعة ١/١٤٤ ، ٣٨٤ ، الجنى ١٨٢، ومايليها ، المحتسب ٢/٣١٤، الرصف ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، المغني ١/٢٧٨ ، ٢٧٩ ٠

وماكان على «فعال» علماً لمؤنث نحو : حذام ، أو سباً لمؤنث نحو خباشِ ، والعلم المختوم بـ«ويه» وبعض الحروف كباء الجر ولامه ، وبعض الأسماء كهؤلاء ·

والبناء على الكسر مشاكلة للعمل كـ : الباء واللام ، ولأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وللحمل كما في لام الأمر التي تكسر حملاً على اللام الجارة للظاهر ·

ويبنى على الضم المنادى المفرد العلم ، كما يبنى المنادى المثنى ، والمجموع جمع مذكر سالم على ماينوب عن الضم ، و«أي» الموصولة متى أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، و«غير» إذا قطعت عن الإضافة بعد ليس ولا ، وقبل ، وبعد ، وأول ، وحيث ، ودون ، وفوق ، وتحت ، وأسفل ، وعل ، ووراء ، وقدام ، وخلف ، وأمام من أسماء الجهات ، وبعض الضمائر كـ: نحن ، وبعض الحروف كـ : منذ ·

والبناء على الضم للإتباع كما في منذ ، أو لمقابلة الواو في نظير الكلمة كما في «نحن» حين تقابل ضمتها الواو في «همو» ·

والذي نلاحظه في تغيير أواخر المبنيات بغير السكون ارتباطه بالمجانسة والمشاكلة بين أصوات الكلمة الواحدة ، ولعل من أدل الأدلة على ذلك أن النحاة يقررون أن الكسر هو أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ومع ذلك نجدهم يلجأون إلى الفتح والضم في التخلص منه ، فنجد «أين» قد بنيت على الفتحة لاستثقال الكسرة والياء قبلها(١) فلم ينظروا للآخر منفصلاً عن غيره من حروف الكلمة ، بل نظروا إلى ماقبله فوجدوا أن الكسرة بعض الياء ، والكسرة ثقيلة فكرهوا توالي حرفين أو حركتين ثقيلتين فخففوا بأن بنوا على الفتح ·

كما أن «من» حرف مبنى على السكون ، وعندما يلتقي بساكن آخر ويتخلص منه يظهر لنا أثر الجواد في العربية كما في قوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾(٢) فالتخلص جاء بالفتح مراعاة للانسجام الصوتي بين الحروف

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/١١٠ ·

(٢) الحج ، ٣٠ ·

اللاحقة ، فالعرب وهي تلون كلماتها تراعي الانسجام مع السوابق واللواحق وتؤثر التخفيف ، ولاتهمل أثناء ذلك كون الكلمة متناسقة الأصوات ، منسجمة الأجراس ، فطبيعة اللغة العاقلة الحكيمة تلوين أواخر كلماتها مع مراعاة :

١- الأصل ٠

٢- الخفة ٠

٣- الانسجام الصوتي ٠

## بين الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف :

بدأ من الحديث عن الإعراب وعلاماته نجد أن التراث النحوي حمل لنا مقولة قرر فيها النحاة أن الإعراب بالحركة أصل ، وبالحرف فوع ولايعدل عن الأصل إلا لتعذر المجيء بالحركة - وهذا هو المشهور لديهم - ٠

ولم يعدم هذا التراث من قائل بعكس ماذكر أي : أن الإعراب بالحروف أصل، وبالحركات فرع عليه(١)٠

وعلى المشهور عند النحاة يكون أصل الإعراب قد رفض واقعاً وعملاً في أبواب العربية التي تعرب بالحروف ٠

ومسألة الأصالة : أي تقرير أن الحركة أصل ، أو الحرف اصل مسألة في مبادئ اللغات ، ولاطائل تحته على حد قول أبي حيان ٠

وقد ملئت كتب النحاة بالحديث عن هذه القضية لبيان الأصلي منهما ، والذي نذهب إليه أن هذه أصول متوازية ، لم يكن هنا أصل وعدل عنه أو رفض ، ولكن اللغة تأتي على أنماط مختلفة في المفردات والتراكيب ، تعامل المفرد معاملة معينة ، وتخص غير المفرد بمعاملة أخرى(٢) ، ولايوجد مقتض يحملنا على النظر للمثنى بالنظرة التي ننظرها للمفرد ، وإنما هذه هي معاملة اللغة لأنواع مفرداتها٠

ولو نظرنا إلى المسألة من الناحية الصوتية البحتة لكانت الحركة هي الأصل ، لأن المسألة تقاس في المعامل اللغوية مقياساً كمياً بعدد ذبذبات الهواء ، وهذه مسألة علمية خالصة ، فمثلاً نسبة الحركة إلى نسبة الحرف تساوى ٢ : ٤ ، ولكن تبقى هذه النظرية من زاوية الناحية الصوتية العضوية ٠

## - توظيف الجانب الصوتي في اللغة :

هذه الأصوات التي تقاس في معامل اللغة بعدد الذبذبات توظف في اللغة العربية بحيث جعلت علامات للإعراب، ولما وجدت كلمات تعرب بالحركات ، وكلمات يمتنع فيها هذا أعربتها بالحروف ، أي أنها وزعت هذا الكم الصوتي على كلمات

---

(١) انظر المفصل في شرح المفصل ١/٢٦ ٠

(٢) وإن كان هذا ليس على إطلاقه حيث أعربت الأسماء الستة على المشهور عند النحاة بالحروف وهي مفردة ، وأعرب جمع المؤنث السالم بالحركة وهو جمع ٠

العربية ، ومن هنا يمكن القول أن الحركة أصل ، والحرف أصل آخر ، وهما في عرف علماء الأصوات حركة قصيرة ، وحركة طويلة ، وفي مفهوم اللغة وسلوكها هما حرف وحركة ٠

ويمكن أن نقرر أن الفروق بين الحركات والحروف فروق كمية لاكيفية ، هذا من الناحية الصوتية أي طبيعة الأصوات التي ينتجها الإنسان ويتكلم بها ٠

أما من الناحية اللغوية فإن المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والممنوع من الصرف تعرب بالحركات ، وماعداها يعرب بالحروف ، وقد اعتبرها سيبويه حروفاً سواكن غير محركة ولامنونة ، وهي عنده حروف الإعراب(١) فالإعراب عنده يكون بالحركة ويكون بالحرف ٠

وعلى مذهب القائلين بأن التثنية والجمع فروع عن المفرد ، وأن الإعراب فيهما فرع على الإعراب بالحركة ، لانستطيع أن نطبق هذا على الأسماء الستة ، فالمسألة لاتعدو كونها أصولاً متوازية : هذا أصل فيما جعل فيه، وذاك أصل فيما جعل فيه٠

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧ ٠

## المعتل والحركات الإعرابية :

الحركات الإعرابية تطريزات تلون بها العربية أواخر كلماتها ، فمتى كان الاسم مصروفاً أخذ الحركات الإعرابية الثلاث ، وقد يطرأ مايجعل الحركات الإعرابية غير ظاهرة ٠

قال ابن جني «تقول في الرفع هذا قاضٍ يافتى ، وفي الجر مررت بقاضٍ يافتى٠ وكان الأصل فيه هذا قاضيُ ومررت بقاضيِ ٠ فأسكنت الياء استثقالاً للضمة والكسرة عليها ، وكان التنوين - بعدها - ساكناً فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الكسرة - قبلها - تدل عليها ٠٠٠ تقول في الرفع هذا القاضي ، وهذا قاضيك ٠ وفي الجر : مررت بالقاضي ، ومررت بقاضيك ٠ وكان الأصل فيه هذا القاضيُ ومررت بالقاضيِ ٠ وهذا قاضيُك ، ومررت بقاضيِك»(١)٠

فالمعتل في حالة الرفع والجر لاتظهر عليه الحركة الإعرابية لثقلها ٠ فهذا أصل رفضته العرب كلية ، فالضمة والكسرة مقدرتان في المنقوص : وهو ماآخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة(٢)٠

وقد يضطر الشاعر فيجري المعتل من هذه الأسماء مجرى الصحيح ٠ فيظهر الضمة والكسرة عليه ، وإن كان حقه فيهما أن يكون ساكن الياء لاستثقال الحركات، ومن ذلك قول الشاعر :

**لابارَكَ اللهُ في الغواني هل * يُصبحن إلا لهُنَّ مطلبُ**

قال «الغواني» فأدخل الجر على الياء(٣)٠

ومنه أيضاً قوله :

**فيوماً يجاذبنَ الهوى غيرَ ماضيٍ * ويوماً ترى منهن غولاً تغولُ(٤)**

فأثبت حرف العلة وجره بالكسرة في موضع كانت تحذف فيه في سعة الكلام ٠

---

(١) اللمع ٥٥ ، ٥٦ ٠
(٢) انظر الهمع ٥٣/١ ٠
(٣) مايجوز للشاعر في الضرورة ١٩٦، ١٩٧ ، الكتاب ٣١٤/٣ ٠
(٤) ضرائر الشعر ٤٢ ، الكتاب ٣١٤/٣ ٠

ويكون هذا في الأفعال المعتلة أيضاً ، فلاتظهر عليها الضمة ، وإذا اضطر شاعر عامل المعتل معاملة الصحيح ، ومنه قول الشاعر :

فَعَوَضِني عنها غناي ولم تَكُنْ * تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ

ومنه أيضاً :

إذا قُلتُ علَّ القلبَ يسلوُ قُيضت * هواجسُ لاتنفكُ تغريهِ بالوجدِ(١)

قال السيوطي «المضارع الذي آخره واو أو ياء تقدر فيهما الضمة لثقلها عليهما ، وخلاف ذلك ضرورة أو شاذ لايقاس عليه»(٢) ٠

فهذا من أصول العرب المرفوضة التى لاتستعملها ، ولكن الشعر لما كان ذو لغة خاصة ، وأوزان معينة ، استجاز الشاعر استعمال مالم تستعمله العرب في كلامها، والعودة إلى مرفوض الأصول ؛ لإصلاح قافية أو إقامة وزن ٠

قال سيبويه «ألا تراهم كيف جروا حين اضطروا ، كما نصبوا الأول حين اضطروا»(٣) ٠

وقال «ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ : مررت بقاضي قبلُ ، ومررت بأعيمي منك ٠

فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل ، قال الشاعر الهذلي :

أبيتُ على معاري واضحاتٍ * بهن مُلوب كدمِ العباطِ»(٤)

فالأصل الذي لجأت إليه العرب «معار» والمستعمل في البيت السابق هو الأصل المرفوض حيث أجرى الشاعر الكلمة عليه(٥) ٠

نلحظ أن العربية في مراحلها التطورية تحولت في بعض كلماتها من كلمات ثلاثية الحركة الإعرابية إلى ثنائيتها أو أحاديتها ٠

---

(١) انظر عدة السالك ٧٩/١ ، الهمع ٥٣/١، الدرر ٣٠/١ ٠
(٢) الهمع ٥٣/١ ٠
(٣) الكتاب ٣١٤/٣ ٠
(٤) نفسه ٣١٢/٣، ٣١٣ ٠
(٥) لو جاء به على الأصل الذي استعملته العرب يكون فيه زحاف (العصب) لأن الخبن من الوافر على مفاعلتين فيسكن خامسه ويصير على مفاعيلن ٠

## جمع المذكر السالم والمثنى والعلامات الإعرابية :

ذهب الكوفيون وقطرب والزيادي إلى أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، ويرفع جمع المذكر السالم بالواو وينصب ويجر بالياء(١) ٠

وذهب المازني والمبرد والأخفش الأوسط إلى أن هذه الحروف دليل الإعراب(٢) ٠

وذهب ثعلب إلى أن الألف في المثنى بدل من ضمتين ، والواو بدل من ثلاث ضمات(٣) ٠

والذي يظهر من كلام سيبويه أن هذه الحروف ثنائية الوظيفة ، فهي علامات للإعراب ، ودوال على التثنية والجمع(٤) ٠

ويبدو أن بعض النحويين فهم من كلام سيبويه أن الإعراب فيهما مقدر ٠

قال أبوعلي «لاإعراب مقدر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين»(٥) ٠

وقد فتحت هذه القضية باب الجدل للنحاة فأخذوا يتساءلون ، ويجيبون ، ويعللون ، ويقيسون ٠

قال ابن أبي الربيع «وكان القياس أن يكون في النصب ألفاً ، لأن الألف من جنس الفتحة ، والفتحة في المفرد علامة النصب ، كما كانت الواو في الرفع ، لأنها من جنس الضمة ، والياء في الخفض ، لأنها من جنس الكسرة ، لكن العرب تجنبت الألف ، لأن الألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحاً ، فلو قال : زِيْدَانَ ، لوجب أن يقولوا في التثنية : زَيد انِ ، في النصب لأن هذا الجمع جار على حد التثنية ، فما يجب في الواحد يجب في الآخر ولو فعلوا ذلك لم يكن فرق بين التثنية والجمع إلا بحركة النون ، والنون تسقط في الإضافة ، وتسكن في الوقف فلم يعـــولوا على

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ١٣٠ ، ١٤١ ، الإنصاف ١/٣٣ ٠
(٢) انظر الإيضاح ١٣٠ ، المقتضب ٢/١٥٣، ١٥٤ ٠
(٣) الإيضاح ١٤١ ٠
(٤) انظر الكتاب ١/١٧ ، ١٨ ، ٣/٣٩ ، ٣٨٥ ٠
(٥) شرح الكافية ١/٣٠ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١/٨٨ ، ٨٩ ، الإيضاح ١٣١ ٠

ذلك الفرق لأنه غير ثابت ، فأزالوا الألف من النصب محافظة على الفرق بين التثنية والجمع»(١) ·

فهنا صورة مرفوضة وهي : زيدان في جمع المذكر السالم بالألف حالة النصب ·

وصورة بديلة وهي : زيدين في جمع المذكر السالم بالياء حالة النصب ·

أما المثنى فحافظ على الألف في النصب وطرح الواو في الرفع ·

قال ابن أبي الربيبع «وكان القياس أن يقال في الرفع جاءني الزيدون ، لأنه في المفرد يرفع بالضمة ، وفي النصب : رأيت الزيدان ، وفي الخفض مررت بالزيدين · سقط الألف في النصب لما ذكرته من طلب الفرق على حسب ماذكرته في الجمع ، ثم حمل النصب على الخفض لما ذكرته هناك أيضاً ، فصار في الرفع جاءني الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ·

فقال صاحب الكراسة(٢) : استعملت الضمة ومجانسها في الإعراب ، والكسرة ومجانسها ، والفتحة ولم يستعمل مجانسها وهو الألف ، فأرادوا أن يوافوا حق الفتحة في استعمال مجانسها ، ومن كلامهم «ياجل في يوجل» وهي لغة فاشية ، فقلبوا الواو في التثنية ألفاً ، فقالوا : الزيدان ، فالألف في الرفع منقلبة عن الواو كما كانت الألف في ياجل منقلبة عن الواو في يوجل ، فمن قال الألف علامة الرفع ومذهبه هذا الذي ذكرته راعى الأصل ولم ينظر إلى الأصل ، لأن الأصل لم يظهر قط·

ومن الناس من قال : كان الأصل أن يقال في الرفع : الزيدون بفتح ماقبل الواو، لكن العرب رفضت ذلك لما رفضت الألف في النصب ، لأنهم لو قالوا : زيدون لالتبست التثنية بجمع المقصور»(٣) ·

فالإشكال في نصب الجمع بالياء ، والقياس يقتضي أن يكون ألفاً ، قياساً على المفرد ، حيث ينصب بالفتحة ، والفتحة تنشأ عنها الألف ، والإشكال في المثنى

---

(١) البسيط ١٩٨/١ ·

(٢) هو أبوموسى عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت الجزولي ، والكراسة مقدمة في النمو كالحواشي على الجمل للزجاجي ، اعتمد فيها على شيخه ابن بري ، وتسمى القانون ، والمقدمة الجزولية ، والكراسة · انظر : صلة الصلة ٥٣ ، وفيات الأعيان ٤٨٨/٣، كشف الظنون ٨٠٠/٢ ·

(٣) البسيط ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ·

رفعه بالألف والقياس يقتضي أن يكون بالواو قياساً على المفرد الذي يرفع بالضمة ، والضمة تتولد عنها الواو ٠

قال الزجاجي «إنما جعلت الألف في رفع الاثنين ، لأن الرفع أول الإعراب ، لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وماضارعهما ، والتثنية أول الجموع لأن معناها ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه ، والحروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء ، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو ، لأن الباب واحد وماوجب للتثنية وجب للجمع ٠ فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق ٠ فلما بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو وترك الجمع على حاله بالواو لأنه لم يعرض ماينقله عنه، إذ الفرق بين التثنية والجمع قد وقع بالألف»(١)٠

أما ابن الخشاب فيرى أن التثنية في الرفع أعطيت الألف لكونها أخف ، لأن التثنية أكثر استعمالاً من الجمع ، فجعلت الألف فيما يكثر استعماله(٢)٠

وعلل ابن يعيش لجعل المثنى بالألف رفعاً بأنه لو كان الجمع والمثنى في حالة الرفع بالواو ، وبالياء في الجر والنصب ، لسقطت الألف من دلالات الإعراب(٣)٠

فعلة هذا الإعراب في المثنى والمجموع طرحت عدة إجابات :

الأول : رفض العرب لذلك الأصل لأن فيه إلباس ٠

الثاني :أن ماكان أول الإعراب جعلت له العلامة الأصلية للدلالة عليه في حالة الرفع٠

الثالث : أن الأكثر استعمالاً أعطي العلامة الأخف ، والأقل استعمالاً أعطي العلامة الأثقل وهذا من حرص العربية على طلب الخفة ٠

الرابع : انعكاس حرص اللغة على استنفاد الحركات الإعرابية الثلاث ٠

ومفتاح هذا السر عند الرضي الذي طرح مايخدم هذه القضية فقال :

«وإنما أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لأن الحركات استوفتها الآحاد٠٠٠ وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الإعـــراب في

---

(١) الإيضاح في علل النحو ١٢٤ ٠

(٢) المرتجل ٦٢ ٠

(٣) انظر شرح المفصل ١٣٩/٤ ، رصف المباني ١١٦ ٠

المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو : ضربا وضربوا وأنتما وأنتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم أرادوا إعرابهما فإن المثنى والمجموع متقدم لامحالة على إعرابهما فجعل فيهما ماصلح لأن يكون إعراباً وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر أولى بهما فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات ، بخلاف الرفع وترك فتح ماقبل الياء في المثنى إبقاء على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى مع عدم استثقالها»(١) .

فالرضي يلفت النظر إلى :

١- أن العلامات الدالة على التثنية والجمع سابقة على الإعراب ، وهذا يتمشى مع طبيعة اللغة إذ أن الإعراب بعد مرحلة متأخرة نتجت عن تطور اللغة ، فالمرحلة الأولى في المثنى والمجموع هي العطف ، ثم تلتها المرحلة الثانية التي استغنت فيها العربية عن العطف واستبدلتها باللواحق الدالة على التثنية والجمع ، والمرحلة الثالثة لجأت فيها العربية إلى إعراب مفرداتها بقصد الإبانة والإيضاح .

٢- جعل الألف أصلاً في التثنية ، والواو أصلاً في الجمع ولم ينتج هذا عن افتراض ذهني ، أو تولد عن نظرية فلسفية منطقية ، بل هو خاضع لعرف اللغة وطرائقها .

فاللغة عندما دلت على التثنية في الفعل جعلتها بالألف : قاما ، قامتا ، ضربا ، ضربتا .

وعندما ثنت الضمائر جعلت علامتها الألف : هما ، أنتما وعندما استعملت ألفاظ توكيد دالة على المثنى كانت فيها الألف : كلا ، كلتا .

ومما يؤكد لدينا أن الألف هي الأصل في التثنية أن بعض القبائل العربيـــة

---

(١) شرح الكافية ١/٢٩ ، ٣٠ .

حافظت على هذا الأصل وألزمت المثنى الألف في جميع حالاته(١) ، وهذا يتناسب مع بدائية اللغة ٠

فإلزام المثنى الألف ليس إلا بقايا للاستعمال الأول ، فلما أرادت العربية إيضاح المعاني بالإعراب ، وكان أول أحوال الإعراب الرفع أبقت الألف لهذا المعنى ٠

وعلامة الجمع هي الواو ، والدليل على ذلك :

عندما أرادوا الدلالة على الجمع في الأفعال جعلوها بالواو قاموا ، ضربوا ٠

وكما كانت اللغة التى تلزم المثنى الألف في جميع أحواله بقايا للغة القديمة فإن لغة «أكلوني البراغيث» بقايا لهذا الاستعمال في الجمع ٠

كما أن الأصل في ميم الجمع في مثل : هم : همو بالإشباع ، وعليه جاء قوله تعالى ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾(٢)٠

ومعنى الواو الجمع والتشريك ، وقد ذكر سيبويه أنها حرف دال على الجماعة كدلالة التاء في قامت على التأنيث(٣)٠

فلما كانت الواو هي أول أحوال المجموع ، وكان الرفع أول أحوال الكلمة ، أعطيت الواو له ٠

---

(١) نسبت هذه اللغة إلى الحارث بن كعب ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وبني العنبر، وبكر ابن وائل ، وبني الجهم ، وبطون من ربيعة ، ومزدادة ، وعذرة ، ومنها شواهد كثيرة، نحو قول الشاعر :

إنَّ أَباها وأَبا أَباها * قَدْ بَلَغَا فِي المجدِ غَايتَاها

وقول الآخر :

تزودَ مِنَا بينَ أذناهُ طَعْنَةً * دعتْه إلى هابي التراب عقيم

وقوله :

فاطرقَ إطراقَ الشجاعِ ولو يرى * مساغاً لناباه الشجاعُ لصمما

ومنه في القرآن الكريم (إنَّ هذان لساحران) طه ٦٣ ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (لاوتران في ليلة) و (إياكم وهاتان الكعبتان المرسومتان) انظر شرح كافية ابن الحاجب للجار بردي ٢٧٧ ، إعراب الحديث للعكبري ١٢٥ ، ليس في كلام العرب ٣٣٤، تأويل مشكل القرآن ٥٠ ، البحر ٢٥٥/٦، مشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢، شذور الذهب بحاشية عبادة ٧٢/١ ، ومابعدها ٠

(٢) هود ٢٨ ٠

(٣) انظر رصف المباني ٤٧٣ ، الكتاب ٤٠/٢ ٠

وبذلك تكون العربية قد استنفدت الألف في المثنى ، والواو في الجمع ، وبقيت الياء فأعطيت لهما في حالتي النصب والجر ، والنصب والجر يتبادلان الحركات في غير هذا الباب من أبواب العربية، كما في جمع المؤنث السالم ، والممنوع من الصرف.

وعلل الزجاجي ذلك فقال «فالمخفوض في التثنية والجمع على بابه ، وقد ذكرنا العلة في وجوب ذلك ، فلم يبق للمنصوب إلا ضمه إلى أحدهما ، وكان ضمه إلى المخفوض أولى لأنهما جميعاً في طريق المفعول به»(١) .

فهذه أقيسة منطقية ، وافتراضات عقلية ، ولدت لديهم أصولاً مرفوضة ، وهذه الأصول افتراضية ، أما العلامات وطريقة الإعراب فهي طبيعة اللغة في استعمالاتها .

---

(١) الإيضاح ١٢٨ .

## الأمثلة الخمسة والإعراب :

اللغة العربية وثيقة العرى ، متصلة الأسباب ، متقاربة الأنساب ، فلما كان في إعراب الأسماء من رفض وحمل ، جرى هذا الحكم على الأفعال ، فجرى نصب الأمثلة الخمسة على جزمها ·

قال ابن أبي الربيع «،كان القياس أن تلحق في النصب أيضاً(١) لكن منعهم من ذلك أن (يضربان) في الفعل نظير ( الزيدانِ) وقد كان منصوب الزيدين يحمل على مفخوضه ، فجعلوا (يضربان) في النصب محمولاً على الجزم ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، لمكان الاختصاص ، فلزم على هذا أن يقال في الرفع : يضربان ، وفي النصب لن يضربا ، وفي الجزم لم يضربا ، وكذلك (يضربون) نظيره من الاسم الزيدون ، والزيدون ينصب كما يخفض ، فيضربون ينصب كما يجزم·

وأما (تضربين) فجرى مجرى يضربان ويضربون ، لأن كل واحد منهما لحقه ضمير مرفوع على مذهب سيبويه · وعلى مذهب الأخفش كل واحد منهما لحقه علامة لأن الألف من يضربان ، والواو من يضربون يكونان حرفين واسمين»(٢)·

وقال الزجاجي «فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها · وجعل النصب مضموماً إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضاً فقيل : لم يفعلا ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا ، كما ضم النصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الخفض لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء»(٣)·

فالحمل هنا كان مدعاة لرفض قياس من أقيسة العرب ، حيث حملت الأمثلة الخمسة على المثنى والجمع في العلامات الإعرابية ·

---

(١) أي النون ·
(٢) البسيط ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ ·
(٣) الإيضاح ٧٣ ·

**الممنوع من الصرف والإعراب :**

الأصل في الأسماء أن يدخلها التنوين والحركات الإعرابية الثلاث ، بيد أن بعض أسماء العربية منعت بعض مالها ، فسلبت الكسرة والتنوين ، وذلك لعلل تدخلها ٠

قال سيبويه «واعلم أن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى مايستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفون وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء اذهب واعلم فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ، ووافق في البناء ٠

وجميع مالاينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها مايدخل على المنصرف»(١)٠

وقال ابن يعيش «والبغداديون يسمون باب مالاينصرف باب مالايجري والصرف قريب من الإجراء لأن صرف الاسم اجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب ويدخله التنوين أيضاً ، وذلك لأن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه»(٢)٠

وذكر ابن أبي الربيع أن الأصل في الأسماء كلها أن ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، ومما خرج عن هذا الأصل الممنوع من الصرف(٣)٠

فالممنوع من الصرف نوع من الأسماء لاتلحقه الكسرة ولا التنوين ، وذلك لأنه أشبه الفعل ، حيث توجد فيه علتان مانعتان من الصرف ، إحداهما لفظية والأخرى معنوية ، أو علة تقوم مقام علتين ٠

وإذا أضيف الممنوع من الصرف أو اقترن بأل فإنه يكون قد دخلته خصائص الأسماء ، وبعد عن شبه الأفعال فيسترد ماسلبه من تنوين وكسر ٠

ويعاد إلى الأصل في ضرورة الشعر كثيراً لأنه رد إلى أصل(٤) ، ومن ذلك

---

(١) الكتاب ١/٢١ ، ٢٢ ، وانظر ٣/١٩٤ ومايليها ٠
(٢) شرح المفصل ١/٥٦ ٠
(٣) البسيط ١/٢١٣ ، ٢١٤ وانظر ماينصرف ومالاينصرف ١-٣ ٠
(٤) انظر الهمع ١/٢٥ ، النحو الوافي ١/٧٩ ٠

قول النابغة :

**فلتأتينك قصائدُ ولتدفعن * جيشاً إليك قوادمُ الأكوارِ**

وقول الشاعر :

**إذا ماغزَوا بالجيشِ حلَّقَ فوقَهم * عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ(١)**

قال ابن عصفور «وصرف مالاينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى» ·

وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل مالاينصرف إلا أفعل منك ، نحو : أفضل من زيد · وزعما أن «من» هي التي منعته الصرف · وذلك باطل ، بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو وشراً من بكر ، مع وجود «من» فيهما · فثبت بذلك أن المانع لصرفه كونه صفة على وزن «أفعل» بمنزلة أحمر · فكما أن «أحمر» يجوز صرفه في الضرورة ، فكذلك «أفعل من»»(٢) ·

وقال الزجاجي «وكثير من العرب لايمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولاغيره، إلا أفعل منك، وعلى هذه اللغة قرئ ﴿قَوَارِيرَاً · قَوَارِيرَاً مِنْ فِضَةٍ﴾(٣) بتنوينهما جميعاً · فإذا نون فإنما يرده إلى أصله»(٤) ·

وقراءة التنوين لنافع والكسائي إذ ينونانها وصلاً ، ويبدلون ألفاً وقفاً ، وابن كثير يصرف الأول ، ويمنع الصرف في الثاني ، وابن عامر وحمزة وأبو عمر وحفص يمنعون صرفهما(٥) ·

وذكر أبوحيان أن صرف مالاينصرف لغة لبعض العرب(٦) ·

قال ابن عصفور «وذهب بعض البصريين إلى أن كل مالاينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفاً · فإن ذلك لايجوز فيه ؛ لأن صرفه لايقام به قافية ولايصحح به وزن ·

---

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ ، ضرائر الشعر ٢٢ ·
(٢) ضرائر الشعر ٢٤ ·
(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ ·
(٤) أمالي الزجاجي ٨٤ ، وانظر الإنصاف ٤٨٨/٢ ومايليها ·
(٥) انظر البحر ٣٩٧/٨ ·
(٦) نفسه ٣٩٨/٨ ·

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل من أن الشعر قد يسوغ فيه مالايسوغ في الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر ٠

وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف ماآخره ألف قال المثلم بن رياح المري :

**إني مقسمٌ ماملكتَ فجاعلٌ * أجراً لآخرةٍ ودُنياً تنفعُ**

رواه ابن الأعرابي بصرف دنياً»(١)٠

فالاسم مصروف في الأصل ، ورفضت العرب هذا الأصل في بعض أسمائها، وحافظت بعض القبائل على الأصل فاستعملته ٠

قال ابن عصفور «فإن قلت كيف جعلت صرف مالاينصرف من قبيل الضرائر وقد زعم أبوالحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع مالاينصرف؟ وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك ٠ فالجواب أن صرف مالاينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب ٠

قال أبوالحسن : فكان ذلك لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك ٠

وأما سائر العرب فلايجيزون صرف شيء منه في الكلام ٠ فلذلك جعل من قبيل مايختص بالشعر»(٢)٠

ويبدو أن اللغة العربية مرت بمرحلتي التطويل وهو التزام العلامات الإعرابية الثلاث ، والتقصير وهو السكون في بعض المبنيات ، والممنوع من الصرف يجر بالفتحة فهو مرحلة وسط بين الحركات الثلاث وبين السكون ، حيث اكتفت العربية فيه بحركتين فقط ، ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لجمع المؤنث السالم ، فالعربية اشتملت علي :

التنويع الثلاثي

التنويع الثنائي

التسكين

---

(١) ضرائر الشعر ٢٤ ، ٢٥ ٠

(٢) نفسه ٢٥ ٠

والممنوع من الصرف يضبط بعلامتين فقط وهذا يعني أن اللغة كانت تجاهد حتى لاتصل إلى درجة التسكين ، وفي أثناء ذلك اضطرت للتنازل عن التنويعات الثلاثة ، فالعربية لاتجر الاسم بالكسرة إلا إذا كان نكرة ، أو فيه الألف واللام ، أو كان مضافاً ٠

والمسألة في النهاية تعود إلى كيفية تطريز العربية لكلماتها ، وتلوين أواخرها٠

## الفعل المضارع بين الإعراب والبناء :

قرر نحاة البصرة أن الأصل في الأفعال البناء ، إلا أن هذا الأصل قد عورض بالفعل المضارع حيث إنه معرب إجماعاً ، وبهذا يكون الأصل السابق قد رفض في الفعل المضارع ، أما نحاة الكوفة فإن الإعراب عندهم أصل في الأفعال(١) ٠

وعلة إعراب المضارع أجملها فيما يلي :-

١- لشبهه باسم الفاعل في ترتيب حركاته ، بين ساكن ومتحرك ٠

٢- لاحتماله الدلالة على الأزمنة المختلفة ، من حال واستقبال ٠

٣- لتوارد المعاني المختلفة عليه ، والتي لايميز بينها إلا الإعراب ، نحو «لاتأكل السمكَ وتشربَ اللبن» ٠

٤- لتضمنه معنى الاسم(٢) ٠

هذا وإذا اتصل المضارع بنون الإناث نحو قوله تعالى ﴿والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أولادهنَّ﴾(٣) فإنه يبنى ، والبناء ليس مسلماً فيه ، حيث ذهب ابن درستويه ، والسهيلي ، وابن طلحة إلى أنه معرب على ماجعل للمضارع من أصل فلاينبغي أن ينقض أو يكسر(٤) ٠

والسبب في بنائه عند اتصاله بنون الإناث أرجعه النحاة إلى :

١- قيل لمشابهته للماضي المتصل بها ٠

٢- قيل لتركبه مع النون ، لأن الفاعل كالجزء من فعله ٠

٣- قيل لنقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال(٥) أو كان مراجعة للأصل ٠

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨ ٠

(٢) انظر الإنصاف ٢/٥٤٩ ومايليها ، الكتاب ٣/٩، ١٠ ، المقتضب ٤/٨٤، شرح السيرافي ١/٧٣-٧٥ ، شرح المفصل ٧/٦ ، نتائج الفكر ٦٨، ٦٩ ٠

(٣) البقرة ، ٢٣٣ ٠

(٤) انظر الهمع ١/١٨ ، نتائج الفكر ١١٠، ١١١ ٠

(٥) انظر الهمع ١/١٨، وانظر المسألة في شرح الكافية ٢/٢٢٨ ، شرح التصريح ١/٥٦، الكتاب ٣/٥١٨ ، الأصول ٢/١٩٩ ، المقتضب ٣/١٩ ، عدة السالك ٤/١٠٩ ٠

وكذلك يبنى إذا اتصل بنوني التوكيد المباشرة ، وبناؤه عند ذلك على الفتح ، أما علة البناء فيه فتعود إلى :

١- ذهب سيبويه إلى أن الفعل بني لتركبه مع الحرف تشبيهاً بالاسم عندما يتركب مع الحرف فيبنى ، كما في «لارجل» ٠

٢- قيل بني لأن النون لما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد إلى أصله ٠

أما إن لم تباشر النون ، أي فصلت بألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ولو تقديراً فإنه يعرب عند قوم لعدم التركيب إذ لاتركب العرب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد ، ويدل على إعرابه رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالنون الخفيفة ٠

ومنهم من ذهب إلى أنه مبني وحذف النون للبناء ، وذهب ابن درستويه إلى أنه معرب مطلقاً(١)٠

كما يبنى إذا اتصلت به السين أو سوف عند ابن درستويه ، وذلك أنه لايكون إلا مضموماً ، وصار مستقبلاً فأشبه الأمر ٠

ورد عليه بأن لزوم الضم للتجرد من الناصب والجازم(٢)٠

ويبنى عند الفراء والمازني والزجاج إذا وقع موقع الأمر(٣)٠

فالفعل المضارع المجرد من نوني التوكيد والإناث رفض فيه البناء وهو أصل في الأفعال ٠

ويعاد إلى الأصل عند اتصاله بإحدى النونين ، والإعراب والبناء مسألة ذهنية افتراضية ، ولذا نجد التعليلات افتراضية أيضاً ، وفيما يتصل بعلل بناء المضارع المتصل بالنون فإني أرى أن علة البناء للتركيب علة قوية وذلك لأن تركيب عنصر مع عنصر في اللغة يقتضي الفتح كما في المركب المزجي ، ونجد سيبويه قد استغل هذه القضية في تفسير نصب اسم إن واسم لا النافية للجنس ٠

فتركيب عنصر مع عنصر سواء على مستوى الصيغة كما في المضارع مع النون ، أو على مستوى الجملة كما في لا مع اسمها يقتضي الفتح للتخفيف ، أو على مستوى المفرد كما في باب العدد ، وفي المركب المزجي على أحد الأقوال ٠

---

(١) انظر الهمع ١/١٨، ١٩، الأشباه والنظائر ٢/١٨٨ ، ١٨٩ ٠
(٢) انظر الهمع ١/١٩ ٠
(٣) انظر الهمع ٢/١٥ ٠

## الفعل الماضي والبناء :

الفعل الماضي مبني على الأصل في الأفعال ، والذي رفض فيه حركة البناء ، حيث يبنى على الفتح ، على خلاف الأصل إذ الأصل في البناء السكون ٠

ويستصحب الأصل فيبنى الماضي على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع ، وذلك كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجمع(١)٠

ولعل هذه الأصول يعتمد في تحليلها وتعليلها على أسباب صوتية ترجع للاستخفاف والاستثقال، حيث تطرز اللغة آخر الأفعال بما يتناسب مع عدد الحركات، واللواحق في أواخر الكلم ، حيث نلحظ أنها وظفت الحركات في المضارع والماضي وكذلك الأمر ، حيث يبنى الأمر للمواجه الواحد على السكون «اضرب» ثم وظفت الياء وبنت على الكسر في المواجه للواحدة «اضربي» ثم وظفت الألف وبنت على الفتح في الاثنين «اضربا» ثم وظفت الواو وبنت على الضم في المواجه للجماعة «اضربوا»٠

فاللغة استنفدت السكون والحركات الثلاث ، وبقي من الاستعمالات فعل الأمر لجماعة النسوة فوظفت له النون «اضربن» واختيار النون دون غيرها من حروف العربية للصلة بينها وبين حروف العلة ، حيث يحصل بينها وبين الألف تبادل في كلمات اللغة في مثل ما : من ، لا : لن ، وفي مثل قول الشاعر :

أَقِلّي اللومَ عاذلَ والعِتّابَن * وقولِي إنْ أَصَبْتِ لقد أصابن

وكذلك في «إذن» حيث قيل إن أصلها «إذا» ≠ إن» «أو إذ ≠ إن» فهذه هي طبيعة اللغة ، وطريقة من طرائقها ، أصول متوازية متحاذية تسير جنباً إلى جنب ، يأخذ الفعل مفرداً نمطاً استعمالياً محدداً ، ويتركب مع غيره فيجنح إلى صور أخرى من التلوينات والتطريزات ، فتكون له حالة مع كل وضع مغايرة لسواها ، مراعاة للانسجام الصوتي بين أحرف الكلمة الواحدة ، وللتناغم الحادث عند إلقاء هذه الكلمات ٠

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨، ٤٠ ، أوضح المسالك ١/٣٦ ٠

**فعل الأمر بين الإعراب والبناء :**

اختلف في فعل الأمر ، أمعرب هو أم مبني ؟

فالبصريون على أنه مبني على السكون ٠

والكوفيون على أنه معرب مجزوم ، وذلك أن الأصل عندهم في «افعل» «فلتفعل»، ومنهم من حمله على الضد وهو النهي ، فكما أن النهي معرب فالأمر مثله ، ومنهم من جعل دليل إعرابه حذف حرف العلة من آخره ، كما تحذف من المضارع المجزوم ٠

وقول البصريين ببنائه إنما هو استصحاباً للأصل ، وقيل دليل بنائه الإجماع على بناء ماجاء على صيغة «فعالِ» وهي لم تبن إلا حملاً على فعل الأمر(١)٠

ولعل مذهب الكوفيين أقرب إلى طبيعة الحياة اللغوية ، وميلها إلى التحديد والتنظيم، فصيغة الأمر «افعل» لاتكون إلا للمخاطبين ، بينما تكون «لتفعل» للمخاطبين وغيرهم ، فاللغة بدأت بما هو عام ، ثم جنحت إلى التخصيص فنشأت صيغة افعل ٠

ففعل الأمر جاء على أصل الأفعال في البناء عند البصريين ومن حيث حركة البناء حافظ على الأصل مع فعل الأمر للمواجه المخاطب المفرد فبني على السكون ، ورفض الأصل مع غيره فبني على الحركات استنفاداً من اللغة لحركاتها ٠

أما عند الكوفيين فإن الأصل في فعل الأمر مرفوض ، حيث هو معرب عندهم٠

والحق في هذه المسألة أنه - وإن كنا قد رجحنا المذهب الكوفي - إلا أننا لانستطيع أن نجزم بالأصل فبناء الأمر منقوض بأصل آخر وكلاهما افتراضي ولاتوجد دراسة تاريخية تقطع بأصالة أحدهما ، ويصح هنا القول بأن «الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال»(٢)٠

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧، المقتضب ٢/٣ ، ٤، ١٣١، الإنصاف ٢/٥٢٤-٥٤٩، الأشباه والنظائر ٢/١٨٧، ١٨٨ ، لمع الأدلة ٢٤٢ ٠

(٢) الاقتراح ٧١ ٠

**رفض الجر واستبداله بالنصب :**

للحروف أصل تجري عليه في العمل ، وهو :

١- المختص بالأسماء من الحروف يعمل الجر ٠

٢- المختص بالأفعال من الحروف يعمل الجزم ٠

٣- الحرف المشترك لايعمل(١)٠

وخرجت بعض الحروف عن هذا الأصل العام ، ورفض فيها في أحوال معينة من الاستعمالات ٠

ومما خرج عن هذا الأصل «إنَّ» واخواتها ، فهي حروف مختصة بالدخول على الأسماء ٠

قال المالقي «وكان حقها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها ، وكل مااختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر ، إلا أن «إن» وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد من نحو : ضرب زيد عمراً ، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما ، وتضمنتها كتضمنها ، وإن اختلفا فيه ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ، إلا أنه تقدم المنصوب لازم على المرفوع في بابها ، تنبيهاً على أن عملها بحق الشبه لابحق الأصل»(٢)٠

ويفهم من كلام سيبويه أنها تركبت مع اسمها والتركيب من الأسباب الداعية إلى الفتح ، كما في خمسة وعشرة عندما تركبتا وزالت الواو بنيت ، وكذلك لا النافية للجنس عندما تركبت مع اسمها(٣)٠

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لاتعمل في الخبر ، فهو مرفوع على حاله قبل دخولها ، وإنما عملت في الاسم فقط(٤)٠

---

(١) انظر عدة السالك ١/٢٦ ، ٢٧٣ ، ٣٢٥ ٠

(٢) رصف المباني ١٩٩ ٠

(٣) انظر الكتاب ٢/١٣١، ١٣٢ ٠

(٤) انظر الخصائص ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ٠

ونجد الأساليب العربية قد استعملت عدة احتمالات شكلية مع النواسخ ، وهـي:

رفع ـــــ رفع ـــــ مبتدأ وخبر

رفع ـــــ نصب ـــــ كان وأخواتها

نصب ـــــ رفع ـــــ إن وأخواتها

نصب ـــــ نصب ـــــ ظن وأخواتها

فالمرفوض في «إنَّ» وأخواتها هو الجر ، وقد استصحب مع «لعل» فجرت على لغة عقيل تنبيهاً على الأصل(١) ومنه قول الشاعر :

**فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل أبي المغوار منك قريب**

قال ابن هشام «وزعم الفارسي أنه لادليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل ولعله أبي المغوار منك جواب قريب فحذفوا موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة ، ومن فتح فهو على لغة من يقول «المال لزيد» بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت فى لعل ، ثم هو محجوح بنقـل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم»(٢) .

وماذكره الفارسي من احتمال دخولها على ضمير الشأن قريب مما ذكره أحد المحدثين من أن «أنَّ» وأخواتها مرت بمراحل استعمالية متعددة قبل أن تصل لهذه الصورة ، منها أنها كانت تدخل على ضمير الشأن ، وحمل عليها قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٣) .

ووجه الشبه بينها وبين الفعل من جهتين : لفظية ، ومعنوية .

**أما اللفظية :**

١- بناؤها على ثلاثة أحرف ، وهذا هو أقل بناء الفعل .

---

(١) انظر الجنى الداني ٥٨٢ .

(٢) المغني ١/٢٨٦ .

(٣) طه ، ٦٣، انظر الإعراب والتركيب ٤٦١ ، ومايليها .

٢- بنيت على الفتحة ، شأن الفعل الماضي ٠

٣- تتصل بها ضمائر النصب : إنك ، إنه ، إنها ، إنني ، كاتصالها بالأفعال : ضربك ، ضربه ، ضربها ، ضربني ٠

٤- تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال ٠

**والمعنوية :**

١- الاختصاص ، حيث اختصت بالدخول على الأسماء فلاتجاوزها إلى غيرها ، إلا إذا كفت بـ«ما» وهذه العلة المذكورة عند النحاة أرى أنها علة واهية لأن الاختصاص موجب للعمل من نوع واحد ، سواء أكان المختص مما يعمل في الأسماء كحروف الجر ، أو في الأفعال كأدوات الجزم ، والذي يعمل في نوعين إنما هو الفعل لأنه عمدة وهو أقوى العوامل ، وإنما عملت «إنّ» وأخواتها تشبيهاً لها به ٠

٢- تدل هذه الأحرف على معاني الأفعال ، فمعنى إن وأن : أكدت ، ولكن : استدركت ، وليت : تمنيت ، ولعل : ترجيت ، وكأن : شبهت(١) ٠

كما رفض الجر واستبدل بالنصب مع «لات» فهي من الأدوات المشبهة بـ«ليس» وغالباً مايكون اسمها مضمراً يدل عليه الخبر ، وقد يحذف الخبر ، وهي من الحروف المختصة بالدخول على الأسماء فكان حقها جر مابعدها ٠

قال المالقي «ومن العرب من يخفض بها الحين أو مافي معناه منبهة على الأصل من الخفض ، إذ مايختص باسم ولايكون كجزء منه أصله أن يعمل فيه الجر، قال الشاعر :

**طَلَبُوا صُلْحَنا وَلَاتَ أوانٍ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حينِ بقاءِ**

وقال آخر :

**فلمّا علمتُ أنني قد قتلتُه * ندمتُ عليه ، لَاتَ ساعةِ مندمِ»(٢)**

---

(١) انظر شرح المفصل ١/١٠٢-١٠٥، شرح الجمل ١/٤٢٢، الإيضاح في علل النحو ٦٤، الاقتراح ١٣٤، ١٣٥ ٠

(٢) رصف المباني ٣٣٤ ٠

ورفض الجر واستبدل بالنصب أو البناء مع «لا» النافية للجنس ، إذ اختصت بالاسم لما قصد بها التنصيص على العموم ، وقصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «من» إما لفظاً ، وإما معنى ، ولايليق هذا إلا بالاسماء، فوجب للا عند ذلك القصد العمل ، وكان القياس أن تعمل الجر ، ولكنه رفض فيها؛ لئلا يعتقد أنه لـ«من» المنوية ، إذ هي في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول الشاعر :

فَقَامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفهِ * وَقَالَ : أَلَا، لَامِنْ سبيلٍ إلى هندِ(١)

أما عن اختصاصها فقال سيبويه :

«فلا لاتعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لايقع في هذه المسألة إلا نكرة»(٢).

وقال السيرافي «لارجل في الدار جواب : هل من رجل في الدار؟ وذلك أنه إخبار، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولما كان لارجل في الدار نفياً عاماً كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولايتحقق لها العموم إلا بإدخال (من) وذلك أنه لو قال في مسألته هل رجل في الدار؟ جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد ، كما تقول : هل عبدالله في الدار ، فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من) لأنها لاتدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس»(٣).

فالذي جعلهم يرفضون الجر مع «لا» النافية للجنس هو رفع التوهم ، لئلا يتوهم أن الجر بـ«من» .

---

(١) انظر الهمع ١/١٤٦ ، الجنى ٢٩١، ٢٩٢ .
(٢) الكتاب ٢/٢٧٥ .
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١٧٤/ب .

## رفض النصب واستبداله بالرفع :

الأصل في تابع المنادى المضموم النصب ، قال الرضي :

«ثم اعلم أنه إنما جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري لأن النصب في توابع المنادى المضموم هو القياس»(١) ٠

وقال «قوله (والتزموا رفع الرجل) أي اسم الجنس الواقع صفة لأي وهذا وإن كان القياس جواز النصب كما في يازيد الظريف ، لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء فكأنه باشره حرف النداء»(٢) ٠

فالأصل والقياس جواز نصب صفة أي في النداء ، إلا أن العرب رفضت هذا الأصل والتزمت الرفع ، ولعل جعلهم النصب هو القياس حملاً على محل المنادى ليكون تابعاً للحركة الأصلية لا الحركة العارضة عند من يرى أن الأصل في المنادى النصب ٠

وعلة التزام الرفع التنبيه على كونه مقصوداً بالنداء ٠

وشذ عن الإجماع في هذا المازني ، والزجاج ، فجوزوا النصب على المحل ، وقرئ شاذاً ﴿قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾(٣) وأيده ابن الباذش ، وذكر أن النصب مسموع عن العرب وعليه القراءة السابقة ٠

والذين رأوا التزام الرفع عللوه بأن النصب يكون تبعاً للمحل ، والحمل على المحل لايكون إلا بعد تمام الكلام ، والنداء لايتم بأي فلايجوز الحمل على محلها، ورد أيضاً بأن المقصود بالنداء هو التابع وهو مفرد(٤) ٠

فالأصل هنا وهو النصب مرفوض عند غير المازني والزجاج ٠

---

(١) شرح الكافية ١٣٨/١ ٠

(٢) نفسه ١٤٣/١ ٠

(٣) الكافرون ، ١ ، وانظر شرح الفاكهي على القطر ١٠٦/٢ ، ١٠٧ ٠

(٤) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٥٠/٣ ٠

## رفض الأصل في نصب المفعول به :

يحذف الفاعل من الجملة لأغراض لفظية أو معنوية، ومن دواعي حذف الفاعل -

١- العلم به نحو «كُتِبَ عَلَيْكُم الْقِتَالُ»(١) ٠

٢- الجهل به نحو «سُرق المتاعُ»٠

٣- للتعظيم وصيانة الفاعل عن أن يقترن باسم المفعول ومنه قوله عليه السلام (من بُلي منكم بهذه القاذورات)٠

٤- للتحقير فيصان اسم المفعول عن اقترانه بالفاعل نحو «أوذي فلان» إذا عظم وحقر من آذاه ٠

٥- الخوف منه أو عليه فيستر ذكره ٠

٦- قصد الإبهام بأن لايتعلق مراد المتكلم بتعينه نحو ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُم﴾(٢) ٠

٧- لإقامه وزن الشعر ، نحو قول الشاعر :

**وإذا شربتُ فإنني مُسْتَهلِكٌ * مالِي وعِرْضِي وافرٌ لم يُكلَم**

٨- إصلاح السجع نحو : «من طابت سريرته ، حُمِدت سيرته»٠

٩- لقصد الإيجاز نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَاعُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾(٣)(٤) ٠

فأغراض المتكلمين هي التى تحدد الحذف والمحذوف ، وكل متصل بأغراض بلاغية ، ولذا كانت عناية البلاغين بالحذف أوسع من عناية النحويين ، قال ابن هشام «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو مااقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ وبالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ٠٠٠ وأما قولهم في نحو ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾(٥) أن التقدير والبرد ، ٠٠٠ ففضول من فن النحو، وإنما ذلك للمفسّر،

---

(١) البقرة ٢١٦ ٠ (٢) البقرة ١٩٦ ٠

(٣) الحج ٦٠ ٠

(٤) الهمع ١/١٦١ ، ١٦٢ ٠

(٥) النحل ٨١ ٠

وكذا قولهم بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ...»(١).

فالحذف هنا ذو صلة قوية بعلم البيان قبل أن يذكر فيه النحاة هذه الأسباب، ويقول الدكتور كمال بشر «فليس علم المعاني المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إلا دراسة لغوية تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد نعته بعضهم بالنحو العالي ، وعلم البيان في بعض أبوابه يدخل في نطاق الدرس اللغوي الحديث الذي يرى أن وظيفة النحو أو مايسمى بعلم التراكيب لاتقتصر على البحث فى الإعراب ومشكلاته ، وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالموقعية ، والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه»(٢).

والموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة تتمثل في الجملة التى ينوب فيها المفعول عن الفاعل على النحو الآتي :-

١- يحذف الفاعل لغرض ما .

٢- يحل المفعول محله فبعد أن كان فضلة انتقل إلى موقع العمدة فهو من حيث الموقعية وقع بعد الفعل كوقوع الفاعل ، وارتبط به ارتباط الفاعل بالفعل .

أما من حيث العلاقة بين الوحدات الكلامية فإنه على الرغم من انتقاله إلى موقع العمدة ، إلا أن علاقته بالحدث علاقة المفعول ، فإن الحدث واقع عليه ، ولم يقم هو به كما كان الفاعل ، ولكنه على الرغم من أنه فضلة من حيث المعنى إلا أنه أخذ إعراب العمد فرفع ، وهذا الرفع دخله من حيث إنه وقع موقع الفاعل .

قال ابن أبي الربيع «إن بناء الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول ، والرفع في الفاعل هو الأصل ، وإن الرفع فى المفعول سرى له من مقامه مقام الفاعل»(٣).

فالأصل في المفعول النصب،ولكنه تنوسي تماماً عند نيابته عن الفاعل ورفع.

---

(١) مغني اللبيب ٢/٦٤٧ ، ٦٤٨ .
(٢) دراسات فى علم اللغة د/كمال بشر ، القسم الثاني ١٦ .
(٣) البسيط ٢/٩٥٤ .

قال الرضي «ربما يخرج الشيء عن أصله ولايراعى ذلك الأصل كمفعول مالم يسم فاعله كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع ...»(١).

فالرفض هنا مرتبط بوضع تركيبي معين وهو بناء الفعل للمجهول .

فعند مايبنى الفعل للمجهول يتقدم المفعول فيحتل رتبة الفاعل ، ثم يأخذ إعرابه وإن لم يكن اصلاً له هذا الإعراب .

ولو نظرنا إلى الجملة التى ينوب فيها المفعول عن الفاعل من حيث المعنى لوجدنا أن وجود النصب لايمنع من كون الأسلوب واضحاً ومفهوماً إذ عندما يقال «سرق المتاع» واضح أن الحدث وهو السرقه وقع على «المتاع» فهو مفعول به من حيث المعنى ، ولو قيل «سُرق المتاعَ» وبقيت على الفتح لفهم هذا المعنى أيضاً ويبقى «المتاع» مفعولاً به من حيث اللفظ والمعنى .

ولعل السبب فى أخذ المفعول الرفع في هذه الحالة ، أن الفاعل حذف ، والأفعال لاتجرد من الفاعل وتخلى منه فلايذكر معها(٢) إلا في أبواب محددة لها أحكام خاصة في الغالب ، فلما كان هذا أصلاً عندهم طرزوا آخر المفعول بما يطرز به آخر الفاعل حتى يبدو الفعل وكأنه لم يخل من فاعله ، فيكون المرفوع بعده مفعولاً من حيث المعنى ، شبيهاً للفاعل من حيث اللفظ .

فنائب الفاعل مفعول به فى الأصل ومع ذلك يلزمه الرفع من الناحية العلمية والوصفية فإن القاعدة لاتتحكم فى الكلام فرفض الأصل فى صيغة من الصيغ التى افترضوها تعكس وجهة نظر النحاة في دراسة نحوهم .

فالنحاة عندما يجدون شيئاً في الكلام مخالفاً لما قعّدوا لايجعلون المسموع قاعدة أخرى ، بل يخرجونها عن الأصل والقياس .

---

(١) الكافية ٢٢٣/١ .

(٢) انظر الهمع ١٢٣/١ .

## رفض الرفع واستبداله بالنصب :

ترفض العرب الرفع وتستبد له بالنصب في خبر المبتدأ عندما تدخل عليه كان أو إحدى أخواتها ، والرفض آت هنا من أنَّ «كان» وأخواتها كان قياسها أن لاتعمل شيئاً ·

قال السيوطي «وكان قياس هذه الأفعال أن لاتعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة»(١) ·

أما المنصوب بعدها فقد وقع فيه خلاف : فمنهم من جعله منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب لشبهه بالحال ·

وقد رفع الجزآن بعدها في قول الشاعر :

**إذا متُ كان الناسُ صنفانِ شامتٌ * وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أفعلُ**

وقول الآخر :

**هي الشفاءُ لدائِي لو ظفرتَ بها * وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ**

وخرّجت البيتان على أن الاسم ضمير شأن محذوف ، والجملة في موضع نصب خبر·

وذهب الكسائي وابن الطراوة إلى أنها ملغاة لاعمل لها(٢) ·

وهذا متمش مع القول بأن القياس فيها ألا تعمل ·

---

(١) الهمع ١/١١١ ·

(٢) انظر الهمع ١/١١١ ، شرح المفصل ١/٧٧ ·

## رفض الإعراب واستبداله بالبناء :

يعد المنادى عند أكثر النحاة مفعولاً به منصوباً لفظاً أو محلاً ، لنيابة حرف النداء مناب الفعل «أدعو» وحذف هذا الفعل على وجه اللزوم فالمنادى عند البصريين ومن وافقهم منصوب لفظاً أو محلاً بالفعل المضمر ، فحرف النداء سد مسد الفعل في اللفظ ، وبقي العمل بالفعل المضمر(١) .

وذهب المبرد وغيره إلى أنّ الناصب هو حرف النداء ، فيكون الحرف قد سد مسد الفعل لفظاً وعملاً(٢) .

وذكر السيوطي أن المنادى على رأى المبرد ومن قال بقوله مشبه بالمفعول به(٣) .

والفارسي على أن حروف النداء أسماء أفعال ، فالناصب للمنادى هو (يا)(٤) وبعض المغاربة على أن حروف النداء أفعال نصبت المنادى على المفعولية(٥) .

فعلى القولين الأخيرين لاحذف ولانيابة ، لافى اللفظ ولافى العمل ، ولكن فيها إجماع على أن المنادى منصوب في الأصل على المفعولية .

وهذا النصب يخرج عنه إلى البناء متى اجتمع فى المنادى التعريف والإفراد ويظهر من كلام النحاة أن هذا ليس أصلاً ، وإنما كان لعل وأسباب .

قال سيبويه «فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات تحو : حوب ومأشبهه»(٦) .

وقال : «من قبل أن كل اسم مفرد فى النداء مرفوع أبداً ... وقال الخليل رحمه الله : كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل ...

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٨٢ .
(٢) انظر المقتضب ٤/٢٠٢ .
(٣) انظر الهمع ١/١٧١ .
(٤) انظر الخصائص ١/٢٧٨ .
(٥) انظر الهمع ١/١٧١ .
(٦) الكتاب ٢/١٨٥ .

قلت أرأيت قول العرب : ياأخانا زيداً أقبل ؟ قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل لأنه منصوب فى موضع نصب»(١) ٠

فأفهم هذا أن الأصل فى المنادى النصب ثم رفض فى المنادى المفرد المعرفة واستبدل بالبناء ، بينما ينصب التابع رداً إلى الأصل ٠

وفسر الخليل سر رفض العرب للإعراب ، واستبداله بالبناء ، قال سيبويه : «فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً ، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ، لأن المفرد في النداء فى موضع نصب ، كما أن قبل وبعد قد يكونان فى موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل»(٢) ٠

وترددت عبارة رد إلى الأصل ، والإضافة ردت إلى الأصل(٣) مما يفيد أن البناء على مذهب البصريين والإعراب رفعا بغير تنوين على مذهب الكوفيين(٤) كله خروج عن الأصل ٠

وتفسير سيبويه والخليل لأبواب العربية يسير على وتيرة واحدة حيث يرفع مالم يطل الكلام معه : مثل المبتدأ ، الخبر ، الفاعل ، وينصب المفعولات ، خبر كان ، اسم إن ، اسم لا النافية للجنس ، المنادى المضاف لأن الكلام بهذه الأشياء قد طال فعنصر الطول الذى يكون آخر المفعولات أو أول النواسخ ، هو الذي يتحكم في التطريزات والتلوينات على أواخر كلملتالعربية ٠

فـ :زيد وقبل وبعد لما قطعت عن الإضافة قصرت ، فبنيت على الضمة ، فإذا أضيفت حركت بالفتحة ، قبلك (يازيدنا) فالإضافة من وسائل الإطالة ، ومتى قطعت نونت كما في «وساغَ لي الشرابُ وكنت قبلاً» أو تبنى على الضم كما في ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(٥) فالاستعمالات العربية فيها مبادلة بين الضم والفتح ، في هذا الموضع ٠

---

(١) الكتاب ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ٠
(٢) الكتاب ١٩٩/٢ ٠
(٣) انظر الكتاب ١٩٩/٢ ، ١٨٤ ٠
(٤) الانصاف ٣٢٣/١ ٠
(٥) الروم ٤ ٠

وذهب الفراء في علة البناء مذهباً غير ماذكر فيرى أن الأصل في النداء أن يقال (يازيداه) كالندبة فكان الاسم بين صوتين مديدين (يا) في أول الاسم والألف في آخره ، والاسم هنا ليس بفاعل ولامفعول ، ولامضاف إليه ، فلما كثر فى كلامهم استغنوا عن الألف في أخره بالصوت الأول وهو (يا) في أوله ، فحذفوا الألف ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ، لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ، أشبه آخره آخر ماحذف منه المضاف وهو مراد معه نحو «جئت من قبلُ ومن بعدُ» أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك(١) ٠

وأشار ابن جني صراحة إلى أن الأصل في المنادى الإعراب لا البناء فقال : «ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني ، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال البناء»(٢) ٠

وقال ابن يعيش «الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلة نذكرها»(٣) ٠

وقال السيوطي «الأصل في جميع المنادى أن يكون منصوباً لأنه قائم مقام المفعول به ، ولم يظهر النصب إلا في مضاف وشبهه ، ونكرة لم تقصد»(٤) ٠

وعلى ماتقدم يكون في بناء المفرد والمعرفة ، والنكرة المقصودة رفض للأصل الذي هو النصب على ماذكر النحاة ٠

وفي هذا النوع رفض لأصل آخر وهو الحركة الأصلية للبناء إذ الأصل في كل مبني أن يبنى على السكون ، والمنادى بني على الحركة ٠

قال ابن يعيش «والبناء على السكون هو القياس ،والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب ٠٠٠»(٥) ٠

---

(١) الانصاف بتصرف يسير ١/٣٢٣ ٠
(٢) الخصائص ١/١٦٩ ٠
(٣) شرح المفصل ١/١٢٧ ٠
(٤) الهمع ١/١٧٢ ٠
(٥) شرح المفصل ٣/٨٢ ، وانظر ١/١٣ ٠

والمنادى المبني : يبنى على ماكان يرفع به لو كان معرباً ، أما العلة في بنائه فقيل : لوقوعه موقع ضمير المخاطب ، وبني على الحركة إذ :

أن له أصلاً فى التمكن فكانت الحركة تمييزاً له عن غيره مما لم يكن له أصل في التمكن نحو ، من ، وكم ، وهل ... وغيرها .

وعلة البناء على الضمة :

١- لو بني على الفتح أو الكسر لكان فيه لبس ، إذ يلتبس المبني على الفتح بالممنوع من الصرف ، والمبني على الكسر بالمضاف إلى ياء المتكلم .

٢- الفتح والكسر كانا للمنادى حين الإعراب حيث ينصب بالفتحة المضاف ، أو مضارعاً للمضاف ، أو نكرة غير مقصودة ، ويجتزأ عنها بالكسرة إن أضيف إلى ياء المتكلم وحذفت .

٣- تشبيهاً بالغايات قبل ، وبعد ، إذ تبنيان على الضم(١) .

وعليه يكون الأصل في البناءقد رفض أيضاً فرفض السكوت واستبدل بالحركة.

ولعله من القبول قولنا إن مسألة أن الأصل في المنادى النصب مسألة تحتاج إلى نظر ، فالمنادى من الكلم التى تحدث فيها تغيرات من ضم إلى فتح ، إلى حركة بدون تنوين ، أو حركة وتنوين إلى غير ذلك ، ولعل المسألة في باب النداء مسألة صوتية بحتة وهذا هو مادعى الفراء إلى القول إن الأصل فيه «يازيداه» أي الألف في الآخر للتصويت ثم قطع هذا الصائت بالهاء . ولعل هذا هو الأصل لأن النداء يكون لبعيد لاتستطيع أن توجه له الخطاب دون تنبيه ، ولذلك نجد أن المندوب لما كان غائباً لايحضر في حال من الأحوال غلب نداؤه بهذه الصيغة أي أنه لزم الأصل في الغالب فلعله يحق لنا أن نقول إن المناديات عوملت معاملة خاصة وبطريقة معينة حتى أنهم ذكروا أن في العربية ماينادى ، ومالاينادى مثل مافيه الألف واللام ، والضمائر وغيرها.

فلما كان لها معاملة خاصة مع الأنواع التي تنادى ، كان لها معاملة خاصة كذلك مع الأعلام فما كان مفرداً له معاملة خاصة ، وماكان مضافاً له معاملة أخرى .

---

(١) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٣٧/٣ ومايليها .

## رفض ظهور الإعراب على الكلمة المستحقة له :

الإعراب حركة ظاهرة أو مقدرة على الحرف الأخير من الكلمة أو ماهو في حكم الآخر منها ، ويختل هذا التعريف في بعض مسائل الاستثناء ٠

قال سيبويه «فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا»(١)٠

وقال الرضي «فإذا دخل إلا على غير وإلا في الأصل حرف لاتتحمل الإعراب روعي أصلها فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدها عارية وإذا دخل غير على إلا وأصل غير من حيث كونه اسماً تحمل الإعراب ومابعده الذي صار مستثنى يتطفل غير على إلا مشغول با لجر لكونه مضافاً إليه في الأصل جعل إعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور أي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية»(٢)٠

فباب الاستثناء كغيره من أبواب العربية له أحكام خاصة به من نصب ، وإتباع ، وجواز للأمرين، وإعراب حسب العوامل السابقة دون اعتبار لأداة الاستثناء، هذه الأحكام حقها الظهور على آخر المستثنى ، وترفض العربية هذا الأصل عندما تكون أداة الاستثناء «غير» أو «سوى» حيث يكون الإعراب الذي يستحقه المستثنى عليهما ، ويلزم المستثنى الجر ، فانتقل بذلك من حالة إعرابية متغيرة حسب نوع الأسلوب من تام مثبت أو تام منفي أو مفرغ إلى كلمة تلزم حالة إعرابية واحدة وهي الجر ، وأصبحت تشبه المبنيات إلى حد كبير إذ تلزم حالة إعرابية واحدة ٠

كما يرفض الأصل في «إلا» عندما تتحمل معنى الاسمية ويوصف بها٠

قال القرافي «وتقول جاءني القومُ إلا زيدُ فترتفع على الصفة ولايجوز الرفع على الاستثناء فكأنك قلت :جاءني القوم غير زيد فتصفهم بغير كما تصفهم بمثل»(٣)٠

وقيل إن الإعراب ظهر في تالي إلا لأن الوصف إنما هو بها وبتاليها لابها وحدها(٤)٠

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٣ ٠
(٢) شرح الكافية ١/٢٤٥ ٠
(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٣٩ ٠
(٤) الجنى الداني ٥١٨ ٠

فـ«إلا» في هذا الاستعمال نقلت من الحرفية إلى باب الاسمية ، ورفض فيها أصل الإعراب الذي يتطلب ظهور العلامة أو تقديرها على آخرها ، وانتقل إعرابها إلى مابعدها ٠

فالذي رفض هنا هو ظهور العلامة الإعرابية على «إلا» الاسمية الوصفية وظهر على تاليها ، أي تحقيق معنى الإعراب في ظهوره على آخر الكلمة أو ماهو في حكم الآخر ٠

## رفض الجزم واستبداله بالنصب :

يسوقنا رفض الجزم إلى الإشارة إلى الاختصاص والعمل ، حيث وجدت حروف مختصة بالدخول على الأفعال ، وهي : أنْ ، ولنْ ، وكي ، واختصاصها يتطلب أن تعمل الجزم ، ولكن العربية أبت هذا وفارقته إلى النصب ٠

قال السيرافي معللاً للنصب فيهن :

«فأما علة نصبها فمن قبل أن «أنْ» ومابعدها من الفعل بمنزلة المصدر ، كما أن «إنَّ» المشددة ومابعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد ، فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل»(١)٠

فالمعتبر هنا في تغيير الحكم الإعرابي هو الشبه وقيل إن «لن» أشبهت «لا» النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت فيه وحمل الباقي عليها(٢)٠

وصرح السهيلي بأن الأصل في «لن» الجزم(٣)٠

وقد استصحب بعض العرب الأصل فجزم بـ«لن» و«أنْ»(٤)

فالعرب ترفض الشيء مراعاة لشيء آخر وهذا جزء من عبقرية اللغة ٠

وقد سبقت الإشارة إلى هذه القضية وهي مرتبطة عند النحاة بالدلالة المستقبلية وهذا يسوقنا إلى الحديث عن :

الدلالة المستقبلية بين النصب والجزم :

جعل النحاة اختصاص الأداة بالدخول على المستقبل مؤهلاً لها لعمل النصب كما في «أنْ» و«إذن» المحمولة عليها ٠ وهذا لم يطرد في كل موضع ٠

قال السيرافي «فإن سأل سائل فقال : إذا حملتم هذه الحروف فنصبتم بها لمشاركتهن «أنْ» في وقوع مابعدها مستقبلاً ، فينبغي على قياس هذا القول واطراده أن تنصبوا بما بعد «لا» في النهي، ومابعد «لام» فعل الأمر ومابعد حروف الجزاء؟

---

(١) شرح الكتاب ١/٧٨ ٠
(٢) انظر عدة السالك ١/٢٦ ٠
(٣) نتائج الفكر ١٣٠ ٠
(٤) انظر تذكرة النحاة ١٨١، ٤٨٣، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠، مغني اللبيب ١/٢٨٥، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة ٠

قيل له : قد كان ذلك قياساً لازماً ، وقولاً مطرداً لولا علل دخلن عليه ، فوجب من أجلها الجزم والسكون ·

أما لام الأمر فإن مابعدها ضارع فعل الأمر المبني الموقوف ، ووقع في موقعه، فلما كان في معناه ، وواقعاً موقعه له ثقل ذلك ، ونقص عن منزلة نظائره من الأفعال المستقبلة ، وأعطي أضعف الإعراب ، وهو الجزم ، وحمل المجزوم على فعل الأمر ، كما حمل فعل الأمر في المعتل الناقص عليه نحو : أغز ، وارم ، واخش ، وإنما حذف أواخر هذه الحروف بعلامة الجزم وحمل الأمر عليه وإن كان مبنياً ·

وأما النهي فإنه نقيض الأمر ، فلما كان الأمر على الحد الذي وصفناه بالعامل الذي ذكرناه كان الأمر مثله ·

وأما حروف المجازاة والشرط فإنما جزمت مابعدها لأنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجمل فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم تخفيفاً له من أجل طوله ··· فلذلك آثروا الجزم»(١) ·

فهذه الأحرف تجاذبها أصلان :-

١- أصل الدلالة المستقبلية ·

٢- أصول أخرى استدعت الجزم ·

فالأصول تتعارض ويطرد بعضها بعضاً ، والعرب تغلب أصلاً على آخر ، وتآخي بين النصب والجزم في الأفعال ، كما تبادل بين النصب والجر في الأسماء·

---

(١) شرح الكتاب ١/٨٧ ، ٨٨ ·

## رفض الأصل في عدم إعراب العدد :

قالوا في تعريف العدد «هو ماوضع لكمية الآحاد - أي : الأفراد -، وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المقابلتين»(١) ·

وللعدد أقسام أربعة ، ولكل منها حالة إعرابية ، وموقع مغاير للآخر :

١- العدد المفرد ، وهو ماشمل الواحد والعشرة ومابينهما ولفظتا مائة وألف ، وتثنيتهما وجميعهما ·

ويعرب هذا النوع بالحركات الظاهرة على آخره ، ومادخل في حكم المثنى أو الجمع ، يعرب إعرابهما ·

٢- العدد المركب تركيباً مزجياً من عددين لايفصل بينهما شيء ، ويؤديان بعد التركيب معنى واحد ، وهو ماشمل أحد عشر ، وتسعة عشر ومابينها ويبنى على الفتح في الأفصح ، ويجوز فيه ترك الجزء الأول مفتوحاً وإجراء الحركات الاعرابية على الثاني ، ويجوز إجراء الحركات الإعرابية على الأول وإضافة الثاني ·

أما اثنا عشر واثنتا عشر فتعربان إعراب المثنى ، وعشر وعشرة مبنيتان على الفتح لامحل لهما من الإعراب ·

٣- ألفاظ العقود وهي من عشرين إلى تسعين ، وهي ملحقة بجمع المذكر السالم معربة بإعرابه ·

٤- العدد المعطوف وهو كل ماانحصر بين عقدين ، ويشتمل على معطوف ومعطوف عليه ، والمعطوف هنا يعرب حسب احتياج الجملة له ، وإعرابه بالحركات الظاهرة ، والمعطوف عليه تابع له(٢) ·

هذا هو حكم الأعداد من حيث الإعراب ، وإن كان الأصل فيها أن لاتعرب ·

---

(١) النحو الوافي ٥١٧/٤ هـ ·

(٢) الأشباه ٣١٣/٣ ·

قال السيوطي «إن العدد في الأصل موضوع على أن لايعرب مادام لما وضع له من تقدير الكميات فقط ، فإن حقه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنة الأواخر وحروف التهجي ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود»(١) أي أن العدد في مرحلة من مراحل اللغة لم يكن يعرب ، ولما تطورت اللغة ولونت آواخر كلماتها بالحركات الإعرابية والبنائية المختلفة لونت أواخر الأعداد ·

فالإعراب فيها لم يكن قياساً ، وكانت سواكن كالأصوات ، فرفضوا سكونها وحركوها ·

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٣١٣ ·

## رفض الأصل في جر المفعول معه :

المفعول معه هو «الاسم التالي واوا تجلعه بنفسها في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة»(١) ٠

والواو هنا بمعنى «مع» «ودالة على مصاحبة ، ولم تغير المعنى عند سيبويه ، وفي ذلك يقول «٠٠٠، وذلك : ماصنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وإنما أردت ماصنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ماقبلها»(٢) ٠

وهذا يفيد أن النصب عنده بالفعل ، وهذا ماقاله السيرافي في شرح مذهب سيبويه ، فهو يقول : «مذهب سيبويه أن مابعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهي والواو يتقاربان ، فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف ٠٠»(٣) وهذا هو مذهب جمهور النحاة وفيه المذاهب الأخرى التالية :-

١- الزجاج على أن ناصبه فعل محذوف بعد الواو ، تقديره لابست ٠

٢- الأخفش على أنه انتصب انتصاب الظروف ، ورد عليه بأن الأسماء ليست ظروفاً فيه ٠

٣- الجرجاني على أن ناصبه الواو ، ويرد عليه بأن مااختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه فإن عمله الجر ٠

٤- الكوفيون على أنه منصوب على الخلاف ، ويرد عليه بأن هذا يقتضي نصب الأول أيضاً(٤) ٠

---

(١) شفاء العليل ٤٨٩/١ ٠

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ ٠

(٣) نفسه هـ ٠

(٤) الكتاب ٢٩٧/١هـ ، تذكرة النحاة ٤٣١ ، المساعد ٥٤١/١ ، ٥٤٢ ، المقتصد ٦٥٩/١، شرح ألفية ابن معطي ٥٨٦/١، ٥٨٧ ، شرح المفصل ٤٩/٢ ٠

ويسميه سيبويه مفعول به ، فقال «ومثل ذلك مازلت وزيداً حتى فعل ، أي مازلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به · ومازلت أسيرو النيلَ أي مع النيل ، واستوى الماء والخشبةَ، أى بالخشبة، وجاء البرد والطيالسة ، أي مع الطيالسة»(١)·

فتارة يقدر مع ، وتارة يقدر الباء ·

وتوسط الحرف في هذا الباب واجب ، لايجوز اسقاطه(٢)·

ولما كان المفعول معه فضلة ، وبواسطة الحرف ، كان قياسه الجر ·

قال الرضي «وكان قياس المستثنى غير المفرغ بإلا والمفعول معه الجر أيضاً إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين»(٣)·

فهناك تغيرات طرأت على هذا الأسلوب فتحول المفعول معه من الجر إلى النصب ، هذا التحول يكمن في إحلال الواو محل مع ، والاسم بعد مع كان مجروراً بالإضافة ، لدخول مع على الأسماء ، أما الواو فإنها من الحروف التى لاتختص فهي تعطف الأفعال ، كما تعطف الأسماء ، وليس من عمل الحرف غير المختص الجر ، وقدم النحاة تفسيراً للنصب فى المفعول معه ·

قال ابن الخشاب «فمع ظرف يدل على المصاحبة ، ثم حذف ، والفعل الذي في الجملة لازم ، وهو كان العامل في مع المحذوفة في الأصل ، واللازم لاينصب مفعولاً صريحاً ، ولايتعدى إليه بنفسه ، وإنما يتعدى بمقو ، فأقيمت الواو مقام (مع) لتقاربهما في الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة ، إذ لامصاحبة إلا باجتماع ، فقوي الفعل بالواو ، فنصب الاسم الذى كانت (مع) مضافة إليه ، وكان مجروراً بمع ، فصار منصوباً بالفعل(٤)·

أي أن الإضافة زالت هنا وعمل الفعل في الاسم الذي بعد الواو فنصبه ··· وهذا هو ماذكره ابن جني في عبارة أوجز إذ يقول «فلما حذف «مـــــع» أقام الواو

---

(١) الكتاب ١/٢٩٨ ·
(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٥٣ ·
(٣) شرح الكافية ١/٢١ ·
(٤) المرتجل ١٨٣ ، ١٨٤ ·

مقامها ، وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها ، لأنها قوته ، فأوصلته إليه فانتصب»(١) ٠

وقال الجرجاني «وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا وإن كان واقعاً بجنب الاسم كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد ، ولم يكن في صدر الفعل وكائناً معه كأحد حروف التهجي كالهمزة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف٠٠٠ وحرف العطف لايكون له عمل مختص فيه ، ٠٠٠ فلما لم يكن للواو أصل في العمل لم يحبوا أن يجروا به هنا ٠٠٠، فأجروها مجرى الهمزة في أذهبت في أنها إذا دخلت على الفعل كان العمل للفعل معها وهو النصب ، ولايكون لها عمل مخصوص في الاسم لئلا يكونوا قد عدلوا بالواو عن أصله ألبتة»(٢) ٠

فامتنع الجر هنا حتى لايخرج بالواو عن أصلها ، وقياس أخواتها من الحروف التي لاتختص(٣) ٠

فالجر رفض في المفعول معه لما نابت الواو عن مع ، وهي حرف غير مختص، وكأن التركيب مر بالمراحل الآتية :-

١- استوى الماء مع الخشبة ٠

٢- استوى الماء الخشبة ، بحذف مع ٠

٣- استوى الماء والخشبة ، بإقامة الواو بدل مع والواو هنا غيرت حركة مابعدها من الكسرة إلى الفتحة ، لأن الإضافة غير متحققة ، ولأن الواو حرف غير مختص فلم يجر المفعول معه على أصله ، لئلا تخرج الواو عن أصلها فالعرب ترفض أصلاً وهو الجر بالواو ، لتلتزم بأصل آخر وهو اعتبار أصل الواو وهو العطف ٠

---

(١) اللمع ١٤٣ ٠

(٢) المقتصد ١/٦٦٠ ، ٦٦١ ٠

(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٧ ، الأصول ١/٢٥٣ ، شرح المفصل ٢/٤٨ ، البسيط ٢/٨٧٠ ٠

## رفض الأصل في جر المستثنى غير المفرغ :

المستثنى غير المفرغ ثلاثة أقسام :

١- قسم يجب فيه النصب ، وهو المستثنى بعد الإيجاب ، نحو قام القوم إلا زيداً.

٢- قسم يجوز فيه النصب والإبدال ، والإبدال أرجح، وهو المستثنى بعد نفي وشبهه، إذا كان متصلاً نحو ﴿مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيْلٌ مِنْهُم﴾(١).

٣- قسم يجوز فيه النصب والإبدال ، والنصب أرجح ، وهو المنقطع الواقع بعد نفي وشبهه ، ويصح إغناؤه عن المستثنى منه نحو ﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلَّا اتِبَاعَ الظَنِ﴾(٢) ، فمثل هذا واجب النصب عند الحجازيين ، يجوز فيه النصب والإتباع عند التميميين(٣) ، والنحاة في ناصب المستثنى على مذاهب :-

١- قيل الفعل بواسطة إلا .

٢- قيل العامل ماقبله من الكلام فهو منصوب على تمام الكلام ، وهذا مذهب سيبويه .

٣- قيل العامل إلا نفسها .

٤- قيل انتصب على أنه اسم إن ، بناءً على أن إلا مركبة من «إنَّ» و«لا».

٥- قيل العامل فيه إلا النائبة عن أستثني .

٦- قيل الناصب ماقبل إلا من الفعل أو معناه وإلا قوت العامل المتقدم .

٧- قيل الناصب استثني مضمرة(٤).

قال الرضي «وكان قياس المستثنى غير المفرغ بإلا والمفعول معه الجر أيضاً إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ، ... وكان إلا يدخل على غير الفضلة أيضاً كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما فبقي مابعدهما منصوباً في اللفظ على هذا»(٥).

---

(١) النساء ٦٦ .
(٢) النساء ١٥٧ .
(٣) انظر الجنى ٥١٤ ، ٥١٥ ، الاستغناء ١٤٧-١٥٠ .
(٤) انظر الاستغناء ١٤٤-١٤٦ ، شرح المفصل ٢/٧٦ .
(٥) شرح الكافية ١/٢١ .

فالرضي نظر إلى (إلا) على أنها حرف يوصل الفعل إلى الفضلة التى بعده فعليه كان قياسها أن تجر ، ويكون المستثنى منه معها إن لم يكن مفرغاً مجروراً، ولكن هذا القياس رفض لما عارضه أصل آخر ، وهو دخولها على غير الفضلة أيضاً، فامتنع فيها الجر ونصبت ...

وقال ابن جني «وأما «إلا» في قولك «قاموا إلا زيداً» فإنها وإن كانت قد أوصلت «قام» إلى «زيد» حتى انتصب بها ، فإنها لم تجر من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف ...

فلما لم تخلصها العرب للأسماء بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء لم يجز لها أن تعمل جراً ولاغيره»(١).

فإن كان إيصالها للفضلة مدعاة لعملها الجر ، فإن عدم اختصاصها يسلبها إياه .

---

(١) سر الصناعة ١/١٢٨ ، ١٢٩ .

## رفض النصب في تمييز العدد :

التمييز مع العدد على أنواع :

١- نوع لايحتاج إلى تمييز وهو واحد واثنان ٠

٢- نوع يكون فيه التميز مفرداً مجروراً بالإضافة وهو المائة والألف ومضاعفاتهما

٣- نوع تميزه مجرور بالإضافة متصل به وغالباً مايكون جمع قلة وهو من الثلاثة إلى عشرة ٠

٤- نوع تميزه مجرور بمن فى الغالب ويجر بالإضافة وهو اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ٠

٥- نوع تميزه مفرد منصوب غير مفصول من العدد وهو المركب ، والعقود ، والمعطوف(١)٠

ويبدو أن نصب التميز كان هو الأصل عند بعض النحاة ٠

قال الرضي «وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد مع الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ومايتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالإضافة مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسة أنواعاً ومائتين عاماً»(٢) ومما ميز بالمفرد المنصوب قول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً(٣)٠

أما علة الخفض في المائة والألف فقالوا : إنها أشبهت عشرة في أنها عقد مثلها ، فعشرة تعشير الأحاد ، ومائة تعشير العشرات ، وألف تعشير المئين ومن هنا كان مخفوضاً(٤)٠

وقال الصبان «ووجه الجر بأنه لكثر استعماله آثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين ٠٠٠»(٥)٠

---

(١) انظر شرح الكافية ٢١٦/١ ، ٢١٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ٧٢٩/٢ ومايليها ، شرح المفصل ١٨/٦-٢٠ ، شرح الجمل ٣٤/٢ ومايليها ٠
(٢) شرح الكافية ٢١٧/١ ٠
(٣) أوضح المسالك ٢٥٥/٤ ٠
(٤) انظر شرح الجمل ٣٦/٢ ٠
(٥) حاشية الصبان ٦٥/٤ ٠

وقال ابن يعيش «فالذي يستحق التفسير بالإضافة هو مافيه تنوين لأن التنوين ضعيف لسكونه فجاز أن يعاقبه المضاف إليه»(١) ٠

أي أن هذه الأعداد ثلاثة ، أربعة كانت مما ينون ، ولما كثرت في الاستعمال حذف التنوين وعاقبته الإضافة ٠

وعليه فإن الأصل مرفوض فى تمييز الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف ومضاعفاتهما ، حتى أن الأصل عندما يستعمل وهو النصب يكون شاذاً ، فرفض النصب ، واستبدل بالجر ٠

وجعلهم النصب أصلا يتنافى مع :-

١- المبدأ العام الذي ترتضيه اللغات جميعاً - ومنها العربية - من أن الجر في علاقته بالنصب كان هو الأصل ؛ لأنه غالباً مايكون بحروف جر ، واللغات في تطورها تتخفف من أحرف الجر ، مما نشأ عنه النصب على نزع الخافض في كثير من أبواب العربية ، المفعول له ، ٠٠٠ به ، ٠٠٠٠ منه ، ٠٠٠ معه الحال ، الظرف ، من وجهة نظر بعض النحاة والدارسين ٠

٢- ماذهب إليه النحويون العرب من أن النصب في العربية أكثر لأنه أخف ٠

ولعله من الممكن القول بأن جر التميز ونصبه بعد العدد هو نوع من التعاقب بين الجر والنصب لقرابتهما ٠

---

(١) شرح المفصل ٦/١٩ ٠

# الخاتمـــة

وبعد : فإني أحمد الله في أوله وفي آخره ، وأصلي وأسلم على المصطفى محمد: صفوة الباري ، وخير البرية ، ثم تجدر بي الإشارة إلى أهم نتائج البحث :

هذا البحث «ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية» دراسة في صميم التراث النحوي ، تدور فكرته حول أصول العربية من خلال استقصاء نظرة النحاة حول الاستعمالات الفصيحة : إفراداً ، وتركيباً ، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- أصول العربية ملتزمة ، ومرفوضة ، ومعدول إليها ، تربطها عروة وثيقة لا انقصام لها ، فلاتقطع أوصالها ، ولاتفرق أجزاؤها ٠

٢- معظم الأصول التى قال النحاة عنها إنها مرفوضة واقعاً وعملاً إنما هي أصول افتراضية ذهنية اجتهادية ، توصل إليها النحاة نتيجة البحث في اللغة ، ومحاولتهم الوصول إلى أسرارها ، ومن ذلك ماقيل في أصل الإعراب في بابي التثنية والجمع على حدة ٠

٣- معظم الأصول المرفوضة لم ترفض كلية ، أي لم يكن رفضها مطلقاً ، بل ارتبط الرفض فيها بأوضاع تركيبية معينة ، وخاضعاً لشروط استقرأها النحاة من اللغة ، وقليل من هذه الأصول رفض كلية ، ومما لم يرفض كلية المسائل التي يجب فيها حذف الخبر ، وحذف الفاعل ، ومما رفض كلية التثنية والجمع بالعطف في غير الضرورة ٠

٤- كان لكل أصل مرفوض بديل لجأت إليه العربية ، وكان للرفض أسراره ، وللبديل أسراره ، والموازنة بين الأصول المرفوضة وبدائلها ، موازنة طريفة تكشف أن العربية كانت تدور من أصل إلى آخر فهي لغة أصول ٠

٥- شمل الرفض في العربية مستويات متنوعة تشمل : الصيغة المركبة ، وصورة التركيب ، والرتبة ، والعمل ، والحالة الإعرابية ، وغير ذلك ٠

٦- افترض النحاة بعض القواعد وكانت في معزل عن بقية الأبواب الأخرى ، مما نشأ عنه كسر الأصول ، أو مطاردة الأصول بعضها بعضاً ، ومن هنا كانت

بعض القواعد فاقدة لخصائص الصناعة المنضبطة ، من ذلك مما ذكروه في حد المبتدأ ، ثم جاءت لا واسمها المركب معها مخالفة له ٠

٧- عكس رفض الأصل في بعض صوره فراد النحاة من مخالفة الاستعمال للقواعد، فشكلت الافتراضات التي ضبطوا بها الأصل المرفوض : أصلاً للوضع ، وأصلاً للقاعدة ، ويكاد يكون الجزم بالأصالة ضرباً من الغيبيات لافتقاد الدراسة التاريخية كما في : أيهما الأصل في صيغتي فعل الأمر؟٠

٨- يجب أن يلتفت في الدراسة الحديثة إلى التفرقة بين الواقع اللغوي وبين الافتراضات الذهنية ٠

٩- أدرك النحاة أهمية المعنى الوظفي في تحليل المفردات التي تتكون منها الجمل، فكانت الأحكام منبثقة من خلال النظرة إلى المعنى مقروناً بالشكل ، مما غير في سلوك بعض مفردات اللغة عما عليه نظائرها ، فكان البيان التصنيفي مرتبطاً بالبيان المعنوي والوظفي ، ومن ذلك المشتقات حيث كانت أسماء في اللفظ أفعالاً في المعنى ٠

١٠- عني النحاة في تحليلهم وتعليلهم بالأصول المقدرة للتراكيب فيرجعون إليها رداً ، وتأويلاً ، ويحملون الكلام عليها ، وقد يبعد هذا التأويل في بعض الأحوال عن القبول ، وهذه مسألة قديمة عند النحاة ، ومن ذلك مايروى من أن عيسى بن عمرو ألقى على الكسائي مسألة ـ فأخذ يوجه احتمالاتها ، فقال له عيسى : عافاك الله : إنما أريد كلام العرب ، وليس هذا الذي تأتي به بكلامها(١)٠

١١- سلوك اللغة وطرائق استعمالها لاينطبق كلية على القواعد والأصول وهذه نتيجة طبيعية لتفاوت مستويات القبائل العربية في الفصاحة ، ومن ذلك اختلاف القبائل في «ما» النافية إعمالاً وإهمالاً ٠

١٢- الرفض والعدول ظاهرتان تعكسان حيوية اللغة وعقلانيتها ٠ وهما سمتان من سمات اللغة الأصلية التي تبعدها عن الجمود والتقييد ، وماهما إلا صورتان لسماحة اللغة وتجوزاتها واتساعها ٠

---

(١) انظر إنباه الرواة ٢/٣٧٧ ٠

١٣- تقوم «القرينة» بدور هام في بيان المعنى أثناء خروج العربية عن الأصل رفضاً أو عدولاً ، كأن ينوب شيء عن المحذوف ، أو يكون المعنى واضحاً مع تبادل العلامات الإعرابية كما في «خرق الثوبُ المسمارَ» ٠

١٤- ينبغي ربط الظواهر النحوية بالظواهر البلاغية في كثير من مسائل الرفض والعدول ، حيث تشمل الدراسات اللغوية على كثير من التعليلات البلاغية أثناء تركها للرتبة ، وأثناء حذفها ، فمن ذلك ماتذكره من إرادة معنى الحصر فتؤخر المراد حصره ، وكالمعاني البلاغية التي علل بها حذف الفاعل ٠

١٥- تشكل بعض صور الرفض حرص العربية على الإيجاز والاختصار وأنها جعلتهما سمة من سماتها ، حيث تحذف مايدل على مجرد الكون ، كما تحذف العناصر المكررة ، أو عندما تكون المذكورات بدائل عن المحذوفات ، ومن ذلك التزام حذف خبر لولا ، وخبر «لا» عند تميم ٠

١٦- في العربية علاقة قوية بين النصب والجر ولذا فإن الاستعمالات جاءت بتبادلهما كثيراً ، كما في باب المفعول معه ، كما أن التزام العلامة الإعرابية ليس حتماً متى وضح المعنى مما أحدث التبادل بين علامات الوظائف ٠

١٧- قد يعرض للفضلة مايجعلها واجبة الذكر ، وذلك متى كانت معتمد البيان ، أي أن المعنى العام للتركيب مبني عليها ٠

وذلك كما في المفعول به عندما ناب عن الفاعل لزم الذكر ٠

# الفهـــارس

# فهرس الآيات القرآنية الكريمة


| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| (سورة الفاتحة) | | |
| إِيَّاكَ نَعْبُدُ | ٥ | ٣٢٨ |
| (سورة البقرة) | | |
| سَوَاءٌ عَلَيْهِم ءَأَنذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ | ٦ | ٣٢٦ |
| صُمٌّ بُكْمٌ | ١٨ | ٣١ |
| يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ | ١٩ | ٣٠٣ |
| يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ | ٣٥ | ٢١٥، ٣٧٦ |
| أَفَلَا تَعْقِلُونَ | ٤٤ | ١٣٤ |
| فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ | ٥٥ | ٣٣١ |
| وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا | ١٠٣ | ٢٤٢ |
| وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ | ١٢٤ | ٢٣، ١٧٤، ٣٢٩ |
| قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ | ١٣٩ | ٧٣ |
| وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ | ١٤٥ | ٣٨٢ |
| أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ | ١٥٧ | ٢٥٣ |
| فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ | ١٧٨ | ٣٣٧ |
| إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ | ١٨٠ | ٣٨٦ |
| فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ | ١٨٥ | ١٢٦ |
| فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ | ١٩٦ | ٤٦٤ |
| رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً | ٢٠١ | ٢٧٤ |
| كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ | ٢١٦ | ٢٦٤ |
| وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ | ٢٢٨ | ٢٠٤ |
| وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ | ٢٣٣ | ٢٠٤، ٤٥٥ |
| لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ | ٢٥٥ | ٣٧٧ |
| (سورة آل عمران) | | |
| فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ | ٣٩ | ١٨٠ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ | ٩٧ | ٢٧٩ |
| وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ | ١١٨ | ٤٢٢ |
| فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ | ١٠٦ | ٤٢٩ |
| وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ | ١٦٦ | ٢٦٥ |
| (سورة النساء) | | |
| تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ | ١ | ١٤ |
| فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ | ١١ | ٨ |
| كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ | ٢٤ | ١٠٥ |
| لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى | ٤٣ | ١٢٠ |
| وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا | ٦٣ | ١٧٨ |
| مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ | ٦٦ | ٤٨١ |
| يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ | ٧٣ | ٢١٤ |
| وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا | ١١٢ | ٢٥٣ |
| مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ | ١٥٧ | ٤٨١ |
| لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ | | |
| إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ | ١٦٢ | ٢٩٥ |
| إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ | ١٧٦ | ٢٤٥، ٢٧٥ |
| (سورة المائدة) | | |
| يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ | | |
| وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ | ٦ | ٢٩٩ |
| مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ | ١٩ | ٢٨٩ |
| وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا | ٣٨ | ٢٦٤ |
| فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ | | |
| أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ | ٥٤ | ١٧٩ |
| وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ | ٧١ | ١٣٩ |
| ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ | ٧١ | ١٨٤ |
| فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ | ٩١ | ٢٣٥ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ | ١١٩ | ٤٢١،٩٩،٦٣ |
| (سورة الأنعام) | | |
| وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ | ٤٨ | ١٠١ |
| فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ | ١٧ | ١١٤ |
| يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ | ٢٧ | ٢١٣ |
| إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا | ٢٩ | ٣٣٩ |
| وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ | ٦٠ | ٢٧٤ |
| وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ | ٧١ | ١٥ |
| وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ | ٨١ | ١١٣ |
| وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ | ٩٢ | ١٨٩ |
| فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا | ٩٦ | ١٦٥، ٢٥٦ |
| وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا | ٩٩ | ٢٢٧ |
| قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ | ١٣٧ | ٢٧٨ |
| يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ | ١٥٨ | ٢٧٥ |
| (سورة الأعراف) | | |
| لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ | ١٦ | ٣٠٢ |
| وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ | ٢٦ | ٢٦٨ |
| فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا | ٥٣ | ٣٩٩ |
| أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ | ٦٣ | ٣٤٢ |
| فَذَرُوهَا تَأْكُلْ | ٧٣ | ٢٠٢ |
| لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ | ٧٥ | ٢٢٧ |
| أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى | ٩٧ | |
| يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ | ١٣٤ | ٢١٥ |
| قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي | ١٥٠ | ١٨٧ |
| وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا | ١٥٥ | ٣٠١ |
| وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ | ١٧٠ | ٢٥٨، ٢٦٨ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا | ١٧٧ | ٣٣٨ |
| إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُم | ١٩٤ | ١٣، ٨٥ |
| (سورة الأنفال) | | |
| وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَاتُصِيبَنَّ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً | ٢٥ | ٢٤٩ |
| اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ | ٣٢ | ٤٠٨ |
| (سورة التوبة) | | |
| وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ | ٦ | ٩٣، ١٣٤، ٢٤٥ |
| وَلَايُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيْلِ اللَّهِ | ٣٤ | ٣٣٧ |
| وَلَايَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَايُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُوْنَ | ٥٤ | ١٢٠ |
| لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيْزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ | ١٢٨ | ١٧٩ |
| (سورة يونس) | | |
| جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا | ٢٧ | ٢٩٠ |
| أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ | ٥١ | ٣٤١ |
| رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِم فَلَايُؤْمِنُوا | ٨٨ | ٣٩٩ |
| (سورة هود) | | |
| أَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفاً عَنْهُمْ | ٨ | ٩٩ |
| فَهَلْ أَنْتُمْ مسلمون | ١٤ | ٢٣٥ |
| أَنُلْزِمُكُمُوْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُوْنَ | ٢٨ | ١٩١، ٤٤٨ |
| فَذَرُوهَا تَأْكُلْ | ٦٤ | ٢٠٢ |
| وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ | ١١١ | ١٥٩ |
| (سورة يوسف) | | |
| اُقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيْكُمْ | ٩ | ٣٠٢ |
| يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا | ٢٩ | ٢٠٠ |
| مَاهَذَا بَشَراً | ٣١ | ٧، ٧٦، ٧٧ |
| وَلَيَكُوْناً | ٣٢ | ١٥٥ |
| قَالَتْ هِيَ رَاوَدْتُنِي عَنْ نَفْسِي | ٢٦ | ٣٣٦ |
| إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ | ٨٦ | ٢٥٣ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| (سورة الرعد) | | |
| وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ | ٢٣، ٢٤ | ١٢٦ |
| وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ | ٣١ | ٢٤٢ |
| أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ | ٣٣ | ٣٤١ |
| (سورة إبراهيم) | | |
| أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَمواتِ وَالأَرْضِ | ١٠ | ٢٧٦ |
| اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ | ١٨ | ٢٩٣ |
| قُلْ لِعِبَادِيَ الذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ | ٣١ | ٥٥، ٢٠٢ |
| (سورة الحجر) | | |
| لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ | ٧٢ | ٣٥٤ |
| (سورة النحل) | | |
| وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ | ٥٣ | ٢٦٤ |
| سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ | ٨١ | ٤٦٤ |
| (سورة الإسراء) | | |
| وَلَاتَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خشيةَ إِمْلَاقٍ | ٣١ | ٣٠٣ |
| وَلَاتَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً | ٣٧ | ١٢٠ |
| قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ | ٥٣ | ٢٠٢، ٢٦٤ |
| قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَايَأْتُونَ بِمِثْلِهِ | ٨٨ | ٣٨١ |
| أَيّاً مَاتَدْعُوا | ١١٠ | ٣٢٨ |
| (سورة الكهف) | | |
| وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ بِالْوَصِيدِ | ١٨ | ١٦٥ |
| هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الحَقِّ | ٤٤ | ١٠٩ |
| بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً | ٥٠ | ٣٣٩ |
| وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ | ٨٠ | ١٤٨ |
| (سورة العنكبوت) | | |
| وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا | ٦٠ | ٤١٧ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| (سورة مريم) | | |
| يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا | ٢٣ | ٢١٤ |
| أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ | ٣٨ | ٢٠٧ |
| وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً | ٢٠ | ١٩٦ |
| (سورة طه) | | |
| وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى | ٩ | ٧٣ |
| لَانُخْلِفُه نَحْنُ وَلَا أَنْتَ | ٥٨ | ٣٧٧ |
| وَلَاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ | ٦١ | ٣٩٩ |
| إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ | ٦٣ | ٤٤٨، ٤٦٠ |
| قَالَ يَابْنَ أُمَّ لَاتَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي | ٩٤ | ١٨٧ |
| عِوَجاً وَلَا أَمْتاً | ١٠٧ | ٢٥٣ |
| (سورة الأنبياء) | | |
| وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا | ٣ | ١٨٤ |
| وَمَاخَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَابَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ | ١٦ | ١٢٠ |
| | ١٨ | ٥٤ |
| هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِي | | |
| فهل أنتم شاكرون | ٨٠ | ٧٣، ٢٣٥ |
| قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ | ١٠٨ | ٢٧٧ |
| (سورة الحج) | | |
| إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّه | ٢٥ | ٢١٨، ٢٥٨ |
| فاجتنبوا الرجس من الأوثان | ٣٠ | ٤٣٨ |
| وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَاعُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ | ٦٠ | ٤٦٤ |
| (سورة المؤمنون) | | |
| قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ | ١ | ١٨٥ |
| فَكُنْتُم عَلَى أَعْقَابِكُم تَنْكِصُونَ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ | ٦٦، ٦٧ | ١٨١ |
| سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الغَيْبِ | ٩١، ٩٢ | ٢٧٥ |
| كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ | ١١٢ | ١٧٨ |
| (سورة النور) | | |
| الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا | ٢ | ٢٦٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الحَقَّ | ٢٥ | ٢٧٦ |
| ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ | ٥٨ | ٤٢٦ |
| والقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ | ٦٠ | ٢٦٥ |
| (سورة الفرقان) | | |
| وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ | ٥ | ٢١٧ |
| لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً | ١٤ | ٢١٣ |
| (سورة الشعراء) | | |
| أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ | ٧ | ٣٤١ |
| قالوا لاضير | ٥٠ | ٢٢٠ |
| بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ | ١٦٦ | ١٢٣ |
| (سورة النمل) | | |
| أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ | ٢٥ | ٢١١ |
| بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ | ٥٥ | ١٢٣ |
| أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ | ٨٤ | ٣٩٦ |
| (سورة القصص) | | |
| حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً | ٥٩ | ٧ |
| (سورة الروم) | | |
| لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ | ٤ | ٤٦٩ |
| أَوَلَمْ يَسِيرُوا | ٩ | ٣٤١ |
| مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ | ٣١، ٣٢ | ٢٢٧ |
| وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ | ٥١ | ٣٨١ |
| (سورة لقمان) | | |
| وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ | ٢٧ | ٢٤٣ |
| (سورة الأحزاب) | | |
| وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ | ٢٠ | ٢٤٣ |
| وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ | ٥١ | ٢٧٩ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| (سورة سبأ) | | |
| قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمِ الغَيْبِ | ٣ | ٢٧٥ |
| يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ | ١٠ | ٢٩٧ |
| وَمَآأَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِلنَّاسِ | ٢٨ | ٣٣٢،٣٣١،١٠١ |
| (سورة فاطر) | | |
| أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَآءُ | | |
| وَيَهْدِي مَنْ يَشَآءُ | ٨ | ٢١٦ |
| وَاللَّهُ الذِي أَرْسَلَ الرِيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً | ٩ | ٢٥٨ |
| وَغَرَابِيبُ سُودُ | ٢٧ | ١٧٧ |
| إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَآءُ | ٢٨ | ١٧٤ |
| لَايُقْضَى عَلِيْهِم فَيَمُوتُوا | ٣٦ | ٣٩٩ |
| (سورة يس) | | |
| إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِم أَغْلَالاً فَهِي إِلَى الأَذْقَانِ | ٨ | ٣٣٧ |
| يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ | ٢٦ | ٢١٣ |
| يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ | ٣٠ | ٢١٣ |
| وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ | ٣٢ | ١٥٩ |
| (سورة الصافات) | | |
| فَأَقْبَلَ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ | ٥٠ | ٢٥٨ |
| فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَعْي | ١٠٢ | ١٠٧ |
| (سورة ص) | | |
| فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ | ٣ | ٣٥١ |
| هَذَا فَلْيَذُوقُوه | ٥٧ | ٢٦٦ |
| (سورة الزمر) | | |
| وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَلَ الْمُسْلِمِينَ | ١٢ | ١٥ |
| (سورة غافر) | | |
| يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُن | ١٩ | ٩٠ |
| وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُم إِيمَانَه | ٢٨ | ١٧٩ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ | ٨١ | ٣٢٨ |
| يَوْمَ لَايَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهم | ٥٢ | ٣٢٩ |
| (سورة فصلت) | | |
| وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ | ١٧ | ١٢٢ |
| مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِه | ٤٦ | ٢١٧ |
| (سورة الشورى) | | |
| وَمَاأَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسبتَ أَيْدِيكُم | ٣٠ | ٢٦٤ |
| وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِ | ٤٥ | ١٨٠ |
| (سورة الزخرف) | | |
| وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ | ٤ | ٧ |
| لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لبُيُوتِهِم | ٣٣ | ٢٢٧ |
| ونَادَوا يَامَالِ | ٧٧ | ٢٨٥ |
| لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ | ٧٧ | ٥٥، ٢٨٥ |
| (سورة الجاثية) | | |
| قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِيْنَ لَايَرْجُونَ | ١٤ | ٢٠٢ |
| (سورة محمد) | | |
| فَضَرْبَ الرِّقَابِ | ٤ | ١٦٩، ٣٧٥ |
| فَإِمَّامَنَاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءَ | ٤ | ١٢٢ |
| أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا | ٢٤ | ٣٢٥ |
| (سورة الفتح) | | |
| وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيْداً | ٢٨ | ٢٨٩ |
| (سورة ق) | | |
| وَمَامَسَنَا مِن لُغُوبٍ | ٣٨ | ٥١ |
| ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيْرٌ | ٤٤ | ٢٧٥ |
| (سورة النجم) | | |
| تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيْزَى | ٢٢ | ٣١٢ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| (سورة الواقعة) | | |
| وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ | ٧٦ | ٢٧٥ |
| (سورة القمر) | | |
| مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ | ٢٦ | ١٩٥ |
| خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ | ٧ | ١٨١ |
| وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَونَ النُّذُرُ | ٤١ | ١٧٤ |
| (سورة الحديد) | | |
| سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُم وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا | ٢١ | ١٨٠ |
| (سورة المجادلة) | | |
| مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ | ٢ | ٧، ٧٦، ٨٨ |
| (سورة الحشر) | | |
| وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ | ٦ | ١٨٠، ٢٦٥ |
| (سورة الصف) | | |
| وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ | ٦ | ١٨٠ |
| تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ | ١١ | ٢٠٢ |
| (سورة الجمعة) | | |
| وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا | ١١ | ٣٣٦ |
| (سورة الطلاق) | | |
| لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ | ٧ | ٥٥ |
| (سورة الملك) | | |
| أَوَلَمْ يَرَوا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ | ١٩ | ٢٥٦ |
| (سورة القلم) | | |
| بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ | ٦ | ٢٨٩ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| (سورة الحاقة) | | |
| الْحَاقَّةُ مَاالْحَاقَّةُ | ١، ٢ | ٢٦٨ |
| (سورة الجن) | | |
| أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِ | ١ | ٢١٨ |
| (سورة المزمل) | | |
| إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً | ١٢ | ١٧٦، ٣٢٧ |
| (سورة المدثر) | | |
| وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ | ٣ | ٣٢٨ |
| (سورة القيامة) | | |
| فَلَاصَدَّقَ وَلَاصَلَّى | ٣١ | ٢٥١ |
| (سورة الإنسان) | | |
| قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَا مِنْ فِضَةٍ | ١٥، ١٦ | ٤٥٢ |
| (سورة المرسلات) | | |
| هَذَا يَوْمُ لَايَنْطِقُونَ | ٣٥ | ٤٢١ |
| (سورة النازعات) | | |
| وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى۞فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى | ٤٠، ٤١ | ٢٦٩ |
| (سورة الانفطار) | | |
| وَمَاأَدْرَاكَ مَايَوْمُ الدِّينِ | ١٧ | ٦٣ |
| (سورة البلد) | | |
| لَاأُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ | ١ | ٢٥٠ |
| فَلَااقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ | ١١ | ١٥٤، ٢٥٠ |
| أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ | ١٤ | ٢٠٧ |
| (سورة الشمس) | | |
| وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا | ١ | ٢٦ |
| قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا | ٩ | ٢٦ |
| (سورة الضحى) | | |
| مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى | ٣ | ٣١ |
| أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى | ٦ | ٢٠٩ |

| الآية | | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|---|
| فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ | | ٩ | ٣٢٨ |
| | (سورة العلق) | | |
| لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ | | ١٥ | ١٥٥ |
| | (سورة القدر) | | |
| إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ | | ١ | ٣٣٦ |
| | (سورة البينة) | | |
| لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا | | ١ | ١٩٦ |
| | (سورة العاديات) | | |
| فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا | | ٥ | ١٨٠ |
| | (سورة الكوثر) | | |
| إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ | | ١ | ٩٥ |
| | (سورة الكافرون) | | |
| قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ | | ١ | ٤٦٣ |
| | (سورة المسد) | | |
| وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ | | ٤ | ٣٧٠ |
| | (سورة الإخلاص) | | |
| قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ | | ١ | ٢٦٩، ٣٣٨ |

# فهرس الأحاديث النبوية الشريفة


| الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|
| ١- أثم لكع | ٤١٢ |
| ٢- أعصرتيه | ١٩٣ |
| ٣- أوصى أمرأ بأمه | ٨ |
| ٤- أو مخرجي هم | ٢١٤ |
| ٥- إياكم وهاتان الكعبتان المرسومتان | ٤٤٨ |
| ٦- تصدق امرؤ من دينارہ، من درهمه، من صاع برہ، من صاع تمره | ٢٠٤ |
| ٧- كما تكونوا يولى عليكم | ٥٦ |
| ٨- لاتعدل سارحتكم | ١٥٢ |
| ٩- لاتقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لُكع بن لُكع | ٤١٢ |
| ١٠-لاشخصَ أغيرُ من الله | ٢٢٠، ٣٥٨ |
| ١١-لولا قومك حديث عهدهم بكفر | ٣٥٢، ٤٢٥ |
| ١٢-لاوتران في ليله | ٤٤٨ |
| ١٣-ليلني منكم ذوو الأحلام والنهى | ٢٥٣ |
| ١٤-نحن - معاشر الأنبياء - لانورث | ٣٧١ |
| ١٥-من بلي منكم بهذه القاذورات | ٤٦٤ |
| ١٦-هل أنتم تاركو لي صاحبي | ٢٧٩ |
| ١٧-وابنوهم بمن والله ماعلمت عليهم من سوء قط | ٢٧٤ |

# فهرس أقوال العرب


| | رقم الصفحة |
|---|---|
| ١- اتقى الله امرؤ فصل خيراً يثب عليه | ٢٠٤ |
| ٢- اعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً | ٤٢٨ |
| ٣- إن ذلك نافعك ولاضارك | ٨٥ |
| ٤- إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية | ٨٥ |
| ٥- أما العسل فأنا شراب | ١٠٨ |
| ٦- جاء بعد اللتيا والتي | ٣١ |
| ٧- خير والحمد لله | ٥١ |
| ٨- لن تدع ... الحديث | ٦٠ |
| ٩- ليس الطيبُ إلا المسكُ | ٧ |
| ١٠- مارأيت كاليوم رجلاً | ١٢٧،٢٧ |
| ١١- هذا جحر ضب خرب | ٣٦ ، ٢٩١، ٣٠٠ |
| ١٢- هذا واد عسل ماؤه | ١٢٩ |
| ١٣- هذا ولازعماتك | ٢٧ |
| ١٤- يابني احفظوا عنى ثلاثاً فلا أحد أنصح لكم مني | ٣٥٩ |
| ١٥- ياإياك قد كفيتك | ٤٣١ |

# فهرس الأمثال


| | رقم الصفحة |
|---|---|
| ١- عسى الغوير أبؤسا | ٤١٩ |
| ٢- شتى تؤوب الحلبة | ١٨١ |
| ٣- في القمر ضياء | ٣٢٥ |
| ٤- في كل شجر نار | ٣٢٥ |
| ٥- في كل واد بنو سعد | ٢٤ |
| ٦- كل شيء ولاشتيمة حر | ٣٧٨ |
| ٧- كالكلب يهرش مؤلفه | ٣٠٢ |
| ٨- ياحبذا الإمارة ولو على الحجارة | ٢١٥ |
| ٩- هذا ولازعماتك | ٣٧٨ |
| ١٠-ياحبذا التراث لولا الذلة | ٢١٥ |
| ١١-ياربما خان النصيح المؤتمن | ٢١٥ |
| ١٢-يارب هيجاء هي خير من دعة | ٢١٥ |

# فهرس القوافي والأرجاز


| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | (حرف الهمزة) | | |
| لن مارأيت | الهيجاء | - | كامل | ١٣٩ |
| فذاك ولم نحن | المراء | - | وافر | ١٤٠ |
| أمن يهجو | سواء | حسان | وافر | ٢٣٠ |
| قلت لبواب | من أحمائها | منظور بن مرثد الأسدي | رجز | ٢٠٣ |
| ليس من مات | ميت الأحياء | عدي بن الرعلاء | خفيف | ١٢٠ |
| إنما الميت | قليل الرجاء | | | |
| إن الذي | بعد إثراء | - | بسيط | ٢٧٤ |
| طلبوا صلحنا | حين بقاء | أبوزيد الطائي | خفيف | ١٩، ٤٦١ |
| | | (حرب الباء) | | |
| تريك سنة وجه | ولاندب | ذو الرمة | بسيط | ٢٩٩ |
| أقلي اللوم عاذل | أصابا | جرير | وافر | ١٥٥، ٤٥٧ |
| والله ماليلي | جانبه | - | رجز | ٥٢ |
| ربه فتية | فأجابوا | - | خفيف | ٥١ |
| أهابك إجلالاً | حبيبها | مجنون ليلى | طويل | ٣٢٥ |
| ومازرت ليلى | طالبه | الفرزدق | طويل | ٣٠٣ |
| أتهجر ليلى | يطيب | المخبل السعدي | طويل | ١٠٠ |
| لدن بهز | الثعلب | ساعدة بن جؤية | كامل | ٣٠١ |
| فلما جلاها | واكتنابها | أبو ذؤيب | طويل | ٢٨٢ |
| لابارك الله | مطلب | ابن قيس الرقبات | منسرح | ٢٤٨، ٤٤٢ |
| فقلت ادع | قريب | كعب بن سعدالغنوي | طويل | ٤٦٠ |
| ولاتستطل مني | نصيب | - | طويل | ٥٥، ٢٠٣ |
| سراة بني أبي بكر | العراب | - | وافر | ١٣٦ |
| ظننت فقيراً | غير واهب | - | طويل | ١٤٠ |
| أمرتك الخير | ذا نشب | عمرو بن معد يكرب | بسيط | ٣٠١ |
| إذا ماغزوا | بعصائب | النابغة | طويل | ٤٥٢ |
| ألا ليت شعري | كل جانب | أبوجندب مرة القروي | طويل | ٣٣١ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ياصاح بلغ | عرى الذنب | أبوالغريب | بسيط | ٢٩٩ |
| | | (حرف التاء) | | |
| يامر يابن واقع | عام جعتا | الأحوص | رجز | ٤٣١ |
| فلو أن الأطبا | الأساة | - | وافر | ١٩٢ |
| خبير بنو لهب | مرت | رجل من الطائيين | طويل | ١٦٤ |
| | | (حرف الجيم) | | |
| كأنما ضربت | محلوج | - | طويل | ٢٩٩ |
| | | (حرف الحاء) | | |
| قلت لقوم | رزح | عروة بن الورد | طويل | ١٣٨ |
| ياناق سيري | فنستريحا | أبوالنجم | رجز | ٣٩٨،٣٩٩ |
| أتصحو أم فؤادك | بالرواح | جرير | وافر | ٧٣ |
| أخاك أخاك | بغير سلاح | إبراهيم بن هرمة | طويل | ٣٧٠ |
| أفأين علكدة | الفتاح | قس بن ساعدة | كامل | ٣٩٦ |
| لو أن حياً | الرماح | لبيد بن ربيعة | رجز | ٢٢٣ |
| | | (حرف الدال) | | |
| عاضها الله غلاماً | نقد | صخر الغي | رمل | ٢٥٥ |
| لابارك الرحمن | من قعد | - | رجز | ٢٤٨ |
| ياحكم بن المنذر | ممدود | ساعدة بن جؤية | طويل | ٢٨٧ |
| يارب ساهر | كفيه اليدا | - | رجز | ٢١٥ |
| فماكعب | الجوادا | جرير | كامل | ٢٨٦ |
| أن تقرآن | أحدا | - | بسيط | ٥٦ |
| هو الحظ | سيدا | المتنبي | طويل | ٣٣٩ |
| وأبغض من | أذود | - | وافر | ١٣٨ |
| فقالت على اسم الله | أعود | عمر بن أبي ربيعة | طويل | ٣٤٨ |
| والمؤمن العائذات | الفيل والسند | النابغة | بسيط | ١٧٧ |
| إذا قلت | بالوجد | - | طويل | ٤٤٣ |
| ألم يأتيك | زياد | قيس بن زهير | وافر | ٤٠١ |
| كساحلمه | ذرى المجد | - | طويل | ٣٣٠ |
| إن اختيارك | والجلد | - | بسيط | ٣٥٧ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| تناغي غزالاً | بأثمد | حسان | طويل | ٢٥٧ |
| ياابن أمي | شديد | أبوزبيد الطائي | خفيف | ١٨٧ |
| بنو نابنو | الأباعد | - | طويل | ١١٠ |
| ونجد بها قوم | عندي | مروان الأصغر | طويل | ٣٥٩ |
| فقام يذود | هند | - | طويل | ٢٦٤ |
| ومأأنت ياسعد | والحمد | حسان | طويل | ٢٧٤ |
| خمولاً وإهمالاً | والمجد | - | طويل | ٣٧٥ |
| إن الرزية | محمد | الفرزدق | كامل | ٣٦٥ |
| | | (حرف الراء) | | |
| بحسبك في القوم | مضر | الأشعر الرقبان الأسدي | متقارب | ٢٨٩ |
| لم يك الحق | بالسرر | حسيل بن عرفطة | رمل | ١٩٦ |
| ياعمرو بن معمر | فحزر | العجاج | رجز | ٢٨٧ |
| أنفساً تطيب | جهاداً | المتنبي | متقارب | ١٨٢،٩٦ |
| إذا ماشاء ضروا | ضرارا | - | وافر | ١٩٢ |
| فإن أنت تفعل | الغمارا | الكميت بن زيد | متقارب | ٢٤٦ |
| لاتتركني فيهم | أطيرا | - | رجز | ٣١٢ |
| فيا الغلامان | شرا | - | رجز | ٢٦٢ |
| فأصبحوا قد أعاد | بشر | الفرزدق | بسيط | ٧٨ |
| قلت لبواب | وجارها | منظوربن مرثدالأسدي | رجز | ٥٥ |
| مثل القنافذ | هجر | الأخطل | بسيط | ٢٩٥،١٤٨ |
| أماوي مايغني | الصدر | حاتم الطائي | طويل | ٣٣٧ |
| أرواح مودع | تصير | عدي بن زيد | خفيف | ٢٦٦ |
| فأبت إلى فهم | تصفر | تأبط | طويل | ٤١٩ |
| فماتبالى إذا ماكنت | ديار | - | بسيط | ١٥٦ |
| فلتأتينك قصائد | الأكوار | النابغة | كامل | ٤٥٢،١٦ |
| كخفلة | اللهم الكبار | الأعشى | مخلع البسيط | ٤١٣ |
| هى ابنتكم وأختكم | بن جسر | - | وافر | ٤٠٠ |
| رب في الناس | ذا يسار | - | خفيف | ١٣٦ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ألا اسلمي ياهند | آخر الدهر | الأخطل | طويل | ٢١٢ |
| جاء الخلافة | على قدر | عكرشة العبسي | طويل | ١٧٤ |
| لكن فوارس | بالجار | - | بسيط | ٥٦ |
| فلو كنت ظبياً | المشافر | الفرزدق | طويل | ٢١٨،٢١٩ |
| | | (حرف السين) | | |
| آليت حب العراق | السوس | المتلمس | بسيط | ٣٠١ |
| أقمنا بها | خامس | أبونواس | طويل | ٣٦٥ |
| بثوب ودينار | دراس | - | طويل | ٤٠٧ |
| لله يبقى | الآس | أمية بن أبي عائذالهذلي | بسيط | ٣٧٢ |
| | | (حرف الطاء) | | |
| أبيت على معاري | العباط | المتنخل الهذلي | وافر | ٤٤٣ |
| | | (حرف العين) | | |
| لقد عذلتني أم عمرو | لأسمعا | - | طويل | ١٠٣ |
| فتضحي صريعاً | من دعا | - | طويل | ٢٠٣ |
| ياابن الكرام | كمن سمعا | - | بسيط | ٣٩٩ |
| قد جربوه | والفنعا | الأعشى | بسيط | ١٧١ |
| إني مقسم | تنفع | المثلم بن رياح المري | كامل | ٤٥٣ |
| ياشاعر لاشاعر | تواضع | الصلتان العبدي | طويل | ٢١٣ |
| مالدى الحازم | يضيع | - | خفيف | ٢٦٤ |
| يالهف من عرفاء | تخمع | متمم بن نويرة | كامل | ٢١١ |
| وأمسوا بها ليل | لم تطلع | - | متقارب | ٥٦ |
| لما عصى | بصاع | السفاح اليربوعي | سريع | ٣٣٠ |
| لاتجزعي | فاجزعي | النمر بن تولب | كامل | ٢٤٥ |
| ثلاث مئين | مرأربع | - | سريع | ٤٢٧ |
| أرى ابن نزار | متتابع | - | طويل | ٤٠٣ |
| أطوف ماأطوف | لكاع | الحطيئة | وافر | ٤١٣ |
| هجوت | ولم تدع | - | بسيط | ٤٠٢ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | (حرف الفاء) | | |
| نحن بماعندنا | مختلف | قيس بن الخطيم | منسرح | ٢١٦ |
| فقالت حنان | بالحي عارف | المنذر بن درهم الكلبي | طويل | ٣٤٨ |
| كأن بين | قف | - | رجز | ١٨ |
| | | (حرف القاف) | | |
| وإنسان عيني | فيغرق | ذو الرمة | طويل | ٢٩٦ |
| ولاأقول | وإشفاق | تأبط شرا | بسيط | ٢١١ |
| نوائب من لدن | تطرق | - | طويل | ١٤٠ |
| | | (حرف الكاف) | | |
| ياأيها المائح | يحمدونكا | وائل بن صريم | رجز | ١٠٥ |
| ليث وليث | ومحك | جحدر بن مالك | رجز | ٣٦٤،٣٦٥ |
| كأن بين فكها | في سك | منظور بن مرثد الأسدي | رجز | ١٨،١٥٧،٣٦٣ |
| | | (حرف اللام) | | |
| فأضحت مغاينها | تؤهل | ذو الرمة | طويل | ١٤٠،٢٤٦ |
| لئن منيت بنا | ننتفل | الأعشى | بسيط | ٣٨٢ |
| كأنه من حيث | المحل | | | |
| من جانبيه | ووعل | ابن ميادة | رجز | ٣٦٥ |
| ثلاثة | عتل | | | |
| جزى ربه عنى | وقد فعل | النابغة | طويل | ٣٣٠ |
| صعدة نابته | تمل | كعب بن جعيل | رمل | ٢٤٦ |
| محمد تفد | تبالا | حسان | وافر | ٢٩ ، ٢٠٣ |
| دنوت وقد خلناك | مظللا | - | طويل | ١٩٩ |
| يذيب الرعب | لسالا | المعري | وافر | ٤٢٥ |
| ضيعت حزمي | اشتعلا | - | بسيط | ١٨٢ |
| ماعاب إلا لئيم | جبأ بطلا | - | بسيط | ٣٣١ |
| إن محلا | مهلا | الأعشى | منسرح | ٢١٨ |
| أتوني فقالو | لعلها | جميل | طويل | ٢١٩ |
| إذمت كان | كنت أفعل | العجير السلولي | طويل | ٣١٩، ٤٦٧ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| أنجب أيام والداه | مانجلا | الأعشى | منسرح | ١٣٦ |
| يوم تراها | نغلا | الأعشى | منسرح | ٢٧٤ |
| بأنك ربيع | الثمالا | جنوب الهذلية | متقارب | ٣٥٠ |
| على أنني | كميلا | العباس بن مرداس | متقارب | ١٤١ |
| إن الذى سمك | وأطول | الفرزدق | كامل | ١٩٩ |
| هي الشفاء | مبذول | هشام أخو ذو الرمة | بسيط | ٣١٩، ٤٦٧ |
| لايأمن الدهر | والجبل | - | بسيط | ٢٢١ |
| كما خط | أو يزيل | أبوحية النميري | وافر | ١٣٧ |
| أكرم بها خلة | مقبول | كعب بن زهير | بسيط | ٢٤٤ |
| ماذا ولاعتب | وتضليل | - | بسيط | ٢٧٤ |
| فيوماً يجاذبن | تغول | جرير | طويل | ٤٤٢ |
| ألا ليت شعري | إذخر وجليل | بكر بن غالب | طويل | ٢١٥ |
| إني إذا مر | معضل | | | |
| يهزل | لايهزل | رجل من بني أسد | رجز | ٣٨٥ |
| يقه | مبتلي | | | |
| أأبي الناس | طلال | عروة بن الورد | هزج | ٣٩٦ |
| تضل منه | فل | أبوالنجم | رجز | ٤١١ |
| كأن ثبيراً | مزمل | امرؤ القيس | طويل | ٢٩٠، ٢٩٢ |
| السالك الثغرة | الفضل | المتنخل الهذلي | بسيط | ٢٩٤ |
| كل امرئ | المتعالي | - | خفيف | ٢٦٦ |
| أمرعت | مالا | | | ٣٦٩ |
| لو أن | ومالا | | رجز | |
| أو ثلة | إما لا | | | |
| وإن شفائي | معول | امرؤ القيس | طويل | ٢٥٧ |
| ألا ياسقياني | وآجال | امرؤ القيس | طويل | ٢١٢ |
| اليوم أشرب | واغل | امرؤ القيس | سريع | ٢٠٥ |
| كأن دعيت | ولا وكلد | - | بسيط | ٥٢ |
| فلست بآتيه | ذا فضل | امرؤ القيس | طويل | ٢٩ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | (حرف الميم) | | |
| وكنت إذا غمزت | أو تستقيما | زياد الأعجم | وافر | ٣٩٧ |
| وقال نبي | المقدما | عباس بن مرداس | طويل | ٤٢٨ |
| أكثرت فى العذل | صائماً | رؤبة | رجز | ٤١٩ |
| وأغفر عوراء | تكرما | حاتم الطائي | طويل | ٣٠٣ |
| فأطرق إطراق | لصمما | المتلمس | طويل | ٤٤٨ |
| ألا ياسلمي | دائما | المرقش الأصغر | طويل | ٢١١ |
| ولاغرو إلا | وملأما | الحصين بن الحمام | طويل | ٢٢٠ |
| ألا يانخلة | السلام | الأحوص | وافر | ٩١ |
| تزود منا | عقيم | هوبر الحارثي | طويل | ٤٤٨ |
| يلومونني | ألوم | أمية بن أبي الصلت | متقارب | ١٨٤ |
| يارب موسى | لايرحمه | - | رجز | ٢٦٦ |
| سائل معداً | ولاغنموا | الجميح | منسرح | ٢٥١ |
| إن تستغيثوا | كرم | - | بسيط | ٣٨٦ |
| لاينعش الطرف | مبغوم | ذو الرمة | بسيط | ٤٠٧ |
| حتى تهجر | المظلوم | لبيد | كامل | ٢٩٤ |
| تمرون الديار | حرام | جرير | وافر | ٣٠١ |
| وإذا شربت | لم يكلم | عنترة | كامل | ٤٦٤ |
| فعوضنى عنها | دراهم | أعرابي | طويل | ٤٤٣ |
| ألا أيها الطير | على لحم | أبوخراش الهذلي | طويل | ٢٢٥ |
| لوعد قبر وقبر | الذام | عصام بن عبيدالزماني | بسيط | ٣٦٥ |
| ومالحرب إلا | المرجم | زهير | طويل | ١٧٠ |
| تداعين باسم الشيب | وسلام | ذو الرمة | طويل | ٤٠٧ |
| ثلث مئين | الأهاتم | الفرزدق | طويل | ٤٢٦ |
| فلما علمت | مندم | القتال الكلابي | طويل | ٤٦١ |
| كأن برذون | باللجام | - | رجز | ١٣٧ |
| يقول إذا اقلولى | بدائم | الفرزدق | طويل | ٥٢ |
| وقالوا أخانا | تظلم | - | طويل | ١٤٠، ٢٤٧ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | (حرف النون) | | |
| ياحبذا جبل الريان | من كان | جرير | بسيط | ٢١٥ |
| فقددت الهشيم | ومِيناً | عدي بن زيد | وافر | ٢٥٣ |
| وماأدري إذا | يليني | المثقب العبدي | وافر | ٣٣٧ |
| أنى جزوا | الحسن | أفنون التغلبي | بسيط | ٣٩٦ |
| رب وفقني | سنن | - | رمل | ٣٩٨ |
| إن هو مستولياً | المجانين | - | منسرح | ٨٤ |
| تعش فإن | يصطبحان | الفرزدق | طويل | ١٣٨ |
| يامن لقلب | هارون | ذو الأصبع | بسيط | ٢١١ |
| رماني بأمر | رماني | خداش | طويل | ١١٩ |
| لاه ابن عملك | فتخزوني | ذو الأصبع | بسيط | ١٩٩، ٣٠٦ |
| يارب ثوب | ومن لين | - | | ٢١١ |
| | | (حرف الهاء) | | |
| رميتيه فأقصدت | الرمية | - | هزج | ١٧، ١٩٣ |
| قبيلة ألأم | وافيها | حسان | بسيط | ١١٠ |
| إن أباها | غايتاها | أبوالنجم | رجز | ٤٤٨ |
| مبارك | ياألله | - | رجز | ٢٦٢ |
| فلاتصحب | وإياه | - | هزج | ٣٧٠ |
| | | (حرف الياء) | | |
| لئن كان | باديا | امرأة عقيلية | طويل | ٣٨٢ |
| وأركب حماراً | شماليا | ونسب لذي الرمة | | |
| ولست مقراً | وخاليا | - | طويل | ٨٩، ١٧٨ |
| وحلت سواد | متراخيا | النابغة | طويل | ٨٢ |
| إذا الجود | باقيا | المتنبي | طويل | ٨٢ |
| وتضحك مني | يمانيا | عبد يغوث | طويل | ١٤٨ |
| فلاخير فيما | ياليت ذاليا | أفنون التغلبي | طويل | ٢١١ |
| بدالي | جائيا | زهير | طويل | ٣٠٣ |
| فقلت له اخترها | في الحيا | - | طويل | ٣٠٢ |
| فإياكم وحبة | بسي | الحطيئة | وافر | ٢٩٢ |

| أول البيت | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| أليس عجيباً | في يديه | محمود الوراق | متقارب | ٥٢ |
| جمعت وفحشاً | بمرعوي | يزيد بن الحكم | طويل | ١٠٣ |
| لولا تعوجين | يضنيه | - | بسيط | ٣٩٩ |
| | (الألف اللينة) | | | |
| على مثل أصحاب | بكى | متمم بن نويرة | طويل | ٢٠٣ |
| | **(أنصاف الأبيات)** | | | |
| فلم يدر إلا الله ماهيجت لنا | | ذو الرمة | طويل | ٣٣١ |
| لأستهلن الصعب أو أدرك المنى | | - | طويل | ٣٩٧ |
| بني غدانة ماإن أنتم ذهب | | - | بسيط | ٢٧٨ |
| من ابن أبي شيخ الأباطح طالب | | معاوية بن أبي سفيان | طويل | ١٣٧ |
| إني رأيت ملاك الشيمة الأدب | | بعض الفزاريين | طويل | ٣١٧ |
| ولاعدمنا قهر وجد صب | | - | رجز | ١٣٧ |
| وقد ذاق طعم الموت أو كربا | | الحطيئة | بسيط | ٢١٧ |
| أبت قضاعة أن تعرف لكم نسبا | | - | رجز | ٦٠ |
| بحوران يعصرن السليط أقاربه | | الفرزدق | طويل | ١٨٥ |
| لأبت وأنت غربال الإهاب | | حسان | وافر | ١٢٩ |
| وقائلة خولان فانكح فتاتهم | | - | طويل | ٢٦٦ |
| أم هل كبير بكى لم يقض عبرته | | علقمة بن العبد | بسيط | ٢٣٦ |
| أردت لكيما أن تطير بقربتي | | - | طويل | ٥٨ |
| وسواك مانع فضله المحتاج | | - | كامل | ٢٧٩ |
| ولاكريم من الولدان مصبوح | | أبو ذؤيب | بسيط | ٢٢٠ |
| عزمت على إقامة ذي صباح | | رجل من خثعم | وافر | ٤١٠ |
| إذا ماخرجنا من دمشق فلانعد | | الفرزدق | طويل | ٥٤ |
| كان جزائي بالعصا أن أجلدا | | العجاج | رجز | ٩٢ |
| ولكني من حبها لكميد | | - | طويل | ٨ |
| فأما الجود منك فليس جود | | عبدالرحمن بن حسان | وافر | ٢١٧ |
| فأما الصبر عنها فلاصبرا | | الرماح بن أبرد | طويل | ٢٦٩ |
| أبا خراشة أما أنت ذا نفر | | العباس بن مرداس | بسيط | ٣٦٩ |

| أول البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| إن المحب علمت مصطبر | - | كامل | ٣١٣ |
| ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر | - | طويل | ٣١٣ |
| وهل يعذب إلا الله بالنار | يزيد بن الطثريه | بسيط | ٣٣١ |
| وقمر بدا ابن خمس وعشر | - | وافر | ٣٩٢ |
| بلال خير الناس وابن الأخير | رؤبة | رجز | ١٩٥ |
| يومين غيمين ويوما شمسا | - | رجز | ٢٩٣ |
| فبلاتلمه أن ينام البائسا | - | رجز | ٣٤٠ |
| وإخال أني لاحق مستتبع | أبو ذؤيب | كامل | ٣١٧ |
| لاأعرفن ربرباً حوراً مدامعها | النابغة الذبياني | بسيط | ٥٤ |
| وحب شيء إلى الإنسان مامنعا | الأحوص | بسيط | ١٩٥ |
| مكر مفر مقبل مدبر معاً | امرؤ القيس | طويل | ٢٨٨ |
| كأن بها البدر ابن عشر وأربع | ابن أبي ربيعة | طويل | ٣٩١ |
| ياابنة عما لاتلومي واهجعي | أبوالنجم | رجز | ١٨٨ |
| إذ لمتي مثل جناح غاق | - | رجز | ٤٠٧ |
| تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها | جرير | بسيط | |
| إليك حتى بلغت إياكا | حميد الأرقط | رجز | ١٥٦ |
| وكل الذي حملته فهو حامل | زينب بنت الطثرية | طويل | ٢٦٦ |
| وكل خير لديه فهو مسئول | كعب بن زهير | بسيط | ٢٦٥ |
| لمية موحشاً طلل | كثير | وافر | ٣٣٤ |
| وساغ لي الشراب وكنت قبلاً | يزيد بن الصعق | وافر | ٤٦٩ |
| لاتنه عن خلق وتأتي مثله | الأخطل | كامل | ٣٩٨ |
| وشفاء غيك خابراً أن تسألي | ربيعة بن مقروم | كامل | ٩٢،١٤٠ |
| وما إخال لدينا منك تنويل | كعب بن زهير | بسيط | ٣١٧ |
| ألا لابارك الله في سهيل | - | وافر | ٢٤٨ |
| ولاسيما يوماً بدارة جلجل | امرؤ القيس | طويل | ٣٤٨ |
| ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها | امرؤ القيس | طويل | ٣٥٨ |
| كأن نسج العنكبوت المرمل | رؤبة | رجز | ٢٩٩ |
| وأي عبد لك لا ألما | أمية بن أبي الصلت | وافر | ١٥٤،٢٥٠ |

| أول البيت | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| إذا عاش الفتى مائتين عاماً | ربيع بن ضبع الفزاري | وافر | ١٥٤، ٢٥٠ |
| كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم | أرقم بن علباء | طويل | ٤٨٣ |
| ومماليل المطي بنائم | جرير | طويل | ٣٥٠ |
| وقطع بالحزق الهيوع المراجم | الفرزدق | طويل | ١٣٦ |
| فأنت لدى بحبوحة الهون كائن | - | طويل | ٣٥٤ |
| درس المنا بمتالع فأبان | لبيد | كامل | ٢١٢ |
| تسليت طراً عنكم بعد بينكم | - | طويل | ١٠١ |
| فليت دفعت الهم عني ساعة | عدي بن زيد | طويل | ٢١٨ |
| جارية من قيس بن ثعلبة | الحطيئة | رجز | ٤٠٠ |
| في خمسة عشرة من جمادى ليلة | جرير | كامل | ١٤١ |


## (أجزاء الأبيات)


| | | | |
|---|---|---|---|
| يالعنة الله | ذو الرمة | بسيط | ٢١٢ |

# مراجع البحث

## أولاً : المطبوعات :


١- القرآن الكريم ٠

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبداللطيف الزبيدي ، تحقيق/ طارق الجناني ، طبعة عالم الكتب ، ١٩٨٧م ٠

٣- أبحاث في علم اللغة ، للدكتور/ داود عبده ٠

٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للبناء الدمياطي ، تعليق/ علي محمد الضباع ٠ بيروت - لبنان ٠

٥- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الرابعة ٠

٦- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ٠

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ٠

٨- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي ، تحقيق الدكتور/عبدالله الحسيني ، الدكتور/ محسن العميري ٠ الطبعة الأولى ٠

٩- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهراوي ، تحقيق / عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ ٠

١٠- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق الدكتور/ طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٤٠٢هـ ٠

١١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبدالبر ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، طبعة نهضة مصر ٠

١٢- الأساليب الإنشائية في النحو ، لعبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ٠

١٣- أسرار العربية ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي ، دمشق ١٣٧٧هـ ٠

١٤- أسرار النحو لشمس الدين المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور/ أحمد حسن حامد ، دار الفكر - عمان ٠

١٥- الإشارة إلى الإيجاز ، لعبدالعزيز بن عبدالسلام ، المطبعة العامرة ١٣١٣هـ٠

١٦- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ٠

١٧- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق/عبدالسلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٨هـ ٠

١٨- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار الأعلم الشنتمرى ، ط أولى ١٤٠٢هـ
١٩- أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في اللغة العربية ، للدكتور/ محمل جبل، طنطا ١٤١٢هـ ٠
٢٠- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق/ حمزه النشرتي ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ٠
٢١- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ٠
٢٢- أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور/ محمد عيد ، الطبعة الرابعة ٠
٢٣- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ٠
٢٤- إعراب الحديث ، للعكبرى ، تحقيق/ عبدالآله نبهان ، دمشق ، مطبعة زيد ابن ثابت ، ١٣٧٩هـ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٠
٢٥- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور/ غازي زاهد ، الطبعة الثانية ٠
٢٦- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة / إبراهيم الأبياري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٣٨٣هـ ٠
٢٧- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، للدكتور/ محمود شرف الدين ، الطبعة الأولى ٠
٢٨- الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تقديم وتحقيق / سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ٠
٢٩- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، تحقيق/ سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ٠
٣٠- الإقتراح في علم أصول النحو العربي، للسيوطي، تحقيق الدكتور/أحمد قاسم٠
٣١- ألفية السيوطي النحوية ، لجلال الدين السيوطي ، مطبعة البابي الحلبي ٠
٣٢- أمالي الزجاجي ، لأبي إسحاق الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الأولى ٠
٣٣- أمالي السهيلي ، طبعة القاهرة ١٩٧٠م ٠
٣٤- الأمالي الشجرية ، لضياء الدين ابن الشجرى ٠ دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ٠

٣٥- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ٠
٣٦- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ٠ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ٠
٣٧- الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد محي الدين عبدالحميد ، بهامش الإنصاف ، الطبعة الرابعة ٠
٣٨- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي بركات الأنباري ، الطبعة الرابعة ٠
٣٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، الطبعة السادسة ٠
٤٠- الإيضاح في علوم البلاغة ، لجلال الدين القزوينى ٠
٤١- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود٠ الطبعة الثانية ٠
٤٢- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو بن الحاجب ، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني - بغداد ٠
٤٣- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، دار النفائس ٠
٤٤- البحث النحوي عند الأصوليين ، للدكتور/ مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ٠
٤٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض٠
٤٦- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، الطبعة الثانية ٠
٤٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولي ٠
٤٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ت/محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط الثانية ٠
٤٩- البهجة المرضية شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ، طبعة البابي الحلبي ٠
٥٠- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور/ عبدالحميد طه ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ، ١٣٨٩هـ ٠
٥١- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد/ أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ٠

٥٢- تاريخ اللغات السامية ، الدكتور/ اسرائيل ولنفسون ، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٢٩م ٠
٥٣- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٧هـ - القاهرة ٠
٥٤- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد الصيمري ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين ٠
٥٥- تحفة الغريب على مغني اللبيب ، الدماميني ، البهية المصرية ، ١٣٠٤هـ ٠
٥٦- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبرى ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، مكتبة عيسى البابي ٠
٥٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبرى ، تحقيق/ عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ٠
٥٨- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للشنتمري ، هامش الكتاب لسيبويه ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الأعلمي - بيروت ٠
٥٩- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ، لصدر الأفاضل ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى١٩٩٠م٠
٦٠- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/عفيف عبدالرحمن، الطبعة الأولى٠
٦١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٨هـ ٠
٦٢- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، علق عليه وصححه الدكتور/ رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي القاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٢هـ ٠
٦٣- التعريفات ، للشريف الجرجاني ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٧هـ ٠
٦٤- التفسير الكبير للفخر الرازي ، الطبعة الأولى ، القاهرة عبدالرحمن محمد ٠
٦٥- تقريب المقرب في النحو ، دراسة وتعليق/ محمد جاسم الدليمي ١٤٠٧هـ ٠
٦٦- التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول ، شرح (ملا جامي) محمد روشن خان حنفي ، طبعة حجرية ١٢٧٣هـ ٠
٦٧- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، للشنتريني ، تحقيق الدكتور/ معيض مساعد العوفي ، الطبعة الأولى ٠

٦٨- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري ، لابن جني ، تحقيق/ أحمد ناجي القيسي / خديجه الحديثي ، أحمد مطلوب ، بغداد ١٩٦٢م ٠
٦٩- التنبيه على أوهام أبي على في آماليه ، للإمام أبي عبيد عبدالله البكري -٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠
٧٠- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق/ يوسف أحمد المطوع - دار التراث العربي للطبع والنشر ٠
٧١- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ٠
٧٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى ، تحقيق / محمود محمد شاكر ، طبعة دار المعارف بمصر ، ١٣٧٤هـ ٠
٧٣- الجامع لأحكام القرآن الكريم ، لأبي عبدالله القرطبي - الطبعة الثانية ٠
٧٤- الجامع الصغير في علم النحو ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد شريف الزيبق - مطبعة الملاح - دمشق حلبوني ٠
٧٥- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة ، الأستاذ/ محمد نديم فاضل - الطبعة الثانية ٠
٧٦- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الأربلي ، تحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٤هـ ٠
٧٧- حاشية الجمل على الجلالين ، للشيخ الجمل ، الطبعة الأزهرية ٠
٧٨- حاشية الحامدي على الكفراوي ، على شرح الأجروميه ، للشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي ٠
٧٩- حاشية الخضري ، لمحمد الدمياطي ، الشهير بالخضري ، ١٣٥٩هـ ٠
٨٠- حاشية الدسوقي ، للشيخ مصطفى الدسوقي ، مكتبة المشهد الحسيني ٠
٨١- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ، أحمد بن محمد السجاعي ٠ طبعة بولاق ، ١٢٧٠ ٠
٨٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي وأولاده ٠
٨٣- حاشية عبادة على شذور الذهب ، للشيخ محمد عبادة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ٠
٨٤- حاشية العطار على الأزهرية في علم النحو ، للشيخ حسن العطار ، المطبعة الوهبية ، ١٢٩٠م ٠

٨٥- حاشية يس للشيخ يس بن زيد العليمي ، حاشية شرح التصريح على التوضيح·
٨٦- حجة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ·
٨٧- الخاطريات ، لابن جني ، تحقيق/ علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الأولى ·
٨٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ·
٨٩- خصائص التراكيب ، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، الدكتور/ محمد أبوموسى ، الطبعة الثانية ·
٩٠- الخصائص ، لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق/ محمد علي النجار، الطبعة الثانية ·
٩١- الخلاف بين النحويين ، دراسة - تحليل - تقويم ، للدكتور/ سيد رزق الطويل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ·
٩٢- دراسات في فقه اللغة ، الدكتور/ صبحي الصالح ، الطبعة الثامنة ·
٩٣- دراسات في علم اللغة ، فاطمة محجوب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦م ·
٩٤- دراسات في علم اللغة ، الدكتور / كمال بشر ، الطبعة الثانية ·
٩٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف/ محمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ·
٩٦- دراسات نقدية في النحو العربي ، عبدالرحمن أيوب ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧م ·
٩٧- الدراسات الوافية لجمعي التصحيح والتثنية ، الدكتور/ عبدالرحمن محمد إسماعيل·
٩٨- دراسة في النحو الكوفى ، المختار أحمد ديرة ، الطبعة الأولى ·
٩٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد الشنقيطي ، الطبعة الثانية ·
١٠٠- دروس في المذاهب النحوية ، الدكتور/ عبده الراجحي ، الطبعة الثانية ·
١٠١- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٣٩٨هـ ·
١٠٢- ديوان جرير ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه · دار المعارف، ١٩٦٩م·

١٠٣- ديوان حاتم الطائي ،د/فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، ١٩٦٩م.
١٠٤- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق /وليد عرفات ، دار صادر - بيروت - ١٩٣٤م .
١٠٥- ديوان الحطيئة ، شرح أبي سعيد السكري ، تحقيق / نعمان طه ، بيروت الحلبي .
١٠٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
١٠٧- ديوان الفرزدق ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٥هـ .
١٠٨- ديوان الهذليين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٥م .
١٠٩- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف ، الطبعة الثانية .
١١٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق الدكتور/ محمد الخراط ، الطبعة الثانية .
١١١- روح المعاني في تفسير القرآن للألوسي ، المطبعة المنيرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة .
١١٢- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق/ شوقي ضيف ، الطبعة الثانية.
١١٣- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي . الطبعة الأولى .
١١٤- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبدالمنعم فائز ، الطبعة الأولى .
١١٥- شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، الاستقامة ١٣٥٦هـ .
١١٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محي الدين عبدالحميد الطبعة الثانية .
١١٧- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي ، تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح هاشم ، ١٣٩٤هـ .
١١٨- شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، تحقيق/ أحمد خطاب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ .
١١٩- شرح أبيات المغني ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق / عبدالعزيز رباح وآخر ، دمشق ١٩٨١م .

١٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ٠
١٢١- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي موسى الشوملي ، الطبعة الأولى، مكتبة الخرجي ٠
١٢٢- شرح الألفية لابن الناظم ، بدر الدين محمد بن مالك ، تحقيق/ محمود ياسين ، مطبعة الفيحاء - دمشق - ١٣٣٢هـ ٠
١٢٣- شرح الأنموذج في النحو ، محمد عبدالغني الأردبيلي ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ٠
١٢٤- شرح بانت سعاد ، لابن هشام ، طبعة صبيح ٠
١٢٥- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد ، الدكتور/ محمد بدوي ، الطبعة الأولى ٠
١٢٦- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ٠
١٢٧- شرح ديوان الحماسة ، لأبي زكريا التبريزى ، عالم الكتاب بيروت ٠
١٢٨- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلى، تحقيق الدكتور/صاحب أبوجناح٠
١٢٩- شرح الشاطبية ، لابن القاصح ، طبعة محمد مصطفى ٠
١٣٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ٠
١٣١- شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، لعبدالله بن بري ، تقديم وتحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش وآخر ١٤٠٥هـ ٠
١٣٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم هريدي ، القاهرة ١٩٧٥م ٠
١٣٣- شرح الفاكهي على قطر الندي ، أحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد الفاكهي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ - مكتبة الحلبي وشركاه ٠
١٣٤- شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية للفاكهي ، طبع البابي الحلبي ، ١٣٤٢هـ ٠
١٣٥- شرح قصيدة كعب بن زهير ، تحقيق/ أبوناجي ٠
١٣٦ شرح قطر الندى لابن هشام،تحقيق/محمد محي الدين عبدالحميد،الطبعة١١٠
١٣٧- شرح قواعد الإعراب للكافيجي ، تحقيق/ فخرالدين قباوة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م ٠
١٣٨- شرح كافية ابن الحاجب ، للجاربردي ، بحاشية ابن جماعة ٠

١٣٩- شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ أحمد عبدالمنعم هريدي·
١٤٠- شرح كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي ، تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان الدميري ، ١٤٠٨هـ ·
١٤١- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور/ رمضان عبدالتواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م ·
١٤٢- شرح المعلقات السبع للزوزني ·
١٤٣- شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ·
١٤٤- شرح المفضليات ، لأبي زكريا التبريزى ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة ·
١٤٥- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق/ خالد عبدالكريم ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٦م ·
١٤٦- شعراء النصرانية ، الأب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت ، ١٩٢٠م ·
١٤٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق الدكتور/ عبدالله الحسيني ·
١٤٨- شواهد التوضيح والتصحيح ، لابن مالك ، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي ، الطبعة الثالثة ·
١٤٩- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ، الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى ·
١٥٠- شواهدالشعر فى كتاب سيبويه،الدكتور/خالد عبدالكريم جمعه، الطبعة الأولى·
١٥١- شواهد العيني ، هامش خزانة الأدب ، طبعة بولاق ·
١٥٢- الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ·
١٥٣- صحيح البخاري ، للإمام البخاري ، ضبطه ورقمه الدكتور/ مصطفى ديب البغا· دار القلم بيروت ط الأولى ، وصحيح البخاري تصوير دار الشعب ·
١٥٤- صحيح مسلم ، بشرح النووي ، المطبعة المصرية ومكتبتها ·
١٥٥- صلة الصلة لابن الزبير ، القسم الأخير ، ت/ ليفي بروفنسال ، مكتبة خياط بيروت ·
١٥٦- ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ·

١٥٧- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الألوسي - القاهرة ١٣٤١هـ ٠
١٥٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبدالعزيز النجار ، الطبعة الثانية٠
١٥٩- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الدكتور/ أحمد سليمان ياقوت ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض ١٤٠١هـ ٠
١٦٠- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محي الدين عبدالحميد، هامش أوضح المسالك ، الطبعة السادسة ٠
١٦١- العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، ترجمة وتقديم الدكتور/ رمضان عبدالتواب ٠ مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ ٠
١٦٢- العقد الفريد ، لابن عبدربه ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر٠
١٦٣- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق / حسان شاذلي فرهود ، الطبعة الثانية ٠
١٦٤- غيث النفع في القراءات السبع بهامش شرح الشاطبية ٠
١٦٥- فتح القدير ، للعلامة الشوكاني ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابي ، القاهرة ١٣٥١هـ ٠
١٦٦- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب ، محمد علي طه الدره ٠
١٦٧- الفعليات ، الدكتور/ محمود شرف الدين ، الطبعة الأولى ٠
١٦٨- فقه اللغة ، الدكتور/ علي عبدالواحد وافي ، الطبعة السابعة ٠
١٦٩- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار ٠ بيروت ، ١٩٨٠م ٠
١٧٠- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ٠
١٧١- القاموس المحيط، للفيروزآبادي،المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان٠
١٧٢- القانون في النحو ، أبوموسى الجزولي ، تحقيق/ شعبان عبدالوهاب محمد ، ١٩٧٣هـ ٠
١٧٣- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي عباس المبرد ، مكتبة المعارف ، بيروت ٠
١٧٤- كتاب الأمالي لأبي علي إسماعيل القالي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ٠
١٧٥- كتاب الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد ، الطبعة الثانية ٠

١٧٦- كتاب حروف المعاني ، أبوالقاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى ٠
١٧٧- كتاب سيبويه ، أبوبشر عمرو بن عثمان ، تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ٠
١٧٨- كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، أبوعلي الفارسي ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ٠
١٧٩- كتاب الفوائد المشوق ، لابن قيم الجوزيه (السعادة)٠
١٨٠- كتاب الكافية في النحو ، للإمام ابن الحاجب ، بشرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ ٠
١٨١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ٠
١٨٢- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للعجلوني ، نشر/ مك القدس ١٣٥٢هـ ٠
١٨٣- كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة ، مكتبة المثنى ، بغداد ٠
١٨٤- كشف المشكل في النحو ، على بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ٠
١٨٥- اللباب في النحو، عبدالوهاب الصابوني، منشورات مكتبة دار الشرق، بيروت٠
١٨٦- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر - بيروت ٠
١٨٧- اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، الدكتور/ محمود فهمي حجازي ، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٧٠م ٠
١٨٨- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور/ تمام حسان ، الطبعة الثانية ٠
١٨٩- اللغة ، لفندريس ، تعريب/ عبدالحميد الدواخلي ، محمد القصاص ٠
١٩٠- لمع الأدلة ، لابن الأنباري ، تحقيق/ سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ٠
١٩١- اللمع ، لابن جني ، تحقيق /حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ٠
١٩٢- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية ٠
١٩٣- مايجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق الدكتور/ رمضان عبدالتواب ، الدكتور/ صلاح الدين الهادي ٠

١٩٤- ماينصرف ومالاينصرف،لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق/هدى محمودقراعة، ١٣٩١هـ.
١٩٥- متممة الأجرومية ، للرعيني ، هامش شرح الفواكه الجنية ، طبع البابي الحلبي ، ١٣٤٢هـ .
١٩٦- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق/ فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر.
١٩٧- مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، النشرة الثانية ، دار المعارف ، ١٣٧٥هـ .
١٩٨- مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، الكويت، ١٩٦٢م.
١٩٩- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل الميداني ، تحقيق/ محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة .
٢٠٠- مجمع البيان في تفسير القرآن ، طبعة طهران ١٣٧٩م .
٢٠١- المحاجاة بالمسائل النحوية ، للزمخشري ، تحقيق/ بهيجة الحسيني ، بغداد ، ١٩٧٣م .
٢٠٢- المحتسب في تبيين شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق/ علي النجدي ناصف، الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ١٣٨٩م .
٢٠٣- محيط المحيط ، بطرس البستاني ، ١٩٨٣م .
٢٠٤- المدارس النحوية ، الدكتور/ شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة .
٢٠٥- المدخل إلى علم اللغة ، الدكتور/ رمضان عبدالتواب ، الخانجي ١٩٨٢م.
٢٠٦- مدرسة الكوفة ، الدكتور/ مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية .
٢٠٧- المرتجل ، لابن الخشاب ، دشمق ١٩٧٢م .
٢٠٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، شرح وضبط/ محمد خير الحلواني وآخرين ، منشورات دار المأمون للتراث .
٢٠٩- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، الطبعة الأولى .
٢١٠- مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور/ محمد خيرالدين الحلواني ، منشورات دار المأمون للتراث .
٢١١- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢١٢- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى .

٢١٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي - بيروت ٠
٢١٤- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق / حاتم صالح الضامن٠
٢١٥- المطالع السعيدة : شرح السيوطي على ألفيته المسماه بالفريدة في النحو والتصريف والخط ، تحقيق الدكتور/ طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية- الاسكندرية ١٤٠١هـ ٠
٢١٦- مظاهر اختلاف لغات العرب ، الدكتور/ عبدالرحمن محمد اسماعيل ٠
٢١٧- معاني الحروف ، لأبي الحسن الرماني ، تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ٠
٢١٨- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق الدكتور/ فائز فارس ، الطبعة العصرية ، الكويت ١٤٠٠هـ ٠
٢١٩- معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ٠
٢٢٠- المعجم الأدبي ، جبور عبدالنور ، الطبعة الثانية ٠
٢٢١ معجم القراءات ، الدكتور / سالم مكرم ٠
٢٢٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور/ محمد نجيب اللبدي ، الطبعة الأولى ٠
٢٢٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، مطبعة بريل، مدينة ليدن، ١٩٦٢م٠
٢٢٤- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق/عبدالسلام هارون ، الطبعة الأولى البابي الحلبي ، ١٣٦٦هـ ٠
٢٢٥- المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبدالسيد المطرزي ٠
٢٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق/ محمد محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ٠
٢٢٧- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، الطبعة الأولى الميمنية ٠
٢٢٨- المفردات في غريب القرآن ، للأصفهاني ، تحقيق/ محمد أحمد ، القاهرة ، مطبعة الميمنية ، ١٣٢٤هـ ٠
٢٢٩- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، مطبعة الكوكب الشرقي بالاسكندرية ١٢٩١هـ ٠
٢٣٠- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، الطبعة الثانية ٠
٢٣١- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، الطبعة السادسة ٠

٢٣٢- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان ، ١٩٨٢م ٠
٢٣٣- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت ٠
٢٣٤- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق/ أحمد عبدالسلام الجواري ، عبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ٠
٢٣٥- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع الأشبيلى ، تحقيق/ ابن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ٠
٢٣٦- منال الطالب في شرح طوال الغرائب ، لمجدالدين بن الأثير ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي ٠
٢٣٧- من أسرار اللغة ، الدكتور/ إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ٠
٢٣٨- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين عبدالحميد ، هامش شرح ابن عقيل ، الطبعة الثانية ٠
٢٣٩- المنصف ، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق/ إبراهيم مصطفى عبدالله أمين ، الطبعة الأولى ٠
٢٤٠- مهذب الأغاني ، للشيخ الخضري ، طبعة مصر ٠
٢٤١- الموجز في النحو ، لابن السراج ، تحقيق/ مصطفى الشويمى ، مؤسسة ا٠بدران ١٣٨٥هـ ٠
٢٤٢- الموفي في النحو الكوفي ، لصدر الدين الكنغراوي ، طبعة المجمع العلمي بدمشق٠
٢٤٣- نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ٠
٢٤٤- النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية، ١٩٧٧م ٠
٢٤٥- نحو القرآن ، أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٤هـ ٠
٢٤٦- النحو الوافي ، عباس حسن ، الطبعة الخامسة ٠
٢٤٧- النحو وكتب التفسير ، الدكتور/ إبراهيم أحمد رفيدة ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ١٩٨٤م ٠

٢٤٨- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ٠
٢٤٩- النكت الحسان ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ الفتيلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ٠ الطبعة الثانية ٠
٢٥٠- النكت في شرح كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ٠
٢٥١- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجدالدين ابن الأثير ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي ، دار الفكر - ١٣٩٩هـ ٠
٢٥٢- النهر الماد ، لأبي حيان الأندلسي ، بهامش البحر المحيط ٠
٢٥٣- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ٠
٢٥٤- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب ، لابن القبيص ، تحقيق الدكتور/ محسن العميري ٠
٢٥٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، للسيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ٠
٢٥٦- الواضح في علم العربية ، للزبيدي ، تحقيق الدكتور/ أمين علي السيد ، دار المعارف ١٩٧٥م ٠
٢٥٧- الوافية فى شرح الكافية ، لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي الاستراباذي ، تحقيق/ عبدالحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ٠
٢٥٨- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، دار الفكر، بيروت ٠

**ثانياً : المخطوطات :**

١- التحفة الشافية في شرح الكافية ، لتقي الدين النيلي البغدادي ، مخطوطة بمكتبة الحرم ، رقم ٢٨ نحو ٠

٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٧٥ نحو، عن نسخة دار الكتب رقم ٦٢نحو٠

٣- حاشية المكناس : حاشية على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن أحمد المكناس ، مخطوط بمكتبة الحرم المكي ١٨٣نحو ٠

٤- الدرة الألفية في علم العربية ، لزين الدين أبي زكريا المعروف بابن معط - مخطوطة بمكتبة الحرم المكي ، رقم ٣٠٥ مخو ٠

٥- شرح التسهيل للدماميني (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم ١٨٦ نحو ٠

٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي برقم ١٩٦، ١٩٨ نحو ٠

٧- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، لتقي الدين أبي إسحاق الطائي ، مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ١٤٨ نحو ٠

٨- مدني الأريب بحاصل مغني اللبيب ، لمحمد بن محمد العيزري ، مصور عن مكتبة شستربتي ، برقم ٥١٧٢ - إيرلندا رقمها في المركز ٢٤٨ ٠

## ثالثاً : الرسائل العلمية :

١- الأبذي النحوي مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، إعداد الدكتور/سعد الغامدي.

٢- ابن الطراوة النحوي ، رسالة ماجستير ، إعداد الدكتور/ عياد الثبيتي ، جامعة أم القرى .

٣- الجملة الشرطية عند الهذليين ، رسالة ماجستير ، بكلية الأداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧م .

٤- الشرح الكبير للجزولية ، للشلوبين ، تحقيق ودراسة / تركي العتيبي ، رسالة دكتوراه ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية .

٥- لغة هذيل ، للدكتور/ عبدالجواد محمد الطيب ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه - كلية الأداب جامعة القاهرة .

٦- المفضل في شرح المفصل ، رسالة دكتوراة ، مقدمة من / عبدالكريم جواد ، كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .

## رابعاً : المجلات :

١- مجلة مجمع اللغة العربية ، طبع الهيأة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ج٢٧ ، فبراير ١٩٧١م .

# فهرس الموضوعات

رقم الصفحة


كلمة الشكر
المقدمة ١
التمهيد ٤
علل الرفض والعدول ٢٠
الباب الأول : التزام الأصل في الدراسات النحوية ٣٧
المبحث الأول : التزام الأصل في الإعمال ٤٠
المبحث الثاني : التزام الأصل في الإهمال ٧١
المبحث الثالث : التزام الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ٨٦
المبحث الرابع : التزام الأصل في الذكر والحذف ١١٥
المبحث الخامس : التزام الأصل في تأثير المعمول بالعامل ١٢٧
المبحث السادس : التزام الأصل في الضمائم ١٣١
المبحث السابع : التزام الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين ١٤٢
الباب الثاني : ظاهرة العدول عن الأصل في الدراسات النحوية ١٥١
المبحث الأول : العدول عن الأصل في الإعمال ١٥٨
المبحث الثاني : العدول عن الأصل في الإهمال ١٦٠
المبحث الثالث : العدول عن الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ١٧٣
المبحث الرابع : العدول عن الأصل في الذكر والحذف ١٨٣
المبحث الخامس : العدول عن الأصل في تأثر المعمول بالعاملذ ٢٣١
المبحث السادس : العدول عن الأصل في الضمائم ٢٣٣
المبحث السابع :العدول عن الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين ٢٨١
الباب الثالث : ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية ٣٠٩
المبحث الأول : رفض الأصل في الإعمال ٣١٠
المبحث الثاني : رفض الأصل في الإهمال ٣١٤
المبحث الثالث : رفض الأصل في الرتبة تقديماً وتأخيراً ٣٢٤
المبحث الرابع : رفض الأصل في الذكر والحذف ٣٤٧
المبحث الخامس : رفض الأصل في تأثر المعمول بالعامل ٤٠٤
المبحث السادس : رفض الأصل في الضمائم ٤١٤